مكرم محمد أحمد

مؤامرة أم مراجعة

حوار مع قادة التطرف فى سجن العقرب



دار الشروق

مؤامرة أم مراجعة

الطبعـة الأولـــى
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

© دار الشروق
أسسها محمد المعلم عام ١٩٦٨

القاهرة : ٨ شارع سيبويه المصرى
رابعة العدوية - مدينة نصر - ص . ب : ٣٣ البانوراما
تليفون : ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس : ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
البريد الإلكترونى: email. dar@shorouk com

مكرم محمد أحمد

مؤامرة أم مراجعة

حوار مع قادة التطرف فى سجن العقرب

دار الشروق

إهـــــــــداء

إلي صدِيقة أحمد علي جبالي

زوجة وفية ورفيقة عمر وطريق..

حملت عني أعباء كثيرة، وتحملت شقاء مهنتي، وكابدت في ظروف قاسية السهر والقلق، وغياب الأمن ، وعذاب انتظار المجهول.

إليها أهدي هذا الكتاب، وهي إلي جوار ربها، لأنها عاشت كل سطر من عذاباته.

المحتويات

صفحة

١ - إهداء	٥
٢ - الخروج من المتاهة	٩
٣ - حوار فى سجن العقرب	٢٣
٤ - فى باحة ليمان وادى النطرون	٦٧
٥ - خارج أسوار السجون	١٠٥
٦ - قراءات تحليلية للكتب الأربعة	١٤٥
٧ - ما العمل ؟	١٦٥

مقالات وتقارير

١ - ليس فى القضية شىء شخصى	١٨٥
٢ - الإسلام هو الحل	١٩٣
٣ - لماذا نجيب محفوظ ولماذا السكين	٢٠١
٤ - حقيقة الوساطة مع الإرهابيين	٢٠٥
٥ - نص تقارير الأزهر عن الكتب الأربعة	٢١١
٦ - الفصل الكامل لوثيقة التمكين	٢٢٧

الخروج من المتاهة

لا يقصد هذا الكتاب إلى بحث أسباب صعود جماعات العنف الدينى فى مصر، فما أكثر ما صدر من كتب ودراسات تؤرخ لصعود هذه الجماعات فى تاريخ مصر المعاصر، ابتداء من جماعة الإخوان المسلمين التى يتفق كل المؤرخين وكل الرواة على أنها كانت الرافد الأساسى لهذا العنف، منذ أن تجاوزت رسالتها كجماعة دعوة، لتصبح طرفا فى اللعبة السياسية تضع الوصول إلى الحكم على رأس أهدافها، وتنشئ لهذا الهدف جهازا سريا مسلحا يغتال خصومها ويعاونها على هذا الهدف، وتنافس حزب الوفد وتعمل على إضعافه، أحيانا لحسابها، لأنها تعتقد أنها الطرف الأكثر قدرة على أن ترث شعبيته المنهارة منذ منتصف الأربعينات، وأحيانا لحساب القصر فى إطار لعبته المستمرة فى استخدام أحزاب الأقلية لتقليم أظافر الوفد.

ولا يقصد الكتاب إلى سرد أعمال العنف السياسى، منذ جريمة مقتل الخازندار التى ارتكبها الإخوان المسلمون، فى الأربعينات، والتى كانت فاتحة عمليات الاغتيال السياسى فى مصر المعاصرة، إلى عنف الجماعات الإسلامية بتنظيماتها المختلفة وانشقاقاتها العديدة الذى بلغ ذروته فى جريمة اغتيال الرئيس السادات، وامتد حتى نهاية التسعينات فى موجات متلاحقة، تروع أمن مصر، وتهدد أقباطها كى تزرع الفتنة فى البلاد، وتضرب فرص نموها الاقتصادى كى تزيد مصاعب الناس والحكم، وتطارد مسئوليها، وترهب كتابها ومفكريها، وتقيم فى عدد من محافظات الصعيد وبعض أحياء القاهرة العشوائية دولة داخل الدولة، تجبى المكوث وتفرض الجزية، وتزاحم بسلطانها سلطان الدولة، تراقب الأسواق، وتمنع الأعراس، وتلاحق سرائر الناس بحثا عن المنكر، وتنصب فى كل قرية ونجع أميرا لم يبلغ سن الحلم، نصف جاهل ونصف متعلم، يفتى فى أمور الدين والدنيا!.

لا يقصد الكتاب إلى سرد هذا السجل الدامى الذى فرض على مصر أن تدخل منفردة مواجهة قاسية مع هذه الجماعات، بينما العالم يراقب ويتفرج، وفى بعض الأحيان يعطى لأفراد هذه الجماعات ملاذاً آمنا، ويساعدها بالتمويل، ويمدها بالسلاح، ويعاونها على تدريب عناصرها..، فهذا السجل مثبت ومعروف، يقدم شهادة دامغة على فساد فكر هذه الجماعات التى أعطت لنفسها حق الفعل، واغتصبت سلطة القانون، وفوضت أفرادها فى أن يكونوا رقباء على الناس والمجتمع تحت دعاوى زائفة، تتحدث عن التكليف

الدينى الذى يأمرهم به النص القرآنى فى مواجهة مجتمع جاهل كافر لا يحكم بما أنزل الله(!)، إلى آخر تلك الدعاوى الظلامية التى خرج بها علينا شراح وأئمة فاسدو الفكر، استعانوا على أهدافهم الشريرة بظاهر النص الدينى، يقفون عند حروفه، لا يعون أهدافه ومقاصده، كما استعانوا بتفسيرات فاسدة للنص الدينى، اقتطعت من سياقها الاجتماعى والتاريخى، ومقاصدها الأصلية فى أزمان مغايرة ومجتمعات مختلفة لتخدم أغراضهم فى فرض التخلف والجهالة على وطن كان مهد الدين، ومنبع الحضارة، وأرضا للسماحة، يتطلع إلى أن يكون جزءا من ركب التقدم الإنسانى فى مطلع القرن الحادى والعشرين.

لا يقصد الكتاب إلى أى من هذه الأهداف على أهميتها، لأن جهودا أخرى توافرت على هذه المجالات تعطيها حقها، لكن الكتاب يقصد إلى البحث فيما وراء ذلك عن الدروس والعظات المستفادة من دورة الشر التى تأخذ بين فترة وفترة، مئات بل آلافاً من شباب مصر، تستنزف عمرهم هدرا فى صراع مسلح مع الدولة، يتخفى وراء راية الدين، صراع مغلوط الأهداف والغايات، لا يحقق فائدة ولا نفعا مهما طال أو قصر تكون خاتمته المعتادة اعتقالات ومحاكم ومشانق ومآسى صعبة بطول البلاد وعرضها، آلاف من الشباب المعتقلين داخل السجون، ومئات من القضايا والأحكام، وآلاف من الأسر التعيسة تنتظر الغائبين وراء الجدران، ووطن مستنزف مشدود إلى الماضى لا يريدون له أن يفيق إلى مستقبله. . ، وعادة ما تكون خاتمة كل دورة اعتذارات تاريخية يدبجها المرشدون والقادة التاريخيون والأئمة الجدد فى شكل رسائل أو كتب تصدر فى الأغلب من داخل السجون، متشابهة العناوين، من نوع «دعاة لا قضاة» و«هداة لا بغاة» لتقدم نوعا من الاعتذار العلنى عن الخطأ الأساسى الذى وقعت فيه هذه الجماعات، عندما ربطت بين الدعوة والفعل، والفكر والعمل، وعندما اغتصبت سلطة التنفيذ، وأخذت القانون فى يدها تحت ذريعة «الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر» أو تحت ذريعة «الجهاد»! فى وجود مؤسسات للدولة مهمتها التشريع والرقابة وضمان تطبيق أحكام القانون.

أليس من حق المجتمع أن يسأل نفسه ويسأل هؤلاء، إن كنا فى حاجة إلى دورة شريرة ثالثة، تأخذ فيها هذه الجماعات أو ورثتها مرة أخرى آلافا من شبابنا الجدد إلى المتاهة ذاتها، تستنزف أعمارهم فى معركة مغلوطة الأهداف تحت شعارات الدين، أم أن الأوان قد آن كى نسأل أنفسنا الأسئلة الصعبة التى ينبغى على كل مجتمع ناضج أن يسألها لنفسه، خصوصا إن كان قد لُدغ من الجحر ذاته مرتين! بل ثلاثاً، المرة الأولى فى الصدام الدامى الذى وقع بين جماعة الإخوان المسلمين وحكومة السعديين برئاسة إبراهيم عبدالهادى، إثر صدور قرار حكومة سلفه محمود فهمى النقراشى بحل الجماعة ومصادرة ممتلكاتها فى

نهاية عام ٤٨، بعد زيادة نشاط الجهاز السرى للجماعة فى جرائم الاغتيالات السياسية والمتفجرات التى طالت بعض المنشآت فى العاصمة، وكان رد الإخوان اغتيال النقراشى فى ٢٨/ ١٢/ ٤٨ بعد ٢٠ يوما من صدور قراره بحل الجماعة، وفى هذه الجولة الأولى من الصدام بين الدولة وجماعة الإخوان المسلمين أُعتقل آلاف الشباب أمضوا حياتهم هدرا فى السجون، والمرة الثانية فى الصدام الدامى بين جماعة الإخوان وثورة يوليو، بعد محاولة الجهاز السرى للجماعة اغتيال الرئيس جمال عبدالناصر فى ميدان المنشية فى ٢٦ يوليو عام ٥٤، بعد أن تصاعد الخلاف بين الثورة الوليدة والإخوان بسبب رفض الثورة اقتسام السلطة مع جماعة الإخوان، وفى هذه المرة أُودع آلاف الشباب السجون والمعتقلات، وكان من نتائج عمليات التعذيب التى جرت فى السجون ظهور جماعات أكثر عنفا وتطرفا، والمرة الثالثة فى مسلسل العنف الدامى الذى بدأته الجماعات الإسلامية المتطرفة باغتيال الرئيس السادات، واستمر حتى نهاية التسعينات، يروع أمن مصر ويدمر مصالحها ويزرع فيها الفتنة!.

أليس من حق المجتمع أن يسأل نفسه بعد هذه التجارب المريرة الثلاث . . ،

أين الخطأ فى هذه المتاهة ؟!.

وأين المخرج الصحيح منها؟!.

ولماذا تتحول جماعة دينية نشأت بهدف الدعوة إلى العنف والقتل؟!.

إن المراجعة الشاملة لفكر العنف التى عبرت عنها «الجماعة الإسلامية» أقوى تنظيمات العنف والتطرف فى مصر والعالم العربى وأكثرها عددا، والتى نشرتها الجماعة فى أربعة كتب مهمة تحت عنوان «تصحيح المفاهيم»، إضافة إلى الحوارات التى جرت مع قادة الجماعة التاريخيين - كما يحبون أن يسموا أنفسهم - وقواعدهم فى السجون وخارجها تهيئ مناسبة صحيحة لطرح هذه الأسئلة المصيرية بهدف تحقيق توافق المجتمع المصرى على ضرورة تصفية فكر العنف الدينى، لأنه باعتراف أكبر جماعة، فإن المفسدة كانت فى الفكر ذاته، لأنه أضل المجتمع، وأضل شباب الجماعات، واستنزف الوطن، دون أن يحقق فائدة أو نفعا، وكان فى جملته وتفاصيله وأفعاله وجرائمه خروجا على الشرع الصحيح.

أليس من حق المجتمع بعد هذا الاعتراف المدوى أن يسأل نفسه. . ،

هل يكمن الخطأ فى الالتباس الذى يقدمه النص الدينى، وهو يأمر الناس بالفعل دون حساب لوجود دولة مستقرة، ومجتمع منظم، وقانون تعارف عليه المجتمع وسلطة شرعية ارتضاها أغلبية الناس، وعالم مختلف محكوم بعلاقات متشابكة لم يعد هناك بد من أن نتواصل معه، نتأثر به ونؤثر فيه، لا نستطيع أن نهجره - غضبا وتكفيرا - إلى جزيرة

منعزلة، لأن جزيرة ابن طفيل لم تعد موجودة ، اكتسحها طوفان عصر جديد، أصبحت فيه المواصلات جزءا من الهواء الذى نستنشقه، يحمل إلى أنوفنا ، إن عميت بصائرنا، أيونات وكهارب تنقل فى غير زمن من الجميع إلى الجميع صور وأخبار الجميع.

هل يكمن الخطأ فى التباس النص الدينى، أم أن مصدر الخطأ أننا ظلمنا النص الدينى بظلام عقول مغلقة أخذت النص على ظاهره، بعد أن استغلق عليها فهم مقاصد الشريعة وإدراك حكمة النص وأسبابه ، كما استغلق عليها ضرورات مرونة الفكر وإعمال الاجتهاد ورفض الغلو، والتيسير على الناس كى يصبح الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان، ولكل عصر وآن.

إن القادة التاريخيين للجماعة الإسلامية يقولون، وربما يكونون فى الأغلب صادقين، إنهم ارتكبوا على مدى ثمانية عشر عاما كل هذه البشاعات، قتلوا الرئيس السادات، وحاولوا قتل الرئيس مبارك فى أديس أبابا، وقتلوا الأقباط فى كنيسة أبو قرقاص، وأخذوهم فى حوادث كثيرة رهائن لإحراج الحكم، وارتكبوا جرائم السطو المسلح بهدف السرقة لتمويل نشاطهم ، ودخلوا فى مواجهة شرسة مع قوات الأمن، واستباحوا دماء فرج فودة، وحاولوا طعن نجيب محفوظ بالسكين، وطاردوا كبار المسئولين ، كل ذلك لأنهم أخذوا بظاهر النص الذى يقول ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾.

صحيح أنهم يضيفون إلى أسبابهم أسبابا أخرى، مثل الثأر المتبادل مع الشرطة ومحاولاتهم الإفراج عن المعتقلين من أفراد الجماعة ، لكنهم يؤكدون فى كتبهم وحواراتهم أن أحد الأسباب المهمة لأخطائهم أنهم أخذوا بظاهر النص.

ألا تستحق قضية الالتباس فى فهم النص الدينى، بعد كل هذه المآسى، اتفاق المجتمع على من يكون له حق الإفتاء فيما هو حرام وحلال، وأين يكون الكفر الذى يُخرج صاحبه من الإيمان، والكفر الذى يدخل فى حدود المعصية، مادام هناك كفر أصغر وأكبر!.

أليست هذه قضية مصيرية ومهمة فى وجود أصوات غالبة، تُدافع عن شمولية الإسلام وحقه فى أن يكون ديناً ودولة، وترفض فكرة الفصل بين السياسة والدين، وتعتبرها أفكارا تغريبية استقاها أصحابها من العلمانيين الكفرة من مسيحية الغرب.

ومن ثم يصبح السؤال، هل يكون الباب مفتوحا على مصراعيه لكل نصف جاهل ونصف متعلم كى يستخدم النص الدينى استخداما غير صحيح، يفهمه على غير مقاصده الصحيحة، ويترجم هذا الفهم إلى أوامر ونواه وأفعال تصل إلى حد الجرائم، ويفتى فى أمور الناس، يحلل ويحرم، ويثيب ويكفر كيفً يشاء!، أم أن المصلحة، وقد شاع أمر الإفتاء إلى حدود هذه الفوضى الواسعة، أن يظل الباب وقفا على المؤسسات الدينية

الرسمية المنوط بها هذه المهمة، الأزهر والإفتاء، واللتين يتهمهما البعض بأنهما حكوميتان بأكثر مما ينبغي .

وإذا كان الأصلح والأصوب أن يترك باب الاجتهاد مفتوحا على مصراعيه، لأن اختلاف الأئمة رحمة ، خصوصا أن معظم الخلافات هى فى الفروع لا الأصول، وفى المتشابهات من القول وليس فى المحكمات، فلمن تكون المرجعية النهائية إن تعددت الفتاوى والأحكام وأصبحت سيفا على رقاب العباد؟! .

ثم ماذا يكون الحال إن أصدر شخص سوداوى المزاج، أو أصبح لطول تعذيبه وإهانته سوداوى المزاج، على شاكلة سيد قطب وشكرى مصطفى، فتاوى بأننا نعيش مجتمعا جاهليا كافرا ، يفرض على كل مسلم أن يحمل السلاح لحربه؟! .

هل يمكن أن تصبح مثل هذه الفتوى نوعا من الاجتهاد الفكرى ، يشاع أمره بين الناس دون رقيب أو حسيب، ويصمت الجميع عن معارضته، يستوى فى ذلك المعتدلون وغير المعتدلين، وهو ينتشر انتشار النار فى الهشيم! ، أم أن مصلحة الأمة تقضى أن تكون هناك مرجعية أعلى يكون لها حق القول الفصل فى هذه الفتاوى الخطيرة التى تتيح لفرد أمرض السجن الطويل روحه وعقله، أو أمرضته علة أخرى أن يُصدر هذا الحكم المطلق بالكفر على المجتمع والأفراد مع كل ما يترتب على هذا الحكم المطلق بالكفر من تبعات جسيمة تنوء بها الجبال، لأن الحكم على شخص بالكفر، يفوق فى جسامته وخطورته الحكم بإعدامه، لأن الذى يصدر فى حقه حكم الإعدام يُورَّث ويكفَّن ويُصلى عليه ويدفن فى مقابر المسلمين، أما الذى يصدر حكم يكفره فهو مستباح فى دمه وعرضه وماله، فما بالك إن كان حكم الكفر قد طال المجتمع بأكمله! ، وإذا كان الرسول الكريم قد أغلق هذا الباب بالضبة والمفتاح، عندما قال «من اتهم أخاه المسلم بالكفر فقد باء بها» . . أى أصبح مثله، فماذا يكون حكم الإسلام وحكم القانون فى هؤلاء الذين فتحوا باب الفتنة وكفروا المجتمع وأفراده؟! .

وفى الثمانينات كان يكفى خناقة فى مسجد صغير بين أمير من هؤلاء الأمراء الصغار لجمعيات الإسلام السياسى وأحد أتباعه حتى يصدر الأمير حكما بتكفير تابعه، وكان يكفى أن تختلف جماعة مع جماعة من هذه الجماعات حول فرع من فروع الشريعة، يجوز فيه الاختلاف حتى تكفر الجماعات بعضها بعضا ، بل إن إحدى الجماعات الصغيرة «الناجون من النار» كفرت معظم الجماعات الأخرى، واعتبرت نفسها فقط جماعة المؤمنين الذين لن يمروا على النار، لأن إحياء الإسلام يتطلب قتل شخصى الضعيف مع الوزيرين السابقين حسن أبو باشا ونبوى إسماعيل، ولست أعرف لماذا نحن الثلاثة! ، وفى

ميدان باب اللوق أمطرنى زعيم الجماعة مجدى الصفتى وابلاً من الرصاص وسط زحام الناس، ولم نكن قد التقينا من قبل، أو تعارفنا، أو تحاورنا، ثم ثبت لى بعد ذلك من أوراق التحقيق أنه لم يقرأ لى حرفا! . .[1] حاول قتلى فقط لأننى من العلمانيين الذين يعارضون الإسلام ويقولون بفصل الدين عن الدولة، والدين عن السياسة، وكل علمانى هو بالضرورة كافر فى نظر هذه الجماعات، رغم أن العلمانى يمكن أن يكون مؤمناً موحداً ومسلماً جيداً يؤدى كل فرائض الإسلام، ولكنه يعتقد فقط، أن الدين علاقة خاصة بين الإنسان وربه، لا يجوز للدولة أن تكون طرفا فيها، لأن الدين مطلق، والسياسة أمر نسبى، ولأن المطلق لا يقبل التفاوض أو الحل الوسط فهو إما حرام أو حلال ولا خيار ثالث، أما السياسة فيمكن أن تقبل حلولا وسطاً، ومعاييرها بالضرورة معايير بشرية، لأنها فى النهاية عمل البشر، بكل ما يحمله من قصور وأخطاء ونوازع قد لا تكون الأفضل أخلاقيا والأكثر قربا من الدين فى كل الأحوال!، حتى وإن تذرع بعض البشر فى بعض الأحيان لتبريرها بأسانيد شرعية أو دينية.

وكما اجتهد أصحاب تيار الإسلام السياسى فى وصف كل معارضيهم ممن لا يبدون حماسا كافيا للتطبيق الحرفى للشريعة بسبب ظروف تطور المجتمعات بأنهم علمانيون، فى إشارة خبيثة تشكك فى اعتقادهم الدينى، اجتهدوا فى إشاعة وصف كاذب للدولة المصرية بأنها دولة علمانية، أى أنها «ناقصة دين»، رغم أن الدولة المصرية الحديثة لم تكن أبداً علمانية تفصل بين الدين والدولة حتى عندما لم يكن هناك نص دستورى بأن الإسلام هو دين الدولة، وكانت تنفق من موازنتها العامة على بناء المساجد والتعليم الدينى، وتعين أئمة المساجد، وشيوخ الأزهر ومسئولى الإفتاء، وفى عهد ثورة يوليو ـ ولست من دراويشها ـ توسعت الدولة فى هذا الدور، وأنفقت الملايين على بناء المساجد العظيمة، وعلى تحويل المساجد الأهلية إلى مساجد حكومية، وأشاعت التعليم الأزهرى على مستوى أفقى ليشمل بمراحله المختلفة كل المحافظات، وعلى مستوى رأسى لتصبح الجامعة الأزهرية، جامعة متكاملة تشمل كل التخصصات، ومع ذلك اعتبروا الدولة كافرة!!.

والحق أن الرئيس السادات على فطنته وبراعته وذكائه السياسى، وقدرته على استبصار المستقبل، وإدراك فرصه ومخاطره قد ارتكب خطأه القاتل، عندما فكر فى استخدام الدين فى السياسة لتعزيز شرعيته وخدمة سياساته، وتجنيد أنصار له من تيار الإسلام السياسى يدعمونه فى وجه اليساريين والناصريين الذين ناصبوه العداء منذ أول أيام توليه انحيازاً لمراكز القوى.

---

(١) راجع مقال «ليس فى القضية شىء شخصى».

أضاف السادات إلى حكمه بعض الرموز الدينية، وأفرج عن الإخوان المسلمين الذين سجنهم عبدالناصر، وسمح لهم بالعمل العلنى، وعدّل الدستور مرتين، مرة فى عام ٧١ ليجعل من الشريعة مصدراً أساسياً للتشريع، ومرة فى عام ٨١ ليجعل الشريعة المصدر الأساسى للتشريع، وفى المرة الأولى كان حافزه أن يضفى على شرعيته بعض الرموز الدينية، وفى المرة الثانية كان فى الأمر صفقة، وكان عليه أن يدفع لممثلى جماعة الإخوان المسلمين فى البرلمان الذين ضغطوا لتمرير هذه المادة مقابل الكف عن الاعتراض على قانون الأحوال الشخصية الذى ساندته السيدة جيهان السادات عن حق لتعزيز موقف المرأة المصرية المهيضة الحقوق إزاء الرجل.

شجع الرئيس السادات أيضا على قيام الجماعة الإسلامية كى يكونوا أعوانا له فى جامعات الصعيد فى مواجهة خصومه السياسيين، وتغاضى عن معاركهم بالسنج والمطاوى والجنازير مع الناصريين واليساريين، وأغمض عينيه عن صنوف البلطجة التى كانوا يرتكبونها فى الجامعات لفصل الطالبات عن الطلبة فى المدرجات وتحريم الحديث بينهم، ومنع الموسيقى والحفلات فى الجامعات، وألزم وزارة الداخلية أن تأخذ موقف الحياد من نشاط هذه الجماعات، الذى كانت تموله الدولة!، وربما كانت شهادة الوزير الأسبق حسن أبوباشا فى كتابه «مذكرات فى الأمن والسياسة» تمثل نوعا من التوثيق الرسمى لهذه الحقائق.

وكالعادة، كبر الوحش على صاحبه، وانتقلت سطوة هذه التنظيمات من الجامعة إلى الشارع والحى والمدينة والقرية، وتنامت معارضة هذه الجماعات لسياسات الرئيس السادات، خصوصا ما تعلق منها بمساندة شاه إيران، ومعارضة حكم خمينى، والإصرار على دفن الشاه فى جنازة عسكرية اخترقت شوارع القاهرة إلى حى القلعة إمعاناً فى إظهار قوته.

وتداخلت فى خضم الأزمة كل ألوان الطيف لتصبح لونا واحدا، الجماعات المتطرفة تمارس العنف فى صعيد مصر وتثير مشاعر الأقباط، وجماعة الإخوان المسلمين لا تمارس دورا واضحا لإدانة هذه الجماعات، مساندة للسادات الذى أفرج عن شيوخها وأعطاها فرصة العمل السياسى، على العكس تستثمر جماعة الإخوان أفعال هذه الجماعات كى تُزيد ضغوطها على الرئيس السادات، كى يقبل بتغيير كل القوانين لتوافق التعديل الدستورى الذى جعل الشريعة المصدر الأساسى للقوانين.

حاول الرئيس السادات فى عام ٨١ أن يعيد ضبط الأمور، عندما ألغى صحيفة «الدعوة»، وأعاد التأكيد على عدم شرعية جماعة الإخوان، واعتقل كل خصومه

السياسيين، وحدد إقامة البابا شنودة فى «وادى النطرون» بعد عزله، ودعا إلى الفصل الكامل بين الدين والسياسة وتوعد من يخالفونه بعظائم الأمور، لكن الوقت كان قد فات، ولقى الرئيس السادات مصرعه فى العرض العسكرى، قتله هؤلاء الذين ساعدهم على الوجود فى لعبة الدين والسياسة.

□ □ □

لا يتوقف الخطأ فى متاهة مصر مع جماعات الإسلام السياسى التى أهدرت أعمار آلاف من شباب الوطن فيما لا جدوى منه ولا طائل، عند حدود الالتباس فى فهم النص الدينى، ولا يتوقف أيضا عند حدود استخدام الدين فى لعبة السياسة خصوصا من جانب الحكم لتعزيز شرعيته أو لمقاومة خصومه، وهى لعبة باهظة التكاليف يتحمل نتائجها المجتمع بأكمله. . ، أو من جانب الجماعات التى تستر أهدافها السياسية وراء الدين، ولكن ثمة خطأ أكبر هو غياب الوضوح والشفافية وافتقاد ساحة العمل السياسى لقواعد وشروط صحيحة تضمن إطارا صحيحا للعمل السياسى، وتضمن التزام الأطراف المعنية (الأحزاب والجماعات والحكم) بشفافية التنفيذ، بل إنه فى أحيان كثيرة ما تفضل بعض الأطراف أو جميعها الإبقاء على غموض القواعد، أملا فى أن يستثمر هذا الطرف أو ذلك غموضها لصالحه فى الوقت الذى يريد!.

وإذا جاز التعبير فربما يكون الأكثر مباشرة أن نقول، إن الملعب يفتقد إلى التخطيط الصحيح، ويفتقد إلى وضوح قواعد اللعبة، ويسوده خلط شديد ومعايير مزدوجة، تمنع ضبط أدوار كل الأطراف فى إطارها الصحيح.

لأن المفروض فى الجماعات التى نشأت على أساس دينى، أن تكون «جماعات دعوة» مهمتها هداية البشر إلى صحيح الدين بالحكمة والموعظة الحسنة، لا تتجاوز ذلك إلى سلطة الأمر والنهى، وتفويض كوادرها بمهمة الفعل، فى دولة مستقرة، دينها الإسلام، يحكمها دستور وقانون تعارف المجتمع عليهما، ويقوم على أمرها مؤسسات شرعية تتولى تنفيذ حكم القانون.

وعندما تتجاوز «جماعة الدعوة» دورها لتصبح حزبا سياسيا فإن ذلك ينبغى أن يتم فى إطار يرسمه ويحدد التزاماته القانون، لأن جماعة الدعوة غير الحزب السياسى، لأنها تمارس رسالتها مجردة عن أية أغراض سياسية أو دنيوية، تفعل الخير للخير ذاته لا تستهدف من وراء ذلك نفعا ولا ملكا، أما الأحزاب فهى جماعات مصالح لها برامجها السياسية المعلنة وتنظيماتها الشرعية، وهدفها الوصول إلى الحكم من خلال منافسة

الأحزاب الأخرى على أصوات الناخبين، والحصول على أغلبية تعطيها مسئولية الحكم لتنفيذ برنامجها الذى ساندته الجماهير بتصويتها لصالحه.

ولأن الوصول إلى الحكم فى مجتمع مستقر ينبغى أن يتم على نحو سلس يضمن انتقالا هادئا للسلطة ضمن قواعد الشرعية حفاظا على مصالح الناس، نظمت القوانين والأعراف مهمة الأحزاب بما يضمن علانية العمل الحزبى وشفافيته، وامتناع الحزب عن العمل السرى، أو أن يكون بين تشكيلاته التنظيمية أجنحة أو ميلشيات عسكرية أو أية قوة منظمة تستخدم أساليب غير مشروعة لمساعدة الحزب على الوصول إلى أهدافه.

تلك قواعد لا يجوز التهاون بشأنها، ولا يجوز الخلط بينها وإلا سادت الفوضى وأصبح من حق جماعة الدعوة أن تمارس العمل السياسى دون أن يكون هناك ما يضمن التزامها بالضوابط الأساسية التى تلتزم بها الأحزاب من حيث علانية التنظيم وشفافية التمويل، والامتناع عن العمل السرى، وتحريم اللجوء إلى العنف والقوة لتحقيق أهداف الحزب، ومع الأسف فإن ذلك ما يجرى فى مصر على امتداد زمن يربو الآن على نصف قرن.

لقد كانت جماعة الإخوان المسلمين عند نشأتها تعتبر نفسها جماعة دعوة هدفها هداية الناس لصحيح الدين ودعوتهم إلى التمسك بأهدافه، غير أن مؤسسها حسن البنا ما لبث أن أضاف إلى اختصاص الجماعة، بعد أن نقلت نشاطها إلى القاهرة عام ١٩٣٢، ما يمكنها من العمل بالسياسة دون أن تصبح حزبا سياسيا، عندما وصف الجماعة بأنها «فكرة جامعة تضم كل أوجه الإصلاح، فهى دعوة سلفية وحقيقة صوفية وهيئة سياسية ورابطة علمية ثقافية»، ثم ما لبث مرة أخرى أن تقدم بجماعته خطوة أكثر جرأة عشية المؤتمر الخامس للجماعة عام ٣٨ عندما أعلن أن الجماعة سوف تنتقل من حيز الدعوة الخاصة إلى حيز الدعوة العامة، ومن دعوة الكلام وحده إلى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والأفعال. . ، ومن هذا المنزلق انحرفت الجماعة عن أن تكون جماعة دعوة وأصبحت جماعة دعوة وجماعة عمل، وتبنت فكر العنف، وأنشأت الجهاز الخاص الذى اختص المرشد العام وحده بالإشراف على مهمته ليساعدها على تنفيذ خططها والتخلص من خصومها.

والآن تقول الجماعة إنها طلقت العنف، وأصبحت تمثل الاعتدال فى تيار الإسلام السياسى، كما أنها تفصح عن رغبتها فى أن تكون جماعة وحزبا فى الوقت نفسه، أو على الأصح أن يكون للجماعة حزب سياسى مع الإبقاء على تنظيم الجماعة!.

هل يمكن أن يكون هناك مثل هذا الخلط، ومثل هذه المراوغة التى تجعل الالتزام بقواعد اللعبة، ووضوح الأدوار أمرا غير ممكن؟!.

ويزيد من صعوبة الموقف أن فئات كثيرة فى المجتمع لا تصدق أن جماعة الإخوان قد طلقت العنف على نحو نهائى، وأنها أصبحت تقبل التعدد الحزبى إطارا للمجتمع الديمقراطى فى نطاق تغيير شامل لرؤيتها للعمل السياسى، فالكثيرون لايزالون يتصورون أن موقف جماعة الإخوان هو مجرد موقف تكتيكى فى إطار سياسة أكثر خبثا، تفصح عنها وثيقة «التمكين» الشهيرة، التى كشفت عنها قضية (سلسبيل)[1] ، والتى تمثل منهاج عمل الجماعة فى الوقت الراهن، الذى يركز على إنشاء شبكة ممتدة من البنوك وشركات الاستثمار والمدارس والخدمات الطبية ومراكز الحضانة تساعد على انتشار دعوة الإخوان فى كل جوانب ونشاطات المجتمع، مع الاهتمام ببناء التنظيم وتربية أفراده، والتحالف مع الأحزاب الصغيرة لكسب مواقع مؤثرة فى مجلس الشعب والمجالس المحلية والنقابات المهنية انتظاراً للتمكين.

وما يزيد من هذه الشكوك، أننا لا نكاد نعثر على وثيقة واحدة تدين فكر الجماعة وأفعالها فى الأربعينات أو تعتذر عنها، كما أننا لا نكاد نعثر على التزام موثق يقصر فكر الجماعة على «الدعوة»، وعندما انتشرت جرائم جماعات العنف الدينى فى الثمانينات على هذا النحو الصعب، كان موقف الجماعة فاترا من هذه الجرائم على بشاعتها، كما كان فاترا من دعاوى تكفير المجتمع التى ابتدعها قطب كبير من أقطاب الجماعة وسط صمت مريب من كل الجماعة، وربما يكون فى الإمكان أن نستثنى من هذا الموقف موقفها من حادث الأقصر، فلقد كان استنكارها للحادث شديدا، لكن الجميع بما فى ذلك قيادات عدد من الجماعات المتطرفة أدانوا حادث الأقصر، لأنه شوه صورة الإسلام، وشوه صورة المسلمين، ولقى استنكارا شاملاً وجامعا لم يشذ عنه أحد.

والمشكلة الأصل والأساس أنه حتى فى إطار جماعات الدعوة تبدو القضية سداحا مداحا دون ضوابط أو معايير واضحة، تفرق بين جماعة معتدلة تفهم النص الدينى فى إطار مقاصد الشريعة الصحيحة، وتلتزم فى دعوتها آداب الإسلام، تبشر ولا تنفر، وتدعو بالموعظة الحسنة، وتستخدم الرفق واللين، وتتستر على عورة المسلم إن كان الله قد ستر على عورته، وبين جماعة متطرفة، تسىء فهم النص الدينى، وتؤوله لأغراض غير الدعوة، وبما يعطيها الحق فى أن تكون سلطة تنفيذ ورقابة، تفتش عن عيوب الناس وتلاحق سرائرهم وتفرض سطوتها بكل صنوف الإرهاب، وتوسع من دورها وسلطاتها

(١) راجع «النص الكامل لوثيقة التمكين».

إلى حد تكفير المجتمع وتكفير الحكم وتكفير الناس لتصبح فى النهاية سلطة داخل السلطة ودولة داخل الدولة.

إن الفرق بين الاعتدال والتطرف ينبغي أن يقنن فى قواعد شرعية وسياسية واضحة تكون بمثابة ناموس لعمل هذه الجماعات، لا أن تُترك الأمور على أعنتها ليحدث هذا الخلط المريع بين عمل الدعوة والعمل الحزبى، وبين جماعات للإسلام السياسى تسمى نفسها معتدلة، وجماعات أخرى يصطلح البعض على تسميتها بالمتطرفة، وكلها فى الحقيقة ألوان من طيف واحد تتداخل وتمتزج حين البأس وحين الفتنة!، لأنه فى ظل غياب القواعد المنظمة للعبة والفروق الأساسية بين هذه الأنشطة المتباينة اختلط الحابل بالنابل، وضاعت معايير الشرعية، وساد الاضطراب وسوء الفهم، وانتشرت روح المراوغة التى تريد الإبقاء على هذا الخلط والغموض، سواء من جانب الجماعات أو من جانب الحكم على أمل أن يتمكن كل طرف من استثماره فى الموقف الذى يناسبه.

إن الاعترافات التى تقدمها كتب الجماعة الإسلامية الأربعة، التى كتبها مجلس شورى الجماعة فى صياغة تقريرية، استهدفت تسليط الضوء على الأخطاء، بما يؤكد تراجع الجماعة عن كثير من أفكارها السابقة دون إدانة شاملة لماضيها، هذه الاعترافات تضعنا على مفترق طرق مهمة، وتفرض نوعا من الإصلاح الدينى الشامل والعميق، يحدد المسار الصحيح لجماعات الدعوة، التى ينهض عليها بشر يخطئون ويصيبون، ويتضررون وينتفعون، لكنهم يعتبرون أنفسهم حزب الله، أما الآخرون فهم أحزاب الشيطان، يفعلون ـ تحت ستار الدين ـ فعل الحزب السياسى، ويهدفون إلى ما تهدف إليه كل الأحزاب السياسية بما فى ذلك الوصول إلى الحكم، وعندما تسألهم ما هى الضمانات؟، وأين ضوابط العمل الحزبى؟ يقولون إنهم جماعة وليسوا حزبا، أو يمارسون دور الجماعات والأحزاب الفاشستية، وعندما تسألهم من الذى فوَّضهم بالسلطة على الناس، يتحدثون عن التكليف الإلهى الذى يلزمهم الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ويفرض عليهم الجهاد لنصرة دينه، وعندما تنكشف حجم المفاسد الضخمة التى ترتبت على هذا الجهاد الزائف يعتذرون بسوء فهم النص الدينى وسوء تطبيقه!.

والإصلاح المطلوب ليس مجرد إصلاح للخطاب الدينى كى يصبح أكثر قدرة على الإقناع، ولكنه إصلاح بنيوى، إن صح القول، يتجاوز شكل الخطاب ومضمونه إلى ضوابط فهم النص فهماً صحيحاً يستند إلى مرجعية دينية عليا يتفق عليها المجتمع ودون إكراه أدبى، لأن ثمة أسئلة عديدة تتعلق بالنص الدينى تحتاج إلى إجابات أكثر شفافية ووضوحا، كى نُحصن الإسلام من تجاوزات أفراد وجماعات يأخذهم الشطط والغلو بعيدا عن روح الشريعة السمحاء.

ففى قضية تطبيق الشريعة هناك عشرات من الأسئلة التى تفتقد إجابات واضحة تحول دون أن تتحول القضية إلى شعارات للمتاجرة فى ساحة الصراع السياسى لكسب أصوات أناس بسطاء يجهلون أبعاد القضية وتشابكاتها ومصاعبها وأعباءها، أو يتسلط عليها نوع من إرهاب الفكر يصادر حق الذين يعتقدون أن تطبيق الحدود التى أمر بها الدين ربما يكون متعذرا أو مستحيلا دون اتهامهم بالكفر والخروج عن الملة، لأن تطبيق الحدود لا يوافق روح العصر . . ، لقد فعل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ذلك فى «عام الرمادة» ولم يكن قد مضى على دعوة الإسلام زمن دون أن يجرؤ أحد على اتهامه بالمروق عن الملة، فلماذا يصادر البعض الآن على مثل هذا الرأى؟[1].

وإذا كان هناك من المفكرين الإسلاميين الأجلاء من يرى أن الأصلح للمجتمع المسلم فى هذا العصر، أن تصبح الشريعة مصدرا للتشريع وليس التشريع ذاته أو كله، حرصا على أن يتواصل شرع الله مع تطور المجتمعات والأمم، وتستفيد جهود التشريع فى المجتمعات المسلمة من جهود الإنسانية وتجاربها فى التشريع، فلماذا إذن يخرج علينا البعض ليتهم المجتمع بأنه كافر وجاهل لا يطبق شرع الله ويستحق الخروج عليه، ثم ما هو سبب هذا الصمت المذرى من جماعات إسلامية تصف نفسها بالاعتدال لم تنبس ببنت شفة إزاء هذا القول الهراء والمريض والذى صدّقه صبية صغار فكانت فتنة كبرى!، ألا يستحق هؤلاء ضوابط تردعهم عن اتهام الآخرين بما يفوق فى خطورته حكم الإعدام.

ثم ما هو موضع القداسة فى فقه هو من عمل الإنسان واجتهاده لفهم مقاصد الشريعة، فى ظل دعوة مفكرين إسلاميين كثيرين إلى ضرورة وجود فقه جديد وعصرى يلبى حاجات العصر ويتجاوز فقه العصور الوسطى الذى أغلق على نفسه باب التطور والاجتهاد.

وبين القضايا المهمة التى تحتاج إلى رؤية إصلاحية عميقة، قضية العلاقة بين الدين والسياسة، لأن منع الخلط بين الدين والسياسة بدعوى أن ما لقيصر لقيصر وما لله لله، أو بدعوى أن هذه نقرة وتلك نقرة أخرى، أمر يصعب قبوله فى إطار النص الدينى الذى يؤكد اختصاص الإسلام من حيث كونه شريعة بأمور حياتية عديدة تدخل فى نطاق اختصاص الدولة . . ، ومن ثم يصبح ضروريا النفاذ إلى عمق مشكلة العلاقة بين الدين والسياسة كى تميز بين المطلق والنسبى، وبين البشرى والإلهى، ونرفع العصمة عن الجميع ليحاسب الجميع حساب البشر، لأنه فى السياسة لا مجال لأن يحتكر البعض حزب الله لتصبح أحزاب الآخرين هى أحزاب الشيطان، فكل الأحزاب أحزاب إنسانية تنظمها قوانين

---

(١) راجع مقال «قضية للمناقشة» الإسلام هو الحل.

بشـرية، تكفل تداول السلطة على نحـو شـرعى آمن وسلس، ولا مـجـال لتكليف إلهى يخص حزبا دون غيره أو يعفيه من المساءلة عن أفعاله بدعوى أنه مأمور بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، كما أنه لا مجال فى المجال الحزبى لاتهام رأى معارض بالكفر والخروج عن الملة، لأن الاحتكام إلى العقل والمصلحة هو سند الوصول إلى الرأى الأصلح، إن تعددت الاجتهادات واختلفت الآراء.

وكما أن تطبيق النص الدينى هو مشكلة بشرية وعمل إنسانى يمكن أن تختلف بشأنه الآراء، فإن تداخل الدين مع السياسة لا يعطى حصانة خاصة لأى شخص مهما تكن مكانته الدينية، أو لأى حزب سياسى يتذرع بالشريعة كى تسقط عنه الشروط الأساسية التى تُلزم كل حزب بالشفافية والعلانية واحترام الدستور والقانون، ووضوح مصادر التمويل، وقبول رأى الأغلبية متى تم إقراره، وتجريم العنف وسرية التنظيم، وقبول التعدد الحزبى، والاعتراف بمؤسسات التمثيل النيابى كخير ضمان لتحقيق الشورى، التى لم تجد فى الفكر الإسلامى ما يمكنها من أن تكون تنظيما مؤسسيا، والتزام الشرعية وطرائق الديمقراطية سبيلا للوصول إلى الحكم.

ولا مناص فى الإصلاح الدينى من الإقرار بحقوق الأقباط فى المواطنة الكاملة، والمساواة فى الحقوق والواجبات، لأن تكريس أى تميز للأكثرية باعتبارها أكثرية دينية يؤدى فى النهاية إلى نوع من عدم المساواة، ويخلق الحواجز التى تكرس عزلة الآخر، والأكثرية والأقلية تصلح كمعايير للتصويت الانتخابى وإقرار التشريعات اللازمة للمجتمع، لكنها لا تصلح للتمييز بين أبناء الوطن الواحد، وإذا كان هناك من يرى أن الأقلية ينبغى أن تحصل على العدل دون المساواة، فهذا هو البهتان بعينه، لأن عدم المساواة يغيِّب العدل وينتقصه.

وأظن أيضا أن إصلاح الخطاب الدينى يتطلب رؤية أكثر موضوعية تحترز فى إطلاق صفة الكفر على من يؤمنون بإله واحد، لأن الكفر قولا واحدا هو الشرك بالله، كما يتطلب الإصلاح رؤية أكثر موضوعية وشمولا تجاه علاقة الإسلام بالغرب لا تجعل العداء هو الأمر الغالب فى هذه العلاقة المعقدة، تأسيسا على تاريخ طويل من الاستعمار والقهر أحاق بمجتمعات إسلامية عديدة، ولا تجمد هذه العلاقات انتظارا لتكافؤ القوة والمصالح، لأن تكافؤ القوة والمصالح هو مشكلة ومسئولية العالم الإسلامى، وليست مشكلة العالم الغربى حتى إن يكن طرفا فيها.

صحيح أن من مسئولياتنا المهمة أن نحافظ على الهوية الإسلامية، ومضمون ثقافتنا وقيمنا، لكن الحفاظ على الهوية والثقافة والقيم لا يتم بعزلها وراء جدران شاهقة حماية

لها من كل مستورد، ولكنه يتم بتعريضها لتيارات الفكر الإنسانى كى تتلاقح معه، تعطى وتأخذ، كى تكتسب المناعة وتصبح بتواصلها مع الآخر أكثر قدرة على تحقيق تكافؤ القوة والمصالح.

إن حاجتنا إلى إصلاح دينى شامل لا تقتصر عند أوجه قصور الخطاب الدينى، وإنما تمتد إلى قصور الفقه الدينى الراهن وعجزه عن تلبية مطالب العصر، وعن تلقيح عناصر النهضة فى المجتمعات الإسلامية التى يعانى معظمها الفقر والجهل والمذلة، كما يمتد إلى المؤسسات الدينية الشرعية التى عجزت عن ملء الفراغ حتى أصبحت الساحة نهبا لجماعات وفرق عديدة زادت الإسلام تمزيقا..، هذه الحاجة يزيدها وضوحا وضرورة المتاهة الصعبة التى عاشها شبابنا مع الجماعات الإسلامية، معتدلة ومتطرفة على حد سواء، والصدام الدامى الذى قادته الجماعات المتطرفة على مدى ١٨ عاما تحت ذريعة الجهاد والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، نتيجة فكر خاطئ ومريض تربى فى سجون التعذيب والقهر، رضعه هذا الشباب فى غيبة فكر إسلامى صحيح، يصحح المفاهيم ويدعو إلى صحيح الإسلام، كما يزيد من حاجتنا إلى الإصلاح الدينى ضرورة أن نستنقذ صورة الإسلام فى عيون الغرب، ، وقد أصبح فى نظرها بسبب جرائم هذه الجماعات، إسلاما مقاتلا عبوسا ضيق الصدر، مدمرا وخطرا على مستقبل الحضارة، يرفض الآخر ويخاصم الديمقراطية، ويخشى تواصل المصالح والمنافع مع عالمه الخارجى، ويحقد على نجاحات الغرب ويكرهها لإحساسه بالعجز تجاهه.

ولا مراء فى أن الجزء الأغلب من عناصر هذه الصورة هو من صنع خصوم الإسلام، الذين أرادوا البحث عن مبررات لأحداث ١١ سبتمبر تعلق كل الأسباب على بنية الإسلام الفكرية وثقافته المعادية للغرب والعدوانية التوجه، كما يشيعون على الملأ كى لا ينتبه الرأى العام الغربى إلى خطورة الانحياز الأمريكى السافر والظالم لإسرائيل على حساب الحق العربى، باعتباره العامل الأكثر حسما فى تشكيل موقف الإسلام من الغرب خصوصا الولايات المتحدة، لكن الصحيح أيضا أن تأخرنا فى إدراك أهمية الإصلاح الدينى رغم ضرورته الملحة، ورغم المتاهة التى نعيشها على امتداد ما يزيد على نصف قرن مع جماعات الإسلام السياسى، هو جزء من مسئولية جسيمة لا نستطيع أن نتخفف منها أو نعفى أنفسنا منها.

تلك مقدمة رأيتها مهمة وضرورية حتى نستطيع أن ندرك أبعاد التغيير الضخم الذى طرأ على فكر الجماعة الإسلامية أكبر جماعات الإرهاب والعنف فى مصر والعالم العربى.

حوار في سجن العقرب
مع مجلس شوري الجماعة

- لماذا تأخرت المبادرة سنوات كاملة؟
- الدوافع الشرعية والعملية لوقف العنف.
- لماذا شارك عبود الزمر في البداية ؟
- كيف تحول الجهاد إلي قتال فتنة؟
- حقيقة المقايضة بين المبادرة والإفراج.

مقدمة الحوار

منذ أكثر من خمسة أعوام وأنا أتابع على البُعد وبغير حماس كبير الحوار الذى كان يجرى فى سجون مصر بين قيادات الداخل من زعماء الجماعة الإسلامية أو القيادات التاريخية للجماعة كما يحبون أن يسموا أنفسهم، حول مبادرة وقف العنف، التى أعلنوها من طرف واحد، فى رسالة نطق بها أحد المتهمين فى إحدى قضاياهم فى قاعة المحكمة العسكرية فى مارس عام ١٩٩٧، بعد أن تبين لهم - كما يقولون - أن مفاسد هذا الطريق أكبر وأخطر كثيرا من منافعه، وأن ما يفعلونه لا يمت إلى الجهاد بمعناه الشرعى الصحيح بأى صلة ولايحقق هداية الخلائق إلى طريق الله القويم، ولكنه يفتت وحدة الأمة، ويُضعف من روح مصر وقدرتها على مواجهة تحديات عصرها، ويسيء إلى وجه الإسلام، ويفتئت على حقوق مواطنين أبرياء راحوا ضحية اقتتال بغيض لاهدف له، يخاصم الشرع والدين.

كان ظنى فى البداية، أن هذه الجماعات تحاول بهذه المبادرة المعلنة من جانب واحد أن تتجاوز حالة الضعف الشديد التى ألمت بها بعد أن نجح الأمن المصرى فى ضبط معظم قياداتها، وتقويض بنيتها التنظيمية، وتجفيف منابعها المالية، وعزلها بصورة شبه كاملة عن سندها الخارجي، وأن الأمر لايعدو أن يكون محاولة أخيرة من جانب هذه الجماعة لعقد صفقة مع الحكومة تفك قيود الاعتقال عن آلاف المحتجزين داخل السجون من أعضائها، الذين استخدمتهم فى عملياتها الإرهابية التى طالت السياحة والأقباط ورجال الأمن وعدداً من الشخصيات العامة، كما طالت عديدا من المواطنين الأبرياء. . ، وكنت أرى أن المقايضة بين وقف العنف وأى مطالب لهذه الجماعات تأتى فى غير أوان بعد أن انكسرت شوكتها، وتم حصار خطرها فى بؤر صغيرة متناثرة فى بعض محافظات صعيد مصر.

لم أصدق بالفعل أن المبادرة جاءت وليدة عملية مراجعة شاملة لفكر الجماعة قامت بها هذه القيادات وهى داخل السجون، أثمرت فكرا جديدا يستند إلى رؤية شرعية صحيحة وفهم جديد لمعنى الجهاد أكثر قربا من ينابيع الإسلام الصحيحة، ولم أصدق أنها نجحت فى إقناع معظم قواعد الداخل، كما نجحت فى إقناع العدد الأغلب من قيادات الخارج، وكان هاجسى الدائم أن فى الأمر صفقة!.

لكن الظروف أوقعت فى يدى الكتب الأربعة التى كتبها قادة الجماعة بعد مراجعة فكرهم القديم، والتى تتحدث عن حرمة الغلو فى الدين، وحرمة تكفير المسلمين، وتسلط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء جسيمة، وتعيد النظر فى المفاهيم الخاطئة التى شوهت دعوى «الحسبة».. وكانت قراءة الكتب الأربعة هى الحافز الذى دفعنى إلى لقاء قيادات الجماعة فى سجنهم.

□

جمعتنى جلسة حوار طويل امتدت ٣ ساعات مع مجلس شورى الجماعة الإسلامية وجناحها العسكرى فى السجن رقم (٩٩٢) بطرة شديد الحراسة، كما تسميه وزارة الداخلية، أو سجن «العقرب» كما يسميه المسجونون، كان بين الحضور كرم زهدى رئيس الجماعة، وناجح إبراهيم مفكرها، وصفوت عبدالغنى المتهم الأول فى قضية اغتيال رفعت المحجوب، وعلى الشريف واحد من أهم أقطاب الجماعة، وأسامة حافظ وبدرى مخلوف وهشام عبدالظاهر وممدوح يوسف، وجميعهم أعضاء فى مجلس شورى الجماعة صدرت ضدهم أحكام بالسجن المؤبد فى قضية الجهاد عام ٨١ إثر اغتيال الرئيس السادات، وكان بين الحضور أيضا أربعة يرتدون بدلة الإعدام الحمراء، يمثلون قادة الجناح العسكرى للجماعة هم: حسن الخليفة، وأحمد بكري، وغريب الشحات، وشعبان هريدي.

بدأ الحوار بنقاش صريح لهواجسنا المشتركة، هواجسى كصحفى تابع عن

قرب مشكلة جماعات التطرف فى مصر وكاد يكون أحد ضحاياها، يعتقد أن مبادرة وقف العنف ربما تنطوى على أهداف عملية بأكثر من أن تكون مراجعة شاملة وصادقة لفكر هذه الجماعة، ثم هواجس قيادات الجماعة الذين وافقوا على هذا اللقاء، وفى ظن بعضهم أن يكون هدفى من الحوار التشهير بالجماعة أو تصيد الأخطاء أو ابتسار الحقيقة أو مجرد الحصول على خبطة صحفية مهمة.

.. سرعان ما عبر الحوار هواجسنا المشتركة لتصبح الصراحة لغة التخاطب داخل القاعة، الأسئلة صريحة ومباشرة إلى كل الحاضرين فى القاعة فى تتابع سريع يعطى لكل عضو قيادى فرصة أن يجيب...، والإجابات شجاعة غير خجولة تعترف بالخطأ، وتكشف عن فكر جديد وشخوص جدد، صقلها عمق الدراسة على امتداد سنوات السجن الطويل التى هيأت لهم فرصة قراءة كل أمهات الكتب الإسلامية، وكل مراجع الفقه، وكل تفاسير القرآن والحديث وهم يراجعون فكرهم القديم.

لكن الحوار ما لبث أن تدفق فى القاعة نهرا عريضا من المشاعر والمواقف والحقائق والصور ليصل إلى ذراه فى كلمات شجاعة قالها المُقْعَد «حسن خليفة» أحد قادة الجناح العسكري، المحكوم عليه بالإعدام وهو يرد على سؤالى بنوع من الحدة الصادقة: ماذا يمكن أن ينتظره شخص مثلى تم التصديق على الحكم بإعدامه من هذه المقايضة التى تتحدث عنها؟، وأى غرض عملى يمكن أن أنشده من وراء هذه المراجعة إلا أن ألقى وجه الله وقد أضاء بصيرتى بنور الحقيقة، إن وقف العنف هو صلاتى اليومية، أكفر بها عن ماضٍ أملك الآن شجاعة أن أقول إنه كان إثماً عظيما.

طاف الحوار بكل الأسئلة التى يمكن أن تخطر على البال، يبحث عن السند الشرعى لهذه الرؤية الجديدة، ويفتش فى مقاصدها ونياتها، ويختبر شجاعة أصحابها، وعندما سألت كرم زهدى رئيس الجماعة فى نهاية الحوار: ألا يستحق الشعب المصرى اعتذارا علنيا عن كل ما فعلتموه قبل المبادرة؟، رد بشجاعة: نعم نحن مدينون لمصر باعتذار علنى عن إثم كبير

أساء لمعنى الجهاد، وأحدث ضررا بالغا أصاب المجتمع المصرى نتيجة فهم قاصر للدين.

□

وربما يكون من حق هؤلاء الذين ملكوا شجاعة مراجعة فكرهم الخاطئ، وملكوا شجاعة الاعتراف بحق المجتمع المصرى فى اعتذار علنى عما فعلوه أن يطلبوا غفران الله وغفران الناس. . ، وربما يكون من حق هؤلاء، وقد كنت خصما لدودا - وما أزال - لهذه الجماعات، أن أقول أخيرا، إننى الآن أكثر الجميع تأثرا بهذا اللقاء الذى تم فى سجن «العقرب»، وأكثر الجميع اعتقادا بصدق مواقفهم الجديدة.

تعريف بشخوص الحوار

كرم محمد زهدى سليمان : رئيس الجماعة

□ من مواليد ١٩٥٣ بندر المنيا .

□ حصل على بكالوريوس معهد التعاون بأسيوط ثم حصل على ليسانس الحقوق خلال فترات حبسه ، والتحق للدراسة بقسم الدراسات العليا للحصول على الماجستير / كلية الحقوق / جامعة القاهرة .

□ متزوج من شقيقة زوجة الشيخ عمر عبدالرحمن .

□ أحد مؤسسى تنظيم الجماعة الإسلامية أواخر السبعينات ويعد رئيس مجلس شورى التنظيم .

□ تم ضبطه عام ٨١ فى قضية «تنظيم الجهاد» . . وحكم عليه فيها بالأشغال الشاقة المؤبدة .

ناجح إبراهيم عبدالله سيد : مفكر الجماعة:

□ من مواليد ١٩٥٥ أسيوط ويقيم فى بندر ديروط .

□ حاصل على بكالوريوس طب . . وكان يعمل طبيبا بمستشفى ديروط المركزي .

□ من قيادات تنظيم الجماعة الإسلامية وعضو بمجلس شورى التنظيم . . ويعد مسئول التنظيم فى أسيوط .

□ شملته قرارات التحفظ خلال شهر سبتمبر ٨١ . . واتهم فى قضية «تنظيم الجهاد» حيث حكم عليه فيها بالأشغال الشاقة المؤبدة .

على محمد على أحمد عمر الشريف:

□ من مواليد ١٩٥٦ بندر نجع حمادى .

□ طالب بكلية التجارة بأسيوط .

□ من قيادات تنظيم الجماعة الإسلامية ، وعضو بمجلس شورى التنظيم . . فضلا عن كونه مسئول محافظة قنا .

□ تم ضبطه عام ٨١ لاتهامه فى قضية «تنظيم الجهاد» وحكم عليه فيها بالأشغال الشاقة المؤبدة .

أسامة إبراهيم حافظ إبراهيم:

□ من مواليد ١٩٥٤ بندر المنيا .

□ حصل على بكالوريوس هندسة - وكان يعمل مهندسا بمديرية الإسكان بمحافظة أسيوط .

□ شقيقته متزوجة من القيادى المحكوم بإعدامه الهارب «محمد شوقى الإسلامبولي» .

□ من قيادات تنظيم الجماعة الإسلامية . . وعضو بمجلس شورى التنظيم . . وكان يتولى مسئوليته بالوجه القبلي . . فضلاً عن كونه أميراً لمحافظة المنيا . .

□ سبق ضبطه فى قضية «تنظيم الجهاد» وحكم عليه فيها بالأشغال الشاقة المؤبدة ١٥ سنة . . وأفرج عنه لفترة عقب تنفيذ مدة العقوبة ، إلا أنه تم ضبطه واعتقاله للحد من نشاطه .

محمد عصام الدين حسن أحمد دريالة: وشهرته «عصام دريالة»:

□ من مواليد ١٩٥٧ بندر المنيا .

□ حصل على ليسانس آداب جامعة المنيا .

□ من ضمن قيادات مجلس شورى تنظيم الجماعة الإسلامية .

□ محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فى قضية ٨١ «تنظيم الجهاد» .

فؤاد محمود أحمد حنفى الدواليبي: وشهرته «فؤاد الدواليبي»:

□ من مواليد ١٩٥٣ بندر المنيا .

□ حاصل على دبلوم تجارة .

□ من ضمن قيادات مجلس شورى تنظيم الجماعة الإسلامية .

□ محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فى قضية ٨١ «تنظيم الجهاد» .

عاصم عبد الماجد محمد ماضى عبد الماجد:

□ من مواليد ١٩٥٨ المنيا .

□ حاصل على بكالوريوس هندسة - جامعة أسيوط .

□ من ضمن قيادات مجلس شورى تنظيم الجماعة الإسلامية .

□ محكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة فى قضية ٨١ «تنظيم الجهاد» .

حسن خليفة عثمان علي:

□ من مواليد القوصية - أسيوط .

□ طالب بكلية التربية .

□ من كوادر الجناح العسكرى للتنظيم بمحافظة أسيوط وشارك فى العديد من حوادث العنف والتعديات .

□ محكوم عليه بالإعدام فى القضية رقم ٢٤٩١/ ٩٤ جنايات أسيوط، حيث تم ضبطه عقب إصابته أثناء اشتراكه فى حادث مقتل العميد «شرين فهمي» بمدينة أسيوط .

غريب الشحات أحمد الجوهري:

□ من مواليد ١٩٥٦ فى السويس ومقيم بها .

□ بائع ألبان .

□ من العناصر التى شاركت فى أحداث مسجد النور بالسويس ومقتل ناظر مدرسة الفرنسيسكان، ومحكوم عليه بالإعدام فى القضية رقم ٧٤٥/ ٩٢ حصر أمن دولة عليا «أحداث العنف بالسويس» .

أحمد عبدالقادر بكرى محمد :

□ من مواليد ١٩٦٩ فى السويس ومقيم بها .

□ حاصل على دبلوم صنايع - لا يعمل .

□ من العناصر التى شاركت بأحداث مسجد النور بالسويس ومقتل ناظر مدرسة الفرنسيسكان، ومحكوم عليه بالإعدام فى قضية «أحداث العنف بالسويس» .

شعبان على عبدالغنى هريدى :

□ من مواليد ١٩٦٧ بنى وركان - العدوة .

□ فلاح .

□ من عناصر الجناح العسكرى التى شاركت فى العديد من حوادث العنف، وتم ضبطه والحكم عليه بالإعدام فى قضية «تحرك الجناح العسكرى بشمال الصعيد» .

الحـــوار

□ مكرم : فى البداية أشكركم على استقبالكم لى لإجراء هذا الحوار، خاصة أننى أعلم طبيعة الهواجس التى يمكن أن تنشأ بين مجموعة مثلكم لهم فكرهم الذى يختلف مع المجتمع وقد يختلف مع فكري، لكن ما أرجوه أن ندير حواراً صريحاً، فالصراحة هى أقصر الطرق إلى قلوب الناس . .

بالتأكيد إن لكم فى هذا الحوار رسالة، لأنه تم بإرادتكم ولم يفرضه أحد عليكم، وأعتقد أن هدفكم من الحوار أن تؤكدوا للمجتمع أن مراجعاتكم لأفكاركم هى مراجعة حقيقية وتفكير نهائى ، وتطمعون أن يقتنع المجتمع برسالتكم . .

أسئلتى سوف ينطلق بعضها من واجبى كصحفي، وبعضها الآخر ينطلق من كونى أحد الذين عايشوا مشكلة الإرهاب والعنف، وكدت أكون أحد ضحاياه وسوف تكون الموضوعية هى سمة النشر فى هذا الحوار، لن يُزيف على أحدكم كلام لم يقله، ولن ينتقص من كلام أحد ما يخل بمعناه.

□□ ناجح إبراهيم : ونحن نؤكد لسيادتك أنه ليست لدينا هواجس من ناحيتك ، ومحاولة اغتيالك ليست لنا علاقة بها، فمن قاموا بها أناس مختلفون عنا، بل ولم نكن راضين عنها تماماً، والأكثر من ذلك أننا نعتبرك رجلا وطنيا تحب مصر ودائما تقدم مصلحة الوطن على أية مصلحة أخرى، لذلك قبلنا هذا الحوار دون تردد.

□ مكرم : إذن نبدأ الحوار، وسؤالى الأول إلى الأخ كرم زهدي، لقد قرأت المؤلفات الأربعة التى أشرفت عليها، وتفهمت جيداً البواعث التى دعت إلى إعادة النظر فى فكركم السابق، تفهمت أيضا وجود كثير من العوامل العملية التى ساهمت فى خروج المبادرة إلى العلن مثل ضعف الجماعة أمام سلطة الدولة، والخوف من إيراد الناس موارد التهلكة دون أن تحقق الجماعة نتائج محددة، والإحساس بأن الجهاد لم يحقق هدفا وعلى العكس كانت خسائره أكثر من مكاسبه . .

كل هذا جعلنى أشعر بأن هناك دوافع عملية كثيرة أدت إلى هذه المراجعة ، وبصدق شديد، فإننى أتساءل هل هذه الدوافع العملية تتعلق بنهاية طريق ونهاية

عمر . . أم تتعلق بإحساسكم أن مستقبل هذه العمليات قد أصبح مظلما وبالتالى لن تجنوا من ورائها شيئا، ومع الأسف فإننى لم أشعر بأن وراء هذه المراجعة مبررات شرعية قوية أو أن تغيير الفكر جاء لقناعتكم الجديدة بأن فكر الجماعة السابق فكر خاطئ مرفوض؟ .

□□ **كرم زهدى :** أشكر حضرتك على هذا السؤال لأنه مهم جداً فى توضيح القضية للناس، لأننى مع الأسف قرأت للكثير من المفكرين والمثقفين فى مصر تشكيكا وشكا شخصيا وذاتيا فى المبادرة بعد أن قرءوا هذه الأبحاث أو المؤلفات .

أود أن أوضح أننا لم نخاطب بهذه الكتب المقتنعين بالتحول الفكرى أو بالنتائج الحقيقية التى توصلنا إليها فكرا وعقيدة، لكننا نخاطب أصنافا شتى، بمعنى أنه فى داخل «الجماعة الإسلامية» وداخل الجماعات الموجودة على الساحة هناك أناس اقتنعوا أننا من خلال المراجعة الشرعية وجدنا أن قتل المدنيين الرأى الغالب والقوى فيه أنه محرم على الجميع حتى ولو كانت هناك دوافع تدعو إلى التنكيل بالدولة .

هناك أخوة داخل الجماعة وخارجها يقتنعون بمراجعتنا الفكرية هذه عندما أقول لهم هذا دليله كذا وكذا من الكتاب والسنة، لكن فى الوقت نفسه هناك أخوة ليسوا مقتنعين بل لم يصلوا إلى درجة القناعة لأنهم لم يقرءوا، وأنا أقول لهم بفرض أن تكون وجهتكم صحيحة فى هذه الدولة فإنه لا يصح أيضا الخروج عليها .

أنا أخاطب من يفهم أنه لا يصح الخروج على الدولة مطلقاً لأننا راجعنا هذا الأمر شرعاً وفقها ونقلاً ووجدناه خطأ، أما الناحية العملية فهذه نخاطب بها من هو غير مقتنع بهذه النظرة الشرعية التى راجعناها .

نحن مثلاً راجعنا مسألة الخروج على الدولة بالسلاح فوجدنا أن هناك أموراً كثيرة تمنع هذا الخروج وتُحرمه، ولمن يفهم ذلك شرعاً أقول له هذه هى الشروط التى أوجبها الشرع، أما غير المقتنعين فلهم أسلوب آخر فى الإقناع .

إذن أنا لا أعتمد فى مبرراتى كلها على الناحية الشرعية فقط، لأننى أتحدث إلى أشخاص ربما يكونون غير مقتنعين بهذه الرؤية الشرعية، لذلك أفهمهم أنه حتى من الناحية العملية لن يستطيعوا الخروج، وبهذا الأسلوب يكون قد تحقق لى أمر عدم الخروج على الدولة شرعا وعملا .

ولك أن تعرف أن غير المقتنعين نظل نخاطبهم ونجادلهم شهوراً وسنين حتى تصل بهم القناعة إلى ما وصلت إليه عند غيرهم .

إذن المسألة هى قناعة فكرية وشرعية تامة بعد مراجعة استمرت ١٦ عاماً.

□ مكرم : كيف تمت هذه المراجعة، هل من خلال قراءة جديدة لبعض الكتب . . أم بالحوار فيما بينكم؟.

□□ **كرم زهدى** : المراجعة تمت من خلال دراسة أمهات الكتب التى كنا نقرؤها طيلة هذه الأعوام، وأنت تعلم أن السجن مكان جيد للقراءة والمراجعة الفكرية والمناظرة، فطيلة السنوات الماضية كنا نراجع حادث ١٩٨١ الذى اغتيل فيه الرئيس السادات والأحداث التى قامت بها الحركات الإسلامية الأخرى - وليست الجماعة الإسلامية فقط - وانتهينا شرعا وعملا إلى أن هذه الأحداث غير حسنة فى نتائجها، كما كنا نراجع أى خلل موجود من الناحية الشرعية وكذلك من الناحية الأيديولوجية، حتى وصلنا إلى اقتناع كامل وأقنعنا به الكثير من الأخوة، لكن هذا لا يمنع أن هناك أخوة آخرين غير مقتنعين بهذا الأمر مثل جماعتى الجهاد والتكفير وغيرهما، وهؤلاء لا بد أن أتحدث إليهم بمنطق العقل والعمل لأثبت لهم أن هذا الخروج على الدولة لن يصلح وسوف يؤدى إلى هلكة وهذه الهلكة حرام عليهم.

□ مكرم : السؤال إلى الأخ ناجح إبراهيم . . عندما كنتم تعتنقون أفكاركم الأولي، كنتم تختصمون الدولة باعتبارها دولة كافرة . . وتختصمون الحاكم باعتباره لايحكم بأمر الله، وتختصمون الأقباط باعتبارهم رهينة فى أيديكم لإضعاف السلطة . . وتختصمون علماء الأزهر باعتبار أنهم لا يمكن أن يكونوا موضع ثقتكم وموضع ثقة الحاكم فى الوقت نفسه، كما كنتم تختصمون المجتمع كذلك . .

فى هذه الفترة كنتم تستندون إلى آراء بعض الفقهاء وكان يتردد أن فكركم يعود إلى فكر «أبو الأعلى المودودى» وبعض علماء الإسلام الباكستانيين . . هذا التحول الجديد هل جاء نتيجة اعتمادكم الانتقائى على مجموعة جديدة من الفقهاء . . وهل يمكن أن نقول إن المراجعة الفكرية التى تمت أثبتت لكم أن اعتمادكم على أفكار «أبو الأعلى» أو بعض آراء ابن تيمية كان اعتماداً انتقائياً لا يتسم بالموضوعية وأنكم كنتم تختارون النص الذى يخدم هدفكم؟

□□ **ناجح إبراهيم**: قبل الإجابة أحب أن أوضح أننا طيلة فترة العمل لم نكفر أى مؤسسة من مؤسسات الدولة، فالشرطة عندنا مسلمون وجهاز المخابرات وجهاز أمن الدولة أجهزة مسلمة ، بالنسبة للأقباط يحكمنا مبدأ أساسى فى التعامل معهم،

وهو أننا لا نرى أنهم محاربون بل هم من نسيج الوطن ولهم حقوق كفلها لهم الإسلام أكثر من الحقوق التى يكفلها لهم أى نظام آخر ، وإن كانت قد حدثت بعض السلبيات وتم قتل بعض الأقباط فهذا ليس من النهج الأساسى للجماعة الإسلامية ، وربما تكون سلبيات حدثت من بعض أفراد ذوى علم محدود أو قلة فى العلم أو خرجوا عن الإطار الصحيح ، ونحن مع الحقوق التى يتمتع بها المسيحيون فى مصر ولسنا ضدها ، فالواقع يقول إن الأقباط أهل كتاب لهم ما لنا فى المجتمع وعليهم ما علينا .

□ من قبل كنتم تستندون إلى أفكار «أبو الأعلى المودودى» وابن تيمية . . لمن تستندون الآن فى أفكاركم الجديدة؟

□□ **ناجح إبراهيم :** نستند إلى كتاب الله وسنة رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ليس بصيغة انتقائية وإنما بصيغة تجمع بين الفتوى والجدوى ، الفتوى التى تخاطب الشرع والجدوى التى تخاطب الاعتبارات العملية .

الفكر الجديد يقوم على الفتوى الشرعية المتأصلة من كتاب الله وسنة رسوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ التى تنظر إلى الواقع ، لأن الحكم الشرعى لاينفصل عن الواقع ، فلابد أن تقرأ الواقع وتقرأ النص ، وبعد ذلك يتم تطبيق النص الصحيح على الواقع الحقيقى ، لأن الخطأ يأتى من أن النص يكون صحيحا لكن تطبيقه يتم على واقع غير الواقع الذى يجب أن يطبق عليه .

□ مكرم : أسأل الأخ صفوت . . إذا قلنا إن المراجعة الفكرية تمت عن طريق رؤية شرعية جديدة واعتبارات عملية لمخاطبة بعض الذين لم يقتنعوا بعد بهذه الرؤية الشرعية . . أريد منك تلخيصا للرؤية الشرعية الجديدة تجاه بعض القضايا مثل موقفكم من الحاكم ، والدولة ، والعنف فى المجتمع ، والسياح ، والمدنيين وموقفكم من الأفعال السابقة التى ارتكبتها الجماعة حتى نعطى للقارئ فكرة عن الأساس الشرعى لهذا التعديل فى الرؤية؟

□□ **صفوت عبدالغنى :** من الأمور المهمة والتى يجب أن نوضحها هى المنظور الشرعى لكلمة الجهاد أو القتال .

هل القتال أو الجهاد غاية من الغايات الإسلامية أم أنه مجرد وسيلة؟ . . البعض

قد يفهم الجهاد على أنه غاية، وبالتالى يضحى من أجل هذه الغاية بغض النظر عن الأولويات والمصالح والنتائج والواقع والفهم الصحيح، والجديد الذى تمت مراجعته هو أن الجهاد وسيلة وليس غاية.

فالغاية هى هداية الخلائق والدعوة إلى الله تبارك وتعالى من أجل دخول الناس فى دين الله، أما الجهاد فليس إلا وسيلة فقط لتحقيق هداية البشر، فالقتل ليس مقصودا فى ذاته بل القتل يعتبر مفسدة حتى ولو كان قتلا لكافر، لكن الإسلام عندما أباح قتل الكافر وغيره أباحه من أجل مصلحة فقط.

كل هذا يعتبر بمثابة عنوان عريض لموضوع تصحيح مفهوم الجهاد باعتباره وسيلة فقط، وبالتالى لو وجد النص الذى يقول إن الأصل فى التعامل مع المجتمع هو الهداية والدعوة فيجب الرجوع إلى هذا النص لأن الهداية هى الغاية، لذلك نقول إن الواقع فى مصر أثبت بحق أن هداية الخلائق لا بد أن تكون هى الغاية الأولى والأخيرة، ولا بد أن تكون الدعوة إلى الله هى الأساس، وأن العمل السلمى هو الأساس لا سيما إذا أثبتت التجربة العملية ذلك، لأن القتال فيه هلاك وليس فى صالح الإسلام ولا المسلمين، والقتال الذى حدث تسبب فى انقسام الأمة وأضر بمصالح المجتمع ولم يحقق نفعا للناس، وبالتالى يصبح عملا بغير معنى، ويصبح محرما شرعا لأنه لن يؤدى إلى الهداية ولكنه يؤدى إلى مفاسد أكبر.

□□ **ممدوح يوسف**: كل ما قاله الأخ صفوت هو ما توصلنا إليه فى المراجعة، وبناء عليه فإن كل ما حدث فى السياحة ومع السياح كان خطأ فالدولة منحتهم الأمان ليدخلوا مصر آمنين وبالتالى لهم علينا حقوق الضيافة.

وبالنسبة للحاكم فإننا راجعنا موقفنا وقلنا إن الآية التى تنص على أن ﴿**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**﴾ لم يكن مقصودا بهذه الآية أنها تنزل على كل الحكام، هى تطبق فقط على الحاكم الذى يقول إن حكم الله لا يصلح.

□ **مكرم: على حد معرفتى فإن الحاكم فى مصر لم يقل هذا.. فمعظم قوانيننا شرعية؟**

□□ **ممدوح يوسف**: نعم لم يقل هذا، وهذا ما اتفق عليه جميع الأخوة فى الجماعة ونحن معهم فيه، فالحاكم الذى لا يرد حكم الله ولا يقول إن حكم الله لا يصلح يكون حاكما مسلما ولا يجوز الخروج عليه حتى وإن لم يطبق كل الشريعة.

□ **مكرم : واستباحة أموال الأقباط؟ . . ما هو السند الشرعى الذى كانت تعتمد الجماعة عليه فى ذلك ؟**

□□ **ممدوح يوسف** : لم يحدث هذا من جانب الجماعة الإسلامية إطلاقاً .

□□ **كرم زهدى** : من كانوا يفعلون ذلك كانوا يطبقون النص على غير الواقع الصحيح ، حكم الغنيمة من الكفار ينطبق على الحرب مع اليهود مثل حرب ١٩٧٣ لأنها حرب صريحة وواضحة لكنه لاينطبق على الأقباط ، ومصدر الخطأ أن البعض أخذ هذا المعنى ليطبقه داخل البلاد على مواطنين يمثلون جزءا من نسيج المجتمع . . هذا هو الخطأ .

□ **مكرم : أسأل الأخ أسامة حافظ ، ما هى الأفكار التى ترى أنك اكتشفت خطأها فى فكر ابن تيمية وقد كان سندا لكثير جدا من أفكار الجماعة ؟**

□□ **أسامة حافظ**: المسألة ليست بهذا الشكل ، المسألة هى كيفية التعامل مع النصوص ، كثير من فتاوى الإمام ابن تيمية صدرت فى ظروف خاصة وفى واقع يختلف عن الواقع الحالى ، ومع ذلك كان يتم تطبيق هذه الفتاوى على الواقع الحالى ، وبالتالى العيب ليس فى النص وإنما فى أننا طبقنا النص على واقع مختلف .

مثال ذلك أن ابن تيمية كانت له فتاوى فى شأن التتار لأن عصر ابن تيمية شهد غزوهم للدولة الإسلامية ، وكان ذلك يتطلب من ابن تيمية أن يحشد جهود الناس فى مواجهة التتار ، فكانت الفتاوى فيها كثير من التشدد وكثير من التشجيع على المواجهة ، فإذا طبقنا هذه الفتاوى الآن على واقع مختلف يكون هذا التطبيق فى غير موضعه .

مثال آخر عندما كان كمال أتاتورك يحاول تغيير هوية تركيا ألزم الناس بخلع العمامة وارتداء القبعة ، هذا تصرف لا يمكن وصفه بالحرام أو الحلال ، لكن مع ذلك فقهاء ذلك العصر كانوا يرون أن تصرف أتاتورك يعد مقدمة للتخلى عن هويته الإسلامية فصدرت فتاوى بتحريم ارتداء القبعة وتكفيره ، فهل يجوز لنا أن نطبق هذه الفتاوى الآن . . طبعاً الواقع اختلف تماماً .

□ **مكرم : أنتم فعلتم ما يشبه ذلك عندما أفتيتم بحرمة «لبس» البنطلون لأنه ليس زيا إسلاميا؟ .**

□□ **هشام عبدالظاهر** : أنا ارتدى البنطلون .

□□ **ناجح إبراهيم :** قبل دخولى السجن كنت مسئولا بالجماعة وكنت أذهب إلى العمل بالقميص والبنطلون .

□□ **على الشريف :** فقهـا لايوجد شىء اسـمه زى إسـلامى ، مـادام الزى ليس مجسما وليس شفافاً يعتبر مقبولاً .

□ **مكرم : والنقاب بالنسبة للمرأة؟**

□□ **على الشريف :** الواجب هو الحجاب ، وإذا تحجبت المرأة لا يكون عليها وزر ، أما النقاب فهو مستحب .

□ **مكرم : على ذكر التشدد والغلو . . لقد غاليتم كثيرا فى قضايا أزعجت كل المجتمع إلى حد مطاردة كل رجل أو كل شاب يسير مع امرأة فى شارع عام؟! .**

□□ **هشام عبدالظاهر :** هذه الرؤية ليست جديدة بل هى رؤية قديمة جدا ، وتم تجاوزها بمراجعتنا لموضوع «الحسبة» واستنكرها قطاع عريض جدا من الأخوة ، وأنا مستعد لضرب عشرات الأمثلة على ذلك . .

كثيرا ما كنت أسمع وأنا فى زنزانتى عن مقتل مسيحى أو ضرب شاب قبطى لأنه كان يتحدث إلى زميلته ، كما أننى سمعت عن شاب من الجماعات شوه وجه فتاة مسلمة بأن قذفها بماء النار لأنها متبرجة ، أو لا ترتدى الزى الإسلامى ، هذا فهم خاطئ للحسبة ، فالحسبة لا تجيز ذلك .

□ **مكرم : لماذا إذن كانت تتكرر هذه الحوادث؟! .**

□□ **ممدوح يوسف :** لم تكن «الجماعة الإسلامية» هى التى تفعل هذا ، بل بعض أفراد يدخلون وسط الأخوة وكانوا يأتون هذه الأفعال لأنهم ليسوا على فهم كاف بالدين .

□ **مكرم : لكننا لم نجد من الجماعة الإسلامية من يخرج ليقول لهؤلاء الأفراد إن هذه الأفعال خاطئة ، وبالتالى تتحمل الجماعة وزر ما كان يحدث طيلة الفترة الماضية ، لأنها صمتت عن هذا التسلط على أفراد فى المجتمع تحت دعوى الحسبة؟ .**

□□ **كرم زهدى :** الآن نقول وندرس ذلك ، لكن يجب أن تعلم أن تفكير الشباب دائما يكون تفكيراً متهوراً وعاطفياً .

□ **مكرم : هذا يستدعى أن أسألك لماذا تركتم لكل فرد منكم أن يفعل ما يريد تحت دعوى الحسبة ، ألا تعتقد أن قضية الحسبة تحتاج إلى مراجعة شاملة؟**

□□ **كرم زهدى :** نحن ندرس الآن هذا الكلام ونقول إن الحسبة ليست لآحاد

الناس، المحتسب يجب أن يكون قد درس الدراسة الصحيحة وعرف ضوابط الحسبة، ونحن ندرس ضوابط الحسبة ، وهذه من إيجابيات المراجعة الفكرية .

□ مكرم : أنت تقول إن ترك الحسبة لكل شخص كى يحاسب الناس على هواه أمر خاطئ . . وبالتالى لا بد من تضييق الحسبة بحيث لا يتعرض لها إلا من هو مؤهل . . مادام الأمر كذلك فما الحكمة من وجود الحسبة فى ظل وجود الدولة؟

□□ **كرم زهدى** : هذا سؤال جيد جداً، سيادتك تذكر الحوادث التى وقعت فى المجتمع واستنكرها الجميع وخرج شيخ الأزهر والمفتى ليقولا للناس لماذا انتشرت هذه السلبية فى المجتمع . . فتاة تغتصب فى قارعة الطريق، وشباب يشربون البانجو ويضربون الناس ولا أحد يتدخل لوقف ذلك . . كل هذا من الذى يغيره ؟ .

القائمون على الأمن لا يمكن أن ينتشروا فى كل متر من أرض مصر ، وبدلا من السلبية فإن المطلوب أن يتحول الأشخاص إلى الإيجابية ، وهذا هو ما نسميه الحسبة ، ليأمروا بالمعروف وينهوا عن المنكر لكن بضوابط شرعية .

□ مكرم : هل يكون ذلك بالقتل والضرب والقهر أو اعتراض فتاة فى الشارع لأنها تمشى مع شاب قد يكون أخا لها أو اتهامها بالفجور أو التبرج لأنها لا ترتدى الحجاب أو النقاب؟ .

□□ **كرم زهدى** : ليس بهذا . . ولقد ذكرنا فى بحث خاص عن الحسبة كل الضوابط التى يجب اتباعها ، ولا نجيز هذه الأساليب أبداً، وقلنا إن الشخص إذا وجد فى الطريق رجلا سكيراً يعترض الناس لا يجوز له أن يضربه ، وكل ما له أن يأخذ منه الخمر ويبعده عنه ويأخذه بهدوء إلى مكان آخر أو يسلمه للسلطة المختصة .

□□ **ناجح إبراهيم** : مهمة من يرى منكراً أن يساعد مؤسسات الدولة على قيامها بوظيفتها بأن يبلغ السلطة المختصة ، فمن يرى شخصا يغتصب فتاة عليه إما أن يبلغ الأجهزة المسئولة أو يمنع الاغتصاب أو يقبض على المغتصب حتى تصل الأجهزة المسئولة، لكن هذه الأجهزة قد لا تكون موجودة فى هذا الوقت مثل حالة اكتشاف نشال فى الأتوبيس يسرق راكبا ، ماذا يفعل من يراه، إما أن يترك النشال يسرق حافظة الراكب أو يمنعه من النشل . . وما نريده هو أن يكون الأشخاص إيجابيين فيمنعون هذا النشال .

فمهمة الشخص هنا مساعدة مؤسسات الدولة على القيام بواجبها الشرعى وليس مناقضة هذه المؤسسات .

□ مكرم : لو أن «الحسبة» جاوزت حدود الهداية والنصح إلى حد المنع والعقاب واغتصاب سلطة القانون. ألا تعتقد أنها بذلك تحول المجتمع إلى نوع من الفوضى؟

□□ **أسامة حافظ** : أنا تشرفت بإعداد البحث الخاص بالحسبة، والحسبة فى تعريفها هى إيجابية المجتمع تجاه الجريمة وضرورة أن يكون أفراد المجتمع متجاوبين مع بعضهم البعض لإزالة هذه الجريمة، فالأصل أن المجتمع وضع أجهزة تختص بالقيام على مسألة الحسبة مثل أجهزة الشرطة وأجهزة التموين والرقابة الإدارية، مهمتها مواجهة كل أنواع الجرائم التى يقف ضدها كل المجتمع ويتصدى لها، أما دور الفرد العادى فى هذه المسألة فهو أنه إذا وجد المنكر قائماً ولا يخشى من زواله فعليه أن يستدعى الأجهزة لإنهاء هذا المنكر، أما إذا كان المنكر سوف يزول ويهرب الجانى بجريمته قبل وصول هذه الأجهزة المختصة . . هنا يكون دور المحتسب أن يمنع الجريمة ويساعد الأجهزة فى ضبط المجرم .

هناك أيضا أنواع من المعاصى لكن المجتمع يحميها ولا يرفضها لأن القانون لم يجرمها، وفى هذه الحالة فإن مواجهة المنكر الناتج عن هذه المعاصى سوف تترتب عليها أضرار أكبر من الأضرار المترتبة على المنكر نفسه ويتحول المجتمع إلى فوضى، ولذلك لا يجوز شرعاً للمحتسب المتطوع أو الفرد العادى أن يتصدى لهذا المنكر لأن الأصل فى التصدى للمنكر هو أن من يتصدى يكون قصده دفع مفسدة ، فإذا كان التصدى ذاته سوف يترتب عليه مفسدة أكبر فلا داعى لهذا التصدى .

والمشكلة أن هذه الجزئية كان كثير من شبابنا يقصرون فى فهمها، وكانت تحتاج إلى شرح .

□ مكرم : أصغر المحبوسين سنا هو أحمد عبدالقادر بكرى وينتظر تنفيذ حكم الإعدام ولا أعرف إن كان قد تم التصديق على الحكم أم لا . . ما هى القضية التى حكم عليك بسببها؟ .

□□ **أحمد بكرى** : قضية بالسويس ، ففى أثناء محاولة الأمن فض تجمع من الأخوة داخل مسجد أثناء ندوة وعظ دينى قتل أحد الضباط خطأ برصاص الشرطة .

□ مكرم : أنت تنتظر تنفيذ حكم الإعدام، أى أنك تنتظر نهاية محتومة ومعلومة ما لم يأذن الله بأمر آخر، وهذا يجعلنى أسألك: ما هو الباعث الذى جعلك تعيد النظر فى فكر اعتنقته بصدق . . صحيح أنك أخطأت باعتناق هذا

الفكر الذى ورَّطك لكنك فى النهاية أصبحت أمام حبل المشنقة. . فما الذى يجعلك تعيد النظر فى فكرك. . هل هو شعور داخلى بأنك أصبحت فى نهاية الطريق وتستعد لملاقاة الله. . أم أن الحكومة قدمت لك وعودا وأمنيات. . أم أنه تأثير الأصدقاء عليك؟.

السؤال لك وكذلك للأخوة الثلاثة الآخرين المحكوم عليهم بالإعدام.

□□ **أحمد بكرى :** أنا أنتمى لمحافظة من محافظات الوجه البحرى التى لا توجد فيها أية مصادمات بين الجماعات الإسلامية وبين الأمن، وليس لدَّى أى شىء فعلته أندم عليه، لأنه لا يوجد بينى وبين السلطات فى المحافظة أية مشاحنات أو أسباب تؤدى إلى الصدام.

وبغض النظر عن القضية التى حكم علىّ بسببها أستطيع أن أقول إن المشاحنات والاقتتال الذى حدث فى المجتمع قد أضعف مصر، وبالتالى فإننى أرى بصدق أن عملية التعديل الفكرى من شأنها أن تُلملم الجراح وتوحد مصر.

□ **مكرم : إذا صح هذا الأمر. . هل يمكن أن نقول إن الظروف المتعلقة بالصراع العربى - الإسرائيلى ودور مصر فى القضية الفلسطينية قد لعب دورا فى هذه المراجعة؟**

□□ **بدرى مخلوف :** لا شك أن مصر لها دور عظيم بالذات فى هذه الفترة، فهى أكثر وأعظم الدول العربية التى اتخذت موقفا إيجابيا بجانب القضية الفلسطينية.

□ **مكرم : هل تقول هذا الكلام بحق. . أم أنه للاستهلاك؟**

□□ **ناجح إبراهيم:** بدرى مخلوف ليس صغيرا، فهو قيادة إسلامية منذ السبعينات، كما أنه لن يستفيد شيئا من هذا الكلام، فهو يقضى عقوبة ممتدة ولا أحد يملك سلطة إعفائه منها.

□ **مكرم: أين كان نشاط الأخ بدري؟**

□□ **بدرى مخلوف:** كنت مسئول الجماعة فى محافظة قنا، والحقيقة أن الفترة الماضية شهدت قضايا كثيرة وجدنا فيها استقلالية القرار المصرى ومواقف جد جريئة، فالموقف المصرى الإيجابى من فلسطين لا أحد ينكره لأن مصر تتعامل مع فلسطين بكل شرف، فقد خاضت الحروب من أجل فلسطين، وهى الآن تدافع عن الحق الفلسطينى وترفض تقديم أية تنازلات فى القضية.

فمصر هى مركز الثقل فى القضية وبالتالى كان هذا أحد أسباب إعادة التفكير

فى الآراء السابقة للجماعة، وإلا كيف سنواجه اليهود . . نحن نريد توحيد الصفوف ضد هذه الدولة المعتدية، ومصر بكل طوائفها لا بد أن تقف من أجل تحرير القدس وإقامة الدولة الفلسطينية.

□ مكرم : الأخ حسن لقد كنت أحد الكوادر المهمة للجناح العسكرى للجماعة وصدر عليك حكم الإعدام، نريد أن نستمع منك إلى رؤيتك ودوافعك التى جعلتك تعيد مراجعة أفكارك؟

□□ **حسن خليفة:** عندما تسألنى وأنا أرتدى بدلة الإعدام الحمراء ما الذى ينتظره مثلى من وراء مراجعة الفكر، أقول لك إننى أقلعت عن المواجهة واقتنعت بالطريق الصحيح، ليس بسبب أنه هو الطريق الصحيح فقط ولكن لأنه عبادة وتقرب إلى الله حتى أعانق حبل المشنقة وألقى ربى وقد تبين لى الحق . . فاتبعته.

عندما دخلت فى مواجهة مع مؤسسات الدولة كنت أعتقد أن هذه المواجهة سوف تؤدى إلى حل مشكلة البلد والقضاء على الفساد والإفراج عن المعتقلين، لكن بعد ذلك تبين لى بالبيان الصحيح والحجة والبرهان من أهل العلم الذين أثق فى رأيهم أن هذه المواجهة قد أحدثت من المفاسد العظيمة ما فت فى عضد البلد وجعل الأمر كله مفاسد ولم يتحقق منها خير.

أنا شخصيا من أوائل دفعتى فى كلية التربية، ومنذ السنة الأولى لم يقل تقديرى عن جيد جدا، إذن من حقى عندما أنتمى إلى فكر ألا يتهمنى من له صوت مسموع فى الدولة بالتخلف أو التطرف أو الجهل.

من المفروض عليه أن يسألنى أولا ما هى قضيتى . . وما هو المنطلق الذى جعلنى أسلك هذا الطريق؟، وقتها فقط يكون الحكم للحجة والبرهان.

ولو أن الدولة اتبعت أساليب الحوار منذ فترة مبكرة لما حدث ما حدث من مشاكل واقتتال، وأنا شخصيا أحتفظ بنسخة من مجلة «المصور» أثناء حادث اغتيال المحجوب عام ١٩٩٠ يؤكد فيه الكاتب محمود السعدنى أن التطرف والإرهاب لايواجه بالحل الأمنى فقط، وإنما يواجه بالحجة والدليل والحوار.

□ مكرم : ما هى القضية التى اتهمت فيها؟

□□ **حسن خليفة:** القضية ٢٣٥ المسماة بقضية الاغتيالات الكبرى فى أحداث الصعيد عام ١٩٩٤ الخاصة باغتيال قائد فرقة الأمن المركزى.

□ مكرم : ألا ترى أن أفعال الدولة جاءت كرد فعل على أفعال وجرائم ارتكبتموها أضرت بالمجتمع وعوّقت انطلاقه؟!

□□ **حسن خليفة:** بداية أنا لا أريد أن أنكأ جراحا وأدخل فى قصة هل الدجاجة أولا أم البيضة، ولكن ماذا كان ينبغى علىّ أن أفعل لو وقعت علىّ مظالم من الدولة . . ما هو التصرف الصحيح الذى أفعله؟!

أنا أقول لسيادتك إننى فى وقت من الأوقات توهمت وظننت أن وسيلة المواجهة سوف تحقق لى ما أريد، لكن أهل العلم قالوا وبيّنوا لى أن هذه الوسيلة ليست صحيحة، وقالوا إنه كان الأصوب أن نسير فى نسيج المجتمع ونأخذ الطريق الطبيعى لرد المظالم ودفعها من خلال القضاء، وعندما بيّن لنا أهل العلم هذا غيّرنا فكرنا واتبعنا الطريق السليم.

أنت تسأل ما الذى يجعلنى أعدل عن فكرى الذى اقتنعت به وأنا فى طريقى إلى حبل المشنقة، الإجابة أن موقفى وموقف كل زملائى المحكوم عليهم بالإعدام - الذين عدلوا عن فكرهم - هو نفس موقف سيدنا الحسن - رضى الله عنه - عندما رفض أن يخوض فى فتنة القتال وحرص على توحيد صف المسلمين.

ولو أن دين محمد ومصلحة المسلمين لن تستقيم إلا بقتل حسن خليفة أو غريب الشحات أو أحمد بكرى أو الجماعة الإسلامية كلها مقابل أن تحيا أمة الإسلام وتضمد جراحها فأهلا بذلك وتباد الجماعة الإسلامية عن بكرة أبيها، وأنا أقول هذا أمام مجلس شورى الجماعة الإسلامية كله.

نحن بدأنا هذا الطريق الجديد ولو أمد الله فى أعمارنا فسوف نستمر فيه ونرضى الله، وبما استبان لنا من حق سندعوا إلى الله ونهدى الخلائق بالحكمة والموعظة.

□ مكرم : شعبان هريدي، وغريب الشحات الجوهرى محكوم عليهما بالإعدام أيضا . . فهل نسمع رأيهما فى هذا؟

□□ **غريب الجوهرى :** أى شخص من حقه أن يتعجب من إنسان يرتدى البدلة الحمراء، ومع ذلك يعتنق فكرا جديدا، ويكون السؤال ما مصلحة صاحب البدلة الحمراء فى اعتناق هذا الفكر رغم أنه لن يخرج من السجن إلى المجتمع؟!

الحقيقة أن النظرة التى نراها أعظم من ذلك بكثير، هى أعظم من مجرد الخروج إلى المجتمع والشارع، إننى اعتنقت هذا الفكر وكنت أتمنى من الله أن تنشأ الجماعة

الإسلامية فى بدايتها الأولى بهذا الفكر الجديد حتى نتلاشى «تيتُّم» الأطفال من أخواننا من الحركة الإسلامية والشرطة و«ترميل» النساء، نساء رجال الشرطة الذين راحوا ضحية هذه المواجهة ونساء رجال الجماعات، وحتى نمنع ارتواء أرض مصر بدماء المسلمين.

لو بدأت الجماعة بهذا الفكر لتلاشى كل هذا، وعندما اقتنعت بهذا الفكر فقد اقتنعت به لسبب أعظم من مجرد الخروج إلى الشارع وإلى أسرتى.

أنا أعتنق هذا الفكر الجديد لأننى أريد أن أعيش الفترة التى سوف أعيشها بالبدلة الحمراء بفكر صحيح ومنهج صحيح ألقى الله عليه.

لذلك أقسم بالله إننى سعيد منتهى السعادة بهذا الفكر الذى وصلنى قبل أن ألقى الله حتى ألقاه - عز وجل - وأنا على الفكر الصحيح.

□ **مكرم: لم نعرف القضية التى حكم عليك بالإعدام بسببها؟.**

□□ **غريب الشحات:** قضية قتل ناظر مدرسة الفرنسيسكان بالسويس.

□ **مكرم: الأخ شعبان هريدي.. هل لديك إضافة لما قاله الشحات؟.**

□□ **شعبان هريدى:** من البداية التزمت مع الجماعة بفكرها القديم، لكن بعد ذلك رأت الجماعة أن الأفضل أن نترك المواجهة.

□ **مكرم: من هو الأكثر تأثيراً عليك من أفراد الجماعة؟.**

□□ **ناجح إبراهيم:** نحن فى السجن منذ حوالى ٢٠ عاماً والأجيال الجديدة لم نقابلهم إلا داخل السجن.

□ **مكرم: ننتقل إلى جزء آخر من الحوار ولديَّ فيه عدة أسئلة، أولها: لماذا تمت هذه المراجعة فى الجماعة الإسلامية وحدها دون غيرها من الجماعات الأخري؟، وثانيها: سمعنا أن الشيخ عمر عبدالرحمن أيد الدعوة إلى مراجعة الفكر فى البداية، ثم سمعنا بعد ذلك أنه لفظها فى النهاية.. ما صحة هذا؟ وثالثها: من هو الرئيس الحالى للجماعة الإسلامية.. وما هى علاقة الجماعة برفاعى طه وهل لايزال رئيسا للجماعة؟ ورابعها: هل تعتقدون أن هذه المراجعة استوعبت القدر الأكبر من قيادات هذه الجماعات؟.. وكيف كان تواصلكم مع القواعد فى هذه الجماعات، وسؤالى الخامس ما هو موقف عمر عبد الرحمن والشيخ رفاعى الآن؟!.**

□□ **ناجح إبراهيم :** الجماعة الإسلامية تتميز عن غيرها بأنها جماعة منظمة ونسبة الشورى فيها كبيرة جداً، ودائماً نتشاور مع بعضنا البعض ومع قواعدنا التى تبادلنا الرأى نفسه، ونأخذ الرأى عن شورى وليس عن عجلة.

الجماعة تتميز أيضا بأن الطاعة فيها موجودة وبشكل جيد، وتثق الجماعة فى قيادتها، كما تثق القيادة فى الأفراد ويوجد ترابط بين القيادات والقواعد، ولولا هذا الترابط لما قبلت كل القواعد هذا الفكر الجديد ولما حظيت المبادرة بقبول الجميع..

مجلس الشورى للجماعة وافق على المبادرة، والدكتور عمر عبدالرحمن وافق عليها، والجناح العسكرى فى الخارج وافق عليها، والناس الذين اختفوا فى الزراعات وافقوا عليها، وأتباع الجماعة الإسلامية فى أوربا وكل مكان وافقوا على المبادرة، عن قناعة ودون ضغوط، وكذلك رئيس الجناح العسكرى قبل حله مصطفى حمزة وافق على المبادرة، والشيخ محمد مختار فى بريطانيا وافق على المبادرة والشيخ عبد الآخر والشيخ محمد شوقى الإسلامبولى وافقا على المبادرة.

كل هؤلاء وافقوا، وهذا ينفى ما يشيعه البعض من أن قيادات السجن وافقت على المبادرة بضغوط، لأنه لو كانت قيادات السجن وافقت بضغوط.. فما هى الضغوط التى أجبرت قيادات الخارج على الموافقة!؟.

الإسلاميون ليس من سماتهم الخضوع للضغوط فهم كانوا من قبل يواجهون النار ويحكم عليهم بالإعدام وتم تنفيذ أحكام إعدام كثيرة ومع ذلك لم يتردد أحد فى فكره.

لذلك أقول إن قيادات السجون اتجهوا إلى الفكر الجديد عن قناعة شرعية، وكذلك قيادات الخارج، وكل صفوف الجماعة اتفقوا على المبادرة لأنهم استراحوا لها واقتنعوا بها وشعروا أن هذا الطريق هو الأهدى سبيلاً وهو الحق، وأن استمرار القتال لم يكن صوابا وأن نزيف الدماء كان ضد مصلحة الإسلام وضد مصر والأمة الإسلامية والعربية، وأن الذى كان من الممكن أن يضعف مصر بحق هم أعداؤنا الحقيقيون وهم اليهود لأن دور مصر محورى فى المنطقة.

□ **ولماذا وافق الشيخ عمر عبدالرحمن.. ثم عاد فاعترض؟**

□□ **ناجح إبراهيم :** الشيخ عمر وافق ولم يعدل عن رأيه.

هو وافق، وبعد ذلك نقل عنه نقل خاطئ، ونحن تبينّا ذلك، والصحفى الذى نقل عنه رجوعه عن موافقته كان مغرضاً فى نقله.

□ وكيف تبين لكم ذلك؟.

□□ **ناجح إبراهيم :** سألنا المحامين الذين قابلوا هذا الرجل واسمه أحمد عبدالستار وهو يحاكم حالياً، والشيخ عمر فوضنا فى هذه المبادرة ثقة منه فينا.

□ ومن الذى يرأس الجماعة الإسلامية الآن؟

□□ **ناجح إبراهيم :** الشيخ كرم زهدى وهو رأس هذه المبادرة.

□ وما مصير رفاعى طه؟

□□ **ناجح إبراهيم :** الشيخ رفاعى مقبوض عليه منذ شهر يوليو الماضى فى أوربا وسمعنا من الإعلام وقرأنا فى الصحف أنه تم ترحيله إلى مصر.

□ كرم زهدى مقبوض عليه.. ولم يمنع هذا من توليه رئاسة الجماعة فلماذا تم عزل رفاعى طه من رئاسة الجماعة.. هل هناك أسباب أخري؟

□□ **ناجح إبراهيم:** لأن الشيخ رفاعى كان له موقف من المبادرة.. ولم نقابله.

□ تقولون إن مصطفى حمزة قَبلَ المبادرة، وهذا القول يثير التساؤل، لأنه كيف يقبل مصطفى حمزة المبادرة وهو فَى حضن إيران، وهل يمكن أن تستمر إيران فى استضافته إن كان قد قبل المبادرة؟!

□□ **كرم زهدي:** مصطفى حمزة هو الذى أعلن موافقته على الملأ فى مارس ١٩٩٩ - رغم وجوده فى إيران - ونشرها فى بعض الصحف، وكان وقتها قد تم عزل الشيخ رفاعى من مجلس شورى الجماعة وتولى مصطفى حمزة المجلس فى الخارج ثم أعلن موقفه، وبه اكتملت كل طوائف الجماعة الإسلامية مجتمعة خلف المبادرة.

□□ **ناجح إبراهيم:** مصطفى حمزة لم يعلن موقفه قولا فقط، بل إنه نفذه عمليا أيضا، ولذلك لم تقع أية عملية حتى ولو ضربة طوبة منذ موافقته على المبادرة، لأن المبادرة ليست مجرد كلمة ولكنها تنفيذ عملى وواقعى، ولهذا السبب تم حل الجناح العسكرى.

□ وما هو المقابل الذى قدمته الحكومة لهذه المبادرة؟

□□ **ناجح ابراهيم:** ليست لنا علاقة بالمقابل، بيان المبادرة الأول كان يقول بالنص «وقف جميع العمليات القتالية داخل مصر وخارجها من جانب واحد وهو الجماعة الإسلامية دون قيد أو شرط»، يعنى سواء قدمت الحكومة مقابلا أم لم تقدم فنحن أعلنا المبادرة عن قناعة شرعية نلقى الله بها، والحكومة بعد ذلك تقول موقفها أمام الله.

□ **مكرم : وما هو وضع الشيخ عمر عبدالرحمن، هل لايزال هو مفتى الجماعة؟**

□□ **ناجح إبراهيم:** تعلم أن السجن خاصة عندما يكون فى أمريكا وبعيد عن الجماعة، يحول دون أن يباشر الشيخ عمر أعماله، لكن لو كان الشيخ عمر بيننا كان سيتولى القيادة.

□ **مكرم : وهل الشيخ عمر مقتنع بقيادة الشيخ كرم زهدي؟**

□□ **ناجح إبراهيم:** مقتنع.. ولا توجد مشاكل.

□ **وما موقف قيادة تاريخية مثل عبود الزمر؟**

□□ **ناجح إبراهيم:** هو كان عضوا فى مجلس الشورى ومعه الشيخ طارق الزمر ووافقا على المبادرة ووقعا على الكتاب الأول للمبادرة بعنوان لماذا المبادرة والبيان الأساسى للمبادرة، وهذا معروف لدى الكافة حتى هذه اللحظة، لكن تم نقلهما من السجن الذى نقيم فيه لأسباب لا نعلمها، لذلك لم يشاركا فى المراجعة الفكرية الأخيرة.

□ **مكرم : البعض يرى أن بيان المبادرة كان صفقة بين الحكومة والجماعة؟**

□□ **ناجح إبراهيم:** الحكومة لم تعرف بهذا البيان إلا بعد إعلانه، فقد ظهر كمفاجأة، وبعدها سأل الأمن عن هذا الموضوع، ليست هناك صفقة مع الحكومة.

□ **مكرم : عبود الزمر بذل مجهودا كبيرا فى محاولة التقريب بين الجهاد والجماعة الإسلامية.. وكان هذا المشروع فى طريقه إلى النجاح.. فلماذا لم يتم؟**

□□ **ناجح إبراهيم:** الجماعة الإسلامية هى جماعة موحدة، كيان وتنظيم واحد، وتختلف عن الجماعات الأخرى، أما الجهاد فيمكن أن نسميه مجموعات أكثر مما نسميه جماعة، وهو يختلف عن الجماعة الإسلامية فكرا وتنظيما، ومسألة التقارب بينهما تتطلب تماثلا فى الأفكار والمواقف وفى كل شيء وإلا لن يكون التقارب مقبولا، وهذا التماثل غير موجود بين الجماعة الإسلامية والجهاد.

الجهاد لم يعلن مبادرة مثل الجماعة بل إن بعض قيادات الجهاد يرفضون مبادرتنا، ونحن لسنا على استعداد أن نلتقى مع أشخاص يرفضون هذه المبادرة ويرفضون الفكر الجديد الذى اعتنقناه، إذن فكرة التوحيد التى طرحها الزمر ليست مطروحة الآن لأسباب كثيرة أحدها المبادرة.

□ **مكرم : إذا كان مصطفى حمزة صادقا فى اقتناعه بالمبادرة.. فلماذا لا يعود إلى وطنه.. ولماذا لا تعود قيادات الخارج إلى وطنهم؟**

□□ **كرم زهدي:** بعضهم محكوم عليه بالإعدام، فإذا عادوا سوف ينفذون الحكم، وهذا شيء معوق لموضوع العودة، لكنني أرى أن أكثرهم يريدون العودة إلى الوطن، ولو احتضنت الدولة أبناءها وعفت عنهم فلا أشك فى أنهم جميعا سيعودون.

□□ **ناجح إبراهيم:** هذه من المشاكل المعلقة التى نأمل أن يكون لها حل قريباً، فهناك كثيرون فى الخارج يأملون فى العودة إلى وطنهم وإلى أهلهم ويحبون بلدهم بصدق.

□ **مكرم : هل الذين خرجوا من السجن من الجماعة سواء بالإفراج أو بانتهاء المدة جميعهم مقتنعون بالفكر الجديد والمبادرة؟ . . أم أنه لا توجد جماعة إسلامية من الأصل وأن المتبقى منها هو مجرد مجلس الشورى فقط؟!**

□□ **كرم زهدي:** نحن نوجه لسيادتك الدعوة لحضور اللقاءات التى نعقدها مع أعضاء الجماعة فى السجون لشرح الأبحاث والكتب والإجابة عن أسئلتهم.

□ **مكرم: وأنا قبلت الدعوة. . كم سجنا تنقلتم إليه؟**

□□ **صفوت عبدالغني:** تنقلنا فى كل السجون، ولم يبق إلا سجن دمنهور، فقد ذهبنا إلى سجن الوادى الجديد، وسجن الفيوم، ثم استقبال طرة وسجن العقرب، وسجون المنيا وأسيوط وأبو زعبل وقنا، ونعقد الندوات الآن فى سجن وادى النطرون، وسوف نواصل ندواتنا فيه خلال الأسبوع القادم، كما زرنا بعض السجون الصغيرة.

□ **مكرم : وماذا يحدث فى هذه اللقاءات؟**

□□ **كرم زهدي:** فى بداية الزيارة نطوف العنابر نسلم على الأخوة ونحدد مواعيد للمحاضرات وشرح الأبحاث والدوافع الشرعية والعملية الخاصة بالفكر الجديد والمبادرة، واليوم الأخير يتم تخصيصه للأسئلة والإجابات، ثم الحفل الختامى الذى يقيمه الأخوة لنا وتصدر عنه وثيقة أو بيان يعبر عن حبهم لنا واقتناعهم بالمبادرة.

□□ **ناجح إبراهيم:** فى هذه الندوات يتحدث معنا أعضاء الجماعة بصراحة، ويقولون كل ما فى نفوسهم ويسألوننا أسئلة محرجة نجيب عنها بلا حرج.

□ **مكرم : أعود إلى قضية عمر عبدالرحمن وأسأل: ما هى حقيقة الوصية التى كتبها. . وهل تضمنت رفضا للمبادرة ومراجعة للمراجعة؟!.**

□□ **كرم زهدي:** لم يقل بهذا أحد على الإطلاق، لكن الوصية هى أمر من السُنة، العلماء قبل الأفراد يحملونها معهم دائما خاصة عند الإحساس بقرب نهاية العمر، ولم يقل أحد أبدا إن هذه الوصية تضمنت مراجعة للمراجعة لأن الشيخ عمر بعد أن أعلن أنه سحب تأييده للمبادرة قال لأهله فى التليفون أنه يفوض أخوة الليمان فيمَا يتخذونه تجاه المبادرة، فليس للشيخ عمر مراجعة بعد المراجعة.

□□ **ناجح إبراهيم:** الشيخ كرم متزوج من شقيقة زوجة الشيخ عمر، وبالتالى يعلم كل شىء عن الشيخ عمر.

□□ **كرم زهدي:** الشيخ عمر يتصل شهريا بأسرته.

□ **مكرم: لكن الوصية موجودة؟!**

□□ **كرم زهدي:** الوصية موجودة وهى خاصة بالأمور الحياتية مثل الأموال والأمور الأسرية.

□ **مكرم: هل يمتلك الشيخ عمر ثروة كبيرة تستحق الوصية؟!**

□□ **كرم زهدي:** الشيخ عمر عاش فقيرا ولا يملك من حطام الدنيا شيئا، وأسرته تعيش حياة عادية بسيطة.

□ **مكرم: وما هى حقيقة ما يقال عن الأموال التى تحصل عليها عندما كان يعمل مع حكمتيار فى أفغانستان؟**

□□ **كرم زهدي:** الشيخ عمر ينام فى زنزانة وليس لديه من حطام الدنيا شىء، وأسرته معروف مكانها ومستوى معيشتها.

□ **مكرم: إذا كانت الجماعة الإسلامية أعلنت المبادرة.. فهناك من يقول إن هناك عملية مراجعة مماثلة تتم داخل تنظيم الجهاد لكنها لم تصل إلى حد أن تكون هى التيار الأعم؟**

□□ **كرم زهدي:** هم شتات!.

□ **مكرم: المؤسف فى الحركة الإسلامية أنها أسفرت عن انقسامات وتنظيمات شظايا صغيرة ترتكب من الأفعال ما يسيء إلى وجه الإسلام.. أحب أن أسمع من كرم زهدى مع وجودك خلف جدران السجن هل تتاح لك الأدوات والوسائل التى تستطيع من خلالها معرفة صورة الإسلام فى الخارج الآن.. وكيف أصبح يقترن مباشرة بالإرهاب، وكيف يعانى المسلمون الموجودون فى المجتمع الغربى من مشاكل الاشتباه بسبب جرائم هذه الجماعات.. وكيف أن الوجه الحضارى**

للإسلام قد انتهى من وجهة نظر الغرب وأصبح وجه الإسلام يتلخص فقط فى أحداث ١١ سبتمبر . . أريد أن أسمع منك وجهة نظرك فى كيفية إصلاح صورة الإسلام فى الخارج ومدى مسئولية الجماعات عما حدث؟

□□ **كرم زهدي:** بالنسبة للجماعات الأخرى الموجودة فى مصر مثل الجهاد نحن نلتقى بهم عند ذهابنا إلى السجون ، وهذا الأسبوع كان بعض الأخوة من جماعة الجهاد ينادون علينا من داخل العنابر ويقولون إنهم يريدون تقديم مبادرة، فهم يبحثون عن طريق بنفس الخطوات التى اتبعتها الجماعة الإسلامية ، قد يقال إن هذه الدعوة سببها هو الحال الذى هم عليه ورغبتهم فى الخروج من السجون ، لكن مجرد أنهم يبحثون هو فى حد ذاته أول الطريق، ولذلك أنا آمل أن تحذو هذه الجماعات أو المجموعات حذو الجماعة الإسلامية فى المستقبل القريب .

□ **مكرم : بماذا تنصح الحكومة أن تفعل لتساعد هذه الجماعات على إعادة التفكير؟**

□□ **كرم زهدي:** أنصح بمزيد من الحوار وفتح الأبواب التى يطرقونها ليسمعوا كلام الله عز وجل ويلتزموا .

□ **مكرم : لم أسمع بعد رؤيتك عن صورة الإسلام فى الغرب والإساءة التى لحقت بالإسلام بسبب أحداث سبتمبر؟ .**

□□ **كرم زهدي:** شقيقتى وزوجها وأولادها يقيمون فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى تقص على أهل بيتى ما يحدث هناك من عنصرية شديدة جدا ومواجهة عنيفة للمسلمين بعد حادث ١١ سبتمبر تحديدا، وهذا الحادث أساء للإسلام إساءة شديدة، لأنه أظهر المسلمين الموجودين فى الغرب وكأنهم جميعا إرهابيون، فمرتكبو هذا الحادث لم يبالوا من يقتلون . . هل طفل أو امرأة. . أو شيخ ؟

ونحن هنا فى السجن أصدرنا بيانا بعد ١١ سبتمبر أعربنا فيه عن استنكارنا الشديد للحادث على الرغم من وجود ثورة عارمة فى داخل مجتمعات العالم الثالث كله وداخل المجتمع العربى والإسلامى كانت تمتدح فعل أسامة بن لادن بشكل عاطفي، لأنهم كانوا يعتبرون أن موقف أمريكا من إسرائيل والكيل بمكيالين وما يفعلونه فى الأرض المحتلة . . كل هذا يجعل العواطف العربية كلها تتفجر وتمتدح أفعال بن لادن .

لكننا فى ذلك الوقت قمنا بحساب المسألة حسابا دقيقا يحمل استشرافا للمستقبل الذى سينتج عن هذا الحادث، ورأينا أنه سيكون حادثا أليما جدا على الإسلام والمسلمين . . وقد كان وحدث، توقعنا أن أسامة بن لادن لن يستطيع أن يستكمل هذا الأسلوب لأنه لن يكون أسلوبا فعالا فى التغلب على إسرائيل وعلى الولايات المتحدة الأمريكية ، لكنه سيكون بمثابة صورة غير مشرفة للمسلمين هناك .

□ **مكرم : ما هى طبيعة العلاقة بين تنظيم «القاعدة» والجماعة الإسلامية؟**

□□ **كرم زهدي:** القاعدة لم تكن أبدا مرتبطة بالجماعة ولا الجماعة كانت مرتبطة بالقاعدة .

مرة واحدة أعلن رفاعى طه أنه انضم إلى وثيقة يجتمع فيها عدد من الجماعات لمحاربة اليهود والنصارى، وأرسلنا إليه من هنا خطابا مع المحامى قلنا فيه إننا نرفض هذا الاتجاه تماما، وقلنا له إما أن تترك هذه الجماعة الجديدة وإما أن يتم إبعادك عن الجماعة الإسلامية .

□ **مكرم : وقد عزلتموه من الجماعة لهذا السبب؟**

□□ **كرم زهدى :** هو انسحب قبل مرور أسبوع ، وبعد أسبوع واحد من انسحابه وقعت أحداث ضرب السفارتين الأمريكيتين فى نيروبى ودار السلام، وكأن الأمر كان فخا وكمينا كى نتحمل سوءات الضربة التى يريد أن يوجهها أسامة بن لادن للأمريكان .

□ **مكرم : هل لا ترى فيما فعله أسامة بن لادن أية فائدة على الإطلاق؟**

□□ **كرم زهدى :** أنا أقول إن هناك فارقا بين العاطفة . . وبين الحسابات الشرعية والمنطقية .

□ **مكرم : بالحساب الشرعى كيف يمكن أن نقيّم ما فعله أسامة بن لادن فى ١١ سبتمبر؟**

□□ **كرم زهدى :** قتل التجار محرم شرعا ومبنى التجارة العالمى كله تجار، وقتل النساء والأطفال والشيوخ محرم شرعا وقد قتل الكثير من هؤلاء فى المبنى، قتل المسلمين محرم شرعا وقد كان فى مبنى التجارة أكثر من ٦٠٠ مسلم ومسلمة قتلوا مع من قتلوا .

هذه أرواح بريئة وذكية وسيسأل عنها بن لادن ومن معه . . والله أعلم .

□ **مكرم : أنتم بدأتم المراجعة قبل حادث الأقصر لكننى أريد أن أسأل : هل**

البشاعة التى ظهرت فى حادث الأقصر والتمثيل بجثث الضحايا بلا هدف أكثر من نشر الرعب، وإفشال السياحة وتعويق تقدم البلد اقتصاديا . . هل تعتقدون أن هذا ساعدكم فى عملية إعادة الفكر . . أم لم يكن لها تأثير؟

□□ **هشام عبدالظاهر** : كلما كانت الأهداف تتعرض لمدنيين أو نساء أو أطفال كان الألم أكثر، لأن كل هؤلاء ليس لهم ذنب فيما يحدث، ومن الممكن أن أقول إننا نتعرض من أفراد الشرطة لأذى، لكن ما ذنب الأبرياء ؟! حادث الأقصر كان حافزا لنا مع غيره من الحوادث كى نؤكد أهمية مراجعة فكر الجماعة .

□ **مكرم : هل هذا الحادث ساعدكم بالفعل على مراجعتكم لأفكاركم خاصة بعد ردود الأفعال العالمية والمحلية التى ظهرت بسبب هذا الحادث؟ .**

□□ **ناجح إبراهيم** : الحادث أشعرنا بمدى أهمية التدخل بقوة وضرورة لحسم هذه القضايا وأنه مهما كانت الصعاب التى سوف تواجهنا فلا بد من هذه المراجعة .

ولكن حادث الأقصر فى الوقت نفسه عوق مسيرة قبول الدولة للمبادرة لمدة خمس سنوات على الأقل، لأنه عندما يقع حادث من هذا النوع تبدأ الدولة فى التعامل معنا بشك وحذر، وبالتالى لم يحدث تجاوب مع المبادرة على العكس ضرب الحادث مصداقيتنا ورفضت الدولة أن تستمع لنا، وما نفعله الآن كان من المفروض أن يتم عام ١٩٩٧ ، ولكن حادث الأقصر أدى إلى تعطيله .

□□ **أسامة حافظ** : حادث الأقصر كان له أثر آخر كبير حيث بدأ المعارضون لفكرة المبادرة الموجودون فى الخارج يتوافدون على فكرة التجاوب مع المبادرة ، لأن البشاعة التى تم بها الحادث شجعتهم على التجاوب مع مبادرة الجماعة واتفقوا جميعا على الموافقة عليها فى مارس ١٩٩٩ .

□ **مكرم : أسأل الأخ كرم زهدي، ترى لماذا وقع حادث الأقصر فى هذه الظروف تحديدا؟**

□□ **كرم زهدى** : ما علمناه بعد ذلك أن المجموعة التى قامت بهذا الحادث كانت فى واد . . ونحن فى واد آخر ، فقد كانت لديهم أوامر وتعليمات من الخارج قبل إعلان المبادرة بفترة طويلة بأن ينفذوا عملا تفجيريا أثناء احتفالات أوبرا عايدة، لكنهم وجدوا أن أوبرا عايدة مؤمنة تأمينا شديدا ولم يتمكنوا من إنجاز شىء فعادوا ثم رجعوا إلى الأقصر مرة أخرى ، وفى هذه الفترة كنا قد أعلنا المبادرة وبدأت القيادات تعلن قبولها للمبادرة، لكن هذه المجموعة تحركت فى واد آخر، وانطلقت

إلى الدير البحرى وضربت ضربتها دون أن يكون لها أى اتصال بالجماعة لا فى الخارج ولا فى الداخل، وبرغم أن المبادرة كانت معلنة لكنها لم تأخذ الحجم الإعلامى الكبير الذى يجعل الجميع يعلمون بها، لذلك لم يعرفوا بها، وكان حادث الأقصر دافعا لنا أن نوصل المبادرة إلى كل الناس وخاصة أبناء الجماعة الإسلامية، ولذلك فى الفترة التى كانت الدولة فيها ليست على استعداد لقبول المبادرة كنا نحاول بقدر استطاعتنا توصيل المبادرة إلى كل الأخوة فى الداخل والخارج.

□ **مكرم : الجماعة الإسلامية كانت من أكثر الجماعات تركيزا على ضرب السياحة باستمرار . . هل كان هذا بقصد الإضرار بالمصلحة الاقتصادية للبلاد؟**

□□ كرم زهدى : هى قضية الفعل ورد الفعل ، بدأت بمسألة الاعتقالات ثم العنف ثم الرد بالعنف . . وأخذت الأمور تتصاعد على كل الاتجاهات، ودائما ردود الأفعال تكون مليئة بالأخطاء لأن العمل غير المعد إعدادا فيه قناعة وسيطرة شرعية وعقائدية غالبا ما تكون فيه أخطاء شديدة جدا، لذلك فترة التسعينات كانت مليئة بالأخطاء، وبعد فشل وساطة ١٩٩٣ أصبنا بإحباط ولم نكن ندرى ماذا يجب أن نفعل !؟.

□ **مكرم : ما حقيقة قصة وساطة ١٩٩٣؟**

□□ **كرم زهدى** : عدد من العلماء والحكماء الموجودين تحركوا ليقيموا وساطة بين الشباب المسلم ومؤسسات الدولة كلها ، لكن بعض أصحاب المصالح الشخصية تدخلوا وفجروا المسألة إعلاميا فضاعت الوساطة نتيجة تفجيرات إعلامية غير سوية.

□□ **ناجح إبراهيم** : لو نجحت وساطة ١٩٩٣ لما أريقت هذه الدماء ، ولم يكن لنا فى هذه الوساطة أية شروط، فقد قبلنا كل شىء، وعندما سألونا ما هى طلباتنا قلنا تطبيق القانون لأن تطبيق القانون كان سيخرج المعتقلين ويوقف ممارسات كثيرة من الفعل ورد الفعل ، لكن بعض الأشخاص الذين لم يتفهموا الأمر نفخوا فى الموضوع وكانت لهم مصالح شخصية أضرت بالبلد وسممت الوساطة وصورت الأمر على أن الدولة تساوت مع الإرهاب والمجرمين، ولم يفكر أحد فى أن الأمر ليس كذلك وأنه ليس خطأ أن تتحاور الدولة مع أبنائها، والذين تولوا الوساطة كانوا شخصيات محترمة مثل الشيخ محمد متولى الشعراوى والشيخ محمد الغزالى والأستاذ أحمد فراج والدكتور أحمد كمال أبوالمجد .

□ **مكرم : أسأل ناجح إبراهيم . . لو أنك على مقعد وزير الداخلية الآن . وأنت تقول إن عملية تعديل الفكر شملت كل القواعد، وأنك على يقين من أن عقول الناس كلها قد قبلت المفاهيم الجديدة، هل كنت ستتحمل مسئولية الإفراج عن هؤلاء الأفراد؟**

□□ **ناجح إبراهيم:** الحقيقة أننا لم نقدم المبادرة من أجل الإفراج، إننا لم نطلب شيئا ولم نضع شروطا، وقلنا لهم قيّموا الناس بأنفسكم ولاتفرجوا عن أى شخص إلا إذا أثبتت تحرياتكم صدقه، وأنا شخصيا أرى أن وزير الداخلية أحدث تعديلات أفادت الأمن نفسه مثل تحسينات السجون وتحسينات المعاملة مع المسجونين والزيارات.

□ **مكرم : لو أنك فى مقعده هل كنت سوف تفتح أبواب الخروج أمام الجميع . . أم يكون القرار حسب نتيجة فحص موقف كل جماعة وكل فرد على حدة؟**

□□ **ناجح إبراهيم:** أى رجل أمن لا بد أن يفحص كل شخص، وكل من خرجوا تم فحصهم، ولم يثبت أن شخصا أفرج عنه قام بأى عمل عنف .

□ **مكرم : هل كل من خرجوا بضمانات أعضاء مجلسى الشعب والشورى فى دوائرهم، أو بفحص الأمن لم يعد منهم أحد مرة أخرى إلى العنف؟**

□□ **كرم زهدي:** لسنا مسئولين عن كل هؤلاء، نحن مسئولون فقط عن الذين خرجوا بعد المبادرة من أفراد الجماعة.

□ **مكرم : وكم عدد الذين خرجوا بعد المبادرة؟**

□□ **على الشريف:** الآلاف .

□ **مكرم : ألم يعاود أحد منهم ارتكاب العنف؟**

□□ **ناجح إبراهيم:** ولا شخص واحد.

□ **مكرم : وهل هؤلاء تتم متابعتهم؟**

□□ **ناجح إبراهيم:** طبعا الأمن لن يتركهم . . سيتابعهم ، ولو شعر منهم بأى شيء لن يسكت، لكن الأمن نفسه يقول إنه لايوجد شخص واحد منهم أخل بالمبادرة، لأنهم بالفعل خرجوا عن قناعة وليس عن ضغوط.

□ **مكرم : إذا كان سبب توقف عنف الجماعة الإسلامية فى مصر هو أن الجماعة الإسلامية أعادت النظر فى موقفها . . فلماذا توقف عنف الجهاد؟ .**

□□ **كرم زهدي:** الجهاد ليست له على الساحة المصرية قوة فى الداخل، ولذلك أتوقع فى الفترة القادمة أن يتجه إلى نفس مبادرة الجماعة الإسلامية.

□ **مكرم : أين قوة الجهاد إذن؟**

□□ **كرم زهدي:** قوته كانت فى الخارج وبالتحالف مع أسامة بن لادن، قاموا بأحداث ١١ سبتمبر وقبلها حادثا نيروبى ودار السلام، لكن ليس لهم داخل مصر أية قوة، لأنهم شتات.

الأمر المهم أيضا أنه عندما تعلن الجماعة الإسلامية وهى أكبر جماعة جهادية على الساحة أنها أوقفت العنف وعن قناعة شرعية ويقتنع كل أبناء الجماعة. . فإن هذا الإعلان يجعل عددا كبيرا جدا من أعضاء الجماعات الأخرى يقتنعون بذلك، لكنهم لايستطيعون أن يصرحوا بها قبل أن يصرح بها قادتهم.

□ **مكرم : إذا كان هذا هو موقف الجماعة الإسلامية والجهاد . . هل يمكن أن ترسم لنا خريطة الجماعات المتبقية فى مصر ومدى قوتها أو ضعفها؟!**

□□ **كرم زهدي:** هذا يحدده الأمن .

□□ **ممدوح يوسف :** حجم الجهاد تحدده العمليات التى قام بها وكانت كلها عبارة عن عملية محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى التى راحت ضحيتها الطفلة شيماء ومحاولة اغتيال وزير الداخلية الأسبق وقتل شاهد فى إحدى القضايا .

□□ **صفوت عبدالغنى :** الجماعة الإسلامية تبنت الدعوة منذ فترة طويلة، وهذا جعل الجماعة تحقق انتشارا كبيرا لاعتمادها على أصول الدعوة، أما الجهاد فيعتمد فى عمله على تنظيم وتكوين خلايا هم مجرد تنظيم سرى يقوم على الفعل وليس على الدعوة ، فهم لا يدعون مجتمعا .

□ **مكرم : وأنتم أيضا كان لكم تنظيم سرى وجناح عسكري، ولم تكونوا مجرد دعاة؟!.**

□□ **كرم زهدي:** لم تكن لنا خلايا سرية كان لنا جناح عسكرى فقط، وقد تم حله .

□ **مكرم : ومن الذى أصدر قرار الحل؟**

□□ **كرم زهدى :** مجلس الشورى أثناء قيادتى، وكل عناصر الجماعة قبلوا القرار.

□ **مكرم : كنتم جماعة عنف وأصبحتم جماعة دعوة، والدعوة لها شروط**

ولابد أن تكون علنية تقوم على الحكمة والموعظة الحسنة، ولا يكون فيها تنظيم سرى وأعمال عنف وإرهاب وقتل. . ما هو تصوركم لمستقبل الجماعة الإسلامية؟

□□ **كرم زهدى :** من الناحية الشرعية نحن نتبع نهج أهل السنة والجماعة فى دعوة الناس وتعليمهم أمور دينهم العلم السلفى الصحيح بالحكمة والموعظة الحسنة.

أما من الناحية الإدارية التنظيمية فالجماعة تشبه أى حزب منظم موجود على الساحة ينظم نفسه لكيفية تعليم الناس مبادئه فقط.

□ **مكرم : لا يوجد حزب ديني، ولن تسمح الدولة بوجود أحزاب دينية؟**

□□ **كرم زهدى :** أنا أقول شبه حزب. . أو مثل أى جمعية.

□ **مكرم : هل مثل جمعية الشبان المسلمين؟**

□□ **كرم زهدى :** مثل أى جمعية. . ولو وافقت الدولة على تكوين جمعيات إسلامية تحض على الخير وتعلم الناس وتساعدهم اجتماعيا. . فهذا خير.

□□ **ناجح إبراهيم :** أضيف إلى كلام الشيخ كرم بعدا آخر وهو أن العمل الإسلامى ليس مقصورا على أمور معينة كما يتخيل الناس، فرعاية اليتيم من العمل الإسلامى والإحسان إلى الفقراء من العمل الإسلامى وتحفيظ القرآن من العمل الإسلامى والمساعدة فى تنمية المجتمع من العمل الإسلامى.

□ **مكرم : منذ حوالى أسبوع دعا الرئيس الجزائرى بوتفليقة إلى مفهوم جديد للجهاد لأن جماعات العنف أساءت استخدام هذا المفهوم حتى أصبح الجهاد عنوانا للعنف المدمر الذى يطال الأجنة فى بطون أمهاتهن، هل توافقون على إعادة النظر فى موضوع الجهاد بما يفصل بينه وبين ممارسة العنف بين المسلمين فى بلد مسلم؟**

□□ **كرم زهدى :** هذا هو بالتحديد ما نقوله، نحن نضع فارقاً بين الجهاد الصحيح شرعا والجهاد الحرام شرعا.

□□ **أسامة حافظ :** رسالة الإسلام خاتمة الرسالات والله جعل فيها عوامل الخلود لتبقى إلى يوم القيامة، ومن ضمن عوامل الخلود أن رسالة الإسلام تتعرض لعدوان خارجى وعدوان داخلى، العدوان الخارجى شرع له الجهاد لوقفه ومنعه، أما العدوان الداخلى على مبادئ الرسالة فقد شرع له الحسبة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لحفظ الرسالة، وأصل مشروعية الجهاد هو دفع العدوان الخارجى وليس لحرب داخلية بين المسلمين وبعضهم.

□ **مكرم : هذه الجمعية التى تريدونها لهدف الدعوة هل يمكن أن يكون لها وجه علنى ووجه آخر سري؟**

□□ **صفوت عبدالغنى :** لقد تم حل الجناح العسكرى .

□ **مكرم : كثير من الجماعات مثل الإخوان المسلمين كانت تحتفظ دائما بتنظيم سرى يوجد بجوار الواجهة الشعبية التى تحظى بقبول المجتمع . . لذا أسأل ما هو موقف الجماعة الإسلامية الآن من وجود تنظيم سري؟**

□□ **على الشريف:** نرفض التنظيم السرى رفضا كاملا .

□□ **ناجح إبراهيم :** التنظم السرى يعنى أنك تقدم على عمل غير مشروع أو شيء تريد أن تتخفى به عن الناس ، أما إن كان الهدف الدعوة إلى الله فلماذا تتخفى . . لا بد من العلنية لأن العلنية شرط من شروط الدعوة ، والتجربة أثبتت أن العمل السرى تكون فيه متاعب ومشاكل .

□ **مكرم : لقد ارتكبتم فى الفترة السابقة أفعالا وجرائم أضرت بالمجتمع سقط فيها ضحايا أبرياء حتى لو كان قصدكم صحيحا . . لكن هذه الأفعال عوقت انطلاق الدولة الاقتصادى . . هل تعتقدون أن مجرد أن يأتى إليكم مكرم محمد أحمد أو أى مسئول ليجلس معكم ساعات محدودة وينشر ما تقولونه يعد كافيا لإقناع الناس بعدولكم عن طريق العنف . . أم أن القضية تتطلب أن تستمروا فى طريقكم الشجاع وتقدموا اعتذارا علنياً للجميع عما ارتكبتموه من أفعال؟**

□□ **على الشريف :** أؤكد لك أننا لدينا خطوات عديدة فى هذا الاتجاه . والخطوة الأولى أننا ذهبنا إلى كل السجون ننشر هذا الكلام ونعلمه لكل الأفراد، والخطوة الأكبر سوف تكون بعد خروجنا من السجون ، فكل شباب التيار الإسلامى لا بد أن نصل به إلى قناعة داخلية بأن القتال مع الحكومة يأتى بمفاسد ضخمة ولن نقتصر على مصر وحدها، بل سيكون هذا الفكر الجديد إقليميا وعالميا.

□ **مكرم : هذا عظيم وأنا أصدقه بدرجة عالية لأننى جلست معكم . . لكن المشكلة كيف يصدقه المواطن الموجود فى الشارع؟ . . مشكلة الإخوان المسلمين أنهم لم يعترفوا بأخطائهم ولم يقدموا عنها اعتذاراً . فلم يصدقهم الكثيرون، فهل أنتم على استعداد لتقديم اعتذار للشعب المصرى عن الأفعال والجرائم التى ارتكبتموها فى حقه؟!**

□□ **كرم زهدي:** قد فعلنا ذلك فى كل الندوات فى كل السجون، أعلنا أننا

أخطأنا في قرار الصدام في التسعينات، وأؤكد أننا مدينون للشعب المصري باعتذار عن الجرائم التي ارتكبتها الجماعة الإسلامية ضد مصر، ولن نقدم اعتذاراً فحسب بل إننا فكرنا بجدية داخل مجلس الشورى في مسألة إعطاء «ديات» لعائلات ضحايا الأحداث السابقة من عوائد بيع كتبنا إذا ما استطعنا وأملكنا الله قدرة على ذلك.

□ **مكرم: وهل لديكم أموال تكفي لهذا؟.**

□□ **كرم زهدي:** نقول لو أمكننا الله من ذلك.

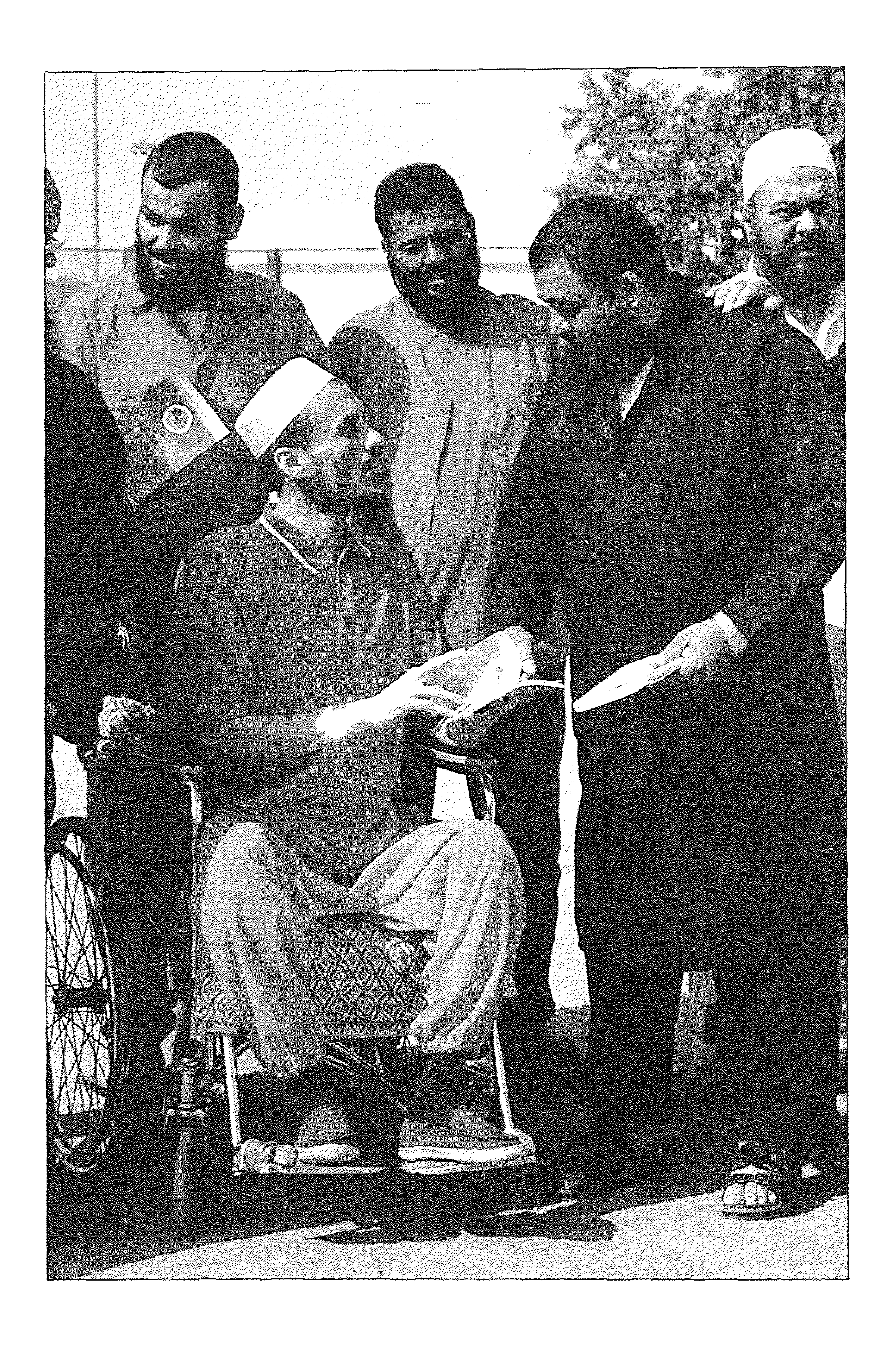
□ **مكرم: سؤالي الأخير.. كيف تجرى معاملتكم داخل سجن «العقرب»؟.**

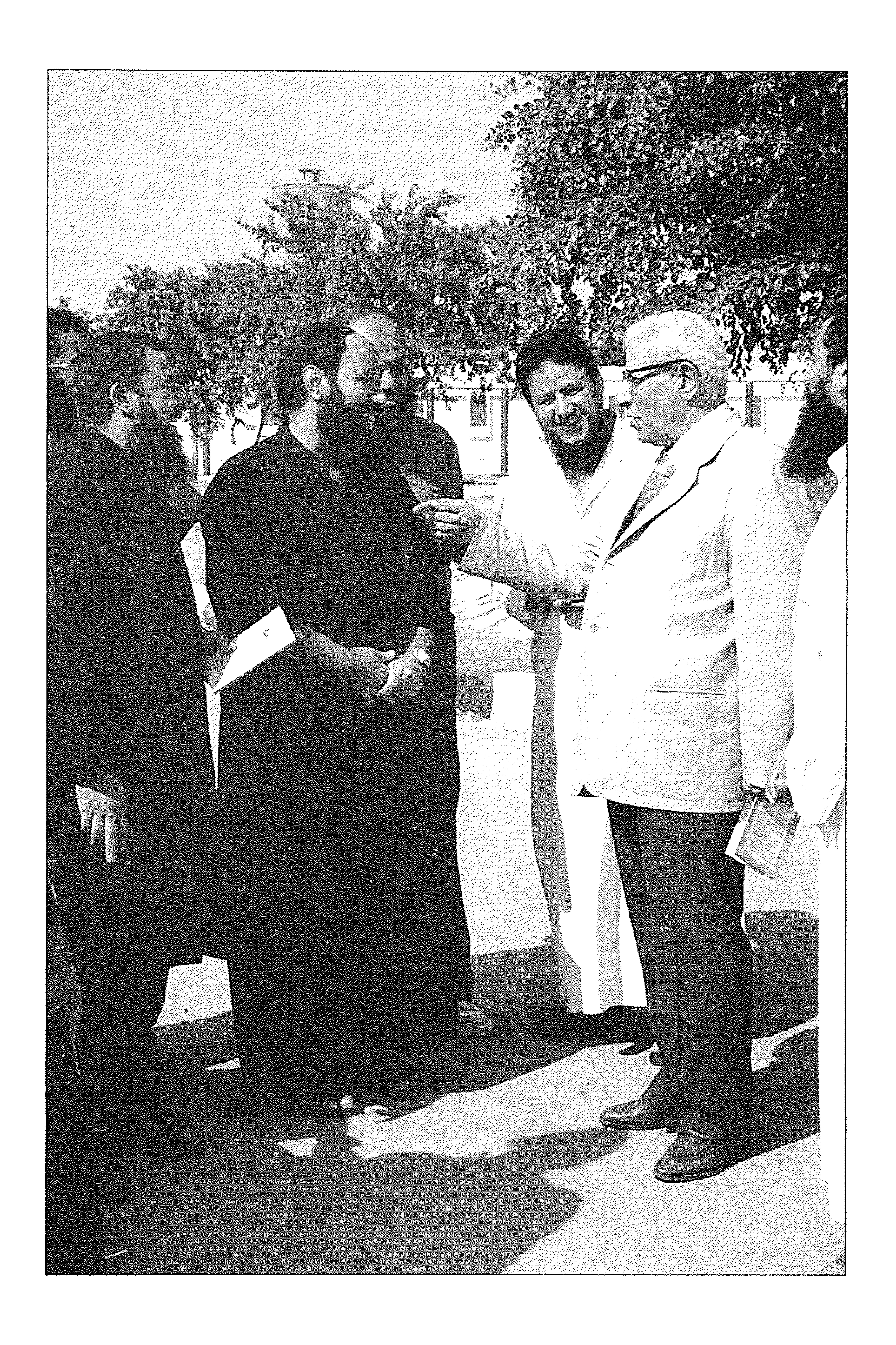
□□ **كرم زهدي:** الحقيقة أننا لا نستطيع أن ننكر أن الأحوال قد تغيرت، السجن أصبح أحسن حالا والمعاملة طيبة وكريمة للغاية ورغم أن هذا السجن كان يتمتع بسمعة غير حسنة إلا أن التطوير الذي حدث عليه أخيراً غيّر من أحواله وحسن ظروف الحياة داخله على نحو شامل، لقد أصلحت مرافقه وجددت حدائقه وتم طلاؤه ولم يعد مكاناً موحشاً.

□ **مكرم: في الختام لا أخفي إعجابي بالشجاعة الأدبية التي جعلتكم تعلنون على الملأ خطأ فكر سابق اعتنقتموه فترة طويلة ثم اكتشفتم خطأه.. ثم شجاعة الاعتراف بحق المجتمع في اعتذار علني من الجماعة الإسلامية عن أفعالها السابقة.. وأعتقد أن هذا الموقف سوف يعطي الجماعة مصداقية كبيرة.. أشكركم على هذا الحوار والنقاش العقلاني، وسوف يكون لقاؤنا الأسبوع القادم في سجن وادي النطرون.**

صـــــــــور

حـــــوار في سـجن العـــــقرب





[illegible]

[illegible]

- لماذا أهدرتم أعمارنا في مفاهيم خاطئة للجهاد؟
- هل المبادرة مجرد تكتيك أم اختيار نهائي؟
- من يملك سلطة حل الجناح العسكري؟
- الحكم الشرعي في قضية بن لادن والتفجيرات.
- الحكمة في فساد الخروج علي الحاكم المسلم.

مقدمة الحوار

اخترت أن يكون مقعدى وسط صفوف قواعد «الجماعة الإسلامية» فى باحة ليمان «وادى النطرون» كى أرقب عن كثب وقائع اللقاء الأول بين ما يقرب من خمسمائة كادر من قواعد الجماعة (مسجون ومعتقل) فى هذا الليمان وبين الأربعة الكبار من قياداتها، «كرم زهدى رئيس الجماعة، وناجح إبراهيم مفكرها، وعلى الشريف أبرز قياداتها، وأسامة حافظ أكثر الجميع شعبية وسط صفوف الجماعة».

جاء الأربعة الكبار إلى ليمان «وادى النطرون» كى يعرضوا على قواعدهم - بعد غيبة طالت عشرين عاما - الرؤى الجديدة التى انتهوا إليها، وسجلوها فى أربعة كتب تصحح المفاهيم الخاطئة بعد مراجعة شاملة لفكر الجماعة خلصوا فيها إلى ضرورة إعلان مبادرتهم لوقف العنف حتى ولو كانت من جانب واحد حقنا لدماء المسلمين، وحرصا على وحدة الأمة، وتمسكا بأحكام الشرع الصحيح الذى ينهى عن قتل المسلم وتكفيره، وينهى عن قتل المدنيين والسياح، ويُحرم الخروج على الحاكم المسلم لما يحمله هذا الخروج من مفاسد كبيرة تضر مجتمع المسلمين وتعصف بوحدتهم، كما خلصوا إلى ضرورة تحريم الغلو فى الدين لأن المنبت «شديد الغلظة والقسوة» لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقي، وإلى ضرورة وضع ضوابط صارمة فى أمر «الحسبة» التى تفقد مشروعيتها فى ظل وجود أجهزة الدولة التى تشرف على تنفيذ القانون، وتقلص مهمة المحتسب إلى حدود النصح والزجر الخفيف إذا لم يتوفر ممثل شرعى للقانون والسلطة ينهى عن المنكر ويمنع وقوعه.

جاء أفراد الجماعة من زنازينهم فى الليمان بعد صلاة المغرب فى طوابير منتظمة يتقدمهم مسئول الجماعة عن كل زنزانة، جلابيبهم نظيفة ناصعة البياض، جلسوا فى هدوء ونظام على مقاعدهم فى باحة الليمان التى يحرسها من فوق الأسوار جنود شاكو السلاح، ويضيئها ضوء باهر، وترتفع

على جدرانها لافتات كتبها «خطاط الجماعة» عامر طه جداوى بعد استئذان إدارة السجن، بمحلول الميكروكروم وكربون الحجارة وعصير الكركديه، تعلن عن موضوع اللقاء، «مبادرة وقف العنف . . رؤية واقعية ونظرة شرعية» وترحب بالمشايخ «أصحاب الفضل وقرة العيون»، وتحض على وحدة الأمة فى وجه طغيان الأعداء الخارجين، وتعد أرض الكنانة بالأمن والأمان «اسلمى يا مصر إنك المني»، وتعلن الطاعة للمشايخ امتثالاً لحكم الشرع والدين.

فى مقابل الصفوف المتراصة من الجلابيب البيضاء جلس على المنصة القادة الأربعة وخلفهم ١٨ من قيادات الصف الثانى الذين نصبتهم الجماعة أمراء لمحافظات مصر فى فترة عنفوانها.

□

بدأ اللقاء فور أن انتهوا من صلاة المغرب فى زنازينهم، واستمر حتى منتصف الليل، لم يقطعه سوى أذان العشاء، رفعه عضو من الجماعة بعد أن استأذن رئيسها كرم زهدى الذى أكد وجوب رفع الأذان فى موعده وجواز إرجاء الصلاة إلى ما بعد انتهاء اللقاء. . وطوال هذه الفترة كان شاغلى الأساسى أن أتيقن من أن قادة الجماعة سوف يقولون لقواعدهم الأفكار والآراء ذاتها التى سمعتها منهم عند لقائى معهم فى «سجن العقرب» قبل أسبوع.

أشهد أن القيادات الأربع ملكت شجاعة أن تعلن فكرها الجديد أمام قواعدها صريحا واضحا دون أن تترك فرصة للظن أو الحيرة، أو تستخدم لغة ذات وجهين، أو يعتريها الرغبة فى حفظ ماء الوجه خصوصا فى المواقف الصعبة التى تشكل انقلابا كاملا على فكر الجماعة القديم، يدعو إلى وضع مصلحة الدولة فوق مصلحة الجماعة، لأن الدولة دولة مسلمة، ومؤسساتها مؤسسات شرعية يتوجب احترامها والامتثال لقوانينها لا تكفيرها وتخوينها، ويدعو إلى عدم المساس بالسياح الأجانب لأن تأشيرات الدخول التى يحملونها تعنى أن الدولة منحتهم الأمان، وليس من حق كائن من كان

أن ينقض أماناً أعطاه مسلم لأجنبى حتى إن كان محاربا، لأن ذلك هو شرع الله وسنة نبيه.

وأشهد أن القيادات الأربع كانت تتحدث اللغة ذاتها، لم ألحظ أى تباين فى أفكارهم، ولم ألمس أية فروق فى اجتهاداتهم، وكان الأربعة صوتا واحدا وفكرا واحدا وخطا واحدا، رغم أن كل واحد منهم تكلم فى موضوع بعينه.

● تكلم «كرم زهدي» رئيس الجماعة عن أسباب المبادرة ومراحلها، ولماذا تأخرت عن موعدها عشرين عاما، ولماذا تعطلت بعد حادث الأقصر خمس سنوات كاملة، كما تكلم عن أهداف المبادرة ومراميها . . ، وأعتقد أنه كان صادقا عندما قال «إننا لم نستأذن أحدا فى المبادرة، ولم نشترط شرطا واحدا، ولم نطلب شيئا من الدولة، لقد كان هدفنا ووجهتنا رضا الله بعد مراجعة شاملة لأحكام الشرع ودراسة كاملة لاعتبارات الواقع العملى والمصلحة الوطنية أكدت ضرورة تغيير فكر الجماعة ومنهاجها».

● وتكلم «أسامة حافظ» عن مخاطر غياب الضوابط فى «دعوى الحسبة» وأظن أنه ملك شجاعة بالغة وهو يقول إن دعوى الحسبة ينبغى أن تكون وقفاً على أجهزة الدولة المسئولة، الشرطة والأمن والرقابة متى تواجد ممثلوها وإلا تحول المجتمع إلى نوع من الفوضي، وأن على جميع المواطنين وفى مقدمتهم الشباب المسلم معاونة هذه الأجهزة على القيام بمهامها، أما فى غيبة ممثلى هذه الأجهزة فيجوز للمسلم أن يمنع المنكر بالنصيحة والزجر دون أن يعطى لنفسه حق العقاب.

وكان المثال الصحيح الذى ضربه: هل يجوز للمسلم وهو يرى نشالا يسرق حافظة نقود راكب فى الأتوبيس أن يصمت أم أن عليه أن يوقف هذا المنكر.

وأظن أيضا أنه كان فى غاية الصراحة وهو يقول إن المحتسب ينبغى ألا يتجسس على الناس، أو يتتبع عوراتهم، أو يسيء الظن بهم، أو يغلظ لهم القول فى النصيحة، لأن الرفق والعطف والسماحة ورقة القلب كانت أخص

خصائص الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم -، ولو كان فظا غليظ القلب لانفضوا من حوله .

● وتحدث «على الشريف» عن تحريم قتل المدنيين وتحريم قتل السياح ووصف الفعلين بأنهما «إثم عظيم» ينكره الشرع، يعكس سوء الفهم وسوء الاستخدام لمعنى الجهاد، والجهل الفاضح بمقاصد الشرع، والافتئات على مصالح العباد، وكانت ذرا كلمات على الشريف وهو يقول: «نريد شباباً يعمر لايخرب، يحمى الدولة ويصون مؤسساتها، يحترم القانون، ويكون حائط صد ضد تكفير المسلمين، يهدى إلى الإيمان بالحكمة والموعظة الحسنة».

● وتحدث «ناجح إبراهيم» عن مخاطر الغلو فى الدين، لأن الغلو فى الدين شأنه شأن التفريط، وجهان لعملة واحدة، تُنفر الناس من صحيح الدين الذى يطالب كل مسلم بألا يطغى فى الميزان، ويقيم الوزن بالقسط ولايبخس الميزان، تنفيذا لإرادة المولى الذى شاء أن تكون أمة الإسلام أمة وسطا، تعمل لآخرتها وكأنها ستموت غدا، وتعمل لدنياها وكأنها ستعيش أبدا.

□

على امتداد هذه الساعات الطوال كان الحضور ينصتون بأدب جم، لم يخرج أى منهم عن أدب الحوار، وعندما حانت ساعة الأسئلة بعد أن أنهت القيادات الأربع شروحها تتابع عدد كبير من القواعد على الميكروفون يسألون إن كانت المبادرة عملا تكتيكيا أم هدفا استراتيجيا؟، ويسألون عن حكم الشرع فى أفعالهم السابقة، وما مصير إخوان لهم ماتوا فى اقتتال ثبت أنه يخالف الشرع الصحيح، ويسألون عن حكم الدين فيما فعله بن لادن فى أحداث سبتمبر، وعن نتائج المبادرة وسببها ولماذا تأخرت وما هو موقف الحكومة منها؟.

وأشهد أن الإجابات كانت صريحة وواضحة، تعكس بصدق فكرا جديدا ورؤية جديدة تناقض فكر الجماعة ورؤاها القديمة. . لكن ما أدهشنى

بالفعل أن يكون لقياديى الجماعة هذا القدر الكبير من السطوة والنفوذ على أفرادها الذين غيَّبهم السجن سنوات طويلة، وربما يسأل الآن كل واحد منهم نفسه عن جدوى سنوات شبابه وقد اكتشف أن ما فعله كان يخالف صحيح الدين، لكنه لايزال يحمل «لشيخه» الحب والطاعة والاحترام، رغم أنه شارف مرحلة الكهولة وتبين له أن الجماعة أخطأت الطريق.

إننى لا أملك مبضع جراح كى أفتش عن القلوب والنيات وأجلوا السرائر، لكن ما جرى أمام عينى على امتداد خمس ساعات كاملة أو يزيد لم يكن بالقطع سيناريو أحكم ترتيبه أو مسرحية أخرجت بعناية - كما يعتقد البعض - لقد كان مشهدا إنسانيا حيا زاخرا بألوان عديدة من الصدق، تتداخل معها قوة التنظيم، وفاعلية القيادات، وتأثيرات التربية الدينية على الشباب، كما تتداخل معها الآثار العظيمة التى يمكن أن تفعل فعل السحر فى الإنسان عندما نحترم آدمية الناس وعقولهم حتى إن كانوا رهن الاعتقال.

□

كنت أود أن أرجئ ملاحظاتى عن لقاء قادة الجماعة مع قواعدها بعد أن أفرغ من استعراض تفاصيل هذا الحدث الضخم الذى غيَّر فكر واحدة من أخطر جماعات العنف فى مصر والعالم العربي، إن لم تكن أخطرها، يزيد كوادرها على ١٥ ألف شاب، خاضت قتالا ضاريا مع الشرطة والأمن استمر ١٨ عاما، وكانت وراء اغتيال الرئيس الراحل السادات والدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب السابق، وكانت وراء محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا، ومحاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الإعلام فى مصر الجديدة، وكانت وراء ضرب السياحة والاعتداء على الأقباط، وكانت وراء الاعتداء على عدد كبير من الكنائس ابتداء من «كنيسة مسرة» إلى «كنيسة أبوقرقاص»، وهى التى اخترعت قنابل المسامير التى انفجرت فى مقهى «وادى النيل» بميدان التحرير ومقاهى أسيوط، وكانت وراء اغتيال عدد كبير من قادة الشرطة وضباطها، وهى التى أقامت البنية الأساسية للإرهاب فى مصر، وفتحت الطريق إلى أفغانستان، وهى المتهمة

بقتل المفكر د. فرج فودة، ومحاولة اغتيال نجيب محفوظ، كما أن قوائم الاغتيال التى أعدتها الجماعة كانت تضم عددا كبيرا من مفكرى مصر وكتابها.

وإذا كانت الظروف قد أتاحت لى أن أجلس إلى مجلس شورى الجماعة فى سجن العقرب قبل أسبوع، وأناقشهم فى كتبهم الأربعة بعد أن راجعوا فكرهم القديم، وأتابع عن قرب لقاءهم الأخير مع قواعدهم فى ليمان «وادى النطرون»، بعد أن طافت هذه القيادات بكل سجون مصر، تنشر فكرها التصحيحى الجديد بين القواعد دون أن تلقى أى معارضة على المبادرة من جانب هذه القواعد، فإن واجبى يلزمنى أن أقول إن مسئولية الدولة والمجتمع أن يمدا يد العون إلى هذه المبادرة، وأن تتعاون كل الأجهزة على نجاحها، المؤسسات الحزبية والتنفيذية لا أن يأخذ البعض منها موقف المتفرج، لأن نجاح المبادرة يعنى تأكيد استقرار مصر وأمنها، يزيد على ذلك أنها ستكون المرة الأولى التى تستطيع فيها مصر تصفية فكر العنف بعمل واعٍ، أخذت فيه الجماعة مبادرة مراجعة أفكارها لتكتشف خروجها على الشرع، وافتئاتها على مصالح العباد، وكان دور الدولة فى هذه المبادرة، أن احترمت آدمية هؤلاء فى السجون، وأحسنت معاملتهم، وأتاحت لهم فرصة اقتناء الكتب والمراجع كما أتاحت لهم فرصة الحوار مع بعضهم البعض، ومكنتهم من توسيع هذا الحوار ليشمل كل سجون مصر.

صحيح أن بذرة العنف تكمن فى فكر فاسد يستولى على عقول شبان أبرياء يحرضهم على أن يأخذوا بأيديهم ناصية القانون ليصبحوا قضاة لا دعاة، وبغاة لا هداة، لكن الصحيح أيضا أن إهدار آدمية هؤلاء داخل المعتقلات يمكن أن يساعد على إيجاد جيل جديد أكثر خطورة وأشد عنفا، وهذا ما حدث مع الأسف خلال الفترة الناصرية، عندما خرجت كل جماعات العنف من تحت معطف الإخوان المسلمين داخل السجون، وحسناً أن استفادت مصر من تجاربها المريرة السابقة، لتخوض تجربة إنسانية جديدة تملك بالفعل كل إمكانات النجاح.

القادة يشرحون
فكر الجماعة الجديد

بدأ اللقاء بكلمة من كرم زهدي رئيس الجماعة إلي قواعد الجماعة، ثم تحدثت قيادات الجماعة تباعا قبل أن يبدأ الحوار بين القيادات وقواعدها، تحدث كرم زهدي عن أسباب المبادرة ولماذا تأخرت؟ وتحدث أسامة حافظ عن التجاوزات التي وقعت في دعوي الحسبة، وتحدث علي الشريف عن التفسير الخاطئ لمعني الجهاد، وتحدث ناجح إبراهيم عن مخاطر الغلو في الدين، ثم بدأ النقاش بين القيادات والقواعد. .

□□ **كرم زهدي:** ربما يكون السؤال المنطقى فى البداية هو كيف بدأت المبادرة، وماذا كان من أمرها طيلة تلك السنين الطويلة التى قضيناها وراء الأسوار، ولماذا لم تخرج هذه الأبحاث والمبادرة منذ عشرين سنة أو خلال هذه المدة؟ .

الحق أننا بعد أحداث ١٩٨١ ظللنا زمنا نسعى فيه جادين لإجراء مصالحة بين الشباب المسلم وبين مؤسسات دولته، لأننا تيقنا تماماً أن الشباب المسلم فى هذا البلد يُراد به الإبعاد أو الاستبعاد عن العمل الجاد والعظيم ورفع راية الإسلام ورفعة شأن هذا البلد.

علمنا ذلك جيداً حينما رأينا الكثير من الأيديولوجيات الفاسدة الملحدة التى تحاول الزج بنا فى أتون السجون والمعتقلات والمصائب الواحدة تلو الأخرى حتى يبعدونا تماماً عن موضع العمل الإسلامى ويوقعوا العداوة بيننا وبين القائمين على أمر هذا البلد، وما أن تقع العداوة حتى يزيدونها اشتعالاً، فهمنا ذلك وراجعنا الأمور منذ زمن وبدأنا فى عقد تلك المصالحة منذ الثمانينات، وكانت أولها حينما جاء فضيلة المرحوم الشيخ محمد متولى الشعراوى وأخبرنا بأنه أستأذن كبار المسئولين فى الأمن فى الحضور للحديث معنا لحل هذه المشكلة ووافقنا وسعدنا بذلك، غير أن أخوة فى جماعات أخرى مخالفة سارعوا بتحطيم تلك المصالحة حتى يقطعوا الطريق عليها، ومضت السنون وبدأت حقبة التسعينات وكانت حقبة كئيبة شديدة السواد نكاد لا نرى فيها بصيصاً من أمل أو شعاعاً من نور، وكانت الأحداث تتوالى ما بين الفعل ورد الفعل، حتى وصلت الأمور إلى مرحلة شديدة السوء فى عام ١٩٩٣، وسارعنا وقتها وأرسلنا إلى الحكماء والعلماء والمفكرين فى هذا البلد. . أرسلنا إلى أساتذة مثقفين ومفكرين إسلاميين ومفكرين وطنيين وكلهم سارعوا بما كان يسمى وقتها «لجنة الوساطة» وتقدموا لحل مشكلة الشباب المسلم مع الدولة، ولكن هذه المحاولة فشلت أيضا بتحرك بعض الناس لإفساد هذا الأمر سواء كان عن عمد أو عن غير عمد، وبات اليأس يخيم على هذه المصالحة، ومضت السنون تشتد فى سوادها حتى جاء عام ١٩٩٧، وكانت الأمور قد وصلت إلى ذروتها، فقررنا نحن أن نلقى بأنفسنا فى الماء الراكد لنحركه حتى نعيد الأمن والهدوء إلى البلاد ونوقف نزيف الدماء، وأرسلنا المبادرة مع أحد الأخوة المتهمين فى القضية ٢٣٥ وكان يقيم معنا فى العنبر نفسه، وأعلنها داخل

المحكمة دون أن نستأذن أو نتفق عليها مع أحد ودون أن نخبر بها الأمن أو أحداً من المسئولين، ووقف الجميع من هذه المبادرة موقف الدهشة خاصة «أننا أعلنا فيها أننا لا نطلب شرطاً ولا نرجو طلباً» ولكننا نريد وقف العمليات العسكرية داخل البلاد وخارجها، بل ووقف إصدار البيانات التى تحرض عليها، ولأننا كنا صادقين فى المبادرة فقد امتدت إليها الأيادى البيضاء تعانقها وتعلنها على الجميع . . وأيدها المفكرون الإسلاميون بل وبعض العلمانيين الذين يعملون لمصلحة الوطن، وأيدها أيضا بعض الصحفيين، وأعلن الجميع أنه ينبغى على الدولة أن تمد يدها إلى أبنائها لتستمع إليهم وتقبل ما يقولون ثم تنظر إلى النتائج . . لكن هذا لم يمنع أن يوجد على الجانب الآخر فريق من المتشككين والمشككين فى المبادرة ممن يعتبرونها مجرد تكتيك والتقاط أنفاس، وقالوا عنها الكثير لكن الله أراد أن تلقى المبادرة رواجاً عظيماً فى فترة لاتزيد على ثلاثة أشهر من يوليو وحتى أكتوبر ١٩٩٧ ، وكانت تسير فى طريقها السليم حتى وقع حادث الأقصر، الذى نعتبره طعنة لنا فى ظهورنا قبل أن يكون طعنة لغيرنا، فأودى بالمبادرة ولم يكن من المقبول وقتها أن يقال إن هنا حواراً وفى الخلف قتالا، وظلت المبادرة موؤدة حتى جاء عام ٩٩ وأعلن الدكتور عمر عبدالرحمن أنه يؤيد ما يعلنه أخوة الليمان فى شأن المبادرة، ثم أعلن الأخوة فى مجلس شورى الجماعة بالخارج تأييدهم للمبادرة، فأصبحت قيادات الجماعة تمثل صفا واحداً خلف المبادرة وبدأت تتفاعل حتى وصلنا إلى بداية هذا العام ٢٠٠٢ وتمكنا من تفعيلها بشكل أكبر على أكثر من محور ، أهمها محور السجون، حيث بدأنا نلتقى بالأخوة أعضاء الجماعة داخل السجون ونتحدث معهم ونجتمع على طريق الشرع والمراجعة التى لا تحمل فى طياتها نية سيئة، فالمبادرة كانت بمثابة ضياع لماء الوجه ولا يمكن لإنسان أن يضيع ماء وجهه إلا ابتغاء مرضاة وجه الله تعالى، لذلك كان سبب نجاح المبادرة أنها خالصة النية وزاد من تفعيلها صلاح حال السجون إلى الأفضل وخروج الآلاف من الأخوة من السجون دون أن يخالف واحد منهم مبادئ المبادرة، بل جميعهم ضربوا مثالاً فى الوفاء بالعهد، وبدأ الجميع يتوافدون من هنا وهناك طواعية يمدون أيديهم إلى هذه المبادرة .

□□ **أسامة حافظ :** أحد أهم أبحاث المراجعة هو ما يتعلق بقضية «الحسبة» وما أثير حولها من نقاش، وقد شاركت فى الدراسة التى أعدها عدد من أعضاء مجلس الشورى لتصحيح مفاهيم الحسبة .

«الحسبة» هى فاعلية المجتمع فى مواجهة الانحرافات والجرائم التى تحدث ، والشارع الحكيم حث على التصدى لهذه الانحرافات وجعل ذلك فرضاً من فرائض الدين، لكن

لايتم هذا بطريقة عشوائية ، لذلك حرص المجتمع المسلم منذ أيامه الأولى على وضع ضوابط لاستخدام الحسبة حتى نتفادى التجاوزات التى يمكن أن تنشأ نتيجة التصدى لهذا الأمر عن قلة علم أو سوء فهم، لذلك جعل المجتمع الإسلامى الحسبة وقفاً على محتسب معين يقوم على هذا الأمر وهو الشرطة والأجهزة التى تتصدى للانحرافات.

وبجانب هذه الأجهزة أوجبت الشريعة على المجتمع أن يساهم فى التصدى للمنكرات بمساعدة هذه الأجهزة أو القيام بالتصدى بنفسه عند غياب هذه الأجهزة، وبقدر ما كان صدر المجتمع يتسع للمحتسبين ويستنكر الانحرافات بقدر ما كان ينعم بالتقدم والازدهار والعكس صحيح.

لكن هذا ليس معناه أن نترك الاحتساب بلا ضوابط، بل هناك ضوابط مشددة ، منها أن من يتصدى لهذا الأمر يجب أن يكون عالماً بقواعد الحسبة، وأن تكون النية التى يتحرك بها صالحة يُقصد بها وجه الله وخدمة المجتمع، وألا يغلب عليه الظن السيئ، فيجب أن يكون حَسَنَ الظن، لا يتتبع عورات الناس أو يتجسس عليهم، ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾، ولا ينبغي أن يوقع المحتسب أثناء احتسابه ضرراً بالآخرين دون وجه حق، لأنه «لا ضرر ولا ضرار»، ولا يمكن أن نزيل معصية بمعصية أكبر، ومن أهم الضوابط أيضا أنه لا يجوز الاحتساب إلا فى المسائل التى تستند إلى نصوص قطعية أو تلك التي اتفق عليها العلماء ، أما الأمور التى اختلف عليها العلماء فلا تجوز الحسبة فيها.

وينبغى فى المحتسب أن يتميز بالرفق «فما دخل الرفق على شىء إلا زانه وما نُزِع الرفق من شىء إلا شانه»، «ومن يحرم الرفق يحرم الخير كله»، فالرفق له مكانة كبيرة فى الحسبة بل وجعله الله عز وجل أهم أسباب التفاف الناس حول الرسول - صلى الله عليه وسلم - «ولو كنت فظاً غليظ القلب لانفضوا من حولك».

وربما يكون من أهم ما يثيره البعض حول الحسبة قضية تصدى آحاد الناس من الرعية للحسبة بيده، وهنا يمكن أن نقول إن العلماء أكدوا أن المحتسب لا بد أن يمر بمراحل لا يجوز تجاهلها قبل أن يُستخدم.

المرحلة الأولى، التعليم لأنه يفترض أن المحتسب عليه يجهل أن ما يرتكبه معصية، فلابد أن تعلمه أولاً بأن ما يفعله هو منكر، ثم تأتى بعد ذلك مرحلة الوعظ بالكلام اللطيف واختيار أرق الألفاظ لذلك، حتى يتقبل دعوة المحتسب، فإذا فشلت كل هذه الوسائل وأصر المحتسب عليه على المعصية هنا تأتى مرحلة الزجر والتعنيف ، لكن التعنيف والإغلاظ يكون بقدر الضرورة لأنه غير مشروع فى أصله، أما المرحلة الأخيرة فى الحسبة فهى جواز التدخل بالشدة إذا لم تفلح كل المراحل السابقة، والتدخل بالشدة نفسه

له مراحل يمر بها، كلها مقيدة بعدم إيذاء المسلم لأن إيذاءه محرم ولا يجيزه الشرع إلا لمصلحة أعظم من مصلحة حماية المسلم.

قد يسأل أحد الناس: هل المطلوب منى أن أرى أختى أو أى امرأة بينما هناك شخص يحاول اغتصابها وأكون سلبياً.. أو أجد نشالاً يسرق حافظة نقود أحد ركاب الأتوبيس وأقف سلبيا.!؟.

طبعا لا الدين ولا المروءة ولا الرجولة يأمرون بذلك، لكن منع المنكر له حدود كلها مقيدة بعدم الإيذاء، لأن المشكلة التى نشأت حول الحسبة كانت بسبب التجاوزات التى كانت تحدث فى استخدامها، وتجاهل القواعد الخاصة بالحسبة، حتى ظن الطرف الآخر أن الذين يتصدون للحسبة يريدون ممارسة سلطات بغرض إقامة دولة داخل الدولة لأنه لا تطبق القواعد التى تنظم الحسبة، ولا يمكن أن ننكر أن هناك تجاوزات حدثت فى تطبيق الحسبة ساعدت على وجود هذا الشعور.

ومن أهم صور التجاوزات أن البعض كان يعترض سبيل رجل يمشى مع امرأة فى طريق عام ويستوقفهما ويطلب منهما تحقيق الشخصية، هذا الكلام لا يجوز شرعاً لأن الأصل فى المسلمين حسن الظن بهم مادام لم تتوفر فيهم إمارات الريبة.

أيضا كان البعض يعترض فرق الموسيقى أثناء رجوعها من حفلات الأفراح ويحطمون الآلات الموسيقية ويضربون أعضاء الفرقة عقاباً لهم على المنكر الذى ارتكبوه، وهذا الفعل فيه أكثر من ثلاث مخالفات، الأولى أن الحسبة لا تكون إلا فى منكر قائم والحفل الموسيقى قد انتهى ولم يعد منكرا قائما، والمنكر الذى زال لا تجوز فيه الحسبة، والثانية أن الضرب بعد زوال المنكر ليس حسبة وإنما هو عقاب، والعقاب وظيفة القاضى وليس وظيفة المحتسب أو الفرد العادى، والثالثة أن الضرب المطلوب هنا ليس الضرب المبرح وإنما الضرب الذى ينهى به المنكر، ومادام امتنع عن ارتكاب المنكر فلا يجوز أن تمد يدك لتضربه مرة أخرى.

نموذج آخر من التجاوزات فى الحسبة أنه أحيانا كان البعض يأتى إلى المسجد ويزعم وجود منكر فى أحد البيوت، فيذهب معه الناس ويدخلون إلى البيت ويخرجون بالمنكر إلى الطريق ويشهرون به، وفى هذا الفعل أكثر من ست مخالفات، لأن الحسبة لا تجوز إلا فى المنكر الظاهر، فلا يصلح البحث عن المنكر، كما أن التشهير لا يجوز، كما أن الأصل فى المحتسب أن وظيفته منع المنكر وليس ضبط مرتكب المنكر وتوقيع العقوبة عليه لأن هذا من وظيفة القاضى.

نموذج رابع للتجاوزات التى كانت تحدث وهو قيام أحد الشباب برش ماء النار على

وجه إحدى النساء بدعوى أنها متبرجة وهذا أمر بشع لا يمكن أن يقره شرع ولا دين ولا فقه، فهو أراد أن يحارب معصية صغيرة وهى التبرج فارتكب معصية أكبر وهى تشويه وجه إنسان، إضافة إلى الأثر السيئ لهذا الفعل على الناس ونفورهم من الجماعات الإسلامية ومن الدعوة الإسلامية، وقد حدث هذا الأمر فى أسيوط وتسبب فى ذعر وضجة كبيرة جداً أثرت على كل أصحاب اللحى فى مصر وأثرت على استقرار كل المدينة مما أضر بالدعوة الإسلامية.

□□ **علي الشريف:** أكثر الأخطاء التى وقعت كانت التفسير الخاطئ لمعنى الجهاد واستخدام ذلك فى قتل المدنيين أو السياح، رغم أن هذا ليس هو المعنى الحقيقى للجهاد فى الإسلام، فالشريعة الإسلامية ما جاءت إلا لصالح العباد ولإسعاد البشر، وليس لشقائهم، والجهاد فرض لكنه شُرِع من أجل سحق الفتنة والشرك من على وجه الأرض، وهكذا جاهد الرسول عليه الصلاة والسلام وأصحابه، وبفضل الجهاد تحولت الدولة الإسلامية من قرية صغيرة إلى أكبر دولة فى العالم، لكن الجهاد ظُلم فى أيامنا هذه عندما تجرأت عليه أقوام لا تعرفه حق المعرفة، فأشير إلى الجهاد وكأنه جرم عظيم، فى هذه الأيام التى نعيشها خرج كثير من الشباب المسلم على دولته المسلمة ومؤسساتها يقاتلها بحجة الجهاد، وكانت النتيجة أن جنى الشباب المسلم مفاسد عظيمة وضعفت الأمة، قاتل الشباب المسلم من أجل الدعوة فمنعت الدعوة.. قاتل من أجل قلة معتقلة فى السجون فزاد عدد المعتقلين ولم يجنوا من قتالهم إلا الشر المستطير، وكان هذا ظلماً للجهاد، وكان على هؤلاء الشباب أن يفهموا أنه مادامت النتيجة من القتال سيئة والعائد شراً فلا مجال لأن نصف هذا القتال بأنه شرعى بل هو قتال محرم شرعا، فالإسلام لا يأتى أبدا بالشر.

ومادمنا اتفقنا على هذا الأمر، إذن لا بد أن نعرف أن الإسلام يحرم قتل المدنيين ويحرم قتل المستأمنين أو السياح ويجعلهما إثماً عظيماً.

وبالنسبة لقتل المدنيين فالسيوف الإسلامية لها أخلاق، والجيوش الإسلامية لها أخلاق، والدستور الإسلامى فى القتال ليس فيه ظلم، والقتل فى الإسلام محرم سواء قتل المسلم أو الكافر، وإنما أبيح القتل والقتال لمصلحة كبرى وهى نشر هذا الدين، ولولا ذلك لظل القتال على أصله محرما.

كلنا قرأنا عن الفتوحات الإسلامية.. فهل سمعنا عن جيش إسلامى يقتل الشعوب.. الجيوش الإسلامية كانت تقاتل فقط الجيوش التى تقف أمامها، وتقاتل من يرفع سيفا فى وجوهها، حدث هذا فى فتح مصر وفى كل الدول.

الإسلام لم يأت للقتل ولكن جاء للرحمة، وعندما يكتب النصر للإسلام تغمد

السيوف ويحرم القتال وتبدأ الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، فالإسلام يأمرنا بألا نعتدى أى لانقاتل إلا من يقاتلنا أو من شهر السيوف في وجوهنا، أما المدنيون فيحرم قتالهم.

والحسن البصرى يقول إن معنى ﴿وَلا تَعْتَدُوا﴾ فى القرآن هو النهى عن تشويه الجثة والسرقة من الغنيمة وقتل النساء والشيوخ كبار السن والرهبان وتحريق الأشجار وقتل الحيوان من غير مصلحة، كذلك فإن النبى - صلى الله عليه وسلم - نهى عن قتل الصبيان والمرضى مرضا شديدا والأعمى والعبد.

كما أن الفلاح لايقاتل، ولذلك ينبغى ألا يُقاتل، والأمر نفسه يسرى على الصناع والتجار وغيرهم ممن لايحاربون، فالأمر الوحيد الذى يبيح القتل فى الإسلام هو الحرب.

وحتى بالنسبة للكفار فإن علة قتالهم هى الانتصاب للقتال، وليس لأنهم كفار، فالكافر الذى يجلس فى بيته أو فى حقله، لايقتل ولا يُقاتل، فمن لم يمنع المسلمين من إقامة دين الله لم تكن مضرة كفره إلا على نفسه، وبالتالى لايجوز قتله لأن الإسلام لم يأت لقتل البشر، والإسلام ليس ذئبا يعقر كل من يقابله، أو مرضا سرطانيا فتاكا يهلك البشرية، وإنما هو دين رحمة وهداية، والنبى - صلى الله عليه وسلم - يقول: «لإسلام رجل واحد أحب إلىَّ من قتل ألف كافر»، فالأصل فى هذا الدين هداية البشر وليس هلاك البشر، فنحن نريد شباباً يعمر لا يُخرب، يحافظ على دولته ومؤسساتها، يحترم قانونها، يهدى الناس ويكون حائط صد أمام محاولات تكفيرهم.

أما بالنسبة لحرمة قتل المستأمنين، فهى تفتح قضية السياحة، فالأمان فى الشريعة الإسلامية هو عهد بالسلامة من الأذى والأمان مُشرع فى الدولة الإسلامية لأنها دولة عظيمة وراسخة، من يدخل فيها يتأثر بالدين الإسلامى ولايؤثر فيه، لذلك فتح الله أبوابا فى الدولة الإسلامية حتى يدخل منها الكفار فينظرون إلى جمال وعدل وحلاوة الإسلام فيهتدون ويسلمون.

والأمان إذا أعطى لأهل الحرب حُرم قتلهم وقتالهم والتعرض لمالهم وإيذائهم، وهناك أشخاص لهم الحق فى إعطاء الأمان وَهم الحاكم الذى يملك إعطاء الأمان لجميع الكفار إذا رأى فى ذلك مصلحة، وكذلك أمير الجيش الذى يملك إعطاء الأمان للجيش المقابل فقط، أما أفراد المسلمين فمن حق أى فرد منهم إعطاء الأمان لأى أجنبى حتى لو كان كافراً أو محارباً، فحرمة المسلمين واحدة فمن يحصل على الأمان من أى فرد مسلم بالغ عاقل رجلا أو امرأة، يصبح دمه وماله وعرضه محرما على كل المسلمين إلا إذا وجد الإمام فى وجوده أذى بالمسلمين، والأمان ينعقد ويصبح ساريا بأى شىء يفهمه الكافر على أنه أمان له، فالعبرة بما يفهمه الكافر وليس بما يقصده المسلم.

بناء على ذلك فإن السائح الذى يأتى إلى مصر بتأشيرة من الدولة، ولا يعرف أى خلاف بين الحكومة والتيار الإسلامى، أو السائح الذى يأتى من خلال شركة سياحة مصرية أو بدعوة من أحد المصريين، فالسائح فى كل هذه الحالات يحرم قتله لأنه يأتى إلى مصر وهو يعتقد أنه حصل على الأمان.

ولايجوز هنا أن نقول إن كل جماعة تفسر الأمان كما ترى، لأن هناك جماعات عديدة وكل جماعة تراه بوجهة نظر معينة، وقد يترتب على اختلاف الرؤى أن تقع المفاسد وسوء النظام وقتل وقتال، لذلك من الأفضل ترك مثل هذه الأمور للدولة لأنه يحرم قتل السائح فى كل الأحوال.

ربما يعترض البعض ويقول إن السائحات يدخلن متبرجات فكيف لا يجوز قتلهن، وأقول له التبرج لو كان من فتاة مسلمة فهو صغيرة وليس من الكبائر، وحكمه فى الشرع عشر جلدات وليس القتل، ولو قتل شخص امرأة مسلمة لأنها متبرجة فإنه يكون قد خالف شرع الله ويُقتل لأن حكم التبرج فى الإسلام الجلد وليس القتل، فمن باب أولى لا يجوز قتل غير المسلمة المتبرجة.

أيضا لايجوز إباحة قتل السياح بحجة أن من بينهم جاسوسا، فهذه ليست مهمة الفرد ولكنها مهمة مؤسسات الدولة المناط بها البحث فى هذا الأمر، كما أنه لايعقل أن نقتل ٤ ملايين سائح لمجرد الشك أن بينهم جاسوسا!.

□□ **ناجح إبراهيم:** لا أتصور أن يدور الحديث عن المبادرة دون أن نتطرق إلى ثلاث قضايا مهمة وهى الغلو فى الدين والتكفير ونلقى نظرات على تاريخ الخروج على الدولة وما تسببت فيه من مآس وضعف للإسلام، لذلك أفردنا لهذه الموضوعات مساحة كبيرة فى أبحاث المراجعة الأربعة.

أول قضية هى الغلو فى الدين، فالإسلام نهى عن الغلو مثلما نهى عن الإفراط والتقصير لأنهما وجهان لعملة واحدة، وأى منهما يمكن أن يؤدى إلى ضياع الأمم، لذلك أمر الإسلام بالوسطية ﴿**أَلاَّ تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ**﴾، فأى أمة أو جماعة فيها غلو لا بد أن تهلك لأنهم لن يصلوا إلى هدفهم ولن يبقوا على وسائلهم.

الغلو له مظاهر كثيرة أهمها الغلظة والشدة والجفوة، ولذلك أمر الله بأن نقول للناس قولا حسنا وأمرنا الرسول بأن نخالق الناس بخلق حسن لأن الأخلاق لاتتجزأ.

وهذا لايتعارض مع ضرورة قول الحق، لكن لا بد أن نعرف أن الحق مُر فيجب ألا نزيده مرارة بالغلظة وسوء الأدب وسوء الظن بل يجب أن نجعله حلوا بالبسمة والكلمة الحلوة والأدب الجميل.

ومن مظاهر الغلو فى الدين أيضا تحويل الفروع إلى أصول وتحويل الخطأ إلى خطيئة وتحويل الخطيئة إلى كفر وتحويل الحلال إلى حرام وسوء الظن بالناس جميعا، فالمغالى فى الدين دائما يرتدى نظارة سوداء لايرى فى الناس إلا الشر، ولذلك قال الرسول عليه الصلاة والسلام: «من قال هلك الناس فهو أهلكهم»، لذلك من الأفضل أن يكون الإنسان حسن الظن بالناس ويلتمس المعاذير ولا يلتمس العثرات مثل المنافق.

ومن مظاهر الغلو كذلك سوء الظن فى الأموات والعلماء والأئمة الذين بذلوا حياتهم من أجل الدين، وكذلك النظرة المثالية للمجتمع واعتباره مجتمعا ملائكيا مما يتسبب فى أن أى خطأ بسيط يجعل البعض يحكم على المجتمع بأنه فاسد ولا خير فيه، رغم أن أى مجتمع بشرى لا بد أن توجد فيه أخطاء وليس هناك معصوم إلا الملائكة والأنبياء، بل إن عصمة الأنبياء سببها أنهم يبلغون الرسالة، لذلك عصمهم الله حتى لايختلط الصحيح مع الخطأ، ورغم ذلك وجدت فى عصر الأنبياء أخطاء وإن كانت قليلة لكن حتى لو زادت فليس مهمتنا أن نهلك العاصى وإنما ننتشله من المعصية ونفتح له طريق الهداية.

فالنظرة المثالية للمجتمع تؤدى إلى أحد أمرين كلاهما مُر، الأول اليأس من الإصلاح، والثانية اتهام المجتمع بكل التهم السيئة، وفى كلتا الحالتين سوف ينعزل المغالى عن المجتمع وتموت معه دعوته بسبب انعزاله ويأسه.

ومن مظاهر الغلو أيضا الاهتمام بالقضايا الجزئية والانشغال بها عن قضايا الأمة الكلية، حين ننسى أن هناك عولمة تريد أن تطمس هوية الأمة، وأن هناك عدوا يريد أن يسيطر على المنطقة وهو إسرائيل، وننسى تفرق الأمة وتشرذمها.. حين ننسى كل هذا ونتذكر القضايا الصغرى وننشغل بها مثل الزكاة هل تدفع عينا أم مالاً، وكيفية أداء صلاة القيام هل ثمانى ركعات أم عشرون، وهل نصوم فى رمضان مع الأذان من مساجد الحكومة أم قبل الأذان؟.

نترك قضايا الأمة ونهتم بسفاسف الأمور والقضايا الجزئية رغم أنه من الغلو أن نجرى وراء محاولة حسم الخلافات الفقهية التى لم تحسم منذ ١٤٠٠ عام، مع علمنا اليقينى أن هذه الخلافات الفقهية فى الإسلام فى الجزئيات والفروع وليست فى الأصول أو أركان الإسلام.

نحن أمة وسط لانستورد من الحضارة الغربية كل ما فيها ولكن نأخذ منها الصالح والخير، كما أخذ الرسول فكرة حفر الخندق من الفرس.

أما أن نأخذ الحضارة الغربية كلها أو نرفضها كلها فهذا خطأ، كما أنه من الخطأ أن نكون ثابتين فى كل شىء أو نتميز بالمرونة فى كل شىء، فالإسلام هو الدين الوحيد الذى يوجد

فيه الثبات والمرونة فى وقت واحد، الثبات موجود فى أهداف وغايات وأركان الإسلام، أما المرونة فتوجد فى الوسائل والآليات، فنأخذ بالإنترنت وبالكمبيوتر والقنوات الفضائية مادامت لمصلحة الدين والإسلام.

والقضية الثانية هى أكثر مظاهر الغلو بشاعة وهى التكفير، لأن الذين يكفرون المسلمين يخلطون بين نواقص الإيمان ونواقض الإيمان فجعلوا النواقص نواقض، فهم يرون أن من يزنى كافر، ومن يسرق كافر، وهذا خطأ، لأن الزنا أو السرقة من نواقص الإيمان لكنها لاتنقض الإيمان، فالإيمان لاينقض بسهولة وليس لأى إنسان أن يحدد أن شخصا آخر ارتكب نواقض الإيمان، وليست «شطارة» أن يكفر شخص أكبر عدد من المسلمين بل هى «خيابة»، فمهمة الإنسان إدخال أكبر عدد من العصاة إلى الطاعة وليس إخراج أكبر عدد من المسلمين إلى الكفر، لأنك إن تخطئ فى «الأسلمة» خير لك من أن تخطئ فى التكفير.

نسمع كثيرا من جماعة التكفير جملة غريبة يتندرون فيها على بعض أعضاء الجماعة ويقولون: «دا مش عارف يكفر مخبر»!، ويظنون أن هذه شطارة رغم أنها كارثة، فمذهب التكفير يفرق الأمة ويشتتها، وجماعة التكفير أشبه بقنبلة انشطارية، كل يوم يكفرون عددا منهم حتى ينتهى الأمر بشخص واحد فقط قد يكفر نفسه، فهذا الفكر ليس فيه خير للأمة.. بل هو فكر ممزق.

لذلك أقول لأى مسلم إن كونك أصبحت عضوا فى جماعة مسلمة لايعطيك الحق فى تكفير أحد، فمهمة تحديد الكفر من عدمه مسئولية العلماء المجتهدين الذين حصّلوا درجة الاجتهاد فى العلم الشرعى.

فنحن هداة ولسنا قضاة، نحن هداة ولسنا ولاة، ونحن دعاة ولسنا بغاة نستطير على الناس أو نكفرهم، لأن الكفر بمثابة قتل للإنسان معنويا.

فالحكام لهم مهمة والأفراد لهم مهمة، وليست مهمتنا إخراج الناس من الدين بتكفيرهم، ولكن مهمتنا إدخال الناس فى دين الله وهدايتهم إلى الصراط المستقيم.

قد يسألنى أحد الأخوة: وماذا عن فهم الجماعة الإسلامية لموضوع التكفير فأقول له: نحن لا نكفر مسلما بمعصية ولا ذنب ولا كبيرة مهما كانت ما لم يستحلها.. لا نكفر عوام المسلمين بكفر يأتونه عن جهل، ولا نكفر الشرطة ولا الجيش ولا أمن الدولة ولا المخابرات، لا نكفر المؤسسات فهى شخصيات اعتبارية لايجوز تكفيرها لأن الكفر لا يلحق إلا بأشخاص مكلفين، لا نكفر أى موظف من موظفى الحكومة لمجرد أنه موظف، فالوظيفة لم تكن يوما دليلا على كفر صاحبها أو إيمانه.

نحن لا نكفر من يوالى غير المسلمين موالاة ظاهرة ما لم يكن محبا لعقيدتهم ونصرة شريعتهم وانتفى الدافع منه، ولو أن هناك موظفا يأتى بمظلمة فى مكان ولو ترك هذا المكان وأتى موظف بدلا منه يظلم أكثر منه ويتضاعف الظلم نقول لهذا الموظف استمر فى مكانك، لأنك بهذا ترفع معظم الظلم وتدرأ أعظم المفسدتين وتجلب أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما.

أما القضية الثالثة فهى نظرات فى التاريخ حول النماذج السابقة للخروج على الحكام، وأولها خروج الحسين بن على على يزيد بن معاوية، رغم أن ابن عباس نصح الحسين بعدم الخروج وكذلك نصحه ابن عمر وأبو هريرة، وأنس بن مالك وقالوا له إنه لن يجنى أى شىء من وراء خروجه وسيقتل، بل ونصحه أخوه الحسن حين قال له إن الله لن يجمع لنا الخلافة والنبوة، فليس لنا إلا النبوة ولن يجتمع الحكم معها، ورغم كل هذه النصائح خرج الحسين وبايعه من أهل العراق ١٨ ألفا، لكنه عندما وصل إلى العراق لم يبق منهم معه شخص واحد، وتركه الناس جميعا ووجد نفسه وحيدا فى الميدان، فلم تفده الشجاعة وهزم جيشه وقتل كل آل بيت النبوة ولم يبق إلا النساء وكاد جيش يزيد بن معاوية يسبى النساء.

والنموذج الآخر هو خروج ابن الأشعث على الحجاج بن يوسف وعبدالملك بن مروان واستمر القتال بسبب هذا الخروج عاما كاملا وكانت نتيجته قتل خمسة آلاف أسير، ووصل جملة من قتل فى هذه المعارك ١٥٠ ألف مسلم، قتل منهم الحجاج وحده ٣٠ ألف مسلم، وكان يطلب من أى شخص من أهل العراق أن يشهد بالكفر وعندما يرفض يقتله.

وهذه الأمثلة رغم أنها فعلا تتناول زمانا غير زماننا وظروفا ووقائع تختلف عن ظروفنا وواقعنا، لكنها تحمل لنا أعظم الدروس والخبرات، والفائدة منها جليلة تعلمنا خطورة الخروج على الدولة فى كل الأحوال، وعلينا أن نستفيد من هذه التجارب لأن المؤمن لا يلدغ من جحر لدغ منه أخوه، ولانكرر أخطاء الآخرين، ونحن لانريد بذكر هذه الأمثلة أن ندافع عن الحكام أو نوجه اللوم لأئمة الإسلام العظام أمثال الحسين وابن الأشعث، لكننا نستخلص العبرة والعظة منها حتى لانسفك الدماء الموحدة بالله دون هدف شرعى صحيح فنكون لا أرضا قطعنا ولا ظهرا أبقينا.

الحوار يمتد
إلي منتصف الليل

وعندما انتهت القيادات من شرح المفاهيم الجديدة، دعا كرم زهدى أعضاء الجماعة إلى أن يتقدموا بأسئلتهم وبدأت جلسة حوار استمرت إلى قرب منتصف الليل.

□ **حافظ جابر (الغنايم - أسيوط): مبادرة وقف العنف هل هى خطة تكتيكية لالتقاط الأنفاس أم أنها استراتيجية؟**

□□ **كرم زهدي:** حقيقة كنت أود دائما أن يسأل أحد الأخوة هذا السؤال عن المبادرة، والحق أن هذا السؤال فى غير موضع، لأنه يمكن أن يكون مقبولاً فى معاهدة السلام مع اليهود أو الصرب على اعتبار أنه يجوز فى حق الكفار أن تكون المعاهدة مؤقتة بوقت معين ثم نعود بعد ذلك إلى الحرب، أما معاهدات السلم أو الصلح بين المسلمين فلا يمكن أن تكون بنية الغدر، لأن الأصل بين المسلمين أن الصلح خير.

فنحن فى هذه المبادرة نصالح أقواما مسلمين هم أخواننا وأبناء عمومتنا، وكجماعة إسلامية لا نكفر أحدا، إذن نحن فى صلح مع المسلمين ولا يمكن أن يكون هذا الصلح مؤقتا ولا تكتيكيا، بل هو رؤية استراتيجية وصلح دائم.

□ **فاضل حسن صالح (أسيوط): لقد أثارت أحداث ١١ سبتمبر عدة تساؤلات ما بين مؤيد ومعارض.. فما رأى فضيلتكم فى هذه الأحداث وما مدى تأثيرها على العالم الإسلامى والعربى بصفة عامة وعلى الحركات الإسلامية بصفة خاصة.. نرجو منكم إلقاء الضوء على هذه الأحداث؟.**

□□ **ناجح إبراهيم:** مع احترامنا وتقديرنا للشيخ أسامة بن لادن وكل من يعمل للإسلام، رأينا منذ اللحظة الأولى لهذا الحادث أنه ليس فى مصلحة الإسلام وليس شرعيا أيضا، فالفتوى والجدوى يؤكدان أنه أمر خاطئ، وأصدرنا بيانا وقتها بهذا المعنى ذكرنا فيه أسباب رفضنا لهذا الحادث وهى أنه قتل فيه حوالى ثلاثة آلاف مدنى و٦٠٠ مسلم، وأكدنا أن قتل المدنيين خاصة التجار خطأ، وأنه فى يوم من الأيام كان سببا فى مصائب كثيرة حلت بالإسلام من قبل ومنها غزو التتار الذى كانت بدايته قتل المسلمين للتجار التتار.

ومن الأسباب الأخرى التى جعلتنا نرفض حادث ١١ سبتمبر أن مصلحة الجماعة مقدمة على مصلحة الفرد، ومصلحة الدولة مقدمة على مصلحة الجماعة، وهذه قاعدة معروفة لكل من يعمل للإسلام، وفى حادث ١١ سبتمبر تسببت الجماعة فى هلاك الدولة دون أن تستفيد الجماعة نفسها، بل ماتت هى الأخرى، فتنظيم «القاعدة» أهلك دولة

أفغانستان الوليدة وضاع تنظيم القاعدة نفسه، فلا الجماعة ظلت ولا الدولة بقيت، ولا المصلحة الشرعية تحققت، ولا المفاسد تم درؤها.

أيضا أسامة بن لادن كان يخطط لمايسمى بالهدف المستحيل، أى أنه كان يريد إخراج روسيا من الشيشان وإخراج الهند من كشمير وضرب الجزائر وتونس وفرنسا وليبيا وإخراج أمريكا من الخليج، وهذا كله مستحيل حتى لو كان ابن لادن يملك قوة عظمى، الرسول طيلة عمره لم يحارب على جبهتين فى وقت واحد، ولم يحارب عدوين فى وقت واحد.

الأمر الثانى أن بن لادن يعتنق مبدأ الجهاد من أجل الجهاد، وليس مهما تحقيق النتائج، المهم عنده أن تشتعل جذوة الجهاد، وهذا خطأ لأن الجهاد شُرع لإعزاز الدين وليس لسفك الدماء حتى لايكون الجهاد سببا للفتنة، وبن لادن حارب كل العالم، ولذلك عندما يلقى هزيمة فإن هذا أمر طبيعى ولا يلومن ربه ولكن يلوم نفسه.

□ خلف أحمد على عثمان (قرية المندرة - أسيوط): ما تقييم حضراتكم لنتائج المبادرة؟

□□ **ناجح إبراهيم:** تعلمنا من الدين قاعدتين، الأولى أنك إذا عرفت حقا وصوابا عليك أن تلزمه حتى ولو لم يأت بنتائج فى الدنيا، والثانية أن أى حق وصواب تتبعه لابد أن يكرمك الله وتنزل عليك جوائز السماء ويعطيك الله من عطاياه التى قد تخفى عليك الآن.

ونبراسنا فى ذلك أن سيدنا الحسن بن على عندما تنازل عن الخلافة أكرمه الله بالسيادة فى الدنيا والآخرة.

ويكفى لنتائج المبادرة أن السجون التى كانت تملأ الآن تفرغ، ويكفى وقف نزيف الدماء وشعور الناس ونحن منهم بالأمن والأمان، وشعور أسرنا بالاطمئنان ووقف المطاردات ووقف الاشتباه وسوء الظن بيننا وبين أهلنا وأحبائنا ولم يعد كل منا ينوى شرا للآخر.

يكفى أن سمعة الإسلام السيئة توقفت، ففى الفترة السابقة كان الناس يخشون من أى إنسان ملتح ويعتقدون أن كل شعرة من اللحية مسدسات تطلق النيران على الناس، وحتى إذا لم تأت إيجابيات من المبادرة فيكفى توقف هذه السلبيات، ومع ذلك فالإيجابيات موجودة، فقد خرج من السجون عدة آلاف من الأخوة يتجولون فى مصر آمنين مطمئنين، وانتهت كل سلبيات السجون وفتحت الزيارات وسمح بالفسح وظهرت المعاملة الكريمة،

وهذه هى بعض النتائج، وتوجد نتائج أخرى كثيرة قد لايتسع المقام لشرحها الآن، لكن تأكدوا أن الخير كل الخير فى حقن دماء المسلمين، ويكفى من الحسنات أنه عندما حدث الاجتياح الإسرائيلى الأخير للأراضى المحتلة كانت كل مصر موحدة فى موقفها، ولو كان التقاتل بين الجماعة والدولة مستمرا وقت الاجتياح الإسرائيلى لكان الأمر أشبه بكارثة، وكانت سمعة الجماعة الإسلامية والإسلام أصبحت سمعة سيئة.

□ عمر أحمد على (أسيوط المدينة) : هل تم بالفعل حل الجناح العسكرى للجماعة الإسلامية . . وما هى أسباب ذلك ؟!

□□ **على الشريف:** نعم تم حل الجناح العسكرى ، لأن هناك تعارضاً كاملاً بين وجود جناح عسكرى مسلح وبين المبادرة، المبادرة تعنى وجود حسن ظن وسلام بيننا وبين الحكومة، ونحن لن نرفع السلاح مرة أخرى فى وجه الحكومة ، بينما يعنى وجود الجناح العسكرى عكس ذلك تماماً .

أيضا لا توجد دولة تسمح بوجود ما يعد خرقاً لقانونها، فالدولة لها سيادة والحكومة المصرية تمنع وجود السلاح بين المواطنين حتى لا تحدث فتن ومفاسد بين الناس ، فلا يصح أن تجد الشرطة أشخاصاً يحملون السلاح ويكمنون فى القصب وتلتزم الصمت، لأن هذا يتنافى مع سيادة الدولة وهيبتها ونحن نرفضه تماماً ، لذلك نؤكد أننا انتهينا تماماً من موضوع الجناح العسكرى وليس فيه رجعة ولا تردد وإنما الخير كل الخير بعد ذلك للمسلمين جميعاً .

□□ **كرم زهدي:** أعضاء الجناح العسكرى أحيلوا إلى المعاش ومن حقهم صرف معاشات يصرفها لهم الشيخ ناجح إبراهيم .

□ مصطفى محمود ضاحى على (ديروط بأسيوط): نشكر مشايخنا على ما وضحوا لنا من مفاهيم كانت غير واضحة . . لكن لايزال لدَّى سؤال وهو: لقد قتل إخوة لنا فى أحداث اقتتال ثبت مخالفتها للشرع . . فما هو مصيرهم ؟

□□ **أسامة حافظ** : الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ ذكر فى حديثه أن المجتهد الذى يصيب فى اجتهاده يكون له أجران والمجتهد الذى يخطىء يكون له أجر ، فأى إنسان يجتهد ويكون متحصلاً لأدوات الاجتهاد ومستفرغاً وسعه فى البحث عن الحق إن أصاب الحق فله أجران وإذا لم يصب هذا الحق فله أجر .

هذا الكلام نقصد به أن كل من دخل هذا الطريق فى السابق وأصيب فيه وكان صادق

النية واستفرغ الوسع ثم أخطأ فله أجر ، أما بعد المراجعة ومعرفة الجميع بالحق وعدم فائدة العنف وعدم شرعيته فلا مجال لأن يقال لمن أخطأ أن له أجرا ، لأنه يكون غير مصيب بل مخالف للشرع .

□ **محمد حسن عبد الكريم (ساحل سليم أسيوط) : إذا كانت قد صدرت المبادرة عن قناعة شرعية . . فلماذا تأخرت إلى الآن ؟**

□□ **كرم زهدي:** نحن لم نتأخر فى محاولة إجراء الصلح منذ الثمانينات ، فالمبادرة ليست وليدة يوليو ١٩٩٧ ولكن المبادرة الحقيقية بدأت فى مطلع الثمانينات حين كنا نحاول أن نبحث عن حل لهذه المشكلة ، ثم إن تفاقم الأمور وتعاظم الأحداث دفعنا إلى بذل الجهد وتحصيل العلوم واستفراغ الوسع لمحاولة إيجاد الحل الشرعى الصحيح لما كنا فيه .

جميع الأخوة من طلاب العلم فى الجماعة بذلوا كل المجهودات فى إيجاد حل شرعى صحيح يتلاءم مع الواقع الموجود الآن لتكون رؤية الشرع متناسبة مع رؤية الواقع، فخروج المبادرة فى ذلك التوقيت، لم يكن تقصيراً وإنما كان قدراً، وقد سبق الحث والبحث عن حل منذ الثمانينات .

□ **عبد الرحيم محمد عبد الجواد (ديروط) : لقد لمسنا فى الآونة الأخيرة أن الحكومة تتعامل مع أبناء الجماعة الإسلامية بالمعاملة الحسنة الطيبة . . فلو تشددت الحكومة مع أبناء الجماعة ماذا سيكون الرد . . انتظر الإجابة من حضراتكم؟**

□□ **ناجح إبراهيم:** أبشركم أولاً أنه سيتم نقل المسجونين إلى سجون قريبة من بلادهم .

□□ **كرم زهدى ضاحكا:** واحد شاويش بعد فتح أبواب السجون والسماح بالزيارات دخل ونادى قائلاً «يا جماعة يا سُنية . . السجون فتحت واحلوت واللى طلعوا هايندموا» . .

□□ **ناجح إبراهيم :** معنى سؤال الأخ عبدالرحيم أنه يفترض أنه بعد خروج أحد الأخوة تعرض إلى مظلمة من الدولة أو من الشرطة، أو تعرض أحد الأخوة داخل السجن لضرب أو إهانة، أو أنه تم اعتقال أحد الأخوة. . . . طبعا هذا أمر وارد، فليس كل رجال الشرطة على مستوى فهم واحد، قد يظهر بينهم شخص غير متفهم لخطوة المبادرة وبالتالى يمكن أن تحدث منه إساءة ، هذا من الممكن أن يحدث ونحن نتوقعه لأننا واقعيون لا ننظر إلى الأمور بنظرة وردية أو خيالية ، لكن الحل فى كل الأحوال هو خيارنا الأساسى وهو

الصبر ، ودفع هذه المظلمة بالعدل ومقابلة السيئة بالحسنة ، تطبيقا لقول الله تعالى ﴿ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ ﴾ ، وخيار الصبر ليس خياراً سلبياً بل هو خيار إيجابى عظيم ، ولو كان خياراً سلبياً لما كان الله أمر به أولى العزم من الرسل ﴿ فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُوا الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ ﴾ ، والإمام أحمد بن حنبل غلب المأمون والمعتصم بالصبر .

قد يسأل أحد الأخوة : وبعد ذلك كيف أحصل على حقى . . أقول له . . أولاً نحن نؤمن بالآخرة ، لو فرضنا أن هذا الشخص لم تحصل منه على حقك فى الدنيا . . أليس هناك رب وآخرة وحساب وجنة ونار . . عليك أن تدعه لله .

لكن هذا لا يمنع أن لنا طرقنا فى رفع هذه المظالم وتوصيلها إلى أناس شرفاء لا يحبون الظلم وينكرون هذه المظالم ويأخذون على أيدى أى إنسان يرتكب مظلمة بدون وجه حق ، وما عليكم إلا أن ترفعوا لنا أى مظلمة ونحن نمتلك الوسائل لرفعها ، لكن يجب أن ننسى تماماً أسلوب المواجهة مع الدولة ، فليس معقولا عندما يعتقل واحد من الجماعة أن يقوم بعض الأخوة بحمل السلاح والمواجهة مع الشرطة ، لأننا بذلك ندخل فى الفعل ورد الفعل ونعيد الكرة مرة أخرى ويعود الآلاف إلى السجون وتعود الويلات .

إذن من الأفضل أن نتحمل مفسدة بسيطة درءاً لمفسدة عظيمة ، خاصة أن المفسدة البسيطة يمكن أن تمر بسهولة ، ويجب أن نعلم أن الحرب يمكن أن يبدأها أى شخص حتى لو فى قرية أو نجع ، لكن لا يستطيع إنهاءها أى شخص ، ويكفى أن أقول إننا تعبنا حتى تمكنا من وقف العنف والمواجهة ، وعلينا أن نحافظ على ذلك ، فأثناء الحرب يصعب حل أى مشكلة مهما كانت بسيطة لكن فى وقت السلم يمكن حل أى مشكلة مهما كانت كبيرة ومعقدة .

□□ **كرم زهدى :** اطمئنوا يا أخوة . . لن تكون هناك مشاكل ونحن نثق فى ذلك .

□ **عماد حامد عبد الفتاح (حلوان - القاهرة) : لماذا طرحتم قضية التكفير فى كتب المبادرة التى قرأناها رغم أنه من المعلوم أن الجماعة لا تتبنى هذا الفكر ؟! .**

□□ **أسامة حافظ :** يسعدنى أن أجيب عن أول سؤال لأخ من بحرى . . فأبناء أسيوط سيطروا على الأسئلة بحكم الأغلبية .

معروف أن الجماعة الإسلامية ليس من أدبياتها ولا فكرها أن تكفر المسلمين ، ومع ذلك لجأنا إلى طرح فكرة الجهاد ومناقشتها لأسباب عديدة ، أولها الظروف التى تمر بها

الجماعة هذه الأيام، فالجميع يعلمون أن فكر التكفير نشأ أصلاً نتيجة التضييق الذى حدث فى السجون على «الإخوان المسلمين» عام ١٩٦٥ وخرج هذا الفكر وانتشر نتيجة هذا التضييق، ونحن خشينا أن يتكرر الأمر معنا خلال مرحلة التضييق التى مر بها الأخوة فى الفترة الماضية مع اختلاطهم فى السكن داخل السجون مع الجماعات الأخرى التى تكفر المجتمع، خاصة أن الخشية من تأثر الأخوة بأعضاء الجماعات الأخرى تكون قوية فى ظل غياب المراجع العلمية التى يمكن أن يرجع إليها الناس لضبط الأفكار والمعانى . . كل هذه عوامل من شأنها أن تحدث تشويها، وأقرب تشويه يمكن أن يدخل إلى الفكر هو اتجاه التكفير لأنه عادة يوجد لدى الفرد رغبة فى الانتقام من الذين يضيقون عليه خاصة عندما يجد نفسه غير قادر على أن ينتقم بيده فيلجأ إلى فكرة التكفير . .

ومما أكد لنا أهمية طرح قضية التكفير أن أمامنا الآن تجربة واضحة فى الجزائر، فالمجموعات التى كانت هناك لم تكن تنتهج فى بدايتها أسلوب التكفير ولكن عندما دخلت المعارك واشتدت سخونة المواجهة والتضييق عليها من الدولة أصبحت هذه المجموعات ليست مجرد جماعات تكفير عادية بل «سوبر تكفير»، فهم يكفرون كل الناس ويقتلون الأطفال والنساء ويغتصبون، وتجاوزوا كل الحدود فى حكمهم على أفراد المجتمع المسلم نتيجة قلة العلم والضغوط الشديدة والحرب المستعرة هناك وعدم وجود العلماء الذين يوجهون إلى الطريق الصحيح، فخشينا أن يتسرب إلى إخواننا مثل هذا الفكر التكفيرى الشاذ .

□ أحمد محمد على حبش (أبو زعبل - القليوبية): بالنسبة لقضية قتل السياح . . كنا نحتاج إلى تبسيط بعض الأدلة التى تؤكد حرمة قتلهم حتى نفهم القضية جيداً؟!.

□□ **على الشريف:** الأصل فى الدولة المسلمة أنها دولة صالحة مصلحة تؤثر ولا تتأثر، ولذلك فتح الإسلام أبواب هذه الدولة لدخول الكافرين فيها حتى يروا جمال الإسلام وعدله ويروا الأخلاق الإسلامية الطيبة فيدخلون فى دين الله تعالى أفواجاً، ولذلك قال الله تعالى **﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾**، فإذا أسلم كان بها وإذا لم يسلم فأبلغه مأمنه فى بلده الذى أتى منه .

السياح يأتون إلى البلاد من خلال شركات السياحة أو بتأشيرة من الدولة، وبالتالى يعتبرون أنهم مستأمنون ولا يجوز لمسلم على وجه الأرض أن يغدر ذمة هذا الذى استدعى

السياح ، فالنبى - عليه الصلاة والسلام - شدد بقوة على قتل المستأمن وقال عليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين هذا الذى يغدر ذمة المسلم .

إذن دخول السياح إلى البلاد يكون بأمان منحته لهم الحكومة أو شركة السياحة ، وبالتالى يأتون وهم على اعتقاد بأنهم فى أمان وماداموا اعتقدوا ذلك فلا يجوز الغدر بهم ، فالعبرة فى الأمان بما يعتقده السائح نفسه ، فإذا دخل البلاد وهو يظن أنه مستأمن فلا يجوز قتله ، بل إن الفقهاء قالوا إنك لو فتحت مصحفاً وأقسمت عليه أنك سوف تقتل هذا الكافر إن أتى إليك فظن الكافر أن كلامك هذا أمان له لأنه يجهل اللغة العربية فألقى سلاحه وجاء إلى مصر . . فهذا أمان ولا يجوز قتله .

وهذا ما يجب أن يحدث تماما بالنسبة لدخول السياح إلى مصر ، وكل ما هو مطلوب أن يضع الأخوة أعصابهم فى ثلاجة ويبتعدوا عن التعصب والغلو لأن الدولة لها خصوصيات لا يجوز أن نتدخل فيها .

□ أحمد محمد فواز عسقلانى (أسيوط) : هل السبب فى إطلاق المبادرة هو ضعف الجماعة الإسلامية والضغط الأمنى الواقع عليها؟! .

□□ **ناجح إبراهيم :** المبادرة ليست عن ضعف فى الجماعة ، بدليل أننا عرضنا الوساطة وقت أن كان عدد المسجونين قليلا وكنا فى وضع أفضل من هذا ، وعرضنا قبل ذلك عروضا كثيرة جداً بدأت منذ ١٩٨٨ قبل أن يحدث أى ضعف للجماعة .

هذه المبادرة عن قناعة شرعية مستقرة فى قلوبنا ، ونحن حينما كنا نواجه الدولة كنا نقول ذلك صراحة وكنا لا نخاف فى الله لومة لائم ، وحينما أيقنا أن الصدام خطأ وليس فى مصلحة الإسلام ولا المسلمين ولا الأمة والحركات الإسلامية جهرنا بهذا الرأى وقلناه عن قناعة شرعية مرضاة لله تعالى وليس خوفاً من أحد ولا ابتغاء لمصلحة ، والدليل على ذلك أننا موجودون داخل السجون منذ أكثر من ٢١ عاما ، ولو مكثنا عشرين عاما أخرى فى السجون فسوف نستمر على هذه القناعة .

هذه المبادرة ليست طلباً لمغنم وليست خوفاً من أحد ولا رغبة فى شىء ولا رهبة من شىء ، بل هى قناعة شرعية مبنية على أدلة صحيحة من الكتاب والسنة ورؤية صحيحة للواقع ومستشرفة للمستقبل ، حتى أننا فى البيان الأساسى للمبادرة لم نطلب شيئاً ولم نرغب فى مقابل ، بل قلنا إننا نعلن وقف العمليات القتالية داخل مصر وخارجها وكذلك وقف البيانات المحرضة عليها دون قيد أو شرط ومن جانب واحد ، وحتى لو خالف الطرف الآخر ذلك فسوف نستمر فى موقفنا هذا . .

ولذلك حظى البيان بمصداقية كبيرة جداً لأننا لم نرد غير أمر واحد، وقلنا إنه لو لم يتحقق غير حقن الدماء فقط فهذا يكفى وهذا خير للإسلام والمسلمين ، وكانت هذه شجاعة تحسب للجماعة فى هذا الوقت لاسيما أنه لم يعرف بالبيان قبل إعلانه أى مسئول أو الأمن، فلم يكن مجرد صفقة مع الحكومة ، ولولا وقوع حادث الأقصر لكانت الثمار التى نجنيها الآن قد تحققت عام ٩٧ ، لكن حادث الأقصر عطل المسيرة خمس سنوات .

الحمد لله أن العالم كله الآن يقبض على الإسلاميين ومصر تفرج عنهم، العالم كله يضيق على المسلمين ويطاردهم ويعتقلهم فى جزر كوبا بينما مصر تفتح لهم الأبواب . . وهذا هو قدر الله الجميل والحسن ونحمد الله على هذا القدر .

□ **خالد محمد عبد اللاه على (البدارى - أسيوط): مشايخنا . . حبات قلبي . . نور عينى . . سؤال . . هل يعد جواز السفر أماناً؟!.**

□□ **على الشريف:** أى أمان يعتقد الكافر أنه أمان حتى لو كان هذا الأمان غير حقيقى فهو فى الشريعة الإسلامية يعتبر أمانا ، وحتى لو كان فيه شبهة فهو أمان ، إذن لو جاء رجل أجنبى إلى ديار الإسلام ومعه جواز سفر عليه تأشيرة دخول من الدولة الإسلامية وهو لا يعرف عن وجود خلاف بين شباب إسلامى أو جماعة إسلامية وبين الحكومة، ولا قبل له بمعرفة الخلافات بين التيارات الموجودة فى البلاد . . إذن فهذا السائح مؤمن ولا يجوز التعرض له بأذى أو الغدر به .

التجار قديما كانوا لا يدخلون الدولة الإسلامية بتأشيرة وإنما كان المسلمون يعرفون أنهم تجار من الجمال المحملة بالبضاعة وكان يحرم على جميع المسلمين قتلهم رغم أنهم قادمون من ديار الحرب ، فما بالك بمن دخل البلاد بناء على تأشيرة حصل عليها من الدولة . . لو قتل هذا السائح فإنه سيكون مغدوراً به . . والغدر محرم فى الإسلام .

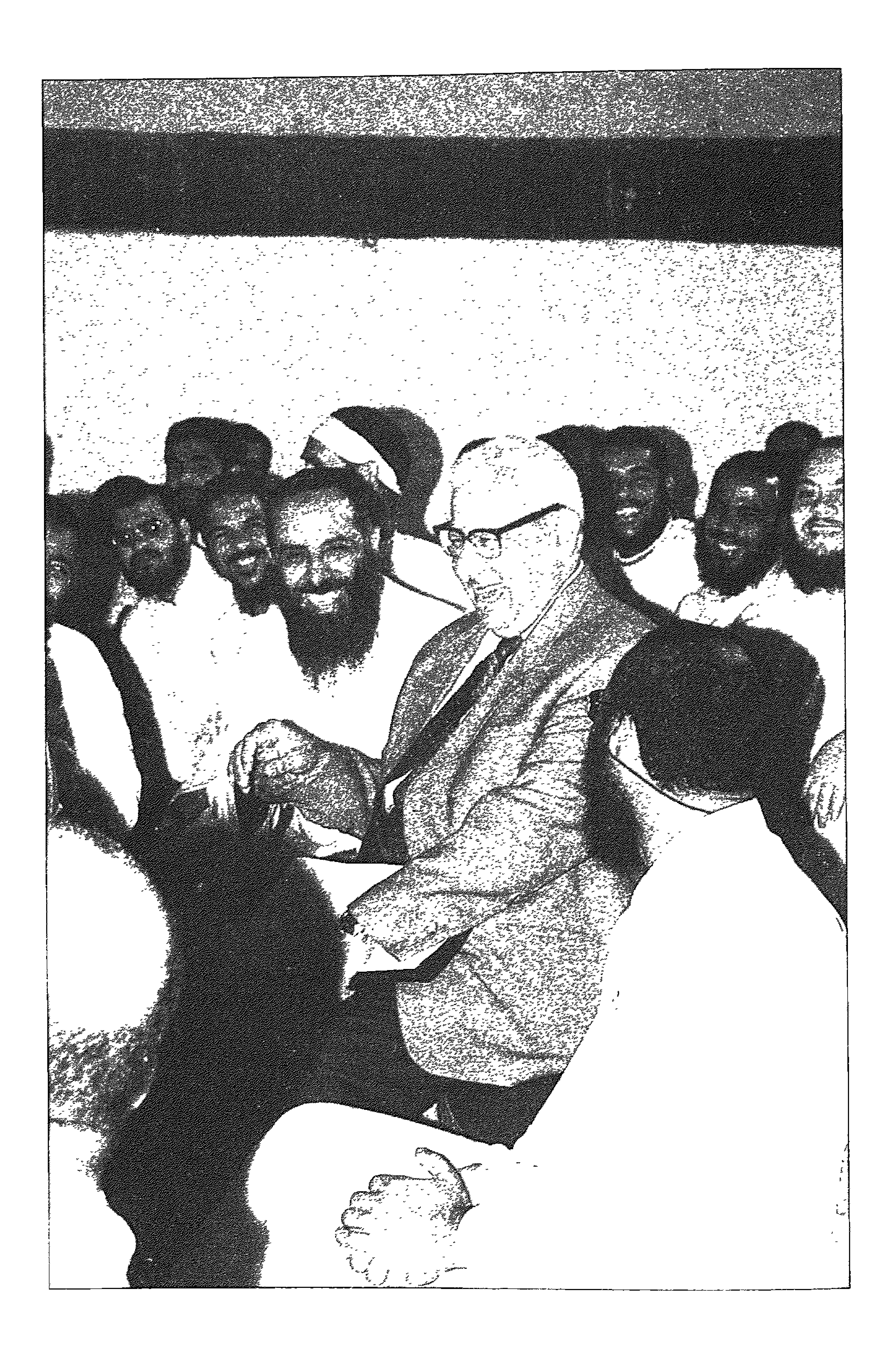
□□ **كرم زهدى :** جواز السفر يعد أمانا، وهذه فتوى عصرية اتفق عليها علماء هذا العصر ولا نعلم من بين العلماء مخالفاً لهذا الأمر فى كل بلدان المسلمين .

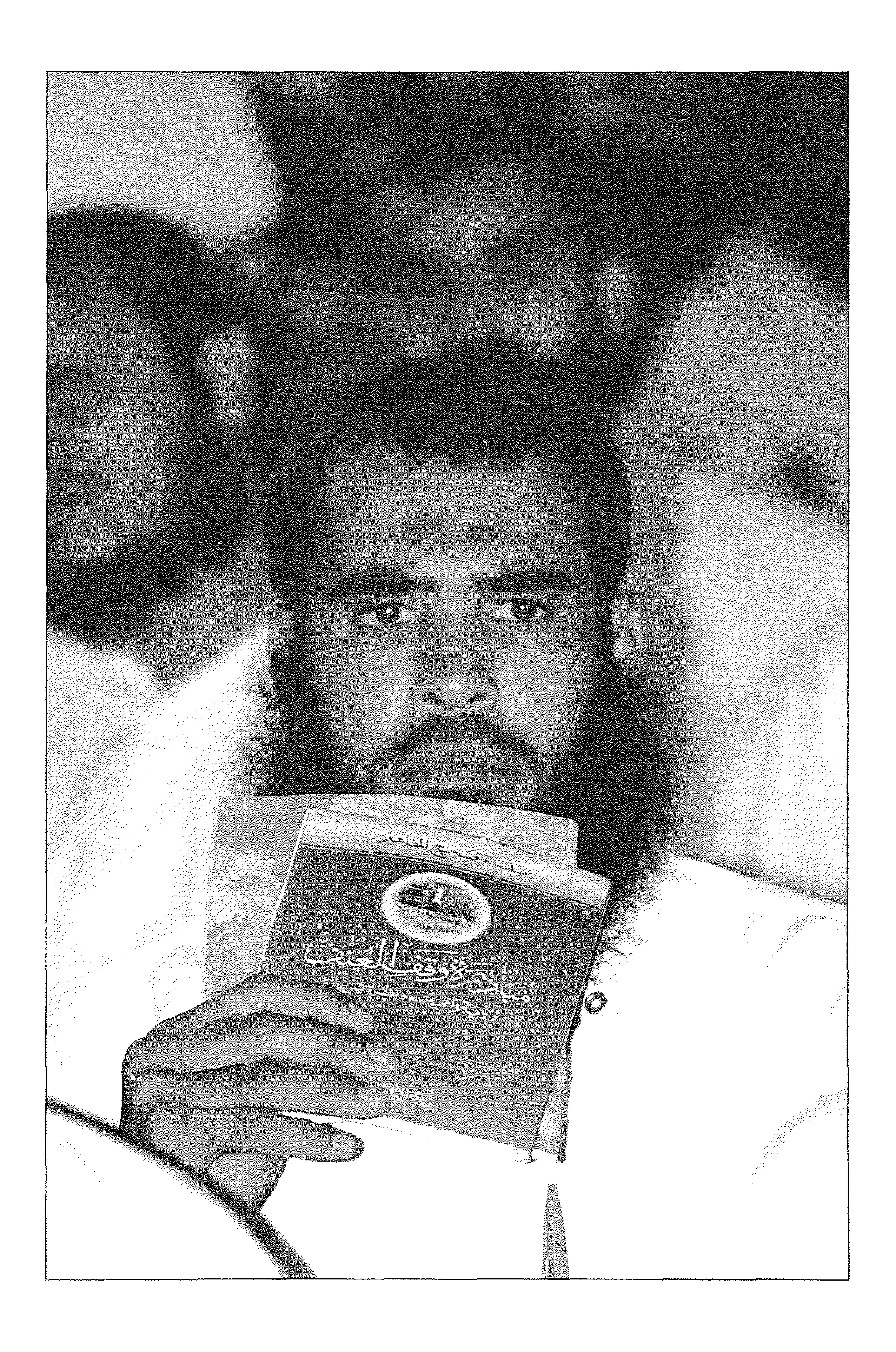
وهذه الفتوى تطبق على الكافر الذى يدخل بلادنا بجواز السفر وتطبق على المسلم عندما يدخل بلاد الكفر بجواز السفر والتأشيرة .

طبعا السياح بينهم مسلمون . . فهذا الأمر لا ينطبق عليهم لأنهم فى الأصل مسلمون.

صــــــــور

في باحــة ليــمــان وادي النطرون




مبادرة وقف العنف

- شكوك بسبب علاقة الطاعة داخل الجماعة.
- لماذا يتعذر تطبيق حدي السرقة والزنا.
- مخاطر الاعتقال الأبدي والإفراج العشوائي.
- اغتيال السادات ليس صحيحا شرعاً.

مقدمة الحوار

هذه المرة، جري الحوار في دار الهلال مع خمسة من قيادات الجماعة الإسلامية، تم الإفراج عنهم قبل عدة شهور بعد أن انتهوا من تنفيذ مدد عقوباتهم، وزادوا عليها بضع سنوات أخري، ظلوا فيها رهن الاعتقال درءا للمخاطر التي يمكن أن تنشأ إذا ما عادوا للعمل السري بعد الإفراج عنهم.

القياديون الخمسة الذين حضروا الحوار هم:

«حمدي عبدالرحمن»، فقيه الجماعة الإسلامية ومفتيها، وعضو مجلس الشوري الوحيد الذي تم الإفراج عنه بعد تنفيذ حكم بالأشغال الشاقة المؤقتة، صدر في حقه في القضية الكبري المعروفة بـ «قضية الجهاد»، التي تم ضبط عناصرها عام ٨١ إثر اغتيال الرئيس الراحل السادات. ثم «محمد ياسين» من كوادر الصف الثاني لتنظيم الجماعة في أسيوط، وكان يعمل مدرسا للتربية البدنية، أمضي العقوبة ذاتها لحكم مماثل في ذات القضية، ثم «ضياء الدين فاروق» من أبرز عناصر الجناح العسكري لتنظيم الجماعة، وأحد المتهمين الأساسيين في قضية اغتيال د. رفعت المحجوب، أما الرابع فهو الدكتور «محمود محمد شعيب» شقيق زوجتي رئيس الجماعة السابق عمر عبدالرحمن ورئيس الجماعة الحالي كرم زهدي، وأخيرا «مختار أحمد حمزة» الشقيق الأكبر لعضو الجماعة الهارب في إيران مصطفي حمزة الذي دبر محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا، ومختار هو أحد كوادر الصف الثاني للجماعة في محافظة بني سويف، أمضي عقوبة السجن خمس سنوات في قضية الشروع في اغتيال رئيس مباحث مركز أهناسيا.

كان الهدف من الحوار استقصاء أوضاع القياديين الخمسة بعد أن تم الإفراج عنهم، وعادوا لمدنهم الأصلية في أسيوط وسوهاج وبني سويف والمنيا، يمارسون حياتهم العادية وسط الناس، تحت المتابعة الدقيقة لرجال الأمن، الذين يؤكدون أن سلوك القياديين الخمسة منذ خروجهم من السجن

لا تشوبه شائبة، وأنهم يجاهرون بين الناس بالفكر الجديد للجماعة الذي يؤكد علي ضرورة وقف العنف لأنه خروج علي الشرع وافتئات علي مصالح العباد، كما يؤكد عدم مشروعية الخروج علي الحاكم المسلم لأنه يجلب من المفاسد بأكثر مما يحقق من الفوائد، ويعتبرون كل محاولات الخروج علي الحاكم المسلم ابتداء من خروج الحسين علي يزيد إلي خروج الجماعة الإسلامية علي الرئيس السادات عملا غير مشروع جلب مفاسد كثيرة دون أن يحقق نفعا صحيحا.

وربما كان القاسم المشترك في شهادات القياديين الخمسة اعترافهم بأنهم أصبحوا الآن أكثر فهماً لروح المجتمع المصري الذي يكره العنف، ويمقت الافتئات علي حقوق المجتمع، ويتوجس شرا من الغلو في الدين وفرض الوصاية علي الناس تحت ذريعة حماية الشريعة أو النهي عن المنكر..، لقد كانوا يفسرون رفض الشارع المصري لعنف الجماعات ـ في السابق ـ علي أنه نوع من الجبن والتخاذل، أما الآن فلقد وَقَّرَ في ضميرهم وعقلهم أن الشارع المصري يكره الغلو في الدين، ويكره العنف، ويكره الوصاية المفروضة بالقهر علي الناس، تمسكا بجوهر الدين الصحيح الذي يجعل العلاقة بين الإنسان وربه علاقة مباشرة لا تحتاج إلي وسيط أو شفيع.

والمدهش في هذه الاعترافات ما قاله الطبيب محمود شعيب وهو يناقش معنا أسباب توجس الناس واحترازهم في التعامل مع بعض الذين تم الإفراج عنهم: «... أظن أنهم لا يزالون يحملون بعض الشكوك القديمة، ويرتابون في حقيقة أننا قد طلقنا العنف وجرمناه واعتبرناه خروجا علي الشرع، لكن احترازات الناس وهواجسها كانت تسقط تباعا كلما جاهرنا بآرائنا ومفاهيمنا الجديدة مؤكدين علي الأسباب الشرعية التي توجب وقف العنف».

وفي بداية الحوار لخص حمدي عبدالرحمن فقيه الجماعة أسباب فساد فكرها السابق في عدد من المنطلقات الخاطئة، أبرزها، أن الجماعة كانت تقدم النص علي المصلحة وهذا خطأ في الدين، لأن المصلحة في فقه الواقع

تتقدم علي النص وهي التي تحكم علي صوابه، لأن النصوص جاءت لتحقيق المصالح وليس لأي هدف آخر، وأما الخطأ الثاني فمصدره تجاهل الجماعة للواقع الذي يعيشه المجتمع، واستعارة أحكام وفتاوي صدرت في ظروف مختلفة وفي بيئات مختلفة لتطبيقها قسرا علي واقع مختلف، والخطأ الثالث - كما يقول حمدي عبدالرحمن - «أننا كنا نأخذ بظاهر النص دون التعمق في مفاهيمه ومعانيه ومقاصده الحقيقية حتي وجدنا أنفسنا نخلط بين المعصية والكفر رغم إجماع أهل السنة علي أن المسلم إذا ترك أمرا من أوامر الله وارتكب عملا من نواهيه يكون عاصيا لا كافرا».

ومن وجهة نظر فقيه الجماعة فلقد كان خطؤها الفادح في تكفير الحاكم «استناداً إلي ظاهر النص الذي يقول ﴿ **وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ** ﴾ رغم ما اصطلح عليه معظم الفقهاء من أن الحاكم الذي يأخذ بالتوحيد ولايحكم ببعض الشرائع لظروف وأسباب تمنعه لايكون عاصيا ولا كافرا، خصوصا إذا ما تبين له أن تطبيق بعض أحكام الشريعة سوف يجلب من المفاسد أكثر مما يجلب من المنافع، كأن تثور الفتنة بين عناصر الأمة، أو يجلب تطبيق هذه الأحكام ضررا علي البلاد، أو تتعرض لضغوط المجتمع الدولي، أو تواجه ظروفا داخلية صعبة يتعذر معها تطبيق هذه الأحكام كما حدث علي عهد عمر بن الخطاب في عام الرمادة . . هذا الحاكم معذور في تركه بعض الأحكام بدوافع المصلحة العامة ولا وزر عليه، وعلينا أن نحترم تقديره للأمور حتي لو اختلفنا معه في هذا التقدير».

□

● هل يمكن استنادا إلي تجربة القياديين الخمسة، وقد عادوا إلي المجتمع يمارسون حياتهم العادية، أن نأمل في أن تتسع دائرة الإفراج عن المعتقلين متي ثبت أنهم قد أقلعوا بالفعل عن أفكارهم القديمة؟.

لقد أفرج الأمن عن مئات من أعضاء الجماعة الذين تم اعتقالهم درءاً للمخاطر التي كان يمكن أن تقع وهم مطلقو السراح ولم يكن قد تم إتهامهم في جريمة محددة، وثمة تأكيدات من مسئولين أمنيين علي مستوي عال أنه

لم يقع حتي الآن ما يشير إلي أن أيا من هؤلاء الذين تم الإفراج عنهم قد نكص عن وعده، أو حاول إحياء العمل السري، أو جاهر برأي يخالف مبادرة وقف العنف. . علي العكس لقد أصبح شاغل معظمهم أن يروجوا لهذه المبادرة وسط ذويهم رغم ما قد يجلبه ذلك عليهم من فقدان ماء الوجه في كثير من الأحيان، وذلك في حد ذاته أمر مشجع علي ضرورة إعادة النظر في قضية المعتقلين، لأن الإبقاء علي هذا العدد الكبير من المعتقلين وراء الأسوار لن يفيد شيئا خصوصاً أن الجميع يساندون مبادرة وقف العنف ويطيعون المشايخ «قرة العيون وأصحاب الفضل في المبادرة».

وربما نضيف إلي هذه الظاهرات الجديدة أمراً مهما، لقد أثمرت فترة الحوار داخل السجون نوعا من العلاقات الجديدة بين الأمن وأفراد الجماعة، شُفيت نفوس أفراد الجماعة من الغل والكراهية والرغبة في الثأر نتيجة حسن المعاملة التي يلقونها داخل السجون، كما تغيرت نظرة رجال الأمن فأصبحوا يرون ظاهرة العنف من منظور أكثر اتساعا من مجرد النظرة الأمنية، يبحث عن مخرج حقيقي لدوامة الشر التي يغذيها الفعل ورد الفعل، وقد جاء المخرج الصحيح في المبادرة التي نبعت من الجماعة ذاتها داخل السجون، واستندت إلي أسباب شرعية تؤكد فساد فكر الجماعة السابق، ونجحت في أن تكسب مساندة آلاف من شباب الجماعة كان يؤرقهم طوال سنوات السجن أنهم لم يروا سوي الحصاد المر لأفعالهم. . ، لقد قتل عشرات الأبرياء دون ذنب أو جريرة، وزاد عدد المعتقلين، وعانت أسر كثيرة سوء الحال والمصير، وتناثرت كدخان في الهواء أحلامهم المريضة عندما نصبوا أنفسهم أمراء في محافظات مصر، يغتصبون سلطة الدولة ويشيعون الخوف والإرهاب في نفوس الجميع.

غير أن واجب الحقيقة يملي عليّ أن أقول إنه بقدر المساندة الواسعة التي قوبل بها هذا الجهد الصحفي الذي حاول مخلصا أن يقترب من شخوص الجماعة - القياديين والأفراد - بغية فهم هذا التحول المهم الذي طرأ علي فكرها بروح موضوعية دون ترصد مسبق أو تحامل مقصود، بقدر هذه المساندة الواسعة كان هناك قدر واسع من الحذر والتخوف من المغالاة في

التعاطف مع جماعة خارجة عن القانون روعت المجتمع بجرائم يستحيل نسيانها، عبَّر عن نفسه في رسائل عديدة تتشكك في صدق نيات الجماعة استنادا إلي ما أبداه أفرادها من طاعة كاملة لشيوخهم جعلت القواعد - في نظر هؤلاء المتشككين - مجرد أدوات يمكن تحريكها متي أراد الشيوخ وفي أي اتجاه يريدون! .

وفي الحوار الذي جري في دار الهلال لم تتنكر القيادات الخمسة المفرج عنهم لعلاقة الطاعة بين الشيوخ والقواعد، ولكنهم أنكروا أن تكون الطاعة وحدها هي التي دفعت قواعد الجماعة إلي قبول المبادرة، لأن المشهد العلني الذي رأيناه في ليمان «وادي النطرون»، عندما أعلن أعضاء الجماعة طاعتهم للشيوخ في أمر المبادرة لم يكن - كما يقول فقيه الجماعة حمدي عبدالرحمن - سوي المشهد الأخير لعملية حوار طويل استمر داخل السجون لأكثر من خمس سنوات حول جدوي العنف وشرعيته، حوار عاصف كثيرا ما كانت تتخلله مشاعر غاضبة من القواعد تصل إلي حد البكاء والعويل، ومشاعر ندم تدفعهم إلي الاجتراء علي شيوخ الجماعة، تسألهم عن جدوي ما ضاع من العمر هباء في جهاد زائف ثبت أخيرا أنه غير شرعي وبدون جدوي.

لكن قيمة المبادرة - كما يقول الدكتور محمود شعيب صهر رئيس الجماعة الحالي - أنها فتحت الأبواب واسعة أمام حرية الكلمة والرأي والنقد داخل الجماعة دون خوف من تشهير أو إتهام بالتراجع أو العمالة للأمن، وأخرجت إلي العلن الشكوك التي كانت تراود كثيراً من أعضاء الجرائم خلال سنوات السجن حول جدوي ما ارتكبوه من أفعال، ومدي الفائدة التي تحققت للإسلام من جراء هذه الجرائم التي شوهت صورته. .
لقد أسقطت المبادرة - كما يقول الدكتور شعيب - المحاذير التي كانت تكبت المشاعر والتساؤلات في نفوس الجميع، خوفا من الاتهام بالجبن والضعف والخيانة وعدم القدرة علي تحمل الشدائد، كما أسقطت المبادرة روح المسايرة التي تغذي المشاعر الجماعية التي تتلبس الجميع داخل السجون، وتلزمهم التمسك بموقف علني يخالف الأفكار التي تجول داخل نفوسهم وتعذب أرواحهم.

ومع ذلك فقد يكون واجبا أن يأخذ الأمن واجب الحذر وأن يكون واثقا من توجهات كل من يتم الإفراج عنهم، وأعتقد أن الأمن يفعل ذلك. . لكن الحذر لا يعني إغلاق أبواب المعتقلات بالضبة والمفتاح علي الموجودين داخلها، وقتل الأمل داخل نفوس المعتقلين الذين ينتظرون فرجا قريبا، خصوصا أن هناك ما يؤكد أن جميع من جري الإفراج عنهم قد أصبحوا دعاة لهذا الفكر الجديد يروجون له علناً بين الناس. . ، ولست أشك في أن الإفراج المتتابع عن هؤلاء الشباب متي ثبت أنهم قد غيروا فكرهم سوف يعزز فرص نجاح تصفية فكر العنف بين الجماعات الدينية الأخري في مصر وخارجها ، وهو كسب عظيم يستحق المحاولة حتي إن يكن في الأمر بعض المغامرة.

تعريف بشخوص الحوار

حمدي عبدالرحمن عبدالعظيم محمد عباس:

☐ مهندس من مواليد ١/ ١٢/ ١٩٥٣ المنيا .
☐ يقيم في بندر سوهاج .
☐ أحد قيادات تنظيم الجماعة الإسلامية وعضو بمجلس شوري التنظيم وفقيه الجماعة .
☐ تم الإفراج عنه من الاعتقال عقب انتهاء حكم الأشغال الشاقة المؤقتة والذي كان قد صدر ضده في قضية «تنظيم الجهاد» .

مختار أحمد محمد حسن حمزة:

☐ من مواليد ٨/ ١٠/ ١٩٥٦ ببا - بني سويف .
☐ حاصل علي بكالوريوس تجارة - تاجر مصوغات .
☐ الشقيق الأكبر لقيادي الجماعة الهارب بإيران / مصطفي حسن حمزة .
☐ أحد أبرز كوادر الصف الثاني للتنظيم بمحافظة بني سويف .
☐ تم الإفراج عنه من الاعتقال عقب انتهائه من تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات في قضية «الشروع في اغتيال رئيس مباحث مركز أهناسيا» .

محمد ياسين محمد همام «متزوج»:

☐ من مواليد ٤/ ١٢/ ١٩٥٩ أسيوط .
☐ حاصل علي بكالوريوس تربية - مدرس .
☐ من كوادر الصف الثاني لتنظيم الجماعة الإسلامية بأسيوط .
☐ تم الإفراج عنه من الاعتقال عقب انتهاء حكم الأشغال الشاقة المؤقتة والذي كان قد صدر ضده في قضية «تنظيم الجهاد» .

ضياء الدين فاروق خلف إبراهيم:

☐ مهندس . . من مواليد ٥/ ١/ ١٩٦١ المنيا .
☐ من كوادر الصف الثاني لتنظيم الجماعة الإسلامية .
☐ كان من أبرز عناصر الجناح العسكري للتنظيم .
☐ أحد المتهمين الرئيسيين في حادث اغتيال د . رفعت المحجوب .

□ تم الإفراج عنه من الاعتقال بتاريخ ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٢ عقب انتهائه من تنفيذ عقوبة الحبس لمدة خمس سنوات في قضية «اغتيال الدكتور رفعت المحجوب ومرافقيه».

الطبيب / محمود محمد أحمد شعيب «متزوج»:

□ مواليد ٢٩/ ٣/ ١٩٦١ السويس.

□ يقيم بمدينة أسيوط.

□ شقيق زوجتي المحكوم بسجنه مدي الحياة بأمريكا رئيس الجماعة السابق عمر أحمد عبدالرحمن، ورئيس التنظيم الحالي كرم زهدي.

□ من كوادر الصف الثاني لتنظيم الجماعة الإسلامية بأسيوط.

□ مكرم : لا أستطيع أن أخفي سعادتي بلقاء عدد من قيادات الجماعة الإسلامية المفرج عنهم ويمارسون حياتهم في الخارج شأنهم شأن أي مواطنين، خاصة أن بين هؤلاء القيادات من لهم وزنهم وقيمتهم.

ربما يكون من المناسب أن نبدأ الحوار بملاحظة مهمة يعقبها النقاش، فبقدر التأييد الواسع الذي لقيته المبادرة بعد تفجيرها علانية علي لسان قادة الجماعة وكوادرها، كان هناك أيضاً فئات وأفراد في المجتمع منهم المثقفون وغير المثقفين يشككون في صدق هذه المبادرة، وابتداء، أشهد أن لقائي الأول داخل سجن «العقرب» مع القيادات التاريخية للجماعة قد أكد لي أن تغييراً فكرياً مهما قد حدث بالفعل، وأشهد كذلك أن اللقاء الثاني الذي تم في باحة ليمان «وادي النطرون» بين قادة الجماعة وكوادرها أكد أن القيادات ملكت شجاعتها وشرحت التحول الفكري الذي طرأ علي فكر الجماعة بكل عناصره ودون مواربة أمام كوادر الجماعة.. ومع ذلك يظل هناك سؤال مهم لأن البعض أصابته الدهشة من حجم الطاعة التي يبديها أعضاء الجماعة لمشايخهم والتي تصل إلي حد تبويس اليد، ثم موافقة الجميع علي المبادرة طاعة للمشايخ قرة العيون وأصحاب الفضل!.

صحيح أنه دارت بعض المناقشات والأسئلة والإجابات لكن الصحيح أيضاً أننا لم نلحظ غضباً من أي شخص أنفق عشرين عاماً من حياته يجاهد فيما يتصور أنه الشرع الصحيح ثم تأتي جماعته بعد ضياع العمر لتقول له إن المقاصد لم تكن صحيحة وأننا يجب أن نملك شجاعة المراجعة.

علاقة الطاعة هذه كانت مصدر كثير من الأسئلة محورها إذا كان الكوادر قد أطاعوا رؤساءهم بهذه السهولة فما الذي يمنع أن يطيعوهم مرة أخري في الاتجاه المعاكس؟!.

□□ حمدي عبدالرحمن : هذا التغيير الذى تم فى فكر الجماعة هو تغيير شرعى قام على أسس شرعية صحيحة وسليمة، والشرع ليس لعبة حتى نغير فيه كيفما نشاء، لكن هذا التغيير تم بعد فترة طويلة من المناقشات والحوارات مابين الأخذ والرد استغرقت أكثر من خمسة عشر عاماً، وبالفعل أجريت دراسات شرعية كثيرة وتمت الاستعانة بالكثير من

الكتب والاستماع إلى كلام كثير من العلماء، كل هذا تم من خلال ما يمكن أن نسميه مؤتمرا عاما استمر خمسة عشر عاماً وانتهى الأمر بهذه المناقشات إلى أن وصلت إلى قناعات شرعية ليس من السهل تغييرها كل فترة لأننا أقمناها على أسس شرعية .

□ **مكرم : أريد أن أعود إلي سؤالي حول القناعة السريعة والسهلة من قواعد الجماعة بما يقوله لهم مشايخهم، وما الذي يمنع أن يكون هذا الأمر مجرد تُقيه أو تكتيك مرحلي لالتقاط الأنفاس؟!**

□□ **حمدي عبدالرحمن** : يمنع ذلك سببان، أولهما ثقة الأفراد فى قياداتهم وأنهم قيادات لاتحركهم الأهواء وإنما تتحرك تحركاً شرعياً سليماً وأنهم تحملوا فى سبيل معتقداتهم المشاق والسجون وكادت رءوسهم تعلق في حبل المشنقة، فقد ارتدى سبعة من الأعضاء المشاركين فى قضية ١٩٨١ بدلة الإعدام الحمراء ، فالأعضاء كانوا مستعدين لتقديم أرواحهم دفاعاً عما يعتقدون ، كل هذا جعل الثقة من الأفراد فى قياداتهم موجودة لأنهم يتحركون من أجل المصلحة .

السبب الثانى أن التغيير فى الفكر لم يأت فجأة، وإنما بعد مناقشات فى شبه مؤتمر عام استمرت لأكثر من ١٥ عاماً .

□ **أنت تقصد بهذا المؤتمر العام المناقشات التي دارت داخل مجلس شوري الجماعة في السجون؟ .**

□□ **حمدي عبدالرحمن** : نعم أقصد مجلس شورى الجماعة، فقد كانت الحوارات والمناقشات تتم بينهم كما كانوا يستعينون ببعض المصادر ويسألون بعض العلماء داخل السجن أو خارجه ، وفى السنوات الخمس الأخيرة ظهر النقاش إلى العلن .

□ **وهل كانت القواعد أو الكوادر علي علم بكل هذا؟**

□□ **حمدي عبدالرحمن** : القواعد لم يكونوا على علاقة بكل ما يجرى داخل مجلس شورى الجماعة لكن كانت هناك ثقة فى أن القيادة لايمكن أن تغير شيئاً فى فكرها أو معتقدات الجماعة نتيجة ضغوط ، فالمشايخ كانوا بمثابة قدوة حسنة للجماعة مما أدى إلى وجوب السمع والطاعة .

□□ **محمد ياسين** : قبل خمسة عشر عاماً لم تكن القواعد تدرى بما يجرى، وعندما أراد الشيخ متولى الشعراوى الحضور وإجراء المصالحة كان الأمر يتم فى سرية ، لكن منذ ٥ يوليو ١٩٩٧ عندما أعلنت المبادرة من قبل قيادات الجماعة بدأت القواعد تتساءل لماذا المبادرة؟ .

فى هذا التوقيت كان البعض منشغلين فى أداء الامتحانات والبعض الآخر يعالجون داخل المستشفيات، فكنا نرسل إليهم ونشرح الأسباب الشرعية والعملية والعقلية التى أدت إلى إعلان المبادرة، وبهذه الطريقة دار حوار طيلة السنوات الخمس الماضية بين قيادات الجماعة وكوادرها وقواعدها، فالحوار الذى حضرته سيادتكم داخل سجن «وادى النطرون» الأسبوع الماضى بين قيادات الجماعة وكوادرها لم يكن هو البداية، بل دار قبله حوار طويل بالمراسلات .

□ مكرم : هذا يجعلني أسأل . . متي علي وجه التحديد سمحت لكم أجهزة الأمن بالانتقال بين السجون للالتقاء بالقواعد والتحاور معها؟ .

□□ **محمد ياسين :** قبل شهر واحد من رمضان الماضى ٢٠٠١، لكن قبل ذلك التاريخ كنا نرسل إلى الأعضاء فى السجون أو فى داخل المستشفيات نشرح لهم أن أموراً شرعية قد حدثت وتبين لنا أن هناك أخطاء محددة قد وقعت فيها الجماعة الإسلامية وجب تصحيحها، وبالفعل حدثت القناعات .

وربما يكون فى هذا إجابة عن سؤال لماذا هذه الطاعة، فيكفى أن تعلم أن القادة التاريخيين للجماعة داخل السجن يمثلون بالنسبة لأعضاء الجماعة قدوة كبيرة فليس كل الأعضاء قضوا فى السجون عشرين عاماً مثل قياداتهم الذين قضوا هذه المدة لأنهم دافعوا عن معتقداتهم حتى وإن كان قد ثبت بعد ذلك أنها معتقدات خاطئة .

الأفراد فى الطرق الصوفية مثلا يحترمون مشايخهم، والعاملون فى المؤسسات يحترمون رؤساءهم فما بالك بقادة الجماعة التاريخيين الذين يعلم جميع أعضاء الجماعة أنهم يحبون الله ورسوله ولا يحبون مخالفة الشرع ولا يتحركون إلا بأدلة شرعية ولمصلحة عامة .

□ مكرم : أوافقك، لكن هل يمكن أن تصل المحبة والاحترام إلي حد تبويس اليد والوجنة؟ .

□□ **محمد ياسين :** رئيس حزب الوفد السابق فؤاد سراج الدين كان بعض أعضاء الحزب يقبلون يده، وكذلك كان يحدث من أعضاء حزب العمل مع المهندس إبراهيم شكرى، فلماذا ننكره على أعضاء الجماعة مع قياداتهم ومشايخهم .

□ مكرم : أنا شخصياً لم أر هذا . . ؟

□□ **ضياء الدين فاروق :** شرعاً يجوز للأدنى أن يقبل يد الأكبر، ويجوز للابن أن يقبل يد والديه، فالشرع يمتدح أن يحترم الإنسان كل من له فضل عليه، ويجوز أن يصل الاحترام إلى حد تقبيل اليد، لكن لايصل الأمر إلى حد التقديس .

□□ **محمود شعيب :** الأولى هو عدم التقبيل، فالأخوة الذين يقبل البعض أيديهم يرفضون ذلك ويرون أن هذا أمر لا يستحقه الإنسان، ولكن البعض يفعل ذلك زيادة فى الاعتراف بقدر صاحب الفضل. فهذا التقبيل ليس عادة داخل الجماعة، بل ودائماً ننهى عن ذلك، ونعلن أننا نكرهه.

□□ **حمدي عبدالرحمن :** داخل الجماعة الاسلامية ربيّنا الأعضاء على طاعة الله ورسوله - صلى الله عليه وسلم - فليست الطاعة للقيادة ولكن لله وللرسول، فإذا كانت القيادة على منهج الله والرسول وجبت لها الطاعة وإذا تخلت القيادة عن هذا النهج يتخلى الناس عن طاعة القيادة، ولذلك حينما تتحدث القيادة عن تغيير الفكر فلا بد أن يكون هذا التغيير شرعياً، فنحن لم نقل للناس دون أى مبررات شرعية انتقلوا من فكر إلى فكر لأن الأعضاء لا بد أن يطالبونا بالدليل الشرعى الذى دعا إلى هذا التغيير والانتقال، لأننا اعتمدنا فى تربيتهم على أن القيادة تتبع الدليل الشرعى والكتاب والسنة.

□ مكرم : هذا ما كان يحدث أيضاً عندما كانت الجماعة تتبني النهج الأول الذي يقوم علي العنف والمواجهة، كنتم تقولون لأعضاء الجماعة إن المواجهة والخروج علي الدولة هو شرع الله ورسوله، وكانوا يعتقدون أن المشايخ علي حق ويثقون في كلامهم.. اليوم تقولون لهم ما يمكن أن يكون عكس هذا تماماً.. ألا تعتقدون أن هذا يمكن أن يثير الشكوك لدي الجميع حول هذا التحول وهذه الطاعة؟!.

□□ **حمدي عبدالرحمن :** التغيير ليس بدعة ابتدعتها «الجماعة الاسلامية»، فكثير من العلماء عندما يصلون إلى فهم معين في مسألة معينة حتى ولو بعد أربعين عاماً ينزلون إلى الناس يقولون لهم إنهم كانوا يظنون أن الحق فى مسألة معينة كان كذا.. لكنهم اكتشفوا أن الصواب هو كذا ويعلنون فكراً جديداً.

مثال ذلك الإمام الشافعى عندما كان فى العراق ألف كتاب الفقه وعندما جاء إلى مصر وجد واقعاً مختلفاً فغيَّر فكره ولم يعترض على هذا أحد من أتباعه بل وافقوه جميعا على هذا الفكر الجديد، ولم يتهمه أحد بأنه غيَّر فى فكره ولم يقل له أحد إنه يمكن أن يغير فى فكره مرة أخرى، لأن الناس كانوا يثقون فى الإمام الشافعى ويعلمون أنه لن يغير فى فكره شيئاً إلا إذا كان لديه دليل شرعى يؤكد هذا ووجد له واقعا يؤكده، فالشرع ليس لعبة.

□ مكرم : في لقائي مع قيادات الجماعة داخل سجن «العقرب» كان هناك إجماع من اعضاء مجلس شوري الجماعة علي أن واحدا من الأخطاء التي وقعوا فيها أنهم لم يأخذوا في اعتبارهم تغيرات العصر فكانوا يطبقون النصوص علي

واقع مختلف، حدث هذا في تطبيق بعض الأحكام المأخوذة عن ابن تيمية و«أبو الأعلي المودودي»، فقد أخذوا هذه الأحكام علي علاتها دون البحث في مدي مطابقتها للواقع الحالي، وعندما اكتشفوا أن الواقع مختلف أصبح النص لا يحمل قدسية تحتم تطبيقه؟.

□□ **حمدي عبدالرحمن**: الخطأ الذى وقعنا فيه أننا كنا فى الماضى نقدم النص على المصلحة الشرعية ونجعل النص يتحكم فى المصلحة، فكنا نجاهد دون أن نحسب حساب المصلحة والمفسدة التى سوف تترتب على هذا الجهاد، الآن تغير الفهم وأصبحت المصلحة هى التى تحكم النص، فإذا كان النص يقول بالجهاد ضد اليهود فلابد أولاً وقبل الجهاد أن أحسب المصلحة من هذا الجهاد: هل مصلحتى سوف تتحقق من القتال أم من عدم القتال.. وهذا هو الصحيح..

□ **هذا ما يسمونه فقه الموازنات والمقاصد؟**

□□ **حمدي عبدالرحمن**: نسميه فقه الواقع، فمثلاً فريضة الحج واجبة على الجميع ماداموا استطاعوا إلى ذلك سبيلاً.. لكن لو كانت القافلة التى ستذهب إلى الحج ستقابل فى طريقها قاطعى الطريق الذين سيقتلون الحجاج، وينهبون القافلة ويسبون النساء، هنا يحرم الحج فى هذه الفترة حتى يتم التخلص من قاطعى الطريق.

□ **مكرم: أرد لك المثال بمثال.. عندما تكون البلد فقيرة وعائدها من السياحة يصل إلي خمسة مليارات دولار وتنفق هذه المليارات مرة أخري علي الحج لأن الأفراد يذهبون للحج مرتين وثلاثاً وأربع مرات.. هل تعتقد أن فقه الواقع يعطي الحاكم الحق في أن يقول إنه نظراً لظروف البلد وتعرض موارد النقد الأجنبي للعجز ينبغي ألا يذهب الإنسان إلي الحج إلا مرة واحدة؟!.**

□□ **حمدي عبدالرحمن**: يجوز للحاكم فى هذه الحالة أن يحدد مرات الحج، لأن فيها مصلحة عامة لاقتصاد البلد، وهذا يعتبر موقفاً شرعياً سليماً مؤسسا على المصلحة، لأن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، أحد الأربعة الذين أمرنا الرسول عليه الصلاة والسلام باتباعهم، ألغى سهم «المؤلفة قلوبهم» رغم وجود نص عليه فى القرآن، وقال إن الاسلام أصبح فى مرحلة قوة ومنعة من الأعداء وبالتالى لم يعد فى حاجة إلى تأليف قلوب الناس على الجهاد.

□□ **محمود شعيب**: بالنسبة للحج فالشرط الذى يعطى للحاكم حق تقييد مرات الحج هو أن يكون الحج هو الأمر الوحيد الذى تضيع فيه الموارد من النقد الأجنبى، أو ألا توجد أوجه إنفاق أخرى أقل قيمة من الحج وأكثر سفهاً منه.

□ **مكرم : بمفهوم كلامك فإنه لو كانت الأوجه الأخري للإنفاق تتعلق بتوفير المأكل والمشرب وتحسين أحوال البلاد أو شراء السلاح لزيادة قوة الجيش فإنها تقدم علي الحج؟**

□□ **محمود شعيب** : أعرف أن هذا هو قصد سيادتكم وهو ما أقوله فعلا .

□ **مكرم : أنا لا أقصد شيئاً، بل إنني أضع نفسي موضع مواطن فاجأتموه بهذه المبادرة فوقع في حيرة ولديه كثير من الأسئلة؟ .**

□□ **ضياء الدين فاروق** : المسألة ليست مسألة حاكم يريد الأموال لاستخدامها فيما يفيد، فالشريعة تحدثت فيما هو أخص من ذلك، فعندما يكون هناك شاب يريد الحج ويريد الزواج ويخشى على نفسه من العنت والفتنة إذا لم يتزوج ولم يكن معه من المال إلا مايكفى لأمر واحد إما الحج وإما الزواج . . شرعاً يُقدَّم الزواج على الحج رغم أنها مسألة شخصية بحتة لن تعود على المجتمع بفائدة .

□ **مكرم : قبل أن نغرق في تفاصيل الموضوع، أريد أن أسأل كلاً منكم، ما هي مبررات خروجه من السجن . . وما هي مهمته الآن في المجتمع؟ .**

□□ **حمدي عبدالرحمن** : بالنسبة لى قضيت فى السجن عشرين عاماً منها خمسة عشر عاماً تنفيذاً للعقوبة التى صدرت ضدى من المحكمة ، فى قضية الجهاد عام ٨١ ثم أمضيت فى السجن حوالى خمس سنوات كاعتقال بعد انتهاء مدة العقوبة وعندما بدأ تفعيل المبادرة، تم اختيارى من بين المعتقلين كى نشرح لأعضاء الجماعة فى الخارج لماذا حدث هذا التغيير فى الفكر خاصة أننى كنت مستوفياً لكل شروط الإفراج فتم الإفراج عنى .

□ **هل عدت إلي موطنك الأصلي؟ .**

□□ **حمدي عبدالرحمن** : عدت فعلاً إلى موطنى فى سوهاج .

□ **مكرم : وماذا تعمل الآن؟ .**

□□ **حمدي عبد الرحمن** : حصلت على بكالوريوس الهندسة داخل السجن، ولا أعمل حاليا .

□ **مكرم : الأخ مختار . . لماذا تم الإفراج عنك ؟ .**

□□ **مختار حمزة** : كنت معتقلا . . وقرار الإفراج بالنسبة للمعتقلين يكون حسب التقديرات الأمنية .

□ **ولماذا تم اعتقالك ؟ .**

□□ **مختار حمزة :** تم اعتقالى فى أحداث ١٩٨١ ثم أفرج عنى وبعدها صدر ضدى حكم بالسجن خمس سنوات فى قضية الانضمام إلى تنظيم الجماعة الإسلامية فى بنى سويف ، وبعد انتهاء السنوات الخمس قضيت ثـلاث سنوات أخرى كمعتقل . .

□ **وما موقفك من المبادرة قبل الخروج ؟ .**

□□ **مختار حمزة :** كنت ضمن الأخوة الموجودين مع المشايخ داخل ليمان «طرة» قبل الانتقال لسجن «العقرب» وشاركت فى كل المناقشات وأعمال المؤتمر العام .

□ **وأين تقيم الآن ؟ . .**

□□ **مختار حمزة :** فى محل إقامتى نفسه قبل دخول السجن . . مركز ببا بمحافظة بنى سويف .

□ **لا بد أنك تخضع حالياً لمراقبة أمنية ؟ .**

□□ **مختار حمزة :** واقعنا الذى نعيشه هو الذى يحكم على الصدق الذى نحظى به .

□ **وما هي طبيعة هذا الواقع الذي تعيشه ؟ .**

□□ **مختار حمزة :** أمارس حياتى العادية سواء على المستوى الأسرى أو فى عملى لأننى حاصل على بكالوريوس تجارة وأمتلك محلات تجارية .

□ **مكرم : كنت تعتنق فكراً معينا والآن خرجت إلي المجتمع بعد أن عدلت عن هذا الفكر إلي فكر آخر جديد . . ماذا تفعل لتعزيز انتشار هذا الفكر الجديد في المجتمع؟ .**

□□ **مختار حمزة :** أثناء وجودى فى تجارتى أو داخل الأسرة أتعرض لتساؤلات حول أسباب المبادرة وبالطبع أشرح للأصدقاء والأقارب والجيران ومن يتفاعلون معنا كيف تمت المبادرة وأهمية هذه المبادرة ، وأراعى أن يكون الشرح حسب عقلية كل شخص أتعامل معه ، وأشرح لهم بصدق وتجرد .

□ **وماذا تفعل إذا وجدت أحد أفراد التنظيم غير مقتنع بهذا الفكر الجديد . . ويمكن أن يشكل خلية يحاول بها أن يفسد هذا العمل . . هل ستبلغ الشرطة عن هذا العضو ؟ .**

□□ **مختار حمزة :** إذا لم أفلح فى نصحه بأهمية الفكر الجديد سوف أبلغ عنه الشرطة ، لأنه سوف يفسد المبادرة ، ومثل هذا الشخص لا بد أن نحذر منه تحذيراً شديداً ونقف ضده .

□ أنت الشقيق الأكبر لمصطفي حمزة وقد علمنا أنه أرسل من الخارج مساندته لهذه المبادرة . . هل هذا صحيح ؟ .

□□ **مختار حمزة :** نعم صحيح .

□ أريد أن أعرف كيف يساند مصطفي حمزة هذه المبادرة وهو موجود داخل إيران ونحن نعلم أن إيران لا تستضيف أمثال مصطفي حمزة إلا وهي راغبة في أمر ما ؟ .

□□ **مختار حمزة :** من خلال متابعتى للأحداث ، أعلم أن هناك تقاربا إيرانيا مصريا ، فلماذا نتجاهل هذا التقارب ، أما فيما يخص المبادرة ومساندة شقيقى مصطفى لها وهو داخل إيران فإن مساندة مصطفى حمزة للمبادرة لا ينتقص منها وجوده فى إيران .

□ مكرم : التقارب الموجود بين مصر وإيران حالياً هو تقارب حكومات ومصالح . . لكن لا تزال هناك عقبات كثيرة بين البلدين تتعلق بقضية العنف ومازالت مشكلة الأمن أحد المعوقات في طريق انفتاح العلاقات بين البلدين ومازال موقف إيران من الرئيس السادات وإصرار الإيرانيين علي وجود شارع في إيران باسم خالد الإسلامبولي عائقاً كبيراً؟! .

□□ **مختار حمزة :** وهل مجرد وجود شارع فى إيران يحمل اسم الإسلامبولى هو المشكلة !؟ . ، بعض المسئولين والمفكرين أكدوا فى أحد البرامج أنه ليس من المعقول أن أقوى دولتين فى المنطقة يتوقف التقارب بينهما على قضية تسمية شارع .

□ مكرم : وهل هذا الكلام يقال للمصريين . . أم إلي الإيرانيين !؟

□□ **مختار حمزة :** للطرفين .

□ مكرم : أسأل الأخ حمدي عبد الرحمن . . هل مازلت تعتقد أن اغتيال الرئيس السادات صحيح شرعاً . . أم أنه خطأ شرعي ؟

□□ **حمدي عبد الرحمن :** أكدنا فى الأبحاث التى أخرجناها والأمثلة التى ضربناها من التاريخ أن الخروج على الحاكم فى كل العصور تسبب فى مفاسد جمة عادت على الأمة الإسلامية ، ليس فقط فى حادث الرئيس السادات ولكن قبل ذلك فى كل حوادث الخروج السابقة مثل خروج سيدنا الحسين بن على على يزيد بن معاوية، وخروج ابن الأشعث وعبد الله بن الزبير ، فكل أنواع الخروج على الحاكم بما فى ذلك الخروج على السادات أدت إلى مفاسد كثيرة وكبيرة وفتن وأدت إلى تمزيق الأمة ، وبالتالى فهو محرم شرعاً ، لذلك فى جزء كبير من البحث ركزنا على هذه النقطة وأكدنا على خطورة الخروج على الحاكم شرعاً .

□ ما هو النص الشرعي الذي تستند إليه في تحريم الخروج علي الحاكم؟ .

□□ حمدي عبد الرحمن : لدينا أدلة كثيرة . .

أولا : التجربة أكدت أن كل خروج من المسلمين على الحاكم كانت له مفاسد مثل خروج سيدنا الحسين على يزيد بن معاوية رغم أن الحسين كان الأولى بالخلافة لكنه تسبب فى مفاسد كثيرة .

الثانى : أن كل الأدلة الشرعية تمنع الخروج على الحاكم ومنها حديث الرسول عليه الصلاة والسلام الذى يأمر بالسمع والطاعة للحكام إلا إذا رأينا من الحاكم كفراً بواحاً أى صريحا وواضحا تتفق عليه كل الأمة بعلمائها ، وهذه هى الحالة الوحيدة التى يسمح فيها بالخروج على الحاكم ، وحتى فى هذه الحالة لايجوز الخروج إلا بعد دراسة المفاسد والمصالح التى سوف تتحقق من الخروج على الحاكم، فإذا كانت المفاسد التى ستتحقق أكثر فلا يسمح بالخروج على الحاكم فى هذه الحالة ، لذلك أمرنا الرسول - عليه الصلاة والسلام - بالصبر على الأمراء حتى وإن ظلموا «وإن جلد ظهرك وأخذ مالك» .

وقبل كل ذلك يأتى الدليل الشرعى الثالث وهو قول الله تعالى ﴿**أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ**﴾ .

□ مكرم : أعود إلي الدكتور محمود شعيب صهر الأخ كرم وصهر الشيخ عمر وأسأله لماذا خرجت من السجن . . وما هو الفارق بين الصورة قبل دخوله وبعد الخروج ؟ .

□□ محمود شعيب : أريد أن أؤكد أنه من أهم إيجابيات مبادرة وقف العنف أنها فتحت المجال واسعاً أمام حرية الرأى داخل الجماعة الإسلامية ، لأن كثيراً من الأفكار التى يتم تناولها وطرحها بعد المبادرة كانت كامنة داخل نفوس الأخوة قبل المبادرة ، ومنهم أنا شخصياً .

فالمعروف أن الواقع يفرز أحكاماً شرعية لأن الإسلام دين عملى ، والواقع الذى آل إليه الحال بعد الأحداث أفرز الكثير من التساؤلات فى صدور قواعد الجماعة .

كنت تسأل لماذا الطاعة الدائمة من الأفراد لقيادات الجماعة .

أقول لك لأن كثيرا من الأفراد داخل الجماعة كانت فى صدورهم كثير من التساؤلات، مثل التساؤل حول ما الذى نجنيه من هذه الأحداث؟! ، . . وما هى النهاية لهذه الأحداث؟! . . وما المصلحة المتحققة من وراء كل هذه الأحداث التى نرى أنها تؤدى إلى دمار فى دمار وإلى سرداب مظلم وعنف لا نهاية له فى ظل حرب مجنونة ، لكن المشكلة

أنه قبل إعلان مبادرة وقف العنف كان الكثيرون لا يستطيعون الحديث أو الكلام عن هذا الأمر خشية اتهامهم بالتراجع والتخاذل أو التعب من السجن ، فلما جاءت المبادرة فجرت كل هذه التساؤلات التى كانت كامنة فى نفوسنا فتكلمنا فيها بتلقائية حتى قبل أن نقابل مشايخ الجماعة ، فقد كنا فى سجن شديد الحراسة ، بينما كان المشايخ فى سجن الليمان .

وهذا هو السبب الذى جعل الكثير من كوادر الجماعة يتقبلون المبادرة لأنها عبّرت عن أشياء وأسئلة فى صدورهم ، فأى مسلم سوى وأى شخص على الفطرة يرى هذه الأحداث كان لا بد أن يقول إن هناك خطأ وإن هذا لا يمكن أن يكون هو الإسلام فالإسلام أبداً لا يجعل المسلم يقتل أخاه المسلم .

□ **إلي أي محافظة تنتمي ؟**

□□ **محمود شعيب :** محافظة أسيوط .

□ **وهل عدت إلي محافظتك وعملك ؟ .**

□□ **محمود شعيب:** عدت إلى محافظتى ، وأعيش فيها حالياً لكن لم أبدأ العمل حتى الآن ، فأنا طبيب ولم أفتتح عيادتى حتى الآن .

□ **وما هو نهجك في الحياة الآن؟**

□□ **محمود شعيب :** لم أشعر بالأمن فى حياتى مثلما شعرت به بعد خروجى من هذا الاعتقال .

□ **مكرم : الذين كانوا يعرفون أن الدكتور شعيب رجل يحمل السلاح ويحارب الحكومة . . ماذا يرونك الآن ؟ .**

□□ **محمود شعيب :** لا أزعم أن الناس رحبوا بى فى البداية لكنهم عندما أحسوا بالنهج الجديد وبأننا أصبحنا مسالمين نعيش وسط المجتمع نعمل مثلهم ونرتاد وسائل المواصلات مثلهم وبأننا لسنا هاربين ولا متخوفين من شىء . . بدأ الجميع يأنسون إلينا ولما قرءوا عن هذه الأفكار الجديدة للجماعة بعد نشرها ما رأيت أحداً إلا وهو يرحب بالأمر لأن الشعب المصرى مسالم لا يحب العنف .

□ **مكرم : كنتم تحملون السلاح عن اعتقاد أنكم تحققون به مصالح الناس ، الآن ما الذي يدعوكم إلي الاعتقاد بأن الشعب المصري يكره العنف وأنه كان ضد العنف؟ .**

□□ **محمود شعيب :** لم تكن دعوتنا كلها عنفا فقد كان بينها دعوة بالحسنى ، كان العنف موجوداً فيما يتعلق بتغيير المنكر أو العمل المسلح ، وكنا نرى نفوراً من الكثيرين من

الناس من هذا الأمـر ، وكنا نلقى باللوم على الشـعب ونقـول «أصل الناس خـوافين» أو «جـبناء» ، ولـم يكن أحـد منا يفكر فى أن يقـول إن الناس ليسـوا جـبناء ولكن هذا العنف الذى نرتكبه هو بطبيعته أمر ينفر منه الناس ، وبالفعل بعد سنوات طويلة داخل السجن منحتنا فرصة لمراجعة النفس استطعنا أن نصل إلى الفكر الصحيح .

□ **مكرم : كم سنة قضيتها داخل السجن؟ .**

□□ **محمود شعيب :** ١٣ عاماً اعتقال .

□ **مكرم : نشكرك علي ما قـدمتـه لأنك وضعـت أيدينا علي العوامل النفسـية الكامنة في نفوس كوادر الجماعة وكانت أحد أسباب قبولهم للمبادرة .**

والآن أسأل الأخ ضيـاء . . كنت أحـد المتهـمين في قضية اغتيال الدكتـور رفعت المحجوب، أي أنك كنت مقتنعا بالعنف والمواجهة وحمل السلاح . . الآن كيف جاء اقتناعك بالمبادرة؟ .

□□ **ضيـاء الدين فـاروق :** فى البـداية أود أن أشكر سيادتكم على الموضـوعيـة التى تناولت بها الحوار الذى أجريته مع قيادات الجماعة . . بعد ذلك أعود إلى نقطة مهمة . . فأنت تسأل عن أسباب طاعة الكوادر للقيادات . . والحقيقة أن المبادرة أصبحت مسألة دينية وشرعية ووفاء بالعهد أمام الله ، لاتتحمل خداعا ولامناورة ولا غدراً ، ﴿**وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً**﴾ ، شعارنا فى المبادرة كان الشفافية والصراحة وكل من يحاول الغـدر سـوف يقع تحت طائلة الجزاء الدينى قبل أن يقع تحت طائلة الجزاء الدنيـوى ، لأن الرسول عليه الصلاة والسلام قال : «ستجدون أشر الناس ذا الوجهين» ، ونحن ليس لنا إلا وجه واحد ، ظاهرنا مثل باطننا ، أفعالنا مطابقة لأقوالنا ، وليس عندنا ما نخفيه ، البعض يتخيل أن قناعة القواعد بالمبادرة تمت بسهولة وهذا غير صحيح ، فقد حدثت هذه القناعات بعد مناقشات وأسئلة محرجة وجهها الكوادر إلى القيادات التى تعاملت معها بكل وضوح وصراحة .

فلو صح ماتقوله من أن الطاعة كانت على طول الخط لكان الناس سمعوا وأطاعوا بلا حاجة إلى أسئلة ولا المناقشات .

□ **مكرم : أنا أنقل إليك ما يتـردد في الشارع ومـا لاحظه كل من قـرأ الحوارات السابقة في الأسابيع الماضية؟ .**

□□ **ضيـاء الدين فـاروق :** لو صح هذا لما كـان هنـاك داعٍ لإعمال العقل وإظهار الأدلة الشرعية التى تؤكد أهمية المبادرة .

□ **مكرم: كم سنة حُكم عليك بها في قضية اغتيال المحجوب؟!.**

□□ **ضياء الدين فاروق:** حكم ضدى بالسجن خمس سنوات، وبعد انتهاء مدتها ظللت معتقلا لسبع سنوات أخرى ثم أُفرج عنى منذ أسابيع قليلة وعدت إلى منزلى بمحافظة المنيا الذى كنت أقيم فيه قبل دخول السجن.

□ **وماذا تعمل الآن؟.**

□□ **ضياء الدين فاروق:** مهنتى مهندس معمارى، لكن لا أستطيع ممارسة العمل الآن لأن الأطباء نصحونى بالراحة التامة وعدم التحرك كثيرا، لأنه أجريت لى عمليتان جراحيتان فى رجلى اليمنى ورجلى اليسرى وأسير الآن على عكاز.

□ **هل أجريت العملية بعد الخروج من السجن؟.**

□□ **ضياء الدين فاروق:** قبل الخروج من السجن، وأجريتها على حساب الدولة وبإشراف جهاز أمن الدولة.

□ **مكرم: كمعتقل وعضو بالجماعة الإسلامية تجري لك عملية جراحية بواسطة الدولة.. ألم تكن تخشي أن يستغل جهاز الأمن الظروف لإحداث عاهة مستديمة في قدمك أو التخلص منك؟.**

□□ **ضياء الدين فاروق:** كان من الممكن أن يصح هذا الكلام زمان، لأنه كان يوجد عدم ثقة متبادلة بين الطرفين، لكن مع طول فترة التعايش عن قرب استطعنا من خلال معاملتنا مع رجال الأمن أن نبنى جسورا من الثقة بيننا، فقد كنت مطمئنا تماما لإجراء العملية بأيد أمينة، وتم بالفعل نقلى إلى مستشفى جامعة أسيوط وأجريت لى العملية الجراحية على أعلى مستوى بواسطة رئيس قسم العظام بالمستشفى، ومازالت الرعاية والفحوص مستمرة بعد خروجى من السجن إلى اليوم.

□ **مكرم: نعود إلي قصة اغتيال د. المحجوب.. هل كان المقصود من هذه العملية هو وزير الداخلية الأسبق اللواء محمد عبدالحليم موسي أم المحجوب نفسه؟.**

□□ **ضياء الدين فاروق:** كان المقصود هو وزير الداخلية.

□ **مكرم: خرج عدد من الجماعة يوم الجريمة يريدون رأس وزير الداخلية لأنهم يعتقدون أن بينهم وبينه ثأرا، وكانت الضحية رئيس مجلس الشعب الأسبق وليس وزير الداخلية.. ماذا أحدث هذا الخطأ في نفوسكم كأعضاء منفذين لهذه العملية؟.**

□□ **ضياء الدين فاروق:** الأحداث السابقة كانت لها ملابسات كثيرة جدا، وقد كان تفكيرى فى تلك الفترة مختلفاً تماما عن تفكيرى الآن، من الممكن أننى وقتها كنت أنظر إلى هذا العمل على أنه تقرب إلى الله.

التفكير وقتها كان يدور حول أن قيادات الجماعة اعتقدت أن مقتل المتحدث الرسمى للجماعة الدكتور علاء محيى الدين قد تم من خلال جهاز الأمن، فكان القرار هو أن يكون هناك رد فعل على هذا الفعل من الأمن، وتم تحديد رد الفعل فى اغتيال وزير الداخلية باعتباره رأس جهاز الأمن والمسئول المباشر عن مقتل الدكتور علاء، وبناء على ذلك جرى رصد تحركات وزير الداخلية ونصب الكمين، لكن شاءت الأقدار أن أحد المشاركين فى العملية وكانت مهمته رصد موكب الوزير اختلط عليه الأمر واعتقد أن موكب الدكتور المحجوب هو موكب وزير الداخلية للتشابه بين الموكبين ومرور موكب المحجوب فى التوقيت نفسه، فأعطى الإشارة إلى أعضاء الجماعة لتنفيذ العملية، وبعد انتهاء العملية فوجئ الجميع بأن من تم اغتياله هو الدكتور المحجوب وليس وزير الداخلية.

□ **مكرم: السؤال للأخ حمدي.. هل تري أن الخطأ في تحديد الشخص في عمليات الاغتيال يمكن أن يكون سببا لمراجعة النفس؟.**

□□ **حمدي عبدالرحمن:** ليست عملية المحجوب فقط، فهناك أشخاص كثيرون قتلوا خطأ ولم يكن لهم أى ذنب، لذلك فالخطأ لعب بالفعل دورا كبيرا فى المراجعة.

□□ **مختار حمزة:** المراجعات التى تمت وضعت الضوابط والأسس التى تحجم العمل وتجرمه، فالمراجعات تبحث فى العمل ككل هل يجوز شرعا أم لا.. هل يجوز الخروج على الحكومة بالسلاح أم لا.. ونحن نقول إنه لايجوز الخروج على الحكومة بالسلاح.

□ **مكرم: أعلم أنكم لم تكونوا كجماعة إسلامية من المتحمسين إلي تكفير الناس.. لكن كانت لكم رؤية في الحكومة والأمن وأجهزة الدولة.. ما طبيعة هذه الرؤية؟.**

□□ **حمدي عبدالرحمن:** بالنسبة للمجتمع فهو مجتمع مسلم..

□ **والحكومة؟!..**

□□ **حمدي عبدالرحمن:** مسلمة.

□ **ومؤسسات الحكومة؟!..**

□□ **حمدي عبدالرحمن:** مؤسسات إسلامية.

□ **مكرم: هل مؤسسات الدولة شرعية؟!.**

□□ **حمدي عبدالرحمن:** طبعا شرعية.

□ مكرم: والقانون الموجود هل يجوز لأحدنا أن يأخذه بيده وينفذه بعيدا عن السلطات؟!.

□□ **حمدي عبدالرحمن:** لا يجوز.

□□ **محمد ياسين:** جميعنا كنا معتقلين.. زوجتي وأسرتي أرسلوا برقيات إلى رئيس الجمهورية وإلى وزير الداخلية يطالبونهم بالإفراج عني، وأعضاء مجلس الشعب كانوا يطالبون بالإفراج عن المعتقلين، فالإفراج تم طبقا للقانون ومن خلال مؤسسات الدولة، ووزير الداخلية حينما أفرج عنا استند إلى نص القانون، فهل لو كنا نعلم أنها مؤسسات غير شرعية كنا خاطبناها؟!.

□ مكرم: السجون مازالت مكتظة بالمعتقلين.. وأظن أن أي حاكم لا بد أن يتردد كثيرا قبل الإفراج عنهم!.. صحيح أن هناك مبادرة يرحب بها معظم قواعد الجماعة ولكن صحيح أيضا أن في المجتمع كثيرين يتشككون فيها.، هل يمكن أن نتصور أن يتم الإفراج بلا ضوابط ولمجرد أن أعضاء الجماعة أبدوا قناعة بالمبادرة.. وهل تم بالفعل الإفراج عن عدد كبير من أعضاء الجماعة؟.

□□ **محمود شعيب:** فعلا تم الإفراج عن آلاف المعتقلين بواسطة الأمن بعد أن اطمأن إلى سلوكهم، ويتم الإفراج تباعا عن أعضاء الجماعة.

□ مكرم: وهل ممن خرجوا أحد سعي إلي الخروج علي العهد والمبادرة أو سعي بين زملائه لإفساد المبادرة أو حاول إحياء التنظيم؟.

□□ **حمدي عبدالرحمن:** لم يحدث على الإطلاق أن خرج أحد منهم على المبادرة لا قيادات ولا أفراد، أضف إلى ذلك أن القيادات الموجودة خارج السجن حاليا مسئولة عن الأعضاء الذين أفرج عنهم وعدم خروجهم على المبادرة.

لكن قبل ذلك أريد أن أقول إن المبادرة تحتاج إلى طرفين هما الجماعة الإسلامية والحكومة.

من جانبنا نحن كجماعة إسلامية قدمنا المبادرة عن قناعة شرعية وبدون أى شروط ولم تكن لنا أية مطالب بل ونعلن مسئوليتنا عن كل المفرج عنهم وعن الذين سيتم الإفراج عنهم مستقبلا، بحيث إنه إذا خرج أحدهم عن المبادرة ستتحمل نحن مسئوليته أمام وزارة الداخلية والأمن والمجتمع.

أما الطرف الآخر وهو الحكومة فيجب عليها أن تتفاعل مع المبادرة وتبدى قدراً من

الاستجابة لأن هذا يشجع على الالتزام بالمبادرة وهذا ما نسعى إليه، ويكفى أن تعلم أن المشكلات الاجتماعية التى ترتبت على غياب الأعضاء عن أسرهم بسبب السجون والمعتقلات وصلت إلى حد أنه تكاد توجد أسر مدمرة فقدت عائلها ولم يعد لها مصدر دخل.

□ مكرم: هذا كلام جميل لكن اسمحوا لي بالقول إنكم كجماعة مسئولون عن أي خروج هذا قول يصلح أن يكون التزاما أدبيا لكن هناك دولة هي المسئول الأول والأخير عن أمن المجتمع وواجب الدولة أن تتفحص جيدا وأن تطمئن جيدا إلي أن هؤلاء المفرج عنهم سوف يسلكون الطريق السليم؟.

□□ **حمدي عبدالرحمن:** من حق الدولة أن تتأكد من هذا، وأن تستخدم كل وسائلها فى سبيل ذلك، لأنها هى المسئولة عن الأمن، لكن من جانبنا نحن نؤكد أنه لن يكون هناك خروج آخر على الحكومة أو المبادرة.

□ مكرم: من أنتم، المفروض أن الجماعة الإسلامية حتي الآن جماعة غير شرعية، خارجة علي القانون، حملت السلاح ضد الدولة، حاربت الشرطة وحاربتها الشرطة لسنوات طويلة وصلت إلي ١٨ عاما.. فمن أنتم؟.

□□ **حمدي عبدالرحمن:** نحن الجماعة الإسلامية، نحن الآن لا نفكر فى الهوية وما شابه ذلك من الأمور المستقبلية، بل نفكر فى علاج الأسباب التى أدت إلى العنف، لذلك أخرجنا البحوث الأربعة وندرسها ونحاول نشر الفكر الموجود منها فى المجتمع. بعد ذلك شكل مستقبل الجماعة أمر مستقبلى يمكن أن يتم التفاهم عليه مع الدولة.

□ مكرم: هل تريد من الدولة أن تتفاهم معكم.. وأنتم جماعة لها جناح عسكري؟!.

□□ **حمدي عبدالرحمن:** لقد تم حل الجناح العسكرى ولم يعد هناك أى فرد مسلح داخل الجماعة.

□ أليس هناك أفراد داخل الجبل؟.

□□ **حمدي عبدالرحمن:** ليس هناك أشخاص فى الجبل.

□ وما أدراك؟!.

□□ **حمدي عبدالرحمن:** لأنه لاتوجد أحداث.

□ ممكن أن يكون السلاح موجودا في الجبل؟.

□□ **حمدي عبدالرحمن:** لقد أعطينا عهدا شرعيا بعدم استخدام السلاح ولايجوز

لأى فرد من الأفراد أن يخالف هذا العهد، وأن من يخالف هذا العهد يعرض للعقوبة من الجماعة نفسها قبل حتى أن تعاقبه الدولة والقانون.

□ **بالمناسبة . . قلتم إنكم مستعدون لدفع أموال كدية لمن قتلوا أو أضيروا من الأحداث السابقة، فمن أين لكم بهذه الأموال؟ هل لديكم مصادر خارجية لهذه الأموال؟.**

□□ **حمدي عبدالرحمن:** ليست لدينا موارد خارجية، بل لدينا مشكلات اجتماعية تصل إلى حد وجود أسر لاتجد قوت يومها، لكننا نقول إن أمكننا الله سوف ندفع ديات لأسر الضحايا الذين أضيروا من الأحداث السابقة.

□□ **مختار حمزة:** أسر المعتقلين تلقى رعاية من الدولة فيوجد معاش لأسرة المعتقل المتزوج ووالدة المعتقل تصرفها لهم وزارة التأمينات الاجتماعية.

□□ **محمود شعيب:** يجب أن نفهم أن المبدأ الإسلامى يؤكد أن مصلحة الدولة المسلمة مُقدمة على مصلحة الجماعة، فإذا تعارضت المصلحتان تُقدم مصلحة الدولة، فالجماعة الإسلامية لا يمكن ولايجوز لها أن تدعو إلى أمر يضر بمصلحة الدولة.

□ **مكرم: لقد فهمت بالفعل أنكم هجرتم أو علي الأقل قلتم بخطأ الخروج علي الحاكم لما يحدثه ذلك من مفاسد كثيرة، لكن هناك من يعتقد بضرورة عقاب الحكومة لأنها تطبق الشريعة، بينما تقول الحكومة إن معظم القوانين تستند إلي الشرع، هل تصدقون فعلاً ما تقوله الحكومة من أن النسبة الأكبر من القوانين الموجودة الآن مستمدة من الشرع؟!.**

□□ **حمدي عبدالرحمن:** كثير من القوانين تتفق مع الشريعة الإسلامية وتطبقها وتوجد بعض القوانين -خاصة فى قانون العقوبات - تخالف الشريعة الإسلامية مثل عقوبة جريمة الزنا وجريمة السرقة.

□ **مكرم: هل تعتقد أن عقوبة الزنا يمكن أن تعود مرة أخري إلي الرجم، وعقوبة السرقة تعود مرة أخري إلي قطع اليد؟!.**

□□ **حمدي عبدالرحمن:** هذه أحكام شرعية نحن لا نستطيع أن نلغيها ونخالف الشريعة.

□ **مكرم: لكن المجتمع تغير؟ . . ألا يستدعي هذا تغيير هذه الأحكام؟.**

□□ **حمدي عبدالرحمن:** هذه أحكام شرعها الله وهى باقية إلى قيام الساعة، لا يمكن أن نغيرها، لا يمكن أن نشطب الآيات التى تحدد عقوبة الزانى أو عقوبة السارق من المصحف الشريف، لكن عندما تمتنع الحكومة عن تطبيق هذه الأحكام لظروف معينة مثل

أننا لسنا وحدنا فى العالم أو أن هناك قوى أخرى تتربص بنا، أو لظروف الخوف من قيام فتنة داخلية بين المسلمين والمسيحيين، فى هذه الحالة نقبل هذا العذر ونقول إن الحاكم مسلم وأنه لاينكر الشريعة الإسلامية ولايهاجمها ولكن لديه ظروفا تمنعه من تطبيق هذه الأحكام، وهذا الحاكم لايجوز تكفيره على الإطلاق.

□ مكرم: أنتم رأيتم ضرورة وقف القتال لأنكم ترون أن قتال المسلم للمسلم فتنة ويجلب من المفاسد أكثر مما يجلب من المصالح.. أليس من حق الحاكم أيضا أن يقول إن قطع يد السارق أو رجم الزاني والزانية يجلب من المفاسد أكثر مما يجلب من المنافع، خاصة إذا شابه سوء الظن أو التبس معه الشك أو انتهي بالفعل إلي يد عاملة تم إبطالها ووجود مجتمع من المشوهين؟.

□□ **حمدي عبدالرحمن:** من حق الحاكم أن يرى هل تسمح الظروف بتطبيق أحكام الشريعة أم لا، وعلى الجميع أن يتركوا له تقدير ذلك فى بعض الأمور مثل أن تكون البلاد معرضة لهجوم خارجى أو وجود مسيحيين داخل المجتمع أو وجود منظمات لحقوق الإنسان تعارض تطبيق هذا الحكم الشرعى، أو وجود دولة إسرائيل بجوارنا، لكن أنا كمسلم لا أستطيع إلغاء هذه الأحكام أو نقضها، وفى الوقت نفسه ليس من حقى تكفير الحاكم لمجرد أنه رأى مقاصد معينة تمنعه من تطبيق أحكام الشريعة فى أمر معين، فهذا الحاكم معذور لايُحكم بكفره ولا بفسقه ولا بظلمه.

فمن بين الأمثلة التى ضربها الإمام ابن تيمية على الحاكم الذى لايحكم بما أنزل الله «النجاشى» الذى دخل الإسلام ومع ذلك لم يطبق أى حكم من أحكام الشريعة الإسلامية، لكنه عندما توفى قال الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ للصحابة: «صلوا على أخيكم» رغم علم الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ بأن النجاشى لم يطبق نصا إسلاميا.

فالحاكم الذى لايستطيع تطبيق الشريعة الإسلامية لظروف دولية أو اقتصادية أو داخلية هو حاكم معذور. لكن فى الوقت نفسه لايجوز للحاكم أن يهدم الشريعة أو يسفه منها، كأن يقول إن قطع يد السارق تخلف، أو أن رجم الزانى والزانية همجية.. هذا هو غير المقبول.

□□ **محمود شعيب:** العقوبات الشرعية تظلم كثيرا حينما تذكر بمفردها، فهذه العقوبات لم تنزل بمفردها، لم تنزل عقوبة السرقة على مجتمع فقير أو جائع وأمرت بقطع يد السارق وإلا انتهى الأمر إلى قطع أيدى نصف المجتمع!.

هذه العقوبات نزلت على مجتمع إسلامى متكامل تطبق فيه كل أحكام الإسلام من

جمع زكاة وتكافل اجتماعى، وهنا تصبح العقوبات الإسلامية مكملة، أما إذا لم توجد كل هذه الأمور يصبح من الظلم تطبيق العقوبات على المجتمع .

سيدنا عمر بن الخطاب لم يُقِمْ حد السرقة فى «عام الرمادة» لأن الظروف الاقتصادية وقتها لم تكن تسمح بإقامة الحَد، وبالقياس فإنه ليس معقولا أن أطالب فى هذا العصر بتطبيق حد الزنا فى ظل أزمة الزواج ، فالشباب الذى يزنى الآن فى هذا الزمن لا يستوى مع الشباب الذين كانوا يزنون فى عهد الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ أو فى عهد الصحابة ، لأن الشاب فى العصر الحالى أمامه كثير من أسباب الفتنة .

□ مكرم : وهل تري أنه في مسيرة التاريخ يمكن أن نستعيد عصراً مضي عليه ١٤ قرنا من الزمان ؟

□□ **محمود شعيب** : واقعيا لا أظن أن العهد الماضى يمكن أن يعود ، لكننا نحاول ونسعى إلى الأفضل ، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها .

□ مكرم : الآن أنتم تتكلمون بلسان أهل السنة ، ولا أجد فروقا كثيرة ، لكن ما يثير القلق أن الشيوخ ورجال الدين والأزهر ، حاولوا أن يقولوا لكم هذا الكلام قبل عشرين عاما ولكنكم ضربتموهم في جامعة أسيوط ورفضتم كلامهم ؟

□□ **محمود شعيب** : أنا فعلاً كنت أحد الذين أعطوا ظهورهم لمفتى الجمهورية عندما جاء إلينا فى أسيوط . .

□□ **محمد ياسين** : قبل عشرين عاما كنا فى سن الشباب ولم تكن الرؤية الشرعية مكتملة، ولم يكن النضج العقلى مكتملا، لأن القراءات كانت محدودة، وكان النضج فى فهم التاريخ قاصرا، وكان النضج فى فهم السياسة قاصرا أيضا ، فقد تم القبض على الشيوخ كرم زهدى وناجح وباقى القيادات منذ عام ١٩٨١ .

□□ **ضياء الدين فاروق** : أيضا لم تكن هناك فرصة للحوار .

□□ **حمدي عبدالرحمن** : نشهد أن سيادتكم كنتم تنادون بالحوار من قبل ١٩٨٦ .

□ مكرم : لكني أخذت ٤٢ طلقة؟!

□□ **حمدي عبدالرحمن** : ليست من الجماعة الإسلامية .

□ مكرم : من ابن عمكم يا سيدي؟

□□ **محمود شعيب** : على فكرة محمد ياسين صهر لأحد الذين شاركوا فى محاولة اغتيالك واسمه جمال بدوى .

□ مكرم : هل هو الذي عمل في مشروع الصرف الصحي أمام دار الهلال حتي يرصد تحركاتي؟

□□ **محمد ياسين :** ليس هو ، صهرى كان يعمل بالتجارة .

□□ **محمود شعيب :** أريد أن أقول إن من لهم حق التحدث والفتوى فى الدين هم العلماء ، أما الشباب فدورهم هو نقل كلام العلماء ، ولكن ليس لهم أن يفتوا لأن الفتوى لا يتعرض لها إلا المؤهل شرعا ، فعلماء الدين والمؤسسة الدينية الرسمية فى مصر عليهم دور مهم ، ولكن مع الأسف قد يكون من أحد أسباب انتشار الجماعات الإسلامية أننا عندما كنا فى سن الشباب كان مشايخ الأزهر بعيدين عنا .

□ **مكرم : أنتم الذين لم تستمعوا إليهم ؟ .**

□□ **محمود شعيب :** أقصد أننى عندما كنت فى الثانوية العامة لم أكن أعرف أى شىء عن أى شئ ، وقتها لم أجد شيخا ينصحنى أو يهتم بى أو يعلمنى ، وفى المقابل وفجأة وجدت أحد أعضاء الجماعة الإسلامية يهتم بى فى المسجد ويصل اهتمامه بى إلى حد الاهتمام بالمشاكل الخاصة ، لذلك تعلقت قلبيا بهذا الشاب الذى وجدته أمامى .

□ **مكرم : من الذي جنَّدك في الجماعة الإسلامية ؟ .**

□□ **محمود شعيب :** الشيخ محمد ياسين كان أميرى .

□□ **محمد ياسين :** الدكتور شعيب لايحتاج إلى من يجنده فهو له جذور فى الجماعات ، فإحدى شقيقاته متزوجة من الدكتور عمر عبدالرحمن أمير الجماعة السابق ، والأخرى متزوجة من الشيخ كرم زهدى أمير الجماعة الحالى .

□ **مكرم : الأخ شعيب . . تقول إن الشباب ليس لهم حق الفتوي . . فمن الذي يفتي لنا . . الأزهر . . أم الشيخ كرم زهدي وأمراء الجماعات الإسلامية . . أم من الذي له حق الفتوي ؟**

□□ **محمود شعيب :** العالم الذى يشهد له العلماء بالعلم ، وليس شرطا أن يكون أزهريا فهناك علماء من خارج الأزهر ، لكن ليس كل من ادعى أنه عالم نحسبه عالماً .

□ **مكرم : أريد أن أعود مرة أخري إلي سؤال خاص بالفئة الممتنعة عن تطبيق الشريعة ؟ .**

□□ **حمدي عبدالرحمن :** يوجد كتاب بعنوان «قتال الطائفة الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام» قام بتأليفه عصام دربالة وناجح إبراهيم ، وربما تكون المفاجأة عندما تعلم أن الشيخ عمر عبدالرحمن كان رافضا لهذا البحث ورفض تطبيق الحكم الوارد فيه على أحداث أسيوط ، بل وأمر بعض المشاركين فى أحداث أسيوط بصيام شهرين تكفيراً عن قيامهم بقتل الجنود .

الجميع يتحدثون عن الطائفة الممتنعة عن شرع الله ولا يعلمون أن الإسلام وضع لها شروطاً محددة إذا لم تتوفر لا يصح قتال هذه الطائفة .

أول هذه الشروط : أن تكون هذه الطائفة مجموعة كبيرة .

وثانيها : أن تمتلك هذه المجموعة قوة وعتادا ، أي تكون ذات شوكة .

وثالثها : أن تعلن امتناعها عن الشريعة مثل امتناعها عن الزكاة أو الحج .

ورابعها : أن تعلن أنها ستقاتل من يطالبها بأداء هذه الشريعة .

وخامسها : أن تكون هذه الفئة أو الطائفة داخل الدولة الإسلامية وتحت سلطان الإمام .

وسادسها : يجب أن تكون هذه الفئة ممتنعة عن الشريعة بكامل إرادتها غير مكرهة على ذلك .

فى هذه الحالة للإمام المسلم أو الرئيس المسلم أن يرسل إلى هذه الطائفة مجموعة من العلماء يشرحون لهم الشريعة لإقناعهم بالعودة إلى تطبيقها ، فإذا لم يستجيبوا يرسل لهم الإمام إنذاراً بالقتال وبعد ذلك يقاتلهم .

□ مكرم : من هو المنوط به قتال هذه الفئة : الأفراد والجماعات . . أم الحاكم؟ .

□□ **حمدي عبدالرحمن** : الحاكم أو الإمام هو الذى يقاتل هذه الطائفة ، لكن لا يصح لمجموعة أن تقاتل الدولة لأنها منعت شريعة من شرائع الإسلام .

□ مكرم : وهل الحكومة في مصر ينطبق عليها حكم الطائفة الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام؟

□□ **حمدي عبدالرحمن** : الشروط لا تنطبق على الحكومة فى مصر . فالدولة ممثلة فى وزارة الأوقاف تقوم على إدارة المساجد التى تقام فيها الصلاة ويرفع فيها الآذان لكل وقت ، كما أن الدولة هى التى تقوم على شئون الحج وتساعد الحجاج على أداء شعيرة الحج ، والدولة من خلال الأزهر تقبل الزكاة وتقوم بجمعها وتوزيعها من خلال الإعلان فى وسائل الإعلام .

إذن تبقى بعض الأحكام الشرعية التى لا تطبق بسبب وجود عذر أو لأن هناك ظروفا تمنع تطبيقها ، مثل حدى الزنا والسرقة ، لذلك الحكومة المصرية مسلمة ، ومؤسساتها شرعية ، فضلا عن ذلك فالحكومة هى المسئولة عن قتال الطائفة الممتنعة وليس الأفراد .

□ مكرم : أريد أن أعرف . . ما الفارق الآن بينكم وبين تنظيم القاعدة؟ .

□□ **حمدي عبدالرحمن** : هو الفارق نفسه بين الجماعة الإسلامية حاليا وبين الجماعة

الإسلامية فى الماضى ، أعضاء تنظيم «القاعدة» مازالوا يقدمون النص على المصلحة، فالشيخ أسامة بن لادن عندما يريد أن يجاهد يجاهد دون أن ينظر إلى المصالح والمفاسد التى تترتب على الجهاد، فراح فى أحداث سبتمبر يضرب حوالى ٦ آلاف أمريكى وكان المقابل دولة تمت إزالتها من على وجه الأرض هى أفغانستان وحكومة طالبان، لدرجة أن الملا محمد عمر الذى كان رئيس حكومة فر هاربا على موتوسيكل ، وأعتقد أنه لو سمع ابن لادن صوت العقل والشرع لما أقدم على أى فعل من أفعاله التى تسببت كلها فى مفاسد للمسلمين .

□ **مكرم : كيف كانت طبيعة العلاقة بين الجماعة الإسلامية وبين تنظيم القاعدة قبل المراجعة التي تمت داخل الجماعة؟**

□□ **محمد ياسين :** لم تكن توجد بيننا أية علاقات ، وعندما حاول الشيخ رفاعى طه الانضمام إلى جماعة ابن لادن رفضنا وأجبرناه على الانسحاب .

□ **مكرم : ألم تذهب مجموعات من الجماعة الإسلامية إلي أفغانستان؟**

□□ **حمدي عبدالرحمن :** مجموعة قليلة فقط ذهبت إلى هناك منهم الشيخ مصطفى حمزة لكن لم تكن هناك أية علاقات بيننا وبين تنظيم القاعدة ولا ارتباط ولا تنسيق ، مجموعات الجهاد هم الذين انضموا إلى بن لادن لأنهم علموا أنه ممتلئ ماديا ويمكن أن يفيدهم ويمولهم .

□ **مكرم : لكن أولاد الشيخ عمر عبدالرحمن أقاموا عند حكمتيار لفترة طويلة جدا والشيخ عمر كان يجند له الأعوان؟ .**

□□ **مختار حمزة :** كانت ظروفاً معيشية بحتة ، وهم ظلوا عند حكمتيار لاستحالة انتقالهم إلى مكان آخر .

□ **مكرم : قبل المبادرة كانت الوساطة عام ٩٣ ، لكن فشلت الوساطة ونجحت المبادرة . . في رأيكم لماذا نجحت المبادرة وفشلت الوساطة؟ .**

□□ **حمدي عبدالرحمن :** هناك العديد من العوامل منها أن المبادرة كانت من جانب واحد ونابعة من داخل الجماعة الإسلامية وتبعتها قناعات شرعية وأبحاث تؤيد وتدلل على صحة التوجه ، ومنها أيضا أن وجود قيادات أمنية على مستوى عال من الفهم والإدراك زاد من تفعيل المبادرة وإيجابيتها .

□ **مكرم : لماذا لم تنجح فكرة الوساطة عندما تقدمت بها مجموعة من العلماء والكتاب والاخوان المسلمين؟ .**

□□ **حمدي عبدالرحمن** : كان من الممكن أن تنجح الوساطة ، لكن الظروف حالت دون ذلك ، فقد كان هناك شرخ عميق بيننا وبين الحكومة نتيجة الأحداث ، وزاد المشكلة أنه أثناء محاولة الوساطة وقعت محاولة اغتيال صفوت الشريف وزير الإعلام، ولم يكن من الممكن أن تقبل الدولة الحوار معنا فى ظل هذه الظروف .

□ **مكرم : أعتقد أنكم لن تقولوا بأن محاولة اغتيال صفوت الشريف تمت بعيدا عنكم مثل حادث الأقصر؟ .**

□□ **محمود شعيب** : المحاولة تمت بتخطيط الجماعة .

□ **مكرم : مجرد المحاولة من جانبكم لاغتيال صفوت الشريف، ألا تعكس رفضكم وقتها للوساطة وألا تعني أنكم تقولون شيئاً وتفعلون عكسه؟ .**

□□ **حمدي عبدالرحمن** : لم تكن بهذا الشكل . . فالقيادات التاريخية كانت داخل السجن وهناك أعضاء فى الخارج يعملون بمبدأ الفعل ورد الفعل ، وكانوا بعيدين تماما عن قيادات الجماعة والاتصال بينهم شبه غائب ولم يكونوا منتبهين لما يجرى من أحداث ومحاولات للوساطة ، لذلك وقعت محاولة اغتيال صفوت الشريف .

□□ **ضياء الدين فاروق** : مجموعة الذين قاموا بمحاولة الاغتيال بعد القبض عليهم قالوا إنه صدرت لهم أوامر سابقة على عملية الاغتيال بفترة طويلة ولم يكونوا قد سمعوا بالمرة عن فكرة الوساطة لعدم متابعتهم للأحداث بسبب الهروب المستمر والمطاردات من الشرطة ، لذلك قاموا بالعملية عندما تمكنوا من ذلك بناء على التعليمات والأوامر القديمة .

□□ **محمود شعيب** : من أهم ما ساعد على نجاح المبادرة أنه سبقها تحضير لفترة طويلة عبارة عن تجهيزات شرعية وأبحاث وآراء واضحة فى كل المسائل السابقة ، وكل هذا أعطى انطباعا بجدية هذا التوجه وبأنه لا يرتجى من ورائه إلا مصلحة الشرع والدين ، بعكس الوساطة التى جاءت دون أن تكون مصحوبة بأبحاث أو كتب شرعية .

□ **مكرم : أنا شخصيا أعتقد أن أهم أسباب نجاح المبادرة أنها نبعت من داخلكم؟ .**

□□ **ضياء الدين فاروق** : التجربة الشخصية التى مررت بها تؤكد ذلك فقد كنت مع الدكتور محمود شعيب داخل سجن «العقرب» بعيدا عن القيادات التاريخية وعندما أعلنت المبادرة فى يوليو ٩٧ وبعد مرور أربعة أيام على صدور البيان الذى أعلنته القيادات ودون أن نعلم أية تفاصيل قمنا بإصدار بيان يؤيد المبادرة ، لأننا وجدنا ضالتنا فى هذه المبادرة التى أجابت عن الكثير من الأسئلة .

□ مكرم : سؤالي الأخير لمختار حمزة . . هل يمكن أن تشرح من خلال «المصور» لشقيقك مصطفي حمزة إلي أي حد وصلت المبادرة الآن؟ .

□□ **مختار حمزة :** لقد لقيت المبادرة تجاوبا داخل السجون والمجتمع والحكومة ، بل إننا أسعد حالا الآن بهذه المبادرة ، وأنا أعتقد أن مصطفى لايزال ملتزما بالمبادرة لأنها تحمل الصواب والخير ويجب أن نحافظ عليها ، خاصة بعدما لمسناه من نتائج إيجابية فى الشارع .

□□ **محمود شعيب :** بمناسبة الموجودين فى الخارج فقد أثارنا جميعا التعليق الذى صدر من الأخ أسامة رشدى أمير عام الجماعة بأسيوط واللاجىء السياسى الآن فى هولندا على كلام قيادات الجماعة مع سيادتكم فى سجن «العقرب» .

لقد هاجم أسامة رشدى قيادات الجماعة، وهو لا يعتبر نفسه عضواً بالجماعة الإسلامية، لكننى أقول إن أسامة لايزال ابناً من أبناء الجماعة ونقول له أولى بك أن تلتزم بأدب الحوار فى الجماعة، وما ارتضاه كل الأعضاء داخل السجون عن نفوس راضية ودون إكراه، ويجب أن تحترم إرادة المعتقلين والقيادات الشرعية للجماعة .

□ مكرم : بمناسبة المعتقلين . . هناك من يحاول التشكيك في شرعية المبادرة لأنها صدرت عن «أسري» في السجون؟ .

□□ **محمد ياسين :** إذا كان المعتقلون أصدروا المبادرة لأنهم فى الأسر . . فلماذا وافقنا عليها ونحن فى الخارج . ؟! .

□□ **محمود شعيب :** لقد ظللنا داخل السجون عشرين عاماً ولم تصدر عنا مبادرة، ولو كان السجن هو سبب إصدار المبادرة لكنا أصدرناها منذ سنوات .

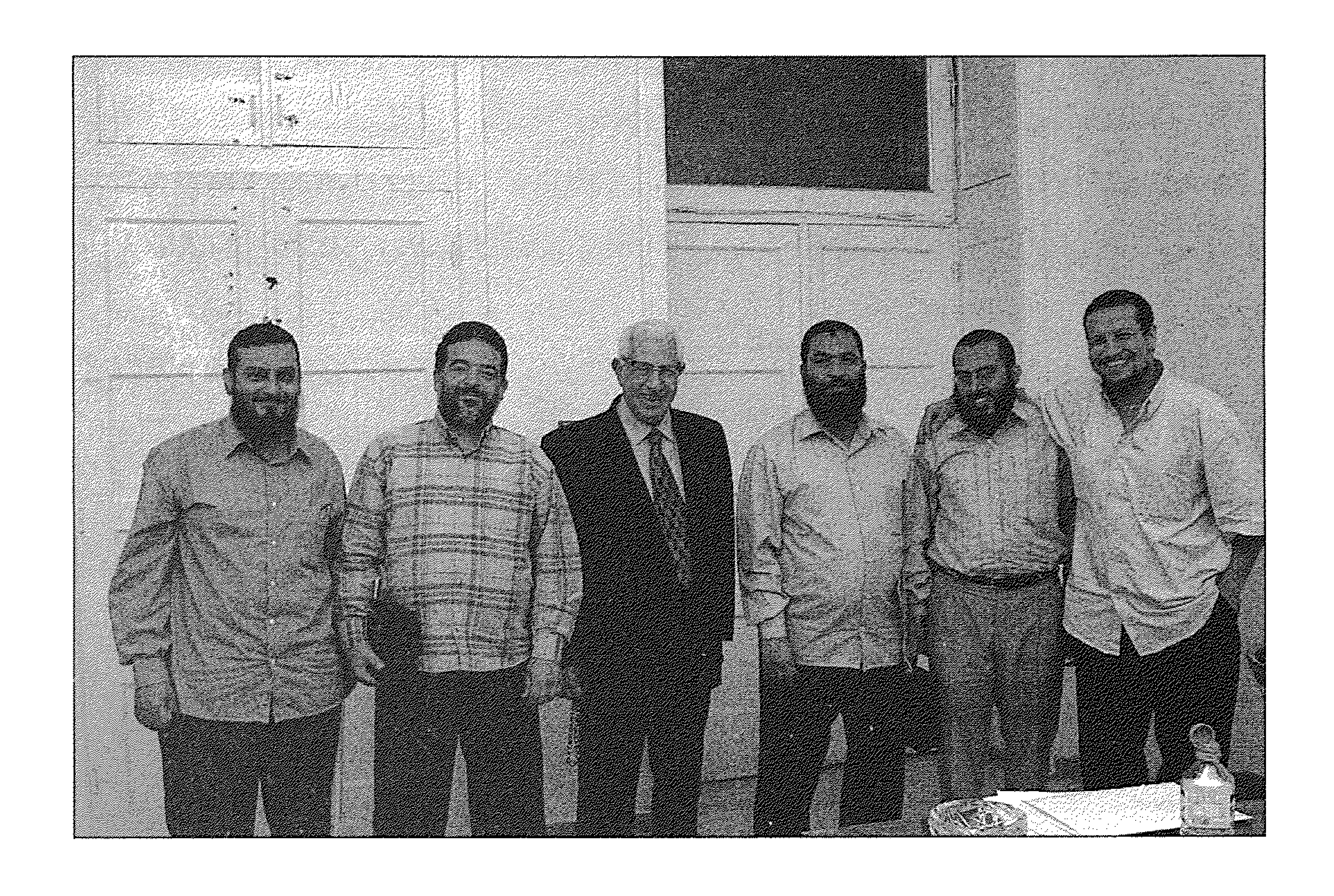
□□ **حمدي عبدالرحمن :** أعتقد أن أنسب كلام أرد به على المشككين فى المبادرة أن من لديه اعتراض فليأت باعتراضاته الشرعية ليعرضها ونناقشها معه .

□ مكرم : هل أسامة رشدي هو العضو الوحيد الذي رفض المبادرة؟! .

□□ **حمدي عبدالرحمن :** هو الوحيد الذى أعلن ذلك . . لو كان ما نشر منسوبا إليه صحيحا .

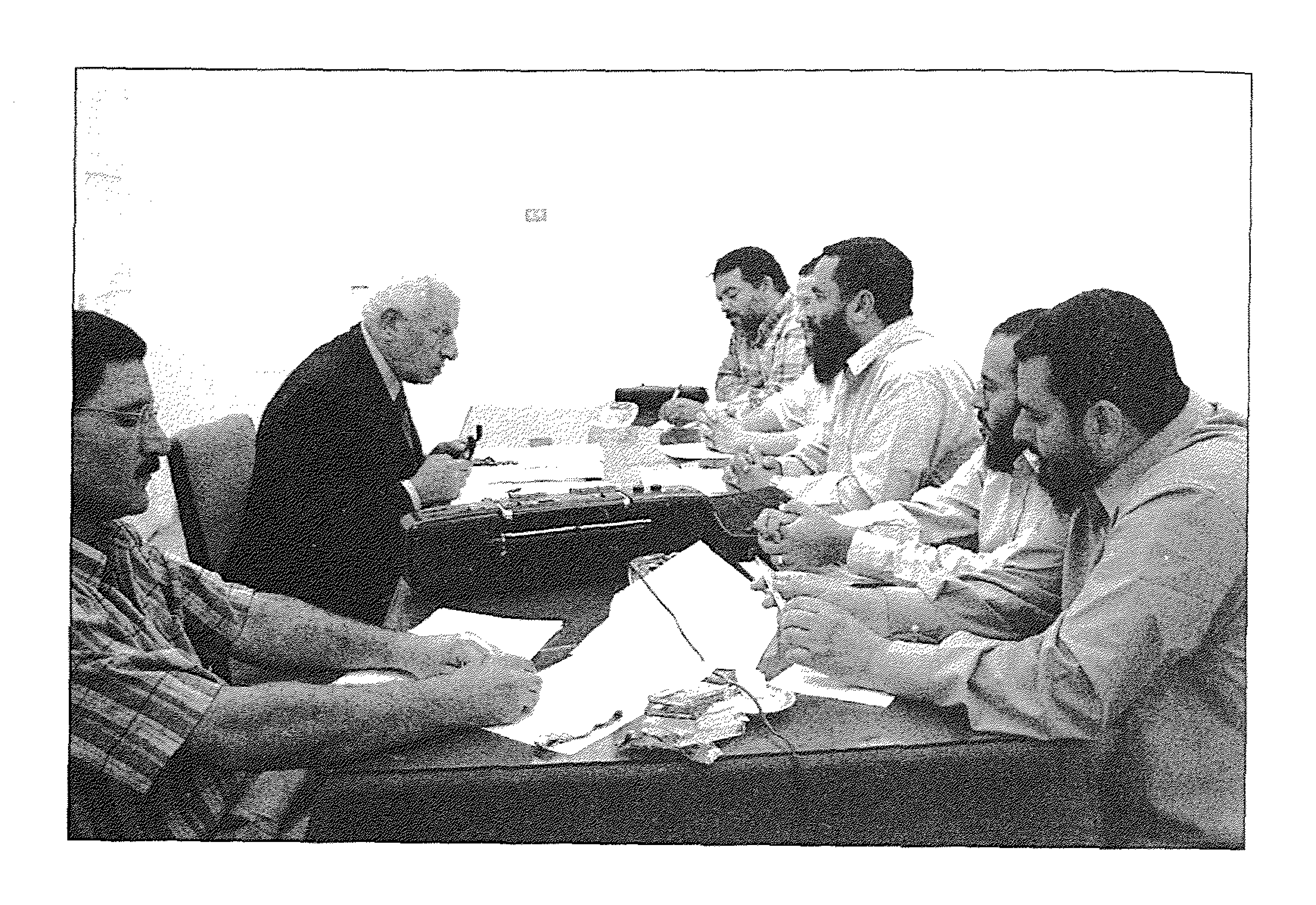
صور

خارج أسوار السجون

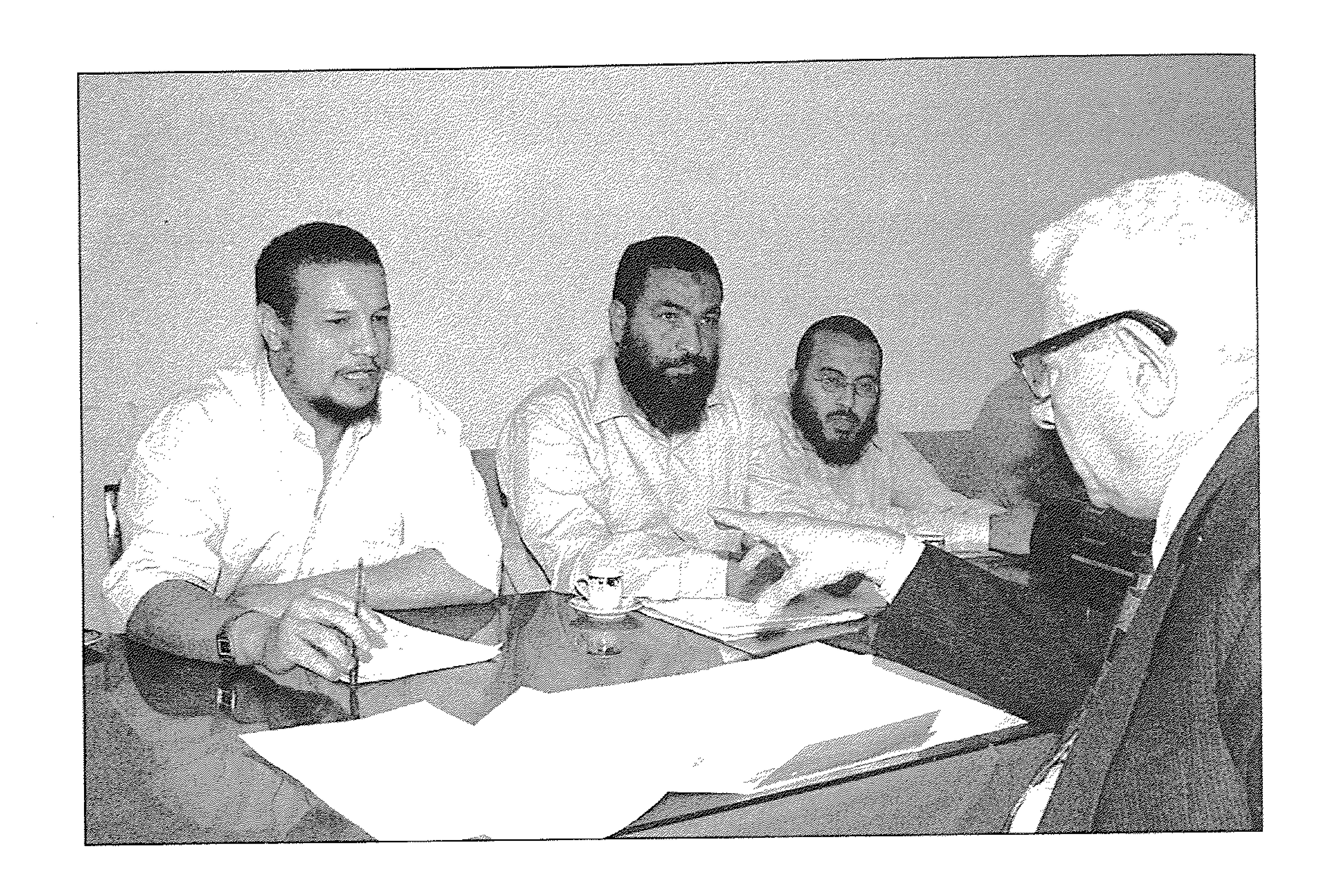












أبعاد المراجعة الفكرية ..

قراءات تحليلية للكتب الأربعة

حفزنى لقاء سجن «العقرب» على قراءة الكتب الأربعة التى شارك كل أعضاء مجلس شورى الجماعة فى تأليفها ومراجعتها على نحو يُشهر ويؤكد مسئوليتهم الجماعية عما جاء فى هذه الكتب من رؤى وأحكام وتفاسير تختلف على نحو جذرى عن رؤى الجماعة القديمة.

والواضح من عناوين الكتب الأربعة، «حرمة الغلو فى الدين وتكفير المسلمين» و«الفتح والتبيين فى تصحيح مفاهيم المحتسبين» و«تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء» ثم أخيرا «مبادرة وقف العنف، رؤية واقعية ونظرة شرعية» أنها تشكل منهجا متكاملا يعيد تفسير كل القضايا الشرعية التى شكلت الأساس العقائدى لفكر هذه الجماعة وعملها، وتقدم السند الشرعى للعدول عن أفكارها القديمة ونسخها، استنادا إلى دراسة واسعة لأمهات المراجع الإسلامية، وكتب التفسير والحديث، ومؤلفات كبار الأئمة والفقهاء التى يَسَّرَ رجال الأمن لأعضاء مجلس شورى الجماعة الحصول عليها، عندما تقرر جمعهم فى سجن العقرب ليقوموا بهذه المهمة الفكرية حتى يتأكد المجتمع أن عدول الجماعة عن فكرها القديم لا يبرره فقط أسباب عملية أوجبت مراجعة هذا الفكر، مثل فشل الجماعة فى تحقيق أهدافها، أو كثرة المفاسد التى ترتبت على الأخذ بمفهوم خاطئ للجهاد، أو قوة الدولة التى قوضت بنية الجماعة التنظيمية، وألقت القبض على معظم قياداتها من الصفين الأول والثانى، وجففت منابعها المالية، وسيطرت على أساليب تواصلها مع قيادات الخارج وإنما يبرره قبل ذلك أسباب شرعية تؤكد أن فكر الجماعة القديم كان فكرا خاطئا يخالف الشرع والدين.

وفى اعتقادى أن تأليف الكتب الأربعة يشكل الأساس الصحيح لمصداقية مبادرة وقف العنف التى أعلنتها الجماعة من جانب واحد، لأن الأصل والأساس فى عنف الجماعات الإسلامية المتطرفة هو الفكر الذى يحض على العنف، ويُلزم أعضاء التنظيم من خلال عملية تربية عقائدية وترويض نفسى وغسيل للمخ أن يمسكوا بناصية القانون فى أيديهم، ويقاوموا بكل «أساليب الجهاد» المتاحة ما يتصورونه عملا منكرا غير شرعى، لأنهم مسئولون عن هذه المهام أمام الله، محاسبون على التقصير فى أدائها، كما أن من واجباتهم الأساسية أن يقدموا الطاعة لشيوخهم الذين يدلونهم على طريق الجهاد الصحيح. . ، صحيح أنه فى كثير من الأحيان كان الارتزاق يشكل حافزا موازيا للانضمام إلى هذه الجماعات، لكن حتى «المرتزقة» كانوا يريدون أن يستروا ارتزاقهم بمبررات وأسانيد شرعية كاذبة تبرر أفعالهم.

وربما يكون من اللافت للنظر فى الكتب الأربعة أن يشارك فى تأليفها أو مراجعتها

أو إقرارها كل أقطاب الجماعة، كرم زهدى رئيس الجماعة، وناجح إبراهيم عبدالله مفكرها، وحمدى عبدالرحمن عبدالعظيم فقيهها، وعلى الشريف الذى قام بدور أساسى فى تأليف ثلاثة من الكتب الأربعة، ثم أسامة إبراهيم حافظ أكثر أعضاء الجماعة شعبية وسط التنظيم.

بل إن ثمة ما يؤكد أن عبود الزمر الذى ينتمى فى الأصل إلى تنظيم الجهاد قد شارك فى الجهد الفكرى لعدد من هذه الكتب خلال وجوده فى سجن «العقرب»، على أمل أن تصدر مبادرة وقف العنف عن التنظيمين المتطرفين الأساسيين، «الجماعة الإسلامية» و«الجهاد»، لكن ما كان ميسرا داخل الجماعة الاسلامية بسبب وحدة التنظيم ووحدة القيادات المتمثلة فى مجلس شورى الجماعة، لم يكن ميسرا بذات القدر، على الأقل فى تلك الظروف، داخل تنظيم الجهاد الذى يتشكل من مجموعات متفرقة أقل عددا وإن تكن أكثر استقلالا.

استغرق تأليف الكتب الأربعة قرابة عامين، طلب أعضاء مجلس شورى الجماعة فى نهايتها عرض مخطوطات الكتب الأربعة على الأزهر الشريف لبيان موقف المؤسسة الشرعية الرسمية فى الأفكار والاجتهادات التى وردت فى الكتب الأربعة، وبالفعل جرى إرسال المخطوطات الأربعة إلى الأزهر دون أن تحمل أسماء أى من مؤلفيها، وجاءت تقارير الأزهر تشرح وتلخص الأفكار الأساسية لكل كتاب فى تقرير منفصل ينتهى بتوصية واضحة تلخص رأى الأزهر فى كل كتاب.

استغرق تقرير الأزهر عن كتاب «حرمة الغلو فى الدين وتكفير المسلمين» أربع صفحات انتهت بتوصية تقول نصا: «ليس فى هذا الكتاب ما يخالف الشرع ولا مانع من نشره وتداوله على نطاق واسع، لأن مثل هذه الأبحاث مطلوبة».

واستغرق تقرير كتاب «مبادرة وقف العنف» صفحتين فقط، تضمنتا ملاحظة أساسية ومهمة عما جاء فى الكتاب من أن أعمال العنف التى قامت بها هذه الجماعات لم يكن هدفها تحكيم الشرع أو الخروج عن الحاكم، وإنما كانت فى الأصل احتجاجا على مظالم واقعة وسعيا لاسترداد حقوق ضائعة، ومع أن ملاحظة الأزهر تؤكد على ضرورة تصحيح هذا المفهوم الخاطئ لأن الاحتجاج على المظالم والسعى لاسترداد الحقوق الضائعة لا يكون بالأعمال القتالية وإنما باللجوء إلى القضاء العادل بطرقه الشرعية والمشروعة.

برغم هذه الملاحظة خلص تقرير الأزهر نصا إلى أهمية نشر هذا الكتاب بعد تصحيح هذه الفقرة، لأنه يعود على الأمة الإسلامية بالأمن والأمان، ويصحح المفاهيم الخاطئة عند الكثير من الناس وبخاصة الجماعات الإسلامية المتطرفة لتعود إلى الرشد والحق

والعدل والصواب بعد معرفة الأدلة القوية التى تضمنها الكتاب وبذلك يتم حقن دماء المسلمين وتطفأ نيران الفتنة .

واستغرق تقرير الأزهر عن كتاب «تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء» سبع صفحات، لخصت أبواب الكتاب لتنتهى إلى توصية تؤكد أن البحث لا يشتمل على أى مخالفة شرعية أو دينية، كما أنه يتضمن تصحيحا للمفاهيم الخاطئة لدى بعض الشباب فى فهم فقه الجهاد .

واستغرق تقرير الأزهر عن كتاب «النصح والتبيين فى تصحيح مفاهيم المحتسبين» صفحتين تنتهيان بتوصية تقول إن البحث قيم لأنه يبين آداب المحتسب وسلوكه والطريقة التى ينبغى أن يتبعها فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، كما أن جميع شواهد البحث صحيحة من القرآن والسنة، والرأى هو إجازة البحث ونشره لأنه لا يتعارض مع ثوابت العقيدة .

كان يمكن أن أكتفى بقراءة تقارير الأزهر التى تلخص الكتب الأربعة، لأن هذه التقارير كتبها شيوخ ثقاة من علماء مجمع البحوث الإسلامية، لكننى آثرت أن أقرأ الكتب الأربعة، ليس بهدف اختبار قوة أدلتها الشرعية، فهذا أمر هو من صميم مهمة علماء الأزهر، وهم الأقدر على هذه المهمة، ولكننى قرأت الكتب الأربعة كى أتعرف على فكر الجماعة الجديد، وأقف على طبيعة اللغة التى استخدمها هؤلاء فى كتاباتهم، وهل كانت لغة صريحة واضحة تعترف بالخطأ على نحو مباشر، أم أنها كانت تستتر وراء غموض الكلمات حتى لا نُدين على نحو صريح فكر الجماعة السابق وتفسيراتها واجتهاداتها التى ثبت لهم أخيرا خروجها عن الشرع والدين، وهل كانت الأسباب العملية التى تتعلق بضعف الجماعة وفشلها فى الوصول إلى أهدافها هى الدافع الأصلى وراء مبادرة وقف العنف، أم أن دافع المبادرة يكمن فى تحول فكرى حقيقى طرأ على فكر الجماعة، وصحح مفاهيمها الخاطئة، ثم أخيرا هل تنطوى لغة الكتب الأربعة على ما يشير إلى أى لون من ألوان «التقية» التى تلجأ إليها بعض الجماعات السرية كى تستر عقائدها الباطنية بسلوك ظاهرى يخالف صحيح اعتقادها، خصوصا فى فترات الضعف قبل أن يترسخ وجودها ويتحقق لها «التمكين» وتصبح قادرة على الجهر برأيها .

□□□

حرمة الغلو فى الدين

يقع كتاب «حرمة الغلو فى الدين وتكفير المسلمين» فى ١٩٦ صفحة من القطع المتوسط، ألفه اثنان من أقطاب الجماعة ناجح إبراهيم، وعلى محمد الشريف، وأقره

وراجعه ستة من أعضاء مجلس الشورى، هم كرم زهدى وعاصم عبدالماجد، وأسامة إبراهيم حافظ، وفؤاد محمود الدواليبى، وحمدى عبدالرحمن عبدالعظيم، ومحمد عصام الدين دربالة.

الكتاب مدهش ومباشر فى افتتاحيته، يعترف دون مواربة بأن أمة الإسلام لم تعان من آفة نزلت بها مثل معاناتها من آفة تكفير المسلمين التى عششت فى عقول نفر من أبنائها، وجعلتهم يكفرون المسلمين بغير مقتضى شرعى، يهدرون دماءهم ويستبيحون أموالهم دون دليل من الشرع أو حجة من الدين أو برهان من أقوال السلف، وهم فى الوقت نفسه، أحداث الأسنان ، سفهاء الأحلام، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، غير مؤهلين للخوض فى هذه اللجة العميقة التى لا يجيد السباحة فيها سوى العلماء الثقاة الأثبات الصادقين الذين تسلحوا بالعلم وتجردوا عن الهوى.

ولا يتورع الكتاب عن أن يصف هؤلاء بالخوارج الذين نعتهم رسول الله «بأنهم يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، ويمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»، ويحذر من خطرهم على الأمة، حتى لا يغتر أحد بكثرة صيامهم أو خشوع صلواتهم، لأن أصل الداء هو فساد فكرهم، وفساد الفكر أخطر من كل شىء، لأنه يفسد كل شىء، وأخطر صور فساد الفكر تكفير المسلم، لأن من كفَّر مسلما استحل دمه وماله، ولهذا سد الرسول الكريم باب هذه الفتنة وأغلقه تماما، عندما قال من كَفَّر مسلما بغير حق فقد باء بها، أى ارتد عليه السهم وأصبح هو الآخر كافرا.

ويعود الكتاب بنشأة فكر التكفير إلى منتصف الستينات، بسبب قسوة عمليات التعذيب التى تعرض لها بعض أفراد جماعة الإخوان المسلمين فى السجون، قياسا على أن تعذيب المسلم لا يتأتى إلا من شخص كافر، ينفذ أوامر حاكم كافر، يستمد سلطاته من مجتمع كافر، يُعطيه حق الولاية دون سند شرعى. لكن الكتاب يُرجع شيوع فكر التكفير إلى بداية الثمانينات بسبب انتشار موجة التطرف والتعصب بين عدد من الجماعات الإسلامية، فكلما اختلف فريق مع آخر على أى مسألة شرعية حتى ولو كانت فرعية كفّر بعضهم بعضا، وكلما اختلف فريق مع آخر حول تكفير شخص معين كفَّر بعضهم بعضا، وفارق بعضهم بعضا حتى شاع فكر التكفير بين هذه الجماعات، لأن التكفير هو أبلغ صور الغلو والإفراط، وكما يضيع الدين بالتفريط والتقصير يضيع بالغلو والإفراط، لأن الإسلام دين وسط يحرم الغلو فى الدين ويُحرم على نحو قاطع تكفير المسلمين.

والغلو فى الدين، فى تعريف الكتاب، هو مجاوزة الحد المطلوب شرعا من العبد اعتقادا خاطئا بأن ذلك محبوب من الله، لكن الغلو فى حقيقته يعنى التشدد فى غير موضع والتنطع والتطرف، وهو أمر لا تحتمله الطبيعة البشرية، ولا تستطيع الصبر عليه،

لذلك أوصى الرسول الكريم أبا موسى ومعاذاً عندما بعث بهما إلى اليمن كى ينشروا دعوة الإسلام، أوصاهم بقوله «يسرا ولا تعسرا، وبشرا ولا تنفرا، وتطاوعا ولا تختلفا».

إن الإقرار بوسطية الإسلام ورفض الغلو فى الدين بل تحريمه لأنه مناف للطبيعة الإنسانية، ولأنه قصير العمر لا يستطيع أحد احتماله طويلا ولأنه ضد العدل لا يخلو من جور على حقوق الآخرين وإسناد ذلك كله إلى آيات محكمات من القرآن الكريم، وأحاديث نبوية ثابتة ثبوتا قطعيا، يؤكد المنحى المعتدل لهذا الفكر الجديد الذى يرفض التعصب، ويحض على الاعتراف بالرأى الآخر فى الأمور التى تحتمل تباين الاجتهادات، وعدم إلزام جمهور الناس بما لم يلزمهم به الله، ورفض التشدد والقسوة على النفس مع وجود موجبات التيسير على العباد، مصداقا لقوله تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾، ومصداقا لقول الرسول الكريم «يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا، فإن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معاصيه».

وما من شك فى أن الإدانة الواضحة والقاطعة لمحاولة فرض الرأى على الآخرين بالعصا الغليظة، تحت دعاوى هداية الناس إلى طريق الله تمثل ذروة الاعتراف بالمنحى الخاطئ الذى كانت تسلكه هذه الجماعات تحت ذريعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر والتى كانت تحاسب الناس على النوافل والسنن وكأنها الفرائض، وعلى المكروهات وكأنها المحرمات، وتأخذهم بالغلظة فى التعامل، والخشونة فى الأسلوب، والفظاظة فى الدعوة، خلافا لقوله تعالى ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، لأن الأمر بالمعروف ينبغى أن يكون بالمعروف.

ويأسف الكتاب لأن بعض شباب الجماعات الإسلامية يتحاورون ويتعاملون بالغلظة مع الناس، لا يفرقون فى ذلك بين كبير وصغير، ولا بين من له الحرمة كالأب والأم ومن ليس كذلك، ولا بين من له حق التوقير والاحترام كالعالم والفقيه والمدرس والمعلم ومن ليس كذلك، ولا بين من هو معذور ومن ليس كذلك، ولا بين من هو جاهل بدينه ومن يعادى الإسلام عن عمد وعلم وبصيرة.

كما يدلنا الكتاب على سيكولوجية المتعصب الذى يسىء الظن بالناس، لا يلتمس لهم المعاذير، ويعيش على العيوب والسرائر، لا يستر مسلما، ويجعل من الخطأ خطيئة ومن الخطيئة كفرا، ويُرجح احتمال الشر على احتمال الخير إن كان الأمر يحتمل وجهين، يتمسك بالقشور دون الجوهر، ويتهم الجميع بالتهاون ولا يقف اتهامه عند الأحياء بل ينتقل إلى الأموات الذين لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم كأئمة المذاهب الأربعة، وهو يرتدى نظارة سوداء لا يرى إلا المثالب، ينتقد كل الناس ولا يعجبه أحد، إذا سألته عن شخص

أفرط فى ذكر مساوئه وأخفى محاسنه، ينظر للمجتمع نظرة طفولية مثالية، فإذا كان فى المجتمع المسلم بعض المعاصى أصبح المجتمع فى نظره مجتمعا جاهليا غير إسلامى لا يدرك طبيعة البشر، ولا يعرف أن المعاصى والذنوب كانت فى كل عصر وزمان، بما فى ذلك عصر النبى والصحابة، الذين فى عهدهم وجد من قتل، ومن زنا، ومن سرق، ومن شرب الخمر، لأن وجود المعاصى - كثرت أو قلت - لا يبرر لأحد أياً كان أن يصف أمة الإسلام بأنها قد ارتدت، أو أنها تعيش جاهلية جديدة تماثل جاهلية ما قبل الإسلام، لأن المجتمع الخالى من المثالب والمعاصى لم ولن يكون، وكل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون.

والمتعصب شديد الغلو مآله السقوط فى هاوية التكفير، عندما يُسقط عصمة الآخرين ويستبيح دماءهم وأموالهم ولا يرى لهم حرمة ولا ذمة، وهذا ما وقع فيه الخوارج فى فجر الإسلام، وما وقعت فيه جماعات التكفير حديثا وهم يكفرون كل من ارتكب معصية لم يتب عنها، ويكفرون الحكام والمحكومين والعلماء والعوام، وكل من عرضوا عليه فكرهم ولم يقبله، كما يكفرون كل من لم يدخل فى جماعتهم ويبايع إمامهم، كما يكفرون كل من بايع إمامهم ودخل فى جماعتهم، ثم تراءى له لسبب أو لآخر أن يتركهم وهكذا أسرف هؤلاء فى التكفير حتى كفروا الناس أحياء وأمواتا رغم الحديث الصحيح الذى قال فيه الرسول الكريم «من كفر مسلما فقد باء بها».

ويضع الكتاب أصابعنا، وهو يشرح أسباب الغلو فى الدين، على الأسباب التى أدت إلى تردى فهم هذه الجماعات لحقيقة الدين الإسلامى وضعف بصيرتهم فى فهم مقاصد الشريعة واستشفاف روحها، وعجزهم عن التعمق فى إدراك حكمتها وأسرارها.

وربما يكون أول الأسباب التى ذكرها الكتاب أن هذه الجماعات أعطت الفرصة لعدد من أنصاف المتعلمين وأنصاف الجهال كى يصدروا أحكامهم وفتاواهم وهم يجهلون الكثير من أمور الدين الأساسية، يعرفون نتفاً من العلم غير متماسكة ولا مترابطة، تهتم بالعرض لا الجوهر، لا يقدرون على الربط بين الجزئيات والكليات، ولا يستطيعون رد المتشابهات إلى المحكمات ولا يعرفون من فنون التعارض والقياس والترجيح ما يمكنهم من فهم مقاصد الشريعة، ولا ينظرون إلى العلة والحكمة وراء ظاهر النص، لأنهم أنصاف متعلمين لم يتلقوا العلم من أهله وشيوخه المختصين بمعرفته، وإنما قرءوا بعض الكتب دون أن تتاح لهم فرصة المراجعة والمناقشة والأخذ والرد ونصف العلم مع المغرور الزائد يضر أكثر من الجهل الكلى، لأن هذا جهل بسيط وذاك جهل مركب.

ومن أسباب خطأ هؤلاء أنهم يأخذون بظاهر النص دون التغلغل فى فهم فحواه ومعرفة مقاصده وينشغلون بالمسائل الجزئية والأمور الفرعية عن القضايا الكبيرة التى تتعلق بوجود الأمة الإسلامية وهويتها، فنرى كثيرا منهم يقيم الدنيا ولا يقعدها من أجل مسائل فرعية

اختلف فيها العلماء فى الماضى وسوف يختلفون فى المستقبل، لأنها من الفرعيات التى لا تتعلق بثوابت الاسلام أو أركانه الخمسة، وفى الصدارة من هذه الأركان شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله التى تكفى المسلم كى يكون مسلما، كما أنهم يتبعون المتشابهات من النصوص ويتركون المحكمات البينات.

غير أن أكبر أسباب خطأ هؤلاء، جهلهم بسنن الكون وطبائع البشر وظروف المجتمعات، لا يدركون حكمة التاريخ، ولا يفهمون علة التدرج، يريدون أن يغيروا الكون فى لحظة عين، وكأن الدنيا يمكن أن تأتمر بأوامرهم، غير عابئين بطبائع الحياة والبشر، لا يفقهون الحكمة من قول الفقيه المؤمن عمر بن عبدالعزيز وهو يرد على إبنه الذى كان من الأتقياء الورعين يستعجله الإسراع فى إزالة كل صور المحرمات باعتباره الخليفة صاحب الأمر والنهى، وكان رد عمر بن عبدالعزيز «لا تتعجل يا بنى فإن القرآن ذم الخمر مرتين ثم نهى عنها فى المرة الثالثة، إنى أخاف أن أحمل الناس على الحق جملة فيدعوه جملة فتكون فتنة».

ويبلغ الكتاب غايته وهو يتحدث عن خطورة تكفير المسلم للمسلم، لأن الوصية - كما قال الإمام أبو حامد الغزالى - أن تكف لسانك عن أهل القبلة ما أمكنك ما داموا قائلين «لا إله إلا الله محمد رسول الله» غير مناقضين لها، لأن فى التكفير خطرا على المسلمين، أما السكوت فلا يحمل خطرا.

وخطر تكفير المسلم ما يترتب عليه من إحلال دمه وماله، والتفريق بينه وبين زوجته، وقطع ما بينه وبين المسلمين، فلا يرث ولا يورث، ولا يولى، وإذا مات لا يغسل، ولا يكفن ولا يصلى عليه، ولا يدفن فى مقابر المسلمين.

ولأن الأضرار التى تترتب على تكفير المسلم للمسلم أضرار ضخمة تفتح الباب واسعا لإحداث فوضى عارمة فى المجتمع المسلم، فلقد أمر الرسول بإغلاق هذا الباب على نحو نهائى، عندما قال «من كفَّر أخاه المسلم فقد باء بها»، فماذا يكون الحال إن كان التكفير يتم الآن - كما يقول الكتاب - على أيدى أنصاف جهال وأنصاف متعلمين، لم يدركوا مقاصد الشرع ولم يتمكنوا من فهم حكمته.

لقد صح من حديث أسامة بن زيد شرحا لقول رسول الله «أن من قال لا إله إلا الله فقد دخل الإسلام وعصم دمه وماله، وإن قالها خوفا أو تعوذا من السيف فحسابه على الله ولنا الظاهر». فالكافر يدخل الإسلام ويصبح فى عداد المسلمين فور نطقه بالشهادتين، وقبل أن يؤدى الصلاة أو الزكاة أو غيرهما، إن هذه العبادات لا تُقبل إلا من مسلم وإنما يكفى أن يقر بالفرائض ويلتزم بها وإن لم يؤدها بالفعل.

وفى النهاية لا تكون العبرة فى كل الأحوال بظاهر النص وإنما تكون بفهم مقاصد

الشريعة على ضوء ظروف المجتمع والعصر خصوصا إذا كان الأمر متعلقا بقضايا فرعية يجوز فيها الاجتهاد لأنها ليست من ثوابت الإسلام وأركانه الخمسة.

وربما يكون المثال الصحيح فى تلك الآية الكريمة التى تتضارب التفسيرات حولها ﴿ وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾، هنا يتحدث الكتاب عن نوعين من الكفر، كفر أكبر يخرج صاحبه عن الإيمان، وذلك إن أنكر الحاكم ما هو معلوم من الدين بالضرورة، أما الكفر الأصغر الذى لا يعدو أن يكون معصية لا تُخرج صاحبها من الإيمان، فربما يقع إذا وجدت ظروف ضاغطة تمنع الحاكم من تطبيق بعض قواعد الشريعة حفاظا على وحدة الأمة، أو مسايرة لروح العصر مثل الامتناع عن قطع يد السارق لأن قيم العصر لا تجيز ذلك، أو بسبب وجود أعذار تمنع الحاكم من تطبيق هذه الشرائع مع علمه بأنها من صميم الدين، وفى كل الأحوال فإن من يقع فى الكفر الأكبر الذى يخرج صاحبه من الإيمان سواء كان حاكما أو محكوما لا يصح تكفيره إلا بعد إقامة الحجة عليه والتى يتم بمقتضاها التأكد من ثبوت شروط الكفر وانتفاء موانعه، وهو أمر يختص به أهل العلم والشرع من الثقاة موضع إجماع المسلمين وليس أنصاف الجهال وأنصاف المتعلمين.

□□□

تصحيح مفاهيم المحتسبين

يكاد يكون كتاب «النصح والتبيين فى تصحيح مفاهيم المحتسبين» - فى اعتقادى - أهم الكتب الأربعة، لأن موضوع الكتاب هو الحدود التى ينبغى أن تلتزم بها دعوة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى ظل وجود مؤسسات شرعية للدولة تقوم على تنفيذ القانون، وتضطلع بمهمة الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره، وتضبط علاقات الأفراد والجماعات وفقا لتشريعات معلنة، تنظم وتوازن الحقوق والمصالح بين كل فئات المجتمع، وتحيل إلى سلطة القضاء الخارجين على هذه القوانين.

وتنبع أهمية كتاب «النصح والتبيين فى تصحيح مفاهيم المحتسبين» من أنه يمثل حجر الزاوية فى فكر الجماعة الجديد حول دور أعضائها فى المجتمع، وحدود التكليفات التى يمكن أن تعطيها الجماعة لأفرادها فى ظل سيادة الدولة على رعاياها، ومدى هذه التكليفات التى تأمر الناس بأفعال محددة وتنهيهم عن أفعال أخرى، وحدود السلطة المخولة لهؤلاء المحتسبين الذين يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، وهل يجوز لهم أن يمسكوا بناصية القانون فى أيديهم رغم وجود مؤسسات رسمية فى الدولة تقوم على تنفيذ القانون، ومتى يكون لهم حق النصح والهداية، وحق الزجر واللوم، ومتى يكون لهم حق تغيير ما يرونه إثمًا فى سلوك الأفراد بأيديهم، وما هى الحدود الفاصلة بين مهمة النصح وحق العقاب.

والكتاب مثل الكتب الأربعة، ألفه اثنان من أعضاء مجلس شورى الجماعة على محمد الشريف وأسامة إبراهيم حافظ، وراجعه ستة من أعضاء مجلس الشورى.

تتعرض فاتحة الكتاب للمشكلة التى تعترض معظم الجماعات الإسلامية عندما تكتشف الجماعة أخطاء فادحة وأسبابا كثيرة توجب عليها مراجعة فكرها كى تصحح مساره لكنها تقصر فى القيام بهذه المهمة أو تعجز عنها لأسباب معقدة كثيرة، وتكون النتيجة أن تتضاعف مواطن الخلل والقصور، وتتضخم أزمة الجماعة لأنها عجزت عن مراجعة فكرها، أحيانا بسبب غرور قياداتها وغلوهم فى إطراء أنفسهم وجماعتهم، وهروبهم من مكاشفة ذواتهم، وأحيانا بسبب مصادرتهم المستمرة للرأى الآخر داخل الجماعة وإخراجه فى معظم الأحيان من دائرة الحق بل ومن دائرة الدين ذاته، وإطلاق التهم الجاهزة على أصحاب هذا الرأى فهو متخاذل أو منافق أو مرجئ أو فتان، يريد أن يشق الجماعة، ودائما ما ينتظره التشهير العلنى ليطال دينه وعرضه وأهله وربما تمضى الحملة الشعواء على صاحب الرأى الآخر إلى حد استحلال دمه.

وبسبب هذا الإرهاب الفكرى الذى يسود العلاقات داخل هذه الجماعات - كما يقول الكتاب - سادت روح التحفز والتربص والنظرة الحزبية الضيقة العلاقات بين فصائل الجماعات المختلفة، الأمر الذى حال دون إمكان مراجعة فكر هذه الجماعات حذرا من الوقوع تحت براثن الجماعات الأخرى واستخدام ذلك فى التشهير بالجماعة. . .، على أن المشكلة الأكثر خطورة التى تجعل مراجعة الجماعة لفكرها مهمة صعبة وتبقى على الخلل رغم جسامته، هو الخوف من أن تؤدى المراجعة إلى انفراط عقد الجماعة، ونفور القواعد عن طريقها لتكون فتنة تشهر بالجماعة وتعيرها بين الجماعات المتنافسة والمتصادمة فى معظم الأحيان، رغم أن الفتنة الحقيقية إنما تكون فى استمرار الجماعة على خطئها رغم معرفتها بنتائجه الوبيلة!.

وفى ظل غياب فرص المراجعة الفكرية والسلوكية تضخمت ظاهرات التسلط داخل هذه الجماعات، ونشأت نماذج وصور جديدة من البلطجة يستعين بها قادة الجماعة لوأد الرأى الآخر فى مهده، وقهر هؤلاء الذين يُفصحون عن بعض الاعتراضات على فكر الجماعة أو مسلكها بغية إصلاح الوضع وتصحيحه، وبسبب غياب المراجعة تكررت نماذج وصور التجاوزات التى نفرت الناس من هذه الجماعات التى أقامت من شخوصها محتسبين، مهمتهم هداية الخلائق، فإذا بهم ينتكبون الطريق الصحيح لتصبح «دعوى الحسبة» نوعا من الترصد والتلصص والتجسس وسوء الظن بالناس، فضلا عن كونها تمثل استفزازا أمنيا خطيرا وعدوانا على سلطان الدولة يوقع صاحبه فى مخالفة القانون.

ولا يجفل الكتاب من أن يقدم نماذج عديدة للأخطاء الجسيمة التى وقعت فيها الجماعات الإسلامية عندما تصورت أنها ملكت أسباب القوة ، ونصبت أمراءها حكاما على المحافظات كى يصبحوا دولة داخل الدولة وسلطة خارجة على القانون تزاحم السلطة الشرعية ، يمارس أتباعها أفعالا وجرائم شتى تحت ستار دعوى الحسبة .

يعترضون سبيل رجل يمشى مع امرأة فى شارع مطروق ليسألونه عمن تصحبه وعن قرابته لها ، رغم أن أبسط مبادئ الحسبة الصحيحة تؤكد على عدم جواز أخذ الناس بسوء الظن والريبة وإفتراض التهمة فيهم بينما ظاهرهم البراءة .

ويعترضون طريق الفنانين وفرقهم أثناء عودتهم من الأفراح ليلا ، يقطعون عليهم الطريق ، ويكيلون لهم الضرب المبرح والشتائم المقذعة ويحطمون ما معهم من آلات ، رغم عدم جواز الحسبة إلا فى منكر قائم بالفعل ، أما بعد زوال المنكر - إن كان الاحتفال بالعرس منكرا - فليس من حق المحتسب أن يعاقب المحتسب عليه لأنه يغتصب بذلك سلطة القاضى ، فضلا عن أن الحسبة لا تجيز الضرب المبرح وتعتبره أمرا غير مشروع .

ومن بين الأمثلة العديدة التى يوردها الكتاب إحراق محلات الفيديو الذى شاع خلال الثمانينات فى عدد من مدن الصعيد وبعض أحياء القاهرة بدعوى إزالة المنكر المتمثلة فى أشرطة الأفلام ، رغم أن محلات الفيديو يمكن أن يكون فيها شرائط قرآنية أو شرائط أخرى مشروعة ، والحسبة لا تبيح للمحتسب الإضرار بما ليس منكرا من أجل إزالة منكر ، فضلا عن خطر الحريق الذى يمكن أن يتعدى دكان الفيديو إلى إيذاء الآخرين من الجيران وتعريضهم للخطر .

وأشد من ذلك سوءا تحطيم حفلات العُرس وضرب المدعوين ، بدعوى أن الموسيقى والغناء نوع من المنكر يتوجب إزالته ، لكن تحطيم العرس فى حد ذاته يشكل منكرا عظيما وآثاره أشد وبالاً من أى منكر آخر ، وليس هناك من منكر يبرر إفساد العرس وتحطيم أشياء مباحة وضرب المدعوين .

والأكثر بشاعة أن يقوم أحد الشباب برش ماء النار على بعض الفتيات بدعوى أنهن يتبرجن تبرج الجاهلية الأولى ، رغم أن الحسبة لا تجيز لصاحبها عقاب صاحب المنكر ، لأن سلطة العقاب منوطة فقط بسلطة القاضى ، فضلا عن أن الشاب الذى ارتكب هذا الجرم استخدم أسلوبا بشعا وقابل المنكر بمنكر أبشع منه .

والأصل فى كل هذه الأخطاء الجهل البين بقواعد الشرع الصحيح التى تؤكد عدم جواز ترصد أصحاب المنكرات والتلصص والتجسس لضبطهم ، لأن التجسس والتلصص وسوء الظن بالناس محظورات أساسية ينهى عنها صحيح الإسلام ، وثمة فتوى شهيرة للإمام أبى حامد الغزالى يقول فيها «كل من ستر معصية فى داره وأغلق بابه لا يجوز أن يتجسس أحد

عليه»، كما لا يجوز اقتحام البيوت على منكر مستور، وكل من أغلق بابه لا يجوز الاقتحام عليه، فالمنكر حرام والتجسس بحثا عنه حرام أيضا، ولا ينبغى الوقوع فى محرم مقطوع به عند صاحبه وهو التجسس للبحث عن محرم مظنون قد يكون موجودا وقد لا يكون.

ويورد الكتاب مصداقا لذلك قصة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عندما تسلق دارا ليجد رجلا وامرأة وشرابا، فناداه يا عدو الله أظننت أن الله يسترك وأنت على معصيته، ورد الرجل يا أمير المؤمنين إن كنت عصيت الله فى واحدة فقد عصيته أنت فى ثلاث، فقد قال الله تعالى ﴿وَلا تَجَسَّسُوا﴾ وقد تجسست، وقال ﴿وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ وقد تسورت الحائط، وقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَىٰ أَهْلِهَا﴾، وأنت ما سلمت، وبهت عمر ولم يكن أمامه إلا أن يعفو ويعتذر.

ويبلغ الكتاب غايته الصحيحة وهو يتحدث عن مصير الحسبة فى وجود مؤسسات رسمية وشرعية مهمتها التصدى للانحراف، تملك من سلطة القانون وقدرة التنفيذ ما يمكنها من حماية المجتمع من هذه الانحرافات، وتنفيذ حكم القانون وإحالة المخالفين إلى القضاء، وفى رأى الكتاب أنه فى وجود هذه المؤسسات يضيق اختصاص المحتسب المتطوع إلى حدود النصح بالرفق واللين، متى كان المنكر ظاهرا وقائما دون تلصص أو تجسس، ومعلوما بغير اجتهاد لأن كل ما هو محل اجتهاد لا تجوز فيه دعوى الحسبة، ويصبح من مسئوليات المسلم الصحيح أن يتعاون مع «المحتسب المعين» الذى يتجسد فى أجهزة الأمن والشرطة، يعاونها على حماية المجتمع، ويساعدها فى ضبط المنكر وإثبات وقوعه، لأنه بدون التعاون الفعال من جانب أفراد المجتمع يصعب على أجهزة الشرطة الحفاظ على أمن كل مواطن.

فالمحتسب المعين المتمثل فى جهاز الشرطة هو المنصوب أساسا للاستعداء على المنكر، كما يقول الكتاب، بمعنى إذا وجد المحتسب المعين، أو أمكن حضوره قبل حدوث الجريمة، فلا مجال للمحتسب المتطوع أن يمارس الحسبة، إلا أن يكون دوره مساعدة المحتسب الرسمى.. وليس للمحتسب المتطوع أن يقوم عن الشرطة بهذا الأمر.

وفى غيبة المحتسب المعين أو إذا تعذر حضوره لضبط جريمة واقعة لا محالة، فإن من مسئولية الفرد المسلم أن يتصدى للمنكر، إن كان المنكر جريمة إصطلح المجتمع والقانون على التصدى لها، وفى كل الأحوال لا يجوز للمحتسب المتطوع أن يمارس إيذاء مرتكب المنكر، لأن الإيذاء عقوبة ليس فى سلطته إيقاعها، وإنما هى سلطة القاضى وحده.

□□□

لأن كتاب «تسليط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء» يمثل صدمة قوية ومباشرة لأفكار ومشاعر آلاف من شباب الجماعة الاسلامية، أمضوا شبابهم يتصورون أن ما يفعلونه هو جهاد صحيح فى سبيل الله، لإعلاء راية الاسلام وإقامة المجتمع المسلم قبل أن يفاجئهم مشايخهم بهذا التحول الضخم الذى يسلط الضوء على أخطاء الجهاد، لأن الأفعال التى أُرتكبت باسم الجهاد كانت خروجا على الشرع والدين، ويلزمهم أن يضعوا فريضة الجهاد فى موضعها الصحيح من فرائض الاسلام الكثيرة دون أن يجعلوا الجهاد صنو الدين، وكأن الدين ليس فيه سوى الجهاد، الذى هو فى الأصل مجرد وسيلة لتحقيق غاية أسمى هى هداية الخلائق إلى الحق، فهذا هو الهدف الذى يسبق كل الأهداف، والذى من أجله أنزل الله الكتب وأرسل الرسل، وشرع الجهاد.

فإذا تعارضت الغاية «هداية الخلائق» مع الوسيلة «الجهاد» وجب تقديم الغاية على الوسيلة، خصوصا إن كان الجهاد - كما مارسته الجماعات الاسلامية - قد أسفر عن مفاسد عظيمة وجرائم كبيرة استهدفت الشرطة والأقباط والسائحين، بحجة أن ظلما بينا وعسفا كبيرا قد وقع على شباب هذه الجماعات، ولأن الجهاد كما شرعوه ومارسوه لم يحقق غايته فى هداية الخلائق، على العكس نفر المجتمع المسلم من مسلك هذه الجماعات، وصرف الناس عن دعاواهم، وأساء إلى سمعة المسلمين، وقبح صورة الإسلام فى عيون العالم بعد الجرائم التى ارتكبت فى حق السائحين، وجعلت العالم كله يتكتل فى جبهة واحدة لمحاربة الإسلام، وتسببت فى حصار المسلمين حصارا شديدا فى دول الغرب، وأصبح الإسلام هو العدو الأول بدلا من الشيوعية، وحقق أعداء الإسلام على خلفية هذه الأحداث البشعة أعظم المكاسب على حساب المسلمين، وقويت إسرائيل على مصر والعرب، لأن الفتنة التى أثارها قتال الجماعات قد شغلت الأمة عن أعدائها الخارجيين.

● كيف يمكن لشباب هذه الجماعات أن يتحمل هذه الصدمة القوية التى سلطت الضوء على أخطاء الجهاد بعد ٢٠ عاما أمضاها معظمهم فى السجون والمعتقلات ليكتشفوا بعدها، أن ما تصوروه فى السابق جهادا فى سبيل الله هو مجرد قتال بائس يلحق بقتال الفتنة، لأنه لم يحقق مصلحة، ولم يأت بثمرة، ولم يكن له نتيجة سوى سفك الدماء وإراقتها وهو الممنوع شرعا.

● وكيف يمكن إقناع هذا الشباب بأن الجهاد الذى مارسوه كى لا تكون فتنة، أصبح هو سبب الفتنة ومحدثها ومانعا لتعبيد الناس لربهم، وسببا لمفاسد عظيمة استثمرها أعداء الإسلام.

. . تلك هى المعضلة الكبيرة التى واجهت القائمين على تأليف الكتاب، وهم ثلاثة حمدى عبدالعظيم، فقيه الجماعة، وناجح إبراهيم مفكرها، وعلى محمد الشريف أبرز شراحها، على حين راجع الكتاب خمسة من أعضاء مجلس شورى الجماعة، فى مقدمتهم كرم زهدى رئيس الجماعة.

من أجل هذا تضمنت قائمة الكتاب كما تضمن بابه الأول دفاعا مجيدا عن حق المجتهد فى أن يغير فتاواه إذا تبين له أن الحق فى خلافها، لأنه ما من إنسان إلا ويؤخذ منه ويرد إليه سوى المعصوم صلى الله عليه وسلم، كما أن أئمة السلف قد غيَّروا اجتهاداتهم وفتاواهم لأنهم رأوا المصلحة فى ذلك. . ، حدث ذلك مع الشافعى الذى غيَّر كثيرا من اجتهاداته وأفكاره بعد وصوله إلى مصر، وحدث مع أبى حنيفة وابن حنبل لأن أحدا ممن فى ذلك السلف الصالح لا يستطيع الادعاء بأنه يمتلك الحق المطلق، وأن كل ما يقوله صحيح غير قابل للتصحيح أو التغيير، واجتهادات الأئمة مهما عظم قدرهم ليست قرآنا لا يجوز مخالفته أو الرجوع عن آياته.

بل إن تغيير الفتاوى والأحكام يُصبح فى ظروف مهمة فريضة شرعية لا يجوز معها الكتمان والتزييف إن تكشف للمجتهد أن المصلحة فى تغيير فتواه، والفتاوى التى تبنى على المصلحة تتغير بتغير المصالح، لأنه لا قدسية إلا للقرآن والسنة النبوية.

وربما تكون معضلة الصدمة التى واجهت القائمين على أمر تأليف الكتاب هى التى حفزت قادة الجماعة إلى أن ينظروا للشريعة نظرة جديدة متطورة أكثر سماحة وأكثر واقعية وهم يؤكدون فى فكرهم الجديد ما كانوا يستبشعونه بالأمس من أن الله - جلت حكمته - جعل الشرائع متغيرة لاختلاف الزمان والمكان، واختلاف الأقوام والأجناس، ولا حرج على العلماء والفقهاء أن يغيروا اجتهاداتهم بتغير الأعراف والأزمان والأقوام مادام الأمر لا يتعلق بثوابت الإسلام وأركانه الخمسة، لأن دينا يصلح لقيادة العالم منذ بعثة الرسول الكريم إلى قيام الساعة لا بد أن يتحلى بقدر عظيم من المرونة ليصلح فى جميع الأوطان وفى جميع الأزمان.

لقد فعل ذلك كل الأئمة كما فعله عمر وعلى رضى الله عنهما، بل إن للمجتهد الواحد أن يغير فتواه إذا رأى أن المصلحة تلزمه بذلك، كما فعل ابن عباس عندما سأله رجل هل للقاتل توبة؟، فرد قائلا، لا توبة لقاتل، لأنه كان يعرف أن الرجل ينوى أن يقتل، فأجابه بما يمنعه من الإقدام على القتل، وعندما سأله آخر السؤال نفسه رد قائلا، نعم للقاتل توبة لأنه كان يعلم أن الرجل قد قتل بالفعل ولم يشأ أن يغلق أمامه باب التوبة.

ويخلص الكتاب فى مقدمته وبابه الأول من أنه لا بأس من أن تغير الجماعات الإسلامية أفكارها واجتهاداتها السابقة إذا رأت ذلك أهدى سبيلا وأقرب إلى الحق.

والكتاب يبلغ ذروة شجاعته وهو يعيد تصحيح مفهوم الجهاد ليؤكد أمرين أساسيين.

أولهما، أن الجهاد مع كونه أعظم الأعمال وأزكاها عند الله، إلا أنه لا يعدو أن يكون وسيلة لإعلاء كلمة الله، فإذا لم يحقق غايته كان ممنوعا لما فيه من إراقة الدماء وذهاب الأرواح والأموال.

وليس من حق مسلم أن يدعى أن الجهاد مطلوب لذاته، أو أنه فريضة لا تسقط عن المسلم بصرف النظر عن النتائج العملية التى يمكن أن تترتب عليه، لأن غاية كل فرض فرضه الشارع الحكيم تحقيق مصالح العباد، فإذا لم يحقق الجهاد مصالح العباد سقط عن الفرض مشروعيته، وأصبح الجهاد ممنوعا لما فيه من إراقة الدماء والأرواح، بل أصبح نوعا من الغلو والتشدد المزموم.

الأمر الثانى، أن الجهاد لما فيه من قتل الأنفس وإراقة الدماء يتطلب أعظم الضوابط وأقوى الأحكام والشروط حتى لا تراق الدماء فى غير مصلحة المسلمين ولا يختلط الحابل بالنابل، ولا يدرى القاتل فيما قَتَل ولا المقتول فيما قُتل، لأن دماء المسلمين وأرواحهم هى أعظم شئ عند الله، وحرمة المؤمن لدى الله أعظم من حرمة الكعبة، بل إن زوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم، كما قال الرسول الكريم.

ويُورد الكتاب بعض الأسباب العملية لبيان حرمة الجهاد إذا لم يحقق نفعا للمسلمين عندما يتحدث عن مناط القدرة فى التكليف، ومغالاة بعض الشباب الذين حملوا أنفسهم مالا طاقة لهم به، وخرجوا حاملين السلاح على دولة قوية ذات شوكة ومنعة، تملك من أسباب القوة البشرية والعسكرية والاقتصادية والاعلامية والسياسية ما يجعل هؤلاء الشباب فريسة سهلة لالتهامهم (!)، وفى مثل هذه الظروف تتقدم مصلحة حفظ النفس على مصلحة حفظ الدين، مادام قد غلب على الظن أن مصلحة حفظ الدين موهومة أو منفية الوقوع، ومن ثم يتحول الجهاد إلى تهلكة توقع النفس فى الخطر والهلاك، والتهلكة منهى عنها شرعا وعقلا.

وفى مثل هذه الظروف ينتج عن قتال هؤلاء مفاسد عظيمة، تتمثل فى حبس الجم الغفير من الشباب وتشريد الباقين فى الجبال مع إلحاق الضرر بأسرهم والتضييق على الدعوة الإسلامية ورجالها وانطفاء هذه الشعلة سريعا.

لكننا نجد مقابل هذه الرؤية العملية التى تكشف عن بقايا مواقف قديمة قدرا وافرا من الشجاعة بحثا عن الأسانيد الشرعية الصحيحة التى توجب وقف هذا النوع من الجهاد لأنه جهاد زائف يخاصم الشرع، ويفت فى عضد الأمة، ويغرى بها أعداءها، ويضرب مصالحها، خصوصا عندما يتبدل مفهوم الجهاد ويتحول إلى قتل المستأمن وترويع السياح

الذين ينبغى أن تتوفر لهم كل فرص الأمن والأمان، لأن حصول السائح على تأشيرة دخول من الدولة أو دعوة من أحاد المسلمين، أو من شركات السياحة، أو من الأفراد والهيئات الأخرى يعتبر صك أمان لهم، وإذا كان من حق كل مسلم إعطاء الأمان لأناس أجانب يجيئون للسياحة أو للزيارة أو للعمل فإن هذا الأمان ينعقد بكل لفظ يفهم من معناه، سواء كان صريحا أو كتابة أو رسالة أو إشارة، هؤلاء لا يحل التعرض لهم بالقتل أو التعدى على شخوصهم وأموالهم.

وفى خاتمة الكتاب يسرد المؤلفون الثلاثة أمثلة عديدة سجلتها كتب التاريخ من أيام السلف عن محاولات الخروج على الحاكم المسلم ابتداء من خروج «الحسين بن على» على «يزيد بن معاوية» عام ٦١ هجرية، إلى خروج «إبراهيم بن عبدالله» على الخليفة المنصور فى الكوفة عام ١٤٣ هجرية، ليؤكدوا بعد ذكر تفاصيل المفاسد التى صاحبت هذا الخروج من اعتداء على الحرمات، وقتل للأنفس، واستباحة للمدن، وإطاحة بأعناق علماء أبرار وأئمة أفاضل ونهب للأموال دون أن تتحقق أى مصلحة للإسلام أو المسلمين، يؤكدون أن الخروج على الحاكم المسلم مفسدة عظيمة، وأن عبرة التاريخ ودرسه المستفاد يحتمان ضرورة الانتفاع بهذه الخبرات حتى لا نكرر أخطاء السابقين ونتجنب عثراتهم، فكم من الدماء الذكية أريقت دون فائدة، وكم من حمامات الدماء سفكت من أمة الإسلام دون جدوى، والعاقل من اتعظ بخبرات سلفه، وتجنب عثراتهم، وسد جحر الأذى كى لا يلدغ مرتين.

□□□

مبادرة وقف العنف

لا يورد الكتاب الرابع «مبادرة وقف العنف.. رؤية واقعية ونظرة شرعية»، أية أسانيد شرعية جديدة غير الأسانيد التى تكرر الاستشهاد بها فى الكتب الثلاثة السابقة وإن كان كتاب المبادرة يتوسع بعض الشىء فى شرح «تحصيل المصالح ودفع المفاسد» الذى هو أصل مهم من أصول الشريعة، ويذكر عديداً من الأمثلة التى تؤكد ضرورة اعتبار المصالح فى أى عمل يأتيه المسلم، على أن تكون المصلحة قطعية لا ظنية، وضرورية لا حاجية، لأن المصلحة القطعية الضرورية تفضل المصلحة الحاجية، كما أن المصلحة الحاجية تفضل المصلحة التحسينية التى تهدف إلى تحسين الوضع القائم، وكما أن حكمة الشرع توجب اختيار أعلى المصلحتين فإن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

ومن الأمثلة المهمة التى يوردها الكتاب تأكيدا على أن درء المفاسد مقدم على تحصيل المصالح، امتناع الرسول عن إعادة بناء الكعبة المشرفة على القواعد الصحيحة التى كان ينبغى أن تبنى عليها درءاً لمفسدة واضحة، لأن الرسول خشى الفتنة التى يمكن أن تترتب

على هدم الكعبة وإعادة بنائها، عندما قال لعائشة ـ رضى الله عنها ـ: «لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم وأدخلت فيه ما أخرج منه».

كما يورد الكتاب استقبال الرسول الحافل لخالد بن الوليد عندما عاد من «سرية مؤتة»، منسحبا بالجيش دون أن يفتح الله عليه، لأن الجيش المنسحب كان قوامه ثلاثة آلاف رجل، على حين زاد جيش الروم على مائتى ألف، والصمود فى هذه الظروف يعنى إبادة جيش المسلمين عن آخره، فدرء مفسدة كبيرة مؤكدة كان يمكن أن تبيد جيش المسلمين كله كان مقدما على تحقيق مصلحة ظنية هى احتمال أن ينتصر جيش المسلمين رغم الفارق الضخم فى عدد جيش الروم.

وكذلك يورد الكتاب القصة المعروفة عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، عندما منع توزيع أرض السواد على الجند الفاتحين المنتصرين، وأبقى الأرض فى أيدى أصحابها يزرعونها مكتفيا بالخراج لما رأه من مصلحة راجحة فى هذا التصرف خوفاً من انشغال الجند بالأرض عن الحرب.

والقاعدة الأصلية فى كل ذلك أنه حيث تكون المصلحة يكون شرع الله، وما يراه المسلمون حسنا فهو حسن عند الله . .

وتأسيساً على هذا الأصل المهم من أصول الشريعة «تحصيل المصالح ودرء المفاسد»، قامت مبادرة وقف العنف لتوقف الدماء المسالة والنفوس المزهقة من أبناء بلد واحدة ودين واحد، لأن المعارك الطاحنة بين الجماعة والشرطة أسفرت عن عشرات المفاسد دون أن تحقق مصلحة واحدة، كانت المصلحة أن تتوقف الاعتقالات، لكنها زادت وتوسعت، وكانت المصلحة أن يتحقق للجماعة حرية الدعوة، لكن امتنع على أبناء الجماعة أن يكون لهم مكان على المنابر، وكان من المصلحة أن تظل مصر صامدة فى وجه عربدة الإسرائيليين لكنها انشغلت بمشكلاتها الداخلية عن تعزيز دورها القومى.

ولدرء هذه المفاسد جميعا كان ضرورياً أن تعلن الجماعة الإسلامية مبادرتها لوقف العنف من جانب واحد فى الخامس من يوليو عام ٩٧، وأثناء نظر القضية العسكرية ٢٣٥، عندما فوجئ الحاضرون بأحد المتهمين فى القضية، هو خالد إبراهيم منصور الذى كانت الجماعة قد نصبته أميراً فى محافظة أسوان يعلن إلقاء السلاح ووقف جميع أعمال العنف الموجه إلى المسئولين ورجال الشرطة والأقباط والسياح فى محافظة أسوان وبشكل منفرد من جانب الجماعة لمدة عام، لإنقاذ الوطن والحفاظ على مكتسباته، وحتى يعم الخير بدلاً من أن يغرق طوفان الدم الجميع.

وكما كان درء المفاسد واحداً من الأسباب المهمة للمبادرة، فلقد رأت الجماعة فى هذه

المبادرة تحقيقاً لمصالح مجتمع مسلم يعيش على أرض واحدة، وفي بلد واحد، ويحتاج إلى تكاتف كل جهود أبنائه ليفيق من غمة الفتنة، ويقوى على مواجهة تحديات الخارج.

بل إن الكتاب يؤكد أنه لم تكن هناك مصلحة في إسالة هذه الدماء أو أن المصلحة لم تكن موجودة أصلاً في إهدار دماء وجهود وأموال دون فائدة، في وقت نحتاج لكل ذلك في معركة مع عدو حقيقي يعاني منه الشعب المسلم جميعه، وهو الفقر والتخلف بالإضافة إلى العدو الخارجي الذي يتربص بالوطن.

ويحكي كتاب «مبادرة وقف العنف» الذي ألفه وأعده أسامة إبراهيم حافظ، وعاصم عبدالماجد محمد وأقره وراجعه ستة من أعضاء مجلس الجماعة بينهم الأربعة الأوائل، كرم زهدي وناجح إبراهيم وعلى الشريف وحمدي عبدالرحمن، يحكي الكتاب أثر المبادرة التي أعلنها عضو الجماعة أثناء نظر القضية العسكرية في يوليو عام ٩٧، في دوائر الجماعة ذاتها، عندما سارع البعض ليشكك وينكر ويتهم، ووقف البعض الآخر يرقب عن كثب ما تسفر عنه، محجما أن يبدي رأيه بتأييد أو معارضة، بينما سارع الأكثرون يؤيدون ويباركون لعل المبادرة تكون مخرجا لانتشال البلاد من حمام الدم الذي عانت منه لسنوات.

ويعترف الكتاب في مقدمته بأن أجهزة الدولة لم تبد أي تجاوب مع هذه المبادرة رغم ما أشاعته من تفاؤل في أوساط الجماعة، زاد من الإحساس به، أن الشيخ عمر عبدالرحمن أرسل «من محبسه في أمريكا» ليدعم هذا التوجه، ويدعو الأخوة جميعا إلى التجاوب معه.

تحكي مقدمة الكتاب أيضا عن قيادات الخارج التي أعلنت رفضها للمبادرة وشككت في صحة نسبتها إلى قيادات الداخل، كما يشرح صعوبات الاتصال التي وقفت حائلاً أعاق قيادات الداخل عن شرح وجهة نظرهم في هذا الأمر، حتى وقعت جريمة الأقصر البشعة، وكانت بمثابة صدمة عنيفة أخرت المبادرة عامين كاملين، خلالهما بدأ تأييد قيادات الخارج يتتابع فرادى، حتى أعلن الجميع تأييدهم الكامل في بيانهم الذي صدر في ٢٨ مارس عام ٩٩ يساند المبادرة، ويدعو إلى وقف كل العمليات تماما ووقف البيانات المحرضة عليها.

ومع أن العمليات توقفت والدماء حقنت، والمبادرة تحولت - كما تقول مقدمة الكتاب - إلى رأس جسر يحتشد من خلفه كل أبناء الجماعة، والمناخ أصبح أكثر ملاءمة لحل مشكلة المشاكل، مشكلة المعتقلين، إلا أن كثيرين من أعضاء الجماعة لايزالون يسألون هل تخفي المبادرة مقايضة من نوع ما؟، وما هي الأدلة الشرعية على صحتها؟.

وتختصر فاتحة الكتاب الإجابة في سطور مهمة تقول، إن المبادرة التي أطلقتها الجماعة

ليست مقايضة بين دين وعرض زائل، وليست مقايضة بين السعى لإعلان دين الله ودنيا رخيصة، ولكن هدفها الأصيل وقف اقتتال منعته الشريعة الغراء لمفاسده العظيمة، وواجب شرعى تصدينا له بكل شجاعة وهو أمر لا يتنافى مع واجب آخر يلزمنا جميعاً هو السعى لإعلاء دين الله وإقامة شريعته.

وبرغم أن كتاب المبادرة يفرد معظم صفحاته للحديث عن الموانع التى تسقط حكم الجهاد على سبيل الإجمال سواء منها ما يتعلق بحالة الجماعة الإسلامية على وجه الخصوص، أو ما هو أعم من ذلك، إلا أنه يركز على انتفاء مشروعية الجهاد إذا غلب على الظن أنه لن يتحقق من جرائه المصالح التى شُرع من أجلها، تصديقاً لقول الرسول الكريم عندما سئل عن الرجل يقاتل لمغنم، أو للذكر «الشهرة»، أو ليرى مكانه، أى ليعزز مكانته، وكان رد الرسول «فإن غلب على الظن أن القتال لن يُعلى شرُع الله فلا يحل الخوض فيه، ومن فعل ذلك فإنما يقاتل شجاعة أو حمية، أو ليرى مكانه أو لأى غرض آخر، وجميع ذلك مذموم».

فالجهاد محرم إذا لم يحقق هدفه، وإذا تعارض مع هداية الخلق، لأن إسلام رجل واحد أحب إلى الله من قتل ألف كافر، كما قال الرسول، وهو محرم فى حالة الضعف وعدم القدرة، لأن القدرة هى مناط التكليف، ولأن مصلحة حفظ النفس تتقدم على مصلحة حفظ الدين إن كانت مصلحة حفظ الدين متوهمة، والإسلام يمنع التهلكة والهلكة، وقد كان الخوف من هلاك المسلمين أهم الأسباب التى جعلت الرسول يمنع الجهاد ويحظره فى مكة عندما كان المسلمون أفراداً محدودين.

ويمكن للمترصد والمتشكك فى موقف الجماعة أن يترصد بعض هذه الأمثلة ليؤكد الدوافع العملية التى كانت وراء المبادرة، وبينها بالطبع ضعف الجماعة وقلة حيلتها بعد أن أصبحت المبادرة فى يد الشرطة والأمن، لكن الكتاب يُورد فى خاتمته قولاً مهماً يحتاج إلى فحص وعناية شديدتين، وهو يرد على من يتساءلون عن مبررات تضييع الجهاد بينما الشريعة معطلة، والحاكم لا يحكم بما أنزل الله.

يفاجئنا الكتاب بهذا الرد، لم يكن القتال الدائر لتحكيم الشرع ولا خروجاً على حاكم لتغييره بل كان احتجاجاً على مظالم واقعة، وسعياً لاسترداد حقوق ضائعة، لكن الأهم من ذلك أن تتوقف أعمال العنف لأن الشرع يأمر بذلك.

نعم كان الأفضل - مادام الأمر يتعلق بالشرع - أن يتحدث الكتاب عن منع القتال وليس وقفه، وكان الأفضل كذلك أن يقر أفراد الجماعة بأن الاحتجاج على المظالم والسعى لاسترداد الحقوق لا يكون بالأعمال القتالية ولكن باللجوء إلى القضاء العادل بالطرق الشرعية والمشروعة، وهذا ما أدركه تقرير الأزهر الشريف.

ما العمل..؟!

- هواجس وشكوك في المبادرة.
- هل تكون «القضية» هي الدافع ؟
- القبول بالدستور والقانون الوضعي.
- لماذا الإبقاء علي الجماعة ؟
- الموقف الملتبس لجماعة الإخوان المسلمين.

ما أن خرج إلى العلن الحوار الذى جرى فى سجن «العقرب» مع أعضاء مجلس شورى الجماعة الإسلامية، يعلنون فيه تفاصيل التحول الفكرى والشرعى الذى طرأ على فكر الجماعة، وأصداءه الإيجابية الواسعة بين قواعد الجماعة، المسجونين والمعتقلين فى عدد من السجون المصرية، حتى توالت ردود الأفعال داخل مصر وخارجها، وامتدت إلى دوائر غربية عديدة، تبدى دهشتها من حجم المفاجأة التى حملها هذا التحول الفكرى الضخم، خصوصا أن الحوار الذى جرى فى سجن «العقرب» والحوارات الأخرى التى تبعته، سواء فى سجن «وادى النطرون» حيث التقى قادة الجماعة مع قواعدهم فى نقاش علنى حول أسباب صدور المبادرة والأسس الشرعية التى قامت عليها، أو خارج السجون مع عدد من القيادات كان قد تم الإفراج عنهم بعد أن نفذوا أحكام السجن الصادرة بحقهم وزادوا عليها بضع سنوات من الاعتقال، هذه الحوارات أضافت إلى الكتب الأربعة كثيرا من الآراء والتفاصيل لم يكن يدور بخلد أحد أن تصدر عن قادة الجماعة، إلى حد أن البعض رأى حجم المفاجأة مثل قنبلة مدوية نسفت فكر الجماعة القديم.

فى هذه الحوارات لم يتوقف قادة الجماعة عند حدود ما جاء فى كتبهم الأربعة، حول وقف العنف، وحرمة التكفير والغلو فى الدين، وحدود الحسبة، وتصحيح مفهوم الجهاد، ولكنهم أدانوا على نحو شامل المرحلة التى سبقت إعلان المبادرة، بما فى ذلك الأفعال التى ارتكبوها ضد المسئولين وضد الشرطة وضد الأقباط وضد السياحة، كما أدانوا الأفعال التى ارتكبتها الشرطة فى حقهم، والتى نقلت «من وجهه نظرهم» المواجهة بين الطرفين إلى نوع من الثأر المتبادل، وزادوا على ذلك أن أعلنوا استعدادهم لتقديم اعتذار علنى إلى الشعب المصرى عن الأفعال التى ارتكبوها فى حقه، ومضوا شوطا أبعد عندما أكدوا مسئوليتهم الكاملة عن ضبط سلوك أفراد الجماعة داخل السجن وخارجه، بما يضمن تعميق الإيمان بهذا الفكر الجديد، والتزام الجميع بوقف العنف، لأن الجهاد، فى رؤاهم الجديدة، إن فقد غايته فى هداية الخلق فقد مبرراته ومشروعيته، وأصبح قتال فتنة يدخل فى دائرة المحظور والحرام، لأنه مجرد سفك لدماء المسلمين فى بلد واحد وشعب واحد وعلى أرض واحدة.

بل إن بعضا من قادة الجماعة لم يداخله الحرج أو الوجل وهو يعلن على الملأ من جماعته، أن قتل الرئيس السادات حرام شرعا، وأن الخروج على الحاكم المسلم ابتداء من خروج الحسين بن على على يزيد بن معاوية إلى الخروج على الرئيس السادات عمل يخاصم الشرع، لأن مفاسد عظيمة ترتبت على هذا الخروج الذى فت فى عضد الأمة الإسلامية، وشغلها طوال الأزمان بأوضاعها الداخلية عن تحديات عالمها الخارجى.

ومع أن كثيرين استقبلوا هذه الحوارات بحفاوة بالغة على أمل أن تفتح طريقا واضحاً

لوقف العنف فى مصر إلا أن عديدين تلقوها بحذر بالغ، خصوصا أن المبادرة التى أعلنها خالد إبراهيم منصور أمير الجماعة فى أسوان فى مارس عام ١٩٩٦ عند نظر إحدى القضايا المتهم فيها والتى نصت على إلقاء السلاح ووقف كل أعمال العنف ضد المسئولين والشرطة والأقباط والسياح فى محافظة أسوان لمدة عام لم تحقق أى نجاح لأن وقف العنف لم يكن قد حظى بموافقة شاملة من كل قيادات الداخل والخارج، ففى أعقاب هذه المبادرة وقعت عملية الاعتداء على فوج من السياح اليونانيين أمام «فندق أوروبا» فى شارع الهرم، كانت الجماعة تتصور أنهم سياح إسرائيليون فى إطار استراتيجية جديدة للجماعة تستهدف استقطاب تعاطف المجتمع وإخراجها من عزلتها، جعلت أول أهدافها ملاحقة الإسرائيليين فى الداخل والخارج ردا على جرائم إسرائيل فى الأرض المحتلة، غير أن مبادرة خالد منصور التى لم تحقق أى نجاح تبعتها بعد حين قليل مبادرة أخرى أعلنها محمد أمين عبدالسلام أحد المتهمين فى قضية تفجيرات البنوك فى الخامس من يوليو عام ٩٦، وهى المبادرة التى وقعها ستة من قادة الجماعة الإسلامية هم كرم زهدى وناجح إبراهيم وحمدى عبدالرحمن عبدالعظيم، وفؤاد الدواليبى وعلى الشريف إضافة إلى عبود الزمر، وإثر هذه المبادرة خفت بالفعل أعمال العنف إلى أن حدثت جريمة الأقصر البشعة فى يوليو عام ٩٧ التى أكد قادة الجماعة أنها وقعت لأن أوامر وقف العنف لم تصل إلى إحدى المجموعات الشاردة فى الجبل بسبب مصاعب الاتصال. . ، لم تفلح المبادرتان فى كسب مصداقية أحد وظلت الأمور تراوح مكانها لأكثر من عامين إلى أن أصدر مجلس شورى الجماعة موافقة بالإجماع على وقف أعمال العنف فى مارس عام ٩٩، ومنذ هذا التاريخ لم يقع حادث واحد، ولم تطلق طلقة رصاص واحدة.

صحيح أن عنف «الجماعة الإسلامية» كان قد دخل قبل هذا التاريخ بأعوام مرحلة انحسار شديد، بدأت عام ٩٥ تحت وطأة التضييق والحصار الأمنى، والضربات المتتابعة التى قوضت بنية التنظيم وأدت إلى تصفية عدد كبير من قيادات الصف الأول، واعتقال معظم قيادات الجناح العسكرى، وسد منابع التمويل من الخارج، لكن الصحيح أيضا أن العنف لم يتوقف على نحو كامل وشامل إلا بعد صدور المبادرة التى وقعها قادة الجماعة، لأنه حتى عام ١٩٩٦ الذى شهد انخفاضا ملحوظا فى عدد حوادث العنف يربو على ٥٠ فى المائة، وقع ما يقرب من مائة حادث إرهابى راح ضحيتها مائة وثمانون قتيلا من رجال الشرطة ومن أفراد الجماعة والأهلين، الأمر الذى يؤكد على نحو قاطع فاعلية المبادرة فى وقف كل صور وأعمال العنف.

وزاد من آمال أن تكون المبادرة الأخيرة بداية طريق واضح لوقف العنف أنها جاءت من جانب واحد، ولم تكن نتيجة وساطة طرف ثالث، أو جماعة محايدة تحاول عقد

صلح بين الدولة والجماعة، تتنازل فيه الدولة عن بعض مواقفها مقابل تنازل آخر من الجماعة تلتزم فيه بأن تحصر نشاطها فى جهود الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، لا تتعدى ذلك إلى الفعل والعمل، وأن توقف تكليف أعضائها بدعاوى الحسبة أمرا بالمعروف ونهياً عن المنكر والتى شهدت تجاوزات صارخة إبان سطوة هذه الجماعات على بعض مدن الصعيد وبعض من أحياء القاهرة الشعبية، وأن تتوقف الجماعة عما تعتبره جهادا ضد جاهلية الحكم والمجتمع، مقابل الإفراج عن المعتقلين بسبب الاشتباه دون أن يكونوا طرفاً فى أى جريمة وقعت، وعن الذين أنهوا مدة العقوبة ولم يتم الإفراج عنهم ووقف محاكمة أفراد الجماعة أمام المحاكم العسكرية.

وبرغم كثرة الحديث عن وساطة سابقة حاولها الشيخ الشعراوى، ـ رحمه الله ـ، مع عدد من المثقفين والكتاب الإسلاميين، ينتمى بعضهم إلى جماعة الإخوان المسلمين إلا أن الأمر المؤكد أن الوساطة كانت دائما عرضا مرفوضا من جانب الدولة، ولا ينفى ذلك أن يكون وزير الداخلية وقتها اللواء عبدالحليم موسى قد استقبل وفداً ضم هذه النخبة المتميزة من رموز التيار الإسلامى المعتدل كان على رأسهم الشيخ الشعراوى والكاتب الإسلامى فهمى هويدى وعدد من الشخصيات العامة جلست إلى وزير الداخلية اللواء محمد عبدالحليم موسى لمدة تربو على أربع ساعات، واستمع إلى آرائهم، لكن الوساطة كانت عرضا مرفوضا منذ اللحظة الأولى من الرئيس مبارك، لأن الوساطة تضع الدولة والجماعات على مستوى الند للند، وتعطى للوسطاء الحكماء الحق فى تخطئة الجانبين، وتقترح - مادام الجانبان قد قبلا الوساطة - حلا وسطا تقدم فيه الدولة بعض التنازلات مقابل تنازلات أخرى تقدمها الجماعة، وهو الأمر الذى كان موضع رفض صريح ومباشر من جانب الدولة، عبَّر عنه الرئيس مبارك أكثر من مرة، وظل موقفا ثابتا للحكومة المصرية حتى يومنا هذا لم يطرأ عليه أى تغيير.

لقد عارضت هذه الوساطة عندما شاع ذكرها فى مقال عنيف نشرته «المصور» فى أبريل عام ٩٣[(١)]، وكانت كل الشواهد تؤكد أن تحرك هذه النخبة المتميزة من رموز الاعتدال جاء فى جانب كبير منه ردا على تحرك لجنة شعبية وطنية ضمت وجوها مسلمة وقبطية لا يشك أحد فى إخلاصها لوطنها، أقامت يوماً جميلاً للوحدة الوطنية، واحتفلت بإعادة افتتاح «مقهى التحرير» الذى فجرت فيه الجماعة عبوات حارقة وبعض قنابل المسامير التى اشتهرت بها الجماعة، وكان هدف الاحتفال أن يعرف دعاة العنف أن مصر بأكملها تقف ضد الإرهاب . . . ، ولأن اللجنة الوطنية لم تضم أيا من رموز التيار الإسلامى، فقد جرى اتهامها ظلما بأنها «حلف العلمانيين والأقباط لعزل التيار الإسلامى».

---

(١) راجع مقال «حقيقة الوساطة بين الدولة والإرهاب».

كانت فاتحة المقال الذى كتبته يومها تساؤلاً ساخراً يبحث عما يمكن أن يتبقى من هيبة الدولة والحكم فى مصر، أن صحت الأنباء التى تتحدث عن مشروع وساطة بين الدولة وجماعات الإرهاب، ويسأل فيما تكون الوساطة إن كان الإرهاب لم يزل يقتل ويروع الأبرياء، ويقطع الطريق على أرزاق الناس، ويدمر وينهب ممتلكات الدولة والناس.

إن الوساطة - كما يقول المقال - تفترض نوعاً من علاقات الندية بين طرفين افترقت مصالحهما وتصادمت إرادتهما، ثم يجىء طرف ثالث أكثر حكمة كى يقنع كل جانب بأن يتنازل عن بعض مصالحه لصالح الطرف الآخر تجنبا للخلاف أو حقناً للدماء، فهل هذه هى طبيعة العلاقة بين الدولة وجماعات الإرهاب.. لقد وقع الصدام بين الجانبين لأن دور الدولة أن تحمى الشرعية والقانون، وتصون الأمن والاستقرار، وتضرب على يد كل الخارجين على الشرعية والقانون، وعندما تفرط الدولة فى هذا الواجب فهى تسقط سبب وجودها ومبررات بقائها.

إن أحدا لا يستطيع أن ينكر على أية جماعة مصرية حقها فى أن تستشعر القلق من جراء تصاعد أعمال العنف والإرهاب، وأن تبادر بتقديم جهودها من أجل المساعدة على إنهائه، بل لعل الأمر يصبح واجبا ملزما بالنسبة لشخوص مرموقة ينتظر الوطن منذ فترة طويلة دورها وإسهامها فى هذه القضية، لكن الدور المطلوب ليس الوساطة بين الدولة والخارجين على القانون، وليس الوصول إلى حل وسط فى قضية تتعلق باحترام الشرعية، وليس زجر الطرفين المتخاصمين انطلاقا من رؤية محايدة تتحدث عن خطأ متبادل بين الدولة والجماعات وعنف متبادل بين الشرطة والجماعات، وحاجة إلى الحل الوسط. !

وثمة أدوار عديدة مطلوبة من أمثال هذه النخبة المتميزة من رموز التيار الإسلامى المعتدل ليس بينها الوساطة فيما لا تجوز فيه الوساطة، لأن القضية الأساسية والمبدأ الذى لا يحتمل نقاشا أو تأويلا، هل نترك لكل جماعة سلطة أن تمسك بناصية الفعل، تؤدب وتعاقب، وتُحرم وتُحلل فى أرزاق الناس، وتكفر الدولة والمجتمع، وتصدر الأحكام على الجميع، وتنصب فى كل قرية ونجع أميرا مسئولا لم يبلغ سن الحلم، يفتى ويحكم دون علم أو سند من الشريعة والقانون.

أننى ما أزال أعتقد أننى اخترت يومها بهذا المقال الموقف الصحيح، ولو أن مبادرة وقف العنف التى أعلنها مجلس شورى الجماعة لم يصحبها هذا التحول الفكرى الذى عبَّرت عنه الكتب الأربعة، وزادته وضوحا الحوارات الضافية التى نشرتها «المصور» لما كان لى أن أنقل موقفى من خصومة سابقة لدودة إلى محاولة صادقة للفهم تتجاوز أى مشاعر ذاتية، لأن الأمر لم يكن أبدا شخصياً.

صحيح أننى لا أملك الحكم على القلوب، ولا أملك التفتيش عن النيات، ولا أستطيع

أن أشق الصدور، لكننى ما أزال أعتقد أن هؤلاء الأشخاص صادقون فى مبادرتهم، ومن واجب كل مصرى أن يمد لهذا الجهد يد العون كى تنجح المبادرة، وبعض العون قد يأتى من أصوات أكثر حذرا تخشى على المؤمن أن يلدغ مرتين.

□□□

وكما كان هناك مؤيدون للمبادرة والحوار كان هناك معارضون عبروا عن شكوكهم ومعارضتهم فى مقالات ذكية تطرح أسئلة مهمة عن ضمانات الصدق فى مبادرة وقف العنف، ولماذا لا تكون ضربا من «التقية» لجأت إليه الجماعة وقد أحست ضعفها وقلة حيلتها إزاء سلطة الدولة، ووجدت الآلاف من شبابها داخل المعتقلات والسجون، وضُيق على رجالها فى الداخل فلم يعد فى وسعهم أن يعتلوا منابر الدعوة أو أن يحققوا مكسبا واحداً، وضيق على قادتها فى الخارج بتغير ظروف دولية كانت تمنح لقيادات الخارج ملاذاً آمناً. وتضمن لهم تمويلاً متدفقاً.

إن «التقية» أن يظهر الإنسان غير ما يبطن، ويسلك فى الظاهر عكس ما يعتقد، مداراة للنفس وحماية لها حين الضعف، وانتظاراً لفرصة «التمكين» التى تعطيه القوة على المجاهرة باعتقاده، والتقية والتمكين كانا دائما جزءا من أساليب الجماعات الدينية السرية على مر التاريخ حتى لا يفتضح أمرها.. فما الذى يمنع من أن تكون التقية انتظارا للتمكين هى الموقف الحقيقى للجماعة، ألم تكن تلك خطة جماعة «الإخوان المسلمين» فى قضية «سلسبيل».

أصحاب هذا الرأى يطرحون قرائن عديدة تبرر شكوكهم، بعضها يأتى من بعض سطور ما وردت فى الكتب الأربعة التى ألفها وراجعها وأقرها مجلس شورى الجماعة، تكشف حرص الجماعة على استمرارها كتنظيم، وأملها فى أن تعقد مع الحكومة صلحا مثل ذاك الصلح الذى عقده الحسن بن على كرم الله وجهه مع معاوية رضى الله عنه، والذى حقن دماء المسلمين وكرس جهودهم لمواجهة الروم، وهم يضعون أنفسهم من هذا الصلح الذى يأملون فيه مكان الحسن الذى تنازل عن حقوقه لأن هذا التنازل - على بغضه - أهون عند الله من إراقة الدماء ومفاسده العظيمة، صحيح أن القياس الذى قدمته الجماعة ليس القياس الصحيح لأنه ينطوى على رغبة فى إبراء الذات، لكن الصحيح أيضا أن هناك نصوصاً أخرى فى الكتاب ذاته تتساءل عن مبررات التشكك فى «شرعية المصالحة مع قومنا الذين يتحدثون بألسنتنا، ويُصلون إلى قبلتنا، ويأكلون من ذبيحتنا، ويتسمون بأسمائنا لوقف قتال المنتصر فيه مهزوم، والمفسدة غالبة». فضلا عن الإقرار الصحيح بعدم شرعية ما ارتكبوه من أفعال.

غير أن الاعتراض الأكثر أهمية من هذه الشكوك التى تسعى إلى إثبات ذاتها من

خلال انتزاع عبارات بعينها من سياق كتاب كامل يحسن أن يكون فهمه على أسس أكثر شمولا وأكثر إدراكا للمعضلة الصعبة التى تواجه قادة الجماعة وهم يخاطبون بهذه الكتب قواعدهم التى تربت على فكر خاطئ لزمن طويل، الاعتراض الأكبر من كل هذه الاعتراضات الصغيرة يكمن فى عزوف قادة الجماعة عن أن يقدموا تأكيدا واضحا بالتزامهم احترام القانون الوضعى والحكم المدنى والدستور الذى ارتضته الأمة لأنها أدوات الدولة التى يريدون التصالح معها وقد لايكون مثل هذا الإقرار قد ورد بصورته المباشرة فى أى من الكتب الأربعة، لكن الأمر المؤكد أن إعادة النظر الشاملة فى دور المحتسب المتطوع، وقصر دور المحتسب عند حدود إبلاغ أجهزة الأمن دون ممارسة فعل الضبط أو العقاب هو خطوة متقدمة على طريق الاعتراف بشرعية القانون الوضعى.

ومع جدية هذا الاعتراض تبقى حقيقة مهمة لا مراء فيها ، وهى أن الجماعة قد غيرت فكرها على نحو شامل، وسعت إلى إسناد موقفها من قضية وقف العنف إلى أسس شرعية مستمدة من القرآن والسنة تطابق وسطية الإسلام واعتداله، وهذا فى حد ذاته خطوة جسورة تستحق المساندة.

على أن الأكثر مدعاة للحيرة هو موقف جماعة «الإخوان المسلمين» من هذه المبادرة، لقد التزموا الصمت المطبق، ورفضوا مناقشتها، وأحجموا عن تأييد دعوتها إلى وقف العنف، وعندما كانت الظروف تضطر بعضهم إلى أن يعلق على نحو شخصى، كان يختصر الموقف ويبخسه فى تعليقات غامضة تصف تطورا ضخما بهذا الحجم يشارك فيه قادة الجماعة الإسلامية وآلاف من قواعدها بأنه مجرد سيناريو محكم لمسرحية أحسن ترتيبها وإخراجها بمعرفة الأمن، لعب فيها شخصى الضعيف دور الراوى لكن الموقف برمته يفتقد المصداقية!.

لماذا أحجمت جماعة الإخوان عن أن تقول رأيا صريحا وهى التى طالما فتشت عن أعذار واهية ، عندما كانت الجماعة الإسلامية تمارس جرائمها بصورة شبه يومية ، لتبرر هذه الجرائم بأنها طيش شباب مسلم حسن النية يتعجل الثمار قبل أوانها!.

لقد فتشت كثيرا فى أسباب هذا الموقف الغامض لجماعة الإخوان ، وسألت على نحو مباشر بعض رموز الجماعة لكننى لم أحظ بأى إجابة شافية، وأغلب الظن، وبعض الظن إثم وبعضه صحيح ، أن جماعة الإخوان وجدت نفسها فى موقف صعب لأن الجماعة الإسلامية أعلنت استعدادها لأن تقدم اعتذارا علنيا عما ارتكبته من أفعال فى حق المجتمع المصرى على حين أحجمت جماعة الإخوان .

وربما يكون السبب الأهم، أن المبادرة أخذت جماعة الإخوان على غرة، وقد كانت تأمل فى أن تلعب دور الوسيط بين الدولة والجماعات لتعزز شرعيتها المفتقدة ، وتحقق

كسبا عظيما فى الشارعين المصرى والإسلامى ، لكن المبادرة فوتت على الإخوان هذه الفرصة.

وأياً كانت أسباب الحذر من جانب قوى عديدة تخشى أن يكون دافع المبادرة آمال الجماعة فى أن تحصل لأعضائها على إفراج عام وشامل لتعاود نشاطها القديم مرة أخرى تحت ستار الدعوة، فإن الحذر واجب وضرورى لأن الأمر يتعلق باستقرار الوطن، لكن الحذر لايبرر الإبقاء على هذه الآلاف فى المعتقلات دون حل.

□□□

إن كان الإبقاء على هذه الآلاف من الشباب فى المعتقلات والسجون إلى الأبد لا يشكل حلا لمشكلة جماعات العنف فى مصر لأنه متعذر ومستحيل ، كما أن الإفراج العشوائى عن هذه الآلاف لا يعطى ضمانا بأمن الوطن واستقراره . . . فأين يكون المخرج الصحيح من هذه المعضلة الصعبة على ضوء تجربة مصر القاسية مع جماعات العنف السياسى على امتداد ٥٠ عاما ، منذ أخذ الصراع بين مصر الناصرية وجماعة الإخوان طابع المواجهة والصدام ، عندما افترقت السبل بين تنظيم الضباط الأحرار وحركة الإخوان فى يناير عام ٥٤ ، بصدور قرار مجلس الثورة بحل الجماعة ومصادرة ممتلكاتها ، ثم بلوغ الصدام ذروته فى أكتوبر من العام نفسه بعد محاولة اغتيال عبدالناصر فى «ميدان المنشية» ، وهو يتأهب لإلقاء خطابه احتفالا بتوقيع اتفاقية الجلاء، التى عارضتها جماعة الإخوان فى سياق تصعيد ضغوطها على النظام بعد أن تكشف لها، أن القائمين على ثورة يوليو لن يسمحوا لجماعة الإخوان أن تكون شريكا كاملا فى الحكم ، تقتسم السلطة مع الضباط الأحرار ،كما كانت تطمح الجماعة فى فترة تعاونهما المشترك فى بداية الثورة .

وما جعل المواجهة بين الثورة الوليدة وجماعة الإخوان صداما حتميا ومعركة مصيرية، رغم تعاونهما فى إقصاء حزب الوفد وتصفية الحياة الحزبية فى مصر، أن جماعة الإخوان كانت تملك أقوى تنظيم سياسى ، يتمثل فى واجهة سياسية ضخمة تنتشر على مساحات واسعة من ريف مصر بمدنه الصغيرة وقراه ، فى شكل شُعب تنضوى فيها نسبة عالية من شباب المدن والقرى ، وكانت تملك أيضا تنظيما سريا مركزيا عالى الكفاءة ، يتبع المرشد العام ، يتمثل فى الجهاز الخاص الذى كان بمثابة الجناح العسكرى للجماعة ، يشكل وجوده واستمراره تهديدا جاداً لأمن النظام الجديد خصوصا بعد صدامه مع الإخوان، ولهذا لم يكن هناك بد من أن يكون الصدام عنيفا وشاملا عندما اختلفت المصالح .

ولا أظن أن أحدا يمكن أن يختلف الآن على أن تنظيمات الجماعات الإسلامية التى اعتمدت العنف وسيلة لتعاملها مع الواقع السياسى للمجتمع المصرى قد خرجت ، فكرا وتنظيما ، من سجون الفترة الناصرية ، ومن تحت عباءة جماعة الإخوان المسلمين . .

وابتداء من جماعة «الفنية العسكرية» إلى «جماعة التكفير والهجرة» إلى «الجهاد» كان الخيط التنظيمى واحداً رغم تعدد وتعاقب أطواره ، كانت رءوس هذه التنظيمات جميعا أعضاء سابقين فى جماعة الإخوان ، وكان موردهم الفكرى ابتداء من صالح سرية مؤسس تنظيم الفنية العسكرية إلى شكرى مصطفى مؤسس التكفير والهجرة ، إلى عبدالسلام فرج مؤسس الجهاد ـ واحدا ، كانوا جميعا تلاميذ لمؤلفات عضو الإخوان الشهير سيد قطب التى أشاعت فكر التطرف ومفاهيمه فى التكفير ، كما أشاعت فكرة جاهلية المجتمع ، وحاكمية الله ، على أرضية تاريخية تستند إلى تراث جماعة الإخوان التى لم تقف يوما عند حدود فكرة الدعوة ، ولكنها جاوزت ذلك إلى التحريض على الفعل ، بل وإلى الفعل ذاته ، لتفتح للمرة الأولى فى تاريخ مصر المعاصر باب العنف والاغتيالات السياسية والتنظيمات السرية .

وكان طبيعيا أن تتحول السجون ، التى احتجزت آلافا من شباب الإخوان لسنوات طويلة وتحت ظروف قاسية ، إلى مفرخة مستمرة لأفكار العنف وتنظيماته بل وإلى ساحات للتدريب والتنظيم ! . . ، وفى سجون الفترة الناصرية نمت أفكار التكفير ، وتخلقت جماعات وتنظيمات جديدة ، وشبت قيادات أكثر عنفا . . ، وبينما المجتمع يتصور أنه يعيش آمناً لأن السجون تحتجز خلف جدرانها هؤلاء الخوارج الجدد حتى تتم استتابتهم على الورق فى إقرارات هدفها الإذلال والمهانة ، كان يحدث العكس ، تزداد الأفكار تطرفا ، وتزداد التنظيمات انتشارا وإحكاما ، ويتم تدبير خطط المستقبل .

وفى السجون فإن التيار الغالب أبدا هو التيار الأكثر تشددا ومزايدة ، خوفا من الاتهام بالجبن أو التخاذل والتراجع والنكوص والخيانة ، لأن سيكولوجية الحشد داخل السجن تمنع الحوار ، وتصادر على الرأى الآخر ، وتحول دون مراجعة أفكار الجماعة ، لا تلد سيكولوجية الحشد فى السجن سوى الثأر والحقد والضغينة ، خصوصا مع شيوع صور التعذيب والإهانة وأساليب قتل الكرامة التى تثبتها خلال الفترة الناصرية روايات شبه موثقة تحكى قصصاً دامية .

ولست أعرف إلى أى حد يمكن أن يؤثر حسن المعاملة واحترام آدمية الإنسان وهو رهن السجن أو الاعتقال فى سيكولوجية المسجون داخل السجن ، وإن كنت على يقين من روايات كثيرة سمعتها من أعضاء الجماعة الإسلامية ، خصوصاً القواعد عندما التقيت بهم فى سجن «وادى النطرون» من أنها يمكن أن تزيل الضغينة والمرارة وتهيئ فرص التفكير الهادئ بعيدا عن نوازع الانتقام والثأر ، وتساعد على إذكاء فكر المراجعة ، وتخلق مناخا أكثر ثقة وراحة ، وعلاقات أقل توتراً وأكثر وداً بين الأمن وأفراد هذه الجماعات .

لكننى أستطيع أن أقطع بأنها المرة الأولى فى تجربة مصر مع جماعات العنف السياسى

على امتداد ٥٠ عاما التى يقدم فيها تنظيم مهم مثل تنظيم «الجماعة الإسلامية» على مراجعة شاملة لفكره وهو داخل السجن ليخلص إلى ضرورة وقف العنف ، وضرورة إبطال الجهاد بعد أن ضل مفهومه الصحيح ، وضرورة وقف دعاوى الحسبة فى ظل وجود مؤسسات رسمية وشرعية تقوم على تنفيذ القانون ، تمثل «المحتسب المعين » على أن يقتصر دور «المحتسب المتطوع » فى الإبلاغ عن المنكر دون عقاب صاحبه .

وأعتقد أنه من الضرورى أن يستثمر المجتمع هذه الفرصة المواتية ، إن ثبت بالفعل أنها فرصة حقيقية ، وما لم يتم استثمار هذه الفرصة المتاحة فى عهد الرئيس مبارك فإن مصر سوف تفوِّت على نفسها فرصة التاريخ ، ليس فقط لأنها المرة الأولى التى يقوم فيها تنظيم دينى بتصفية فكره المتطرف على نحو علنى ولكن لأن الجماعة الإسلامية تشكل أكبر تنظيمات العنف والارهاب فى مصر والعالم العربى ، وما من شك فى أن هذا التحول الفكرى الذى عبر عنه قادة الجماعة ، وحتى إن يكن مجرد سيناريو أحسن تدبيره - كما يقول بعض المتشككين - سوف يكون له تأثيره المهم على بنية الجماعة ومستقبلها التنظيمى ، وسوف يكون له تأثيره الأهم على بنية وتوجهات جماعات أخرى ، خصوصا الجهاد التى يكاد يخلص قادتها إلى النتيجة نفسها ، أما تلك الجماعات الشظايا التى تتمثل فى دوائر تنظيمية صغيرة تتنافس على التطرف والتشدد فهى كالعوالق تختفى إن اختفى الأصل والأساس ، يساعد على ذلك أن المناخ الدولى قد اختلف ولم يعد هناك من يستطيع أن يقدم الملاذ الآمن لأفراد هذه الجماعات أو يضمن لهم تمويلا متصلا أو يُجاهر بمساندتها .

أثبتت تجربة مصر مع هذه الجماعات أن الحل لا يكمن فى تعذيب السجون لأن ذلك يزيد الأمور شططا ، كما أنه لا يكمن أيضا فى الإفراج العشوائى دون ضمانات تكفل أمن الوطن واستقراره بسبب ظروف طارئة تفرض على الحكم تبديل تحالفاته السياسية أو نتيجة خطأ فى التقدير يتصور فيه الحكم أنه قادر على أن يستخدم الدين طرفا فى لعبته السياسية دون أن يدفع الثمن .

لقد أفرج الرئيس السادات عن كل المسجونين من جماعة «الإخوان المسلمين» الذين أبقاهم عبدالناصر فى السجون فى إطار سياسة جديدة تسعى إلى كسب تيار الإسلام السياسى ، وتعزيز شرعية الحكم وهو يخرج من ثياب عبدالناصر ، وزاد على ذلك - كما قال وزير الداخلية الأسبق حسن أبو باشا فى مذكراته التى نشرتها «المصور» (مذكرات فى الأمن والسياسة) - أن أعطى الرئيس السادات الضوء الأخضر لتشكيل ما عُرف بعد ذلك باسم «الجماعة الإسلامية» فى الجامعات المصرية بهدف ضرب القوى السياسية التى تناهضه منذ بداية ولايته انحيازا لمراكز القوى ، والمتمثلة فى تيارات اليسار والناصريين ،

وكلف بهذه المهمة محمد عثمان إسماعيل محافظ أسيوط وأمين تنظيم الاتحاد الاشتراكى فى ذلك الوقت ، كما قدم الرئيس السادات أيضا عددا كبيرا من التنازلات على أمل احتواء تيار الإسلام السياسى ، عندما سمح لجماعة الإخوان المسلمين أن تعود لممارسة نشاطها بشكل علنى وإن يكن غير رسمى وتصدر مجلة «الدعوة» ، وعندما عدّل المادة الثانية للدستور مرتين ، مرة فى بداية توليه لتصبح الشريعة الإسلامية مصدرا رئيسيا للتشريع فى دستور عام ٧١ ومرة ثانية فى أبريل عام ١٩٨٠ لتصبح مبادئ الشريعة هى المصدر الرئيسى للتشريع فى صفقة كان ثمنها تمرير قانون الأحوال الشخصية الجديد فى المجلس النيابى .

لكن تحالف الرئيس السادات مع الإخوان سرعان ما انفض تحت الضغوط المستمرة للجماعة على الحكم لإعادة الشرعية إلى تنظيمها المحظور وتصعيد مطالبها بضرورة مراجعة كل القوانين كى تتوافق مع النص الدستورى المعدل عام ١٩٨١ والذى أكد وجوب أن تكون الشريعة المصدر الرئيسى للتشريع ، ومع استمرار معارضتهم المتزايدة لمشروع السلام مع إسرائيل واتفاقات «كامب دافيد» ، فى الوقت الذى لم تقدم فيه الجماعة أى عون حقيقى للرئيس السادات يساعده على ضبط انفلات الجماعات الإسلامية ، أنهى الرئيس السادات تحالفه مع جماعة الإخوان ، لكن الجماعات الإسلامية كانت قد جاوزت دورها الذى رسمه محمد عثمان إسماعيل ، ووسعت من نطاق نشاطها لينتقل من الجامعات إلى الحى والشارع ، واستولت على عدد ضخم من المساجد الأهلية ، تحتكر منابرها وتحيلها إلى مراكز تجنيد للأعوان والنشطاء الجدد أو إلى مقرات لأمراء المدن والأحياء والقرى ومخازن للسلاح ، كما أثارت الجماعة مخاوف الأقباط والكنيسة بسبب اعتداءاتها المتزايدة على الطلاب الأقباط فى الجامعات فى بداية فتنة طائفية اشتد أوارها بعد ذلك حتى وقع الصدام بين الحكم والكنيسة .

لم تحاول جماعة الإخوان أن تقدم أى عون للرئيس السادات يساعده على ضبط سلوك الجماعات الإسلامية التى تزايد خطرها وكثر عددها وشاع سلوكها الفوضوى ، على العكس استثمر الإخوان مناخ القلق الذى صاحب نمو هذه الجماعات لممارسة المزيد من الضغوط على الحكم كى يسلم بمطالبهم ، وكانت خاتمة التحالف إعلان الرئيس السادات فى سبتمبر عام ٨١ وقف صدور مجلة «الدعوة» مع التأكيد على ضرورة الفصل بين الدين والسياسة ، لكن ذلك جاء بعد فوات الأوان ، فلقد كانت البلاد على شفا عاصفة هوجاء .

□□□

ومنذ منتصف الثمانينات تصاعد عنف الجماعات يغذيه سباق التنافس بين الجماعة الإسلامية والجهاد وعدد من الجماعات الصغيرة التى انشقت عن الجماعتين بسبب الصراع

على «الإمارة»! ، أو الخلاف على تفسير مفهوم الجهاد وأولوية الأهداف التى ينبغى أن تتوجه إليها خطط هذه الجماعات.

وفى خضم التصعيد، بدأت موجة ثانية من عمليات محاولات الاغتيال استهدفت وزير الداخلية الأسبق زكى بدر عام ١٩٨٩ ، ورئيس الوزراء د. عاطف صدقى، ووزير الإعلام صفوت الشريف، ووزير الداخلية حسن الألفى عام ١٩٩٣ ، وتمكنت الجماعة الإسلامية من اغتيال الدكتور رفعت المحجوب عام ١٩٩٢ ، فى عملية اتسمت بالجسارة والدقة كانت تستهدف وزير الداخلية محمد عبدالحليم موسى، الذى غيَّر مسار ذهابه إلى مكتبه بمحض المصادفة يوم الحادث ليكون الضحية رئيس مجلس الشعب الذى يستخدم الطريق ذاته فى وصوله إلى مبنى البرلمان، كما تمكنت الجماعة من اغتيال الكاتب والمفكر فرج فودة لأنه كان خصما عنيدا وشجاعا لفكر الإرهاب وأفعاله، يعتقد أن تطبيق الشريعة بحذافيرها لا يطابق مقتضيات العصر، كما حاولت طعن الكاتب الكبير نجيب محفوظ فى عنقه بالسكين أمام منزله بحى العجوزة وهو يستعد للذهاب إلى ندوته الأسبوعية فى الخامسة من مساء كل جمعة، كان نجيب محفوظ قد حصل على جائزة نوبل، وكان الهدف من محاولة اغتياله طعن مصر فى القلب، وإحراج الحكومة، والظفر بصيد ضخم سوف تكون له أصداؤه العالمية المدوية.. لكن الله سلم(١).

كما تصاعدت عمليات ترصد كبار رجال الشرطة وضباط مباحث أمن الدولة المسئولين عن النشاط الدينى فى القاهرة وعدد من المحافظات، وعدد من قادة مديريات الأمن فى الصعيد ردا على نجاح الأمن فى اعتقال واصطياد عدد كبير من قيادات الصفين الأول والثانى لتنظيمى الجماعة الإسلامية والجهاد، وبينهم مسئول الجماعة العسكرى والمتحدث باسمها، وفى تلك الفترة بدا وكأن المواجهة قد أخذت طابع الثأر المتبادل بين الشرطة والجماعات.

وتدهورت أحوال الأمن فى محافظات أسيوط والمنيا حيث تنشط الجماعة الإسلامية، وفى بنى سويف حيث تنشط جماعة الجهاد، والفيوم حيث تنشط جماعة الشوقيين، والقليوبية حيث تنشط جماعة «الناجون من النار»، وتعددت صور جرائم الإرهاب، كما تسارعت أحداثها، ابتداء من جرائم العدوان على الأقباط التى بلغت ذروتها فى حادث الاعتداء على كنيسة أبى قرقاص، عندما داهم أفراد من الجماعة المصلين داخل الكنيسة وأطلقوا عليهم وابلاً من النيران، إلى جرائم الاعتداء على السائحين الأجانب أمام المتحف المصرى، وأمام فندق أوربا فى شارع الهرم وفى محافظات المنيا وأسيوط وقنا، وكانت

---

(١) راجع مقال «لماذا نجيب محفوظ ولماذا السكين ؟».

ذروة هذه الجرائم حادث الأقصر الذى فاقت بشاعته كل تصور ليكشف عن الوجه القبيح للإرهاب، كما تكررت جرائم الاستحلال والسطو المسلح على محلات الصاغة وبنوك القرى لتمويل نشاط هذه الجماعات.

وتصاعد عدوان الجماعات على حريات الناس فى عدد من مدن الصعيد بدعوى النهى عن المنكر، وتكررت حوادث الاعتداء على النساء بدعوى محاربة التبرج، وجرى إحراق عدد من محلات الفيديو، وتحطيم بعض محلات الخمور لإظهار سطوة الجماعات وإحراج الحكومة.

وكان اللافت للنظر، أن العمليات التى يقوم بها تنظيما الجماعة والجهاد قد أصبحت أكثر دقة وتنظيما، تعتمد على معلومات وافدة تؤكد نجاح الجماعتين فى رصد أهدافهما على نحو دقيق، وتستخدم أساليب جديدة تشير إلى زيادة المهارة والخبرة نتيجة عودة الكوادر التى كانت قد ذهبت إلى أفغانستان فى فترة حكم الرئيس السادات، تحت بصر الدولة وسمعها وأحيانا بتشجيعها بدافع التطوع لنصرة المجاهدين الأفغان، ثم عادوا إلى مصر ليمارسوا دورهم فى إطار مخطط وضحت كل أبعاده، شاركت فيه الخرطوم وطهران قصدا وعمدا، وشاركت فيه عدد من العواصم العربية بسوء التقدير، لأنها ظنت أن تشجيع هذه الجماعات وإعطاءها ملاذا آمنا يمكن أن يكره القاهرة على تسليم عدد من معارضيها لجئوا إلى مصر، ولكنهم لم يمارسوا ولم ينخرطوا فى أية أعمال عنف إزاء بلادهم.

كانت الأسلحة تأتى من الخرطوم عبر درب الأربعين، طريق التجارة البرية بين مصر والسودان منذ الأزل، ليتم تخزينها فى منطقة كوم أمبو، ومن كوم أمبو يتم تصريفها إلى تنظيمات القاهرة ومحافظات الصعيد، وكان العائدون من أفغانستان يأتون إلى مصر عبر طهران والخرطوم، ثم يتسللون من الخرطوم إلى الصحراء الليبية ومنها يدخلون إلى مصر، وفى أحيان كثيرة كانت صنعاء تمثل محطة وسطا على الطريق حيث يجدون ملاذا آمنا فى كنف الشيخ الزندانى أحد من أقطاب جماعة الإخوان فى اليمن!.

وكانت بصمات حسن الترابى، شريك الرئيس البشير فى حكم السودان، تشير إلى دور مهم لعبته الخرطوم فى تلك الفترة فى مساندة جرائم هذه الجماعات، يغذيه طموح الترابى فى أن يفتح له سقوط القاهرة «معاذ الله» الطريق إلى أممية إسلامية عالمية تنهض بقيام الدولة الإسلامية التى يمكن أن تمتد من الجزائر غربا إلى تونس التى كانت مركزا لنشاط واسع لهذه الجماعات، إلى مصر ثم جنوبا إلى الخرطوم قبل أن تعاود امتدادها شرقا إلى فلسطين ولبنان والأردن!.

نشط الترابى فى تصدير العنف إلى مصر، كما نشط فى تصدير العنف إلى دول الجوار

الإفريقى للسودان، خصوصا أريتريا وأثيوبيا والصومال، كما نشط فى بناء تنظيم إسلامى أممى تحت اسم «المؤتمر الشعبى العربى الإسلامى»، يعقد لقاءاته الدورية فى الخرطوم، ويحضره كل ألوان الطيف من جماعات الإسلام السياسى، ابتداء من الإخوان المسلمين إلى الجهاد، وتحول السودان فى هذه الفترة إلى ملاذ آمن لكوادر وقيادات التنظيمات السرية لهذه الجماعات، كما أصبح وطنا لكل قادة الإرهاب فى العالم، ابتداء من كارلوس إلى ابن لادن مرورا بقيادات جماعتى الجهاد والجماعة الإسلامية، وانتشرت حول الخرطوم وخارجها معسكرات التدريب فى مزارع تحولت إلى مقار لهذه الجماعات التى كان فى وسع أفرادها أن يدخلوا السودان فى أى وقت يريدون، ويخرجون دون تأشيرات دخول أو خروج.

وكانت قمة المخطط محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا فى يوليو عام ١٩٩٥م، بعد وصوله إلى العاصمة الأثيوبية وخروجه من المطار، حيث اعترض طريق ركبه أفراد من الجماعة الإسلامية يقودهم عضو الجماعة مصطفى حمزة، نصبوا كمينا على الطريق، وأطلقوا النيران من رشاشاتهم على الركب، وقدَّر الرئيس مبارك بحكمة بالغة أبعاد الموقف، وطلب من سائقه أن يعود بالسيارة إلى المطار، وتشير نتائج التحقيقات التى أعلنتها السلطات الأثيوبية إلى الدور المباشر الذى اضطلعت به الخرطوم فى هذه المؤامرة، والتسهيلات التى قدمتها لجماعة الاغتيال بما فى ذلك استخدام شركة الطيران السودانية، واستخدام البعثة الدبلوماسية السودانية فى أديس أبابا لتهريب الأسلحة وتسهيل مهمة الجناة.

بلغ المخطط الإرهابى ذروته فى عام ١٩٩٥م، بهذا التصعيد المتتابع فى العمليات ابتداء من نهاية الثمانينات حتى بداية الموجة الثانية لمحاولات الاغتيال التى استهدفت هذا العدد الكبير من المسئولين ورجال الشرطة، وفى بداية التسعينات أيضا رصد الأمن المصرى عددا من القرائن المهمة تشير إلى صلات عضوية متعددة بين جماعة الإخوان المسلمين وجماعات العنف، عندما تم ضبط طبيب عظام فى الصعيد ينتمى إلى جماعة الإخوان يأوى عددا من أفراد الجماعة فى مسجد بناه أسفل منزله، وعندما تم فى الفترة ذاتها ضبط خمسة أشخاص ينتمون إلى الإخوان كانوا يدفعون رواتب ومعونات مالية لمساندة هذه التنظيمات على شراء الأسلحة وإعانة أسر المعتقلين.

أما القضية الثالثة فتتعلق باتصالات منتظمة عبر الفاكس بين ياسر سرى أحد قيادات الخارج من تنظيم «طلائع النصر» وهو تنظيم منشق عن «الجهاد» كان يتبع أيمن الظواهرى، وأحد الضالعين فى محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء الأسبق، وقد

صدر ضده حكم بالإعدام، وعضو من جماعة الإخوان يشغل أمينا لنقابة المهندسين في السويس.

وزاد الموقف سوءا أنه في غضون هذه الفترة ذاتها ضبطت سلطات الأمن مجموعة مهمة من وثائق جماعة الإخوان مسجلة على أسطوانات ليزر في القضية الشهيرة التي عرفت باسم قضية «سلسبيل»، وهو اسم استخدمته جماعة الإخوان لشركة تابعة لها تعمل في الكمبيوتر لكنها في الوقت نفسه تمثل غطاءً لمحاولات الإخوان إعادة بناء تنظيمهم، وقد كان بين الوثائق المهمة التي عثر عليها وثيقة شهيرة تحمل اسم «التمكين» نشرت «المصور» نصها في حينه، تكشف خطط الجماعة في تجنيد الأعضاء الجدد وطريقة إعدادهم على النهج القديم الذي كانت تتبعه الجماعة في تنظيمات «الجوالة» التي كانت الرافد الأساسي للكوادر التي يتم اختيارها كي يكونوا أعضاء في الجهاز السري الخاص، كما تكشف وثيقة «التمكين» خطط الجماعة لبناء شبكة واسعة من المصالح والخدمات المالية والطبية والتعليمية لتوسيع مجالات نشاطها بما يمكنها من أن تصبح قوة أساسية في المجتمع، متمكنة وفاعلة، تساعد الجماعة على النهوض بأهدافها.

أكدت هذه القرائن شكوكاً وهواجس لم تنقطع في بعض دوائر الحكم التي تعتقد أن جماعة الإخوان لاتزال تمثل جذر العنف الأساسي في هذه الحركات، وإن كانت تتبع في الوقت الراهن تكتيكا مختلفا يساعدها على التغلغل والانتشار في المجتمع كمرحلة أولى في تنفيذ مخططاتها، وبهذا الأسلوب يتم تجنب أي صدام مبكر مع الدولة انتظارا للتمكين، خصوصا أن تجارب الصدام السابقة بين الدولة والجماعة، لم تحقق أي فائدة للجماعة بل أضرتها ضررا بالغا، بل إن بعضا من هذه الدوائر يعتقد أنه ربما تكون جماعة الإخوان هي الأكثر خطرا والأكثر دهاءً، وأن ادعاءات الجماعة بأنها قد طلّقت العنف هي مجرد كلمات لا تثبت نفسها في أي موقف عملي من جانب الإخوان تجاه هذه الجماعات.

وبسبب تراكم الشكوك حول موقف جماعة الإخوان وجه الرئيس مبارك في غضون عام ١٩٩٥ اتهاما علنيا لجماعة الإخوان بأنهم جزء من مخطط العنف الذي يستهدف مصر، وأن علاقاتهم المشبوهة مع جماعات العنف لاتبرئ ساحتهم من موجة العنف المتصاعد.

وبرغم أن جماعة الإخوان حاولت الدفاع عن نفسها في أكثر من بيان صدر باسم قادة الجماعة، كما حاولت الدفاع عن نفسها في خطاب مفتوح وجهه مرشد الجماعة المستشار حامد أبوالنصر يومها إلى الرئيس مبارك، إلا أن الجماعة ظلت في حساب دوائر عديدة للحكم موضع شكوك وهواجس يصعب معها بناء جسور للثقة بين الحكم والجماعة، وقد أضفى غموض مواقف الإخوان في كثير من القضايا، ورؤاهم المزدوجة في قضية العلاقة

بين الجماعة والحزب والعلاقة بين الدين والسياسة، وتراثهم القديم فى العنف الذى لم يتم الاعتذار عنه ظلالا دائمة على هذه العلاقة جعلتها تماما مثل العلاقة بين القط والفأر.

وأظن أن عام ١٩٩٥ كان أيضا عاما فارقا، لأنه فى ظل أحداثه المتلاحقة تغيرت السياسات الأمنية لتصبح أكثر حسما، وزادت قناعة الدولة بضرورة تحديث قدرة الأمن والشرطة بما يمكنهم من خوض مواجهة شاملة مع هذه الجماعات، انتقل فيها زمام المبادرة إلى الشرطة التى خاضت معارك جسورة مع هذه الجماعات، فى الوقت الذى أصبح فيه نظر قضايا الإرهاب من اختصاص المحاكم العسكرية تفاديا لبطء الإجراءات فى المحاكم العادية، وفى ظل هذه السياسة الأمنية الجديدة رفضت الدولة كل صور الحوار مع هذه الجماعات.

يمكن أن نقول إنه ابتداء من منتصف عام ١٩٩٥ وحتى مبادرة وقف العنف التى وقع عليها كل أعضاء مجلس شورى الجماعة الإسلامية كان الواضح أن تنظيمات العنف، خصوصا الجماعة الإسلامية والجهاد أصبحت أقل قدرة على المبادأة، وبدأت معدلات الجرائم فى الانخفاض المتتابع، وامتنعت القاهرة على هذه الجماعات، وانحسر النشاط فى عدد من بؤر الصعيد، وضمرت سطوة الجماعات فى عدد من أحياء المدن الشعبية بعد أن اقتحم الأمن مقاراتهم فى هذه الأحياء، وطردوهم من المساجد التى كانوا يسيطرون عليها والتى كانت قد تحولت إلى أوكار ومخابئ للسلاح، وأماكن يتم فيها تطبيق الحدود على الناس باسم أمير الجماعة، وزاد من صعوبة موقف هذه التنظيمات نجاح الأمن فى تجفيف منابع التمويل القادمة من الخارج، إضافة إلى التغييرات التى طرأت على سياسات الخرطوم وطهران نتيجة العزلة الدولية التى فُرضت على الدولتين بسبب سياساتهما فى تصدير العنف والثورة واضطرارهما إلى التوقف عن ذلك.

ويدخل ضمن العوامل المهمة التى ساعدت الأمن على كسب معركته مع الإرهاب التحديث الذى طرأ على آلياته فى العمل ووسائله فى الاتصال التى زادت من قدرته على حصار هذه البؤر، وزادت من حجم المعلومات المتوفرة لديه عن هذه التنظيمات، فضلا عن ضبط آلاف العناصر فى ظل سياسة توسيع الاشتباه.

على أن أهم العوامل التى ساعدت على إحباط مخططات الإرهاب، أن تنظيمات الإرهاب لم تجد أى تعاطف شعبى، ولم تتوفر لها أية مساندة حقيقية من المجتمع، الذى رفض أن يصدق الدعاوى التى أطلقتها هذه الجماعات تحت ستار الدين، وقد ساعد على تعميق هذا الوعى فى الشارع المصرى الممارسات الفجة لأعضاء هذه الجماعات تحت دعاوى الحسبة والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وتعرضهم للسياحة التى تشكل القدر الأساسى لأرزاق ملايين من أبناء الشعب، ثم حماقتهم المتزايدة فى استهداف المواطنين،

عندما فجروا بعض الشحنات الناسفة وقنابل المسامير فى موقف أوتوبيسات الخازندار فى شبرا، وفى مقهى ميدان التحرير، وقريبا من مداخل بعض محطات المترو، بهدف إحراج الحكومة وإظهار عجزها عن حماية مواطنيها، لكنهم أكدوا بهذه الحماقات أنهم ضد أرزاق الناس وضد مصالح الوطن، وضد كل مواطن مصرى.

كما ساعد على عزلة هذه الجماعات موقف شجاع من المثقفين والفنانين والكتاب ورجال المسرح، الجميع وقفوا صفا واحدا فى وجه الإرهاب، وعملوا بشجاعة كى يكشفوا وجهه القبيح، ومع الأسف كان جهد الأحزاب السياسية جد محدود، وكان جهد المنابر الدينية جد متواضع، وفى بعض الأحيان كان يصب فى صالح هذه الجماعات، كما حدث فى شهادة الشيخ الغزالى فى قضية الدكتور فرج فودة، والتى أجازت إمكان قتل من لايعتقد بوجوب تطبيق الشريعة، وإن كان هذا القتل يمثل - من وجهة نظر الغزالى - افتئاتا على سلطة الحكم، وعندما سُئل الشيخ الغزالى وماذا تكون عقوبة الافتئات على السلطة؟!، رد قائلا: لا أذكر أن لها عقوبة فى الإسلام، ويصبح أمراً واجباً أن نستثنى من ذلك الموقف شيخ الأزهر د. محمد سيد طنطاوى الذى كان منذ توليه منصب الإفتاء خصما جسور الفكر لهذه الجماعات حتى أنه ذهب إلى حوارهم فى أسيوط، وناله منهم كثيرا من الأذى، لكنه ظل على موقفه الشجاع يرفض رؤاهم فى دعاوى الحسبة، ويرفض مسلكهم فى قضية الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وعلى أية حال كان المجتمع كله ضد إرهاب هذه الجماعات، الشارع بكل فئاته، والمثقفون على تباين آرائهم والعمال بكل تنظيماتهم التى لم تنجح جماعات العنف فى اختراقها، والمبدعون فى الفن والمسرح والفكر والثقافة، الجميع وقفوا صفا واحدا يؤازرون الدولة فى معركتها مع هذه الجماعات.

□□□

إن كانت السجون لا تقدم حلا، والإفراج العشوائى لا يقدم ضمانا، فما الذى يمكن أن نفعله؟.

هل نقنع بما هو قائم اليوم، نغلق السجون على من فيها، ونؤجل المشكلة برمتها إلى الغد، ونُحيل الفرصة المتاحة إلى مجرد هدنة موقوتة، أم نساعد على دفع مبادرة وقف العنف خطوة أخرى إلى الأمام بالإفراج المتتابع عن كل من أمضى مدة عقوبته، وثبت أنه هجر فكر العنف، مع تهيئة مناخ أكثر إيجابية يساعد هؤلاء على الاندماج فى المجتمع أفرادا عاديين يمارسون حياتهم العادية مثلما يمارس كل الناس حياتهم.

وإذا كان ذلك هو الحل حيال الأفراد فماذا يكون الحل حيال تنظيماتهم؟.

هل نعالج الخطأ بخطأ أكبر، كما حدث فى الجزائر، ونقدم لهذه الجماعات حزبا يقوم

على أساس دينى مع توفير ضمانات عملية وقانونية تكفل الشفافية والعلانية وتجريم العمل السرى.

لا أظن أن عاقلا يمكن أن يطالب بذلك لأن حزبا إسلاميا يقوم على أساس دينى سوف يتبعه - شئنا أم أبينا - حزب قبطى لنجد أنفسنا نفتح أبواب الفتنة على مصاريعها ونمزق الوطن بأيدينا .

هل نعطيهم الحق فى أن يشكلوا جماعة دعوة تمارس دورها فى هداية الخلق بالحكمة والموعظة الحسنة، مع وضع حدود صارمة تضمن عدم الخلط بين الدين والسياسة ؟! .

ولكن من يضمن حسن التطبيق وسلامته ، إن كانت النصوص ذاتها لا تعطى فرصة الفصل بين الدعوة والتطبيق .

إن المشكلة التى تواجهنا هى فى الحقيقة معضلة فكرية كبيرة أساسها غياب الاتفاق على مفهوم واضح وشفاف للنص، يضمن الحفاظ على التعدد الديمقراطى وحق الاختلاف ، ويضمن ديمقراطية الرأى بعيدا عن كل صور الإرهاب الفكرى ، ويضمن أن يحاسب بعضنا بعضا كبشر متساوين، يوحدنا حق المواطنة دون أن يكون للون أو الدين فرصة تميز مواطناً على حساب مواطن آخر ، وتلك قضية لا يمكن أن تجد حلها الصحيح فى غيبة حوار ديمقراطى يشارك فيه كل المجتمع ، حوار يترفع عن استخدام «النصوص» لإرهاب المعارضين والمتشككين والحذرين وأصحاب الرأى الآخر ، حوار يتعلم الدرس الصحيح من الخطأ الكبير الذى ارتكبته هذه الجماعات عندما أخذت بظاهر النص فى كل قضية ورفضت تأويله كى توافق الشريعة مقاصد الناس وأحوالهم المتغيرة، وتوافق ما قصده الله ورسوله من أن يكون الإسلام صالحا لكل زمان ومكان .

وفى كل الأحوال فإن العلانية هى الطريق الصحيح للتثبت من صحة هذا التحول الفكرى الذى أعلنته الجماعة ، ففى العلانية يدخل المجتمع شريكاً فى الحوار ، وشاهداً على مواقف هذه الجماعات وضامنا لاستمرار المبادرة حتى لاتكون هناك ردة أو تقية .

علينا أن نعرض الأفكار الجديدة لهذه الجماعات لأوسع حوار علنى ، ونعطيهم فرصة أن يقدموا للمجتمع رؤاهم الجديدة ، وذلك فى حد ذاته مكسب ضخم وهائل حتى إن لم يكونوا صادقين مائة فى المائة فى تحولهم الفكرى ، لأن ظهورهم العلنى بأفكارهم الجديدة وسط الناس يعطى فرصة هائلة لتصفية فكر العنف فى جماعات الإسلام السياسى .

مقالات وتقارير

من بين المقالات والتقارير الكثيرة التى كتبتها عن جماعات العنف الدينى فى مصر، اخترت أن يضم الكتاب ٤ مقالات فقط، رأيت أن إعادة نشرها ضمن فصول الكتاب سوف يساعد على فهم السياق التاريخي والفكرى لحركة هذه الجماعات، وربما يساعد أيضا على شرح موقف شخصى بدا لكثيرين وكأنه لغز يتطلب الحل!، لأن كثيرين تساءلوا، لماذا أعطيت مبادرة وقف العنف هذا الاهتمام وهذا التعاطف، على حين عارضت بقوة الوساطة بين الدولة وجماعات الإرهاب، وتساءلوا لماذا التعاطف مع فكر الجماعة الإسلامية الجديد على حين لا يجد فكر جماعة الإخوان المسلمين - التى تصف نفسها تياراً معتدلاً - مثل هذا القدر من التعاطف؟

والحق أننى عارضت الوساطة بين الدولة وجماعات الإرهاب لأن الوساطة لم تكن تمس فكر الجماعات ولم تكن تناقشه، فقط تطلب التهدئة ووقف العنف لقاء تنازلات مهمة يطلبونها من الدولة على اعتقادى الواثق بأن أصل مشكلة العنف يكمن فى فكر فاسد، وما لم يتم تغيير هذا الفكر فكل المحاولات تدخل فى باب المناورة، أما جماعة الإخوان المسلمين فمشكلتى معهم أننى لا أزال أتشكك ولاتزال تحكمنى هواجس خوف وقلق، لأن الجماعة لم تفعل ما يكفى لإبراء ذمتها من العنف.

اخترت أن يضم الكتاب مقالاً بعنوان «ليس فى القضية شىء شخصى». . وقد كتبته فى أعقاب محاولة الاغتيال التى استهدفت شخصى من جماعة «الناجون من النار»، إحدى التنظيمات الصغيرة المنشقة عن تنظيم «الجهاد»، ثم مقال «الإسلام هو الحل» الذى يتساءل عن مغزى هذا الشعار وأهدافه، وهل يجوز أن يكون جزءا من حملة انتخابية!.

ثم مقال «لماذا نجيب محفوظ ولماذا السكين؟» الذى يتعرض لأكثر حوادث الإرهاب خسة وجبناً، ثم مقال «حقيقة الوساطة بين الدولة وجماعات الإرهاب» والذى يقدم حيثيات رفضى الكامل للوساطة.

اخترت أيضا أن أنشر ضمن التقارير «نص وثيقة جماعة الإخوان المسلمين» التى تحمل اسم «التمكين» والتى عثر عليها ضمن أوراق قضية «سلسبيل»، والوثيقة تتحدث بوضوح عن أهداف الجماعة وخططها لإدارة الحكم، كما تكشف ازدواجية الدور الذى يلعبه الإخوان المسلمون كجماعة دعوة يتستر وراءها حزب سياسى لم يقدم لنا حتى الآن ما يؤكد رفضه العنف أسلوباً للوصول إلى الحكم، على العكس قدم لنا هذه الوثيقة المهمة. . «وثيقة التمكين».

ليس في القضية
شيء شخصي

أشكرك ربى، الحمد والنعمة لك، لاشريك لك، وحدك القادر وبيدك الأمر، بيدك الحياة وبيدك الموت، ما أعرت يدا أخرى حق إزهاق الحياة حتى إن أمطرت ضحيتها وابلا من رصاصات ظالمة وجهولة، فظة العقل والفؤاد، إلا أن تكون، أنت وحدك، يا الله، قد أذنت سبحانك أنت علام الغيوب.

□□□

دقيقتان؟! ثلاث؟! أكثر؟!.

لا أعرف سوى أنه كان وقتا بطيئا، تحجرت فيه الدقائق المعدودة، دهرا ثقيلا فوق الصدر يكتم الأنفاس، يستحث الموت، يتعجله إن كان مقدرا خيرا من رعب الانتظار.

.. محاصر أنا فى كابين سيارتى، تحت عجلة القيادة، والرصاص ينهمر، يدوى فى المكان، وزجاج السيارة يتفجر شظايا شاردة من حولى.

لم أكن قد أدركت بعد، أننى المقصود، وأننى الهدف، وعندما هممت برأسى من تحت عجلة القيادة، أتطلع من زجاج سيارتى، المثقوب برصاصتين كانت وجهتهما الدماغ، التقت عيناى بعينيه، كان فى المقعد الخلفى فى سيارة أمامى بلا زجاج خلفى!، لم يزل يصوب سلاحه إلىّ والمسافة بيننا ستة أمتار.

عيناى تسألانه فى دهشة استنكار مذعورة: ماذا فعلت؟! وماذا جنيت؟! لكنهما تخاطبان وجه الإرهاب، وجها جامدا كقناع شمعى خلف يد لم تزل ممدودة بالموت، وعندما دوى صوت الرصاص مرة أخرى، كان الذعر يسود المكان، كان قد أطلق على أرض الشارع دفعة نيران أخيرة إرهابا للجميع حتى يتمكن من الهرب بسيارته وسط الزحام.

عندما توقف صوت الرصاص، هممت برأسى مرة أخرى من أسفل الكابين لأرى سيارة الجناة وهى تمرق من زحام الميدان، وخرجت مسرعا إلى الرصيف بين جموع الناس التى تجمعت حول الحادث، يسعفون جرحى، سيارة البيجو الملاصقة لسيارتى، ويسعفون من سقط فى الشارع بشظايا الرصاص التى طالت واجهات المحلات القريبة.

وأقف أنا على الرصيف، الدم ينزف من جرح أحدثته شظية زجاج نزعتها من راحة اليد، معافى وإن كان يعتصرنى من الداخل أسف حزين وخجول، وأنا أرى المارة ينقلون الجرحى لإسعافهم، حائرا يساورنى بعض القلق فى أن يعود الجناة بعد أن يلفوا الميدان كى يحاولوا مرة أخرى، أسأل نفسى مهموما، إن كان قد سقط سبعة من الجرحى فى المرة الأولى، فكم يكون عدد الضحايا فى المرة الثانية؟.

ماذنب هؤلاء؟ ما جريرتهم؟!.

.. إن كانت المصادفة قد جمعتنا فى حادث كنت المقصود به، فلست أملك سوى أسف الاعتذار، أملا فى أن يدركوا أننى الآخر لا ذنب لى أو جريرة، شفيعى إليهم، أننا جميعا ضحايا لرصاصات الإرهاب.

.. بعد عشرين دقيقة، أنقذتنى من هذا الهم، سيارة شرطة حملتنى إلى مبنى وزارة الداخلية.

□□□

من يكونون؟.

لا أعرف.

إسلاميون؟.

إسلاميون، لا، وإن تسموا بأسماء مسلمة.

إن كانت مغفرة القادر قد وسعت فى الإسلام، كل الكبائر، إلا أن يشرك به، فلماذا هذا القصد الفظ، خمس وعشرون رصاصة تطلقها يد الإرهاب قبل منتصف الليل بساعة، فى ميدان لاينفض زحامه قبل الواحدة صباحا لتطول كاتبا أعزل، فتصيب سبعة من الجرحى مصريين عاديين، ذنبهم الوحيد أنهم كانوا على المقهى أو كانوا يتأهبون لركوب سيارتهم عندما مرت إلى جوارهم - فى مصادفة عاثرة - سيارة شخص ربما لايعرفونه، ربما قرءوا أو لم يقرءوا له، لكنه مرصود، لا لأنه أشجع الجميع، ولكن لأن كبيرته أنه رفض أن يصدق أن يكون الدين مطية للإرهاب.

إثمه العظيم أنه تساءل عن الأهداف والوسائل والذرائع، وكبيرته التى استحقت حكما بالإعدام، أنه تشكك فى النيات، سأل نفسه وسألهم، ماذا تريدون الآن من رصاصات الإرهاب، تُطلق هنا أو هناك، إلا أن تعصفوا باستقرار بلد هو أحوج البلاد إلى استقرار يعيد فى ظله البناء؟.

وعندما يصبح شاغل المصريين أن يخرجوا من تجاربهم الطويلة والصعبة إلى طريق واضح، تحددت أهدافه فى تنمية عادلة وديمقراطية صحيحة.. أفلا يكون من حق كاتب مصرى أن يسأل رصاصات الإرهاب مهما يكن مصدرها: لماذا تريد هذه الرصاصات أن تقطع الطريق على مصر وهى تناضل عبر مصاعب ضخمة وعديدة، تستعيد نفسها من أجل أن تبنى غداً أفضل لإنسانها المكدود، حتى لاتبقى مصر أفقر الجميع وقد كانت

أغناهم، حتى لايدهمها ضيق الأرض وضيق الرزق، فتعجز حتى عن أن تسد رمق أجيالها الجديدة.

أو ليس من حق كاتب مصرى لايملك سوى أن يقول كلمته، أن يعض بالنواجذ حفاظا على بدايات طريق صحيح يقود إلى ديمقراطية مكتملة، بعد أن ضللنا الطريق طويلا فى متاهة الاختيار الشمولى، أو ليس من حقه أن يسأل عن البديل إلا أن يكون فوضى شاملة تتجسد أمام أعيننا الآن خرابا فى لبنان ودمارا يأكل الحرث والنسل فى طهران.

أو ليس من حقه، أن يعتقد بأن أى اختيار شمولى لن يصلح لمصر الراهنة، قام هذا الاختيار الشمولى على حكم المستبد العادل يرتدى ثوب الثوار أم ثوب الكهنة كى يركب مطية الدين، لأن العدل والاستبداد لايجتمعان، ولأن حكم الفرد مهما بلغت مكانته أو قداسته، يقود فى النهاية إلى كارثة محتومة.

فى مصر يكفينا سابقة ماحدث فى هزيمة ١٩٦٧.

فى طهران، من يجرؤ الآن على أن يراجع نخبة الدين الحاكمة كى يقول لها: كفى هذا الدمار!.

لو أن الشجاعة واتت أحدا فسوف يكون مصيره الموت إعداما، لأنه اجترأ على أن يعترض على مشيئة فرد تصور أن مشيئته من مشيئة الرحمن.

من يستطيع أن يقول لنا، كم من الضحايا حملت أجسادهم أعواد المشانق أو سقطوا برصاص الإعدام فى طهران، لأنهم اجترءوا على هذا السؤال.

أو ليس من حق كاتب مصرى وهو يرى فى وطنه بؤرتين نشطتين للإرهاب أن يحذر من أن مصر مستهدفة من دوائر عديدة يسوءها أن تستقر الأوضاع فى مصر الداخل، بينما ريح السموم تعصف من حولها بنذر الخطر تطول أماكن عديدة، تجتث فيها وحدة الوطن وتغتال شرعيته وتأخذ مصيره إلى مجهول وفوضى لايبدو أن لهما نهاية.

ثم ماذا يملك هذا الكاتب سوى الكلمات، إن كان قد أخطأ ففى الإسلام الصحيح له ثواب من اجتهد، وفى الإسلام الصحيح، يكبر عن ثوابه ثواب من صحح له الخطأ، بالحوار، بالكلمات، بالقول الحسن، بالحجة فى مواجهة الحجة، لا بأحكام التكفير أو أحكام الإعدام.

كبيرتى يا سادة، أننى أشركت بهذا الطريق، لأننى لا أراه طريقا إلى الله.

كبيرتى ياسادة، أننى لا أعرف بعد من يكونون!.

إسلاميون؟.

إسلاميون لا ، وإن تسموا بأسماء مسلمة .

مصريون؟ .

مصريون لا ، وأن حملت بطاقاتهم الوصف ، لأنه ليس فى شخصى الضعيف ، ما يصلح أن يكون هدفا لمصرى .

لم أسرق ، ولم أكتنز ، لم أخن ، ولم أقبض رشوة ، عشت عارقا ، أجهد الفكر حلما بغد مصرى أفضل .

أخطأت عشر مرات كى أصيب مرة ، لكننى فى كل المرات فقط ، تحدثت! فقط ، تكلمت! فقط ، أسلت على الورق أفكارا وأخبارا تصلح للقبول وتصلح للرفض ، لاتلزم أحدا سواى .

لماذا أنا؟! وفى صحافة مصر أقران آخرون ، كان لهم الموقف ذاته ، بل لعلهم كانوا أكثر شجاعة ورواجا .

ربما فقط ، كنت ـ كما يقولون ـ أسهلهم صيدا ، كانوا يعرفون العنوان وكانوا يتابعون نمط الحياة ، البيت والمكتب ومنزل الصديق .

أخطأت الرصاصات طريقها إلىّ ، لكن الحادث وضعنى فى مكانة قد لاتطولها قامتى ، غمرتنى فيها مشاعر مصرية نبيلة ، من مصريين عاديين يروننى على الطريق إلى مكتبى ، محشورا فى سيارتى بين حارسين ، فيلوحون بأيديهم تحية وتشجيعا .

. . من أساتذة أجلاء وزملاء أفاضل ، فاضت مشاعرهم بما يُعجز القلم ، إحسان عبدالقدوس ، ومصطفى أمين ، ومحمد حسنين هيكل ، وأحمد بهاء الدين ، ولطفى الخولى ، وعبدالرحمن الشرقاوى ، وعبدالمنعم مراد ، ومحسن وإدريس والطويلة وجلاب والأنصارى ، جميعهم رفضوا قسمة اليسار واليمين والوسط ، ليقولوا «لا» لإرهاب الكلمة ، ومن أعلام تزهو بهم ثقافة مصر وفكرها ، خالد محمد خالد ، ومحمد حسن الزيات ، وفرج فودة ، وآخرين ، ومن نقابة شجاعة ، كانت دائما حصنا منيعا يدافع عن حق مصر فى صحافة حرة ومستقلة ، ثم وجدت نفسها أمام مهمة جديدة ، أن تدافع عن حق مصر فى صحافة آمنة ، ومن شباب فى المهنة لم يزل غض الإهاب كتبوا فى برقيتهم : «إن كانوا قد أصابوا منك راحة اليد اليمنى ، يكفيك منها الإبهام والسبابة ، لتمسك القلم ثابتا دون رعشة» .

من أهل بيتى فى دارالهلال ، حذرونى أن أخاف ، فالله وحده خير حافظ ، ومن ناس لم ألقهم من قبل حتى على سماعة التليفون .

كم كانت رقيقة ومشجعة كلمات عادل إمام وهو يصرخ على الناحية الأخرى من خارج القاهرة: لا بد أن نفعل شيئا، نحن الفنانين، أن نضرب ساعة، أن نخرج فى مظاهرة، المهم أن تعرف مصر كلها، أننا أيضا نقول «لا»، لأننا إن سمحنا باغتيال الكلمات اليوم، فسوف يغتالون غدا، أغانينا وألحاننا، وضحكاتنا الساخرة ورسومنا، فالفن لايعيش فى كنف الإرهاب.

أخطأت الرصاصات طريقها، لكن الحادث وضعنى فى مكانة أخاف ألا تطولها قامتى.. فلم أكن أشجع الجميع، ولم أكن أفضلهم، ففى مصر ألوف عديدة، أعطت لهذا الوطن حياتها، أعطت له عملا وإنجازا أبقى من الكلمات، أعطت له فكرا أكثر نضجا وصحة وعافية مما لدى، أما أنا فكل فضيلتى أننى نجوت.

□□□

قبل منتصف ليل الأربعاء وقع الحادث.. السبت، تلقيت باقة ورد ورسالة من هؤلاء الذين يسمون أنفسهم «ثورة مصر»، يستنكرون محاولة الاغتيال، ويؤكدون لى أنهم لايقصدون بأفعالهم سوى شخوص إسرائيلية أو أمريكية، عسكريين أو رجال أمن وليس كتاب مصر الوطنيين الشرفاء، ويستنكرون أن يكون بين أهدافهم ضرب أمن مصر واستقرارها، والأغرب، أنهم يقولون إن رصاصاتهم يمكن أن تكون سندا يشد من أزر الشرعية المصرية!.

كان واضحا أنهم يردون على مقال، لم يكن قد جف مداده عندما وقعت محاولة الاغتيال، بعد أن خرجت الأعداد الأولى من «المصور» إلى الأسواق، ليلة الحادث، تتحدث عن بؤرتين للإرهاب فى مصر.

قد لا يكون فى وسعى أن أتحمل غضب هؤلاء المحترفين الذين يجيدون دقة التصويب وأساليب الخداع والتمويه، وطرق الإفلات، وتحديد المكان والساعة المختارين لارتكاب الجريمة.

ولا أعرف، ماذا سوف يكون رد الفعل، إن قلت لهم إنه ليس فى تقاليد مصر الثورة، ولا فى جذورها ما ينم عن أن الإرهاب كان وسيلة نضال ثورى، عرابى لم يفعل وزغلول لم يفكر وعبدالناصر فكر وشرع فى التنفيذ مرة، عندما أطلق الرصاص على حسين سرى عامر من سيارته الصغيرة، ليلتها عاد عبدالناصر محموما ليختبئ نادما فى بيت صديق، ثم كتب بعد ذلك فى فلسفته للثورة، رسالة غفران وندم لأنه فكر يوما فى الإرهاب كوسيلة نضال ثورى.

لا أعرف ماذا سوف يكون رد فعلهم، إن قلت لهم، إن رصاصات إرهاب قادم من الخارج تتساوى مع رصاصات إرهاب مصرى، لأنها جميعا تستهدف كسر حاجز شرعية صحيحة نلوذ بها، أملا فى مستقبل أفضل، وكل رصاصات العنف الدموى، مصرية الصنع كانت أم مستوردة، كلها رصاصات إرهاب تفتقد الهدف النضالى الصحيح ويصبح الأمر لغزا غير قابل للتصديق، إن كانوا يقولون فى رسالتهم إنهم يأملون فى أن تكون أفعالهم سندا يشد أزر الشرعية المصرية. . كيف؟ لا أعرف، لا أصدق!.

لا أعرف أيضا، ماذا سوف يكون رد فعلهم، إزاء شخصى الضعيف، إن قلت لهم إننى لم أصدق الكلمات التى حملتها الرسالة حول حرصهم على أمن مصر واستقرارها، لأنه لا أمن ولا استقرار إن تصورت جماعة مهما أدعت حسن النيات، أنها تستطيع أن تمارس ـ دون سلطة الدولة ودون سند القانون ـ حكم القتل على مصريين أو أجانب على أرض مصر، ولأنه لا أمن ولا استقرار، إن تصورت جماعة خارج الشرعية، تحترف العنف الدموى، أنها تستطيع أن تستثنى نفسها من أن تكون جماعة إرهاب فى مجتمع يتهدده إرهابيون آخرون وتتهدده مخاطر ضخمة تسعى لتقويض أمنه واستقراره حتى تضيع على مصر فرصة أن تنشغل بتقدمها.

لا أعرف ثالثا، ماذا سوف يكون رد فعلهم، إن قلت لهم مرة أخرى، إن مطاردة الإسرائيليين والأمريكيين على أرض مصر ليست هدفا نضاليا صحيحا، لأن مصر لم تزل محكومة بإرادتها الوطنية، لا بإرادة هؤلاء، ولأن النضال ضد الإسرائيليين، إنما يكون ـ كما قال عرفات ـ على أرض فلسطين المحتلة، أما الأمريكيون، فليس لنا معهم الآن قضية تستوجب عداء الترصد وقتل الأفراد، حتى إن كانوا عسكريين، لأنهم ليسوا قوة احتلال تهيمن أو تصادر حق مصر فى حرية قرارها.

لا أعرف، ماذا سوف يكون رد الفعل، إن قلت لهم أخيرا، إننى لم أزل على اقتناعى السابق بأن نواتهم الأصلية من خارج الحدود حتى إن وقع فى الشرك مصريون من أبناء هذا الوطن.

□□□

يوم الأربعاء، ليلة محاولة الاغتيال، كنت أتساءل فى مقال، لم يكن قد جف بعد مداده، ما العمل؟! إن كان فى مصر الآن بؤرتان للإرهاب، تنشطان تهديدا لأمن هذا الوطن واستقراره؟.

كان يصعب على الكثيرين ـ وبينهم شخصى الضعيف ـ أن يتصوروا أن مصر ، يمكن أن تكون لبنانًا أخرى ، حتى بانت علامة أخيرة تطالبنا بمراجعة حسن النيات .

ماذا حدث فى لبنان؟ ! .

كسروا رءوس الأقلام الوطنية ، واحدا إثر الآخر ، حتى ساد الصمت وخرس الضمير وأصبح الوطن نهبا لرصاصات الخارج والداخل .

ماذا يمنع من تكرار ماحدث فى لبنان فى مصر المحروسة إلا أن نكون أكثر يقظة وأكثر وعيا .

لقد اقترح شيخنا ، عبدالرحمن الشرقاوى فى مقاله فى الأهرام ، أن نقف جميعا ، صحفيين ومثقفين وأصحاب فكر ، مهما تنوع الخلاف ، أن نقف جميعا جبهة واحدة ، نشرع أقلامنا فى مواجهة الإرهاب ، نصنع منها حاجزا لا يعطيه فرصة المرور ، وأظن أننا جميعا على بدايات هذا الموقف .

واقترح الشرقاوى مؤتمراً فكريا ، يكون شعاره ، حق مصر فى صحافة آمنة ، وأظن أن النقابة لن تدخر وسعا كى تقود الجميع إلى مؤتمر عنوانه «أقلام آمنة فى بلد آمن» .

واقترح الشرقاوى ، أن نطالب أحزابنا السياسية بوضوح الرؤية فى هذه القضية وأن نطالب الحكومة بأن تشرك كل قوى مصر الشرعية فى العمل على وأد الظاهرة ووأد مخاطرها ، لأن النضال ضد الإرهاب يتطلب جبهة واسعة ، حزمتها ، وعى المواطن وجهد الأحزاب ، وخطة الحكم ، حتى نجتث جذور الظاهرة قبل أن تستفحل .

لو حدث مثل ذلك ، فسوف ترتعد فرائص الإرهاب ، وسوف نهزمه من داخله ، وربما يكون فى حوزة الوطن بعد ذلك ، شباب مصرى ، ضلله فكر غير صحيح ، فترك البناء إلى الهدم ، وبدلا من أن يكون قوة إنجاز وإضافة ، أصبح مصدر قلق وإزعاج أمنى ، هؤلاء علينا مهمة إنقاذهم .

يمكن للإرهاب أن يغتال قلماً ، لكنه عاجز عن أن يغتال كل الأقلام ، فلنكن جميعا نقطة زيت فى سراج هذا الوطن حتى تبقى مصر السماحة ، مصر الحضارة ، مصر النور ، مصر الكلمة ، مصر الفكر ، مصر المحراث والفأس ، والمسطرين ، لا مصر التى تزعج أمنها الآن رصاصات إرهاب لم نتبين بعد كل ملامح هويته .

قضية للمناقشة

«الإسلام هو الحل»

لعل أولى القضايا، التى ينبغى أن تكون موضع نقاش الأمة بأكملها، تلك المقولة التى تصورت جماعة الإخوان المسلمين، أنها سوف تملك بها المفتاح السحرى إلى مشاعر البسطاء فى الشارع المصرى لأنها سوف تمكنهم من أن يركبوا موجة الضيق الاقتصادى الذى يمسك بخناقنا جميعا وأعنى بها: «الإسلام هو الحل»، المقولة التى اختارها الإخوان شعارا لمعركتهم الانتخابية وكأنما عثروا على مصباح علاء الدين الذى سوف يفتح لمصر، فجأة، طريق السلامة.

والمقولة على عموميتها الشديدة تحدثنا وكأن مصر قد هجرت الإسلام، وكأن المصريين قد ضلوا سواء السبيل، ولا منجاة لهم إلا أن يعودوا عن ردتهم الى دين أنكروه!.

ولست أعرف، وليسوا يعرفون إن كانوا صادقى الشهادة، بلدا آخر فى عالمنا العربى أو الإسلامى، يقع فيه الدين الموقع نفسه الذى هو فى نفوس المصريين، لكن المصريين يفهمون الدين على أنه علاقة بين العبد وربه، ويفهمونه على أنه صدق المعاملة قبل أن يكون حرفية الشعائر. ويفهمونه على أنه يسر لا عسر، لأن أحدا لن يشاد الدين إلا غلبه، ويفهمونه على أنه إسقاط للكهانة، لأن الأمر موكول لحساب النيات والسرائر، وهو حساب مباشر بين الإنسان وخالقه لا مكان فيه لكاهن أو وسيط.

ولست أعرف، وليسوا يعرفون إن كانوا صادقى الشهادة، بلدا آخر فى عالمنا العربى أو عالمنا الإسلامى أكثر حفاوة من مصر بدينها، وإلا فما الذى يبرر هذا الإنفاق الضخم على بناء هذه الأعداد المهولة من دور العبادة والمساجد تشرع مآذنها فى سماء مصر؟ وما الذى يبرر هذا الاهتمام الفائق بالمؤسسات الدينية، التعليمية، والشرعية، وما الذى يبرر أن يكرس جهاز إعلامى واحد ٤٠ برنامجا دينيا على شاشته وموجاته كل أسبوع؟.

نعرف أن الحل الصحيح لمصر:

أن ترتفع طاقاتنا الإنتاجية إلى حدود مطالبنا. وأن تكون لنا فلسفة تعليمية جديدة أكثر قدرة على تلبية احتياجاتنا، بدلا من أن تكون معاهدنا وجامعاتنا مجرد أنبوب لفيض ضخم من الخريجين، تقصر معارفهم وخبراتهم عن حاجات عصرنا.

وأن نجد الحل الشجاع للمشكلة السكانية، حيث يتدفق على مصر ما يزيد على المليون نسمة كل عام، أفواها جديدة تطلب الطعام والمسكن والعلاج، يزيدون من صعوبة الحياة فى بلد كثيف السكان، محدود الموارد، يضيق رزقه بضيق أرضه المزروعة.

وأن نحسن تدبير مواردنا، دون سفه الإسراف فى مظاهر لا تفيد.

وأن ندرك أن أحدا لا يعول أحدا فى عالمنا الذى تحكمه المصالح، إلا أن يكون راغبا فى أن يقيد أو يصادر إرادته.

. . الحل الصحيح لمصر ليس، إذن ، مجرد وصفة سحرية يكفى أن نتناولها ليقع الشفاء، وإنما الحل حزمة مترابطة من حلول عملية وعلمية لمشكلات تشابكت عناصرها، ونجاحنا أو إخفاقنا مرهون بقدرتنا على مخاطبة هذه المشاكل مخاطبة صحيحة تستند إلى رؤى علمية واعية بالأبعاد المتشابكة لهذه المشكلات والخبرات السابقة فى محاولات حلولها. وقدرتنا على تنظيم جهدنا البشرى من أجل إنجاز الحلول الصحيحة.

وليس فى وسع أحد أن ينفى إمكان أن يكون للدين دور مهم يتداخل مع كل هذه الأدوار ويكملها، دور الواعز والحافز والرقيب على الضمير، لأن الأمر فى النهاية منوط ببشر إن أحسنوا حسنت نتائجهم، وإن أساءوا ساءت العاقبة وساءت النتائج. . لكن ما يكمل دور الدين حتى فى داخل هذا الإطار التربوى، ديمقراطية الحكم وتعدد الآراء. والتكافؤ العادل بين حقوق الإنسان وواجباته، والإدراك المسئول لدور العدالة الاجتماعية فى إثارة حماس المجموع وتوثيق روابط وحدته وعراه .

تلك شروط يصعب فى غيابها أن يؤدى الدين رسالته فى تقويم سلوك أمة أو فرد أو جماعة، ولا أظن أن التاريخ قد أغمض عنا رؤيته لأنظمة عديدة حكمت باسم الدين لكى تقهر حقوق إنسانها، فشاع الفقر وشاع القهر بين الرعية، وشاع الفساد وشاع الظلم بين النخبة الحاكمة حتى من تحت عباءة الخليفة.

والأمر ليس وقفا على الإسلام وحده، فتربية الضمائر منوط بها كل رسالات السماء وإلا لما كانت دهشة رفاعة الطهطاوى فى باريس وهو يرقب صدق المواطن الأوربى فى تعامله مع مشكلات وطنه الى حد حفزه أن يقول «وجدت هناك مسلمين وإن كانوا لا يحملون اسم الإسلام»، كان مراد الرجل أن يبكى على حالنا فى الشرق، نحن الذين نتشدق بالدين، نتعلق بقشوره ونغفل عن جوهره الذى هو صدق التعامل مع الله، ومع النفس والآخرين والوطن .

ومهما يكن نفور البعض منا أو حماسه للغرب وحضارته ، فلقد حقق الغرب لإنسانه كل ما نصبوا إليه الآن فى عالمنا الإسلامى : ديموقراطية صحيحة، وإعلاء لقيمة الانسان الفرد، واحتراما لآدميته، ومجتمعا مهما بلغت حدة تفاوته الاجتماعى، فقد استطاع الوفاء بقدر وافر من المطالب الانسانية لأفراده، التعليم الجيد والمسكن النظيف والخدمة الطبية اللائقة وقبل ذلك كله كرامة الإنسان.

لم يحقق الغرب طفرته إلا بنضج مكنه من أن يخاطب مشكلاته مخاطبة علمية واعية، ويربى بسلطة القانون وديمقراطية المؤسسات ونصح الدين وقدرة المعرفة السلوك الصحيح

لمواطنيه. . لكن البعض منا لايريد أن يرى من الغرب إلا ما يريد أن يراه دليلا على فساد أخلاقه، وتلك رؤية ظالمة لأن فساد أخلاق أمة، على النحو الذى يتصورونه لايمكنها من أن تحقق لإنسانها وعالمها كل الذى حققته حضارة الغرب، التى ينتظر البعض منا أفولها بينما شعوبنا لم تزل جائعة البطون حافية الأقدام.

ليست هناك إذن وصفة سحرية يمكن أن يسقط بها المن والسلوى على الجوعى والمحرومين أو تتفجر بها الأرض ثراء لتكشف عن خبيئتها من نعم الله المدفونة تحت الطبقات!!، لأنه حتى فى هذا المجال كان العلم وأدواته هو الذى مكن الإنسان من أن يقرأ خبايا الأرض وطبقاتها، وكان الغرب هو الذى جاء أولا بهذه الأدوات.

□□□

مشكلة هؤلاء الذين ينادون، الآن، بأن الإسلام هو الحل، أنهم يقدمون لنا المقولة وكأننا سوف نعود إلى عصر المن والسلوى، إن أسلمنا لهم زمام أمورنا ومصيرنا، فإذا تحدثنا عن مشكلاتنا على نحو أكثر تفصيلا قال الأكثر ليناً منهم: ذلك هو الإسلام كما نريده. . إن كان ذلك ما يقصدونه بالإسلام فلا خلاف إلا أن نكون أمام قضية خلاف فى التعاريف، لكن المشكلة مع هؤلاء لم تكن أبدا مشكلة خلاف حول التعريفات، إنها أكثر عمقا لأنها تتعلق بالمصير الذى يريدونه لنا.

نقول لهم، نحن مسلمون لكن مشكلتنا فى هذا الكم الضخم من المشكلات، وهذا العدد الكثيف من السكان، وتلك الرقعة المحدودة من الأرض، وهذا الغياب لقدرتنا على تنظيم جهدنا الإنسانى لمواجهة مشكلاتنا المتداخلة فى ظروف عسيرة.

يقولون، مشكلتكم الأولى أن إسلامكم منقوص ومعيب وربما تكونون من الكافرين، وسوف تظلون فيما أنتم فيه إلا أن تطبقوا شرع الله.

هنا نأتى إلى مفتاح القضية الأخرى، المتعلقة بتطبيق الشريعة، فإذا كان الإسلام هو الحل، فإن آلية هذا الحل هى التطبيق الفورى للشريعة.

لن ندخل فى هذا الجدل الطويل حول المتغيرات والثوابت والأصول والفروع، وقضايا العصر وضرورات الاجتهاد، لأن خاتم النبيين أوضح الحكم الصحيح عندما قال فى بساطة: «أنتم أعلم بأمور دنياكم».

ولن أطرح إجابات جاهزة، لأن مشكلة هذا التيار هى فى هذا الكم المخيف من الإجابات الجاهزة والمحفوظة التى يملكونها، مشكلة هذا التيار أنه لايسأل نفسه، ولا يسأل عصره أو دنياه، ولا يسأل غيره، ولا يسأل المشكلات التى تحاصره، مشكلتهم فى هذا اليقين الذى تمتلىء به أوداجهم، يظنون أنهم يملكون مفاتيح الحل بترديد النصوص.

نسألهم، هل يعنى التطبيق الفورى للشريعة، أن نحصل على المجتمع الفاضل؟!.

ولو أن ذلك صحيح، فلماذا استحال علينا أن نرى المدن الفاضلة خلال هذا التاريخ الطويل والعريض من حكم تسمى باسم الإسلام وكان على رأسه الخليفة.. لكنه خلف فسادا تبدو حكايات عصرنا كأنها مجرد ألعاب صغيرة!.

نسألهم، هل حصل السودان على المدينة الفاضلة عندما قطع نميرى أيدى الآلاف من أبنائه، أم أن ماحدث كان ساترا تخفت وراءه مظالم الكبار وسرقاتهم ولهوهم بمصائر البلاد؟.

لقد قطع نميرى من الأيدى ما فاق كل أعداد الأيدى المقطوعة منذ أن ظهر الإسلام على الأرض، لكنها كانت أيدى الجوعى المحرومين، أبناء قاع المدينة، الذين لاتسندهم عصبية أهل أو ثروة، أما الكبار فنهبوا وسرقوا وباعوا الوطن وتاجروا بالفلاشا تحت حكم تسمى زورا باسم الشريعة.

نسألهم، إن كان تطبيق الشريعة رهنا بتطبيق الحدود، أفلا يكون من العدل أن يتوفر فى المجتمع، قبل تطبيق الحدود، الحد الأدنى من ضمانات تكفل للجميع رزقا يغنيه عن الحاجة، أم يأخذنا الحماس لتقطيع الأيدى، لننعم برؤية جيش من المشوهين لن يصلح الزمان تشوهاتهم حتى إن فتح الله عليهم باب التوبة وباب التوبة مفتوح إلى يوم الدين، لايصد الله عنه أحدا، إلا أن يكون قد أشرك به.

نسألهم، إن كنتم تأخذون على النظام الاقتصادى الراهن أنه يقوم على بنوك ومصارف تتعامل بسعر الفائدة، فهل يكفى أن يكون النظام الاقتصادى إسلاميا لو أننا استبدلنا الكلمات لتكون «المقايضة» أو المرابحة بديلا فى الاسم فقط عن «سعر الفائدة»، أم يكفى أن يكون لمصارفنا هذا النوع الجديد من الفقهاء الذين أسماهم زميل قلم «فقهاء البنوك» الذين يسبغون بفتاويهم نوعا من الحيلة، تتغير بها الأسماء لا المسميات حتى يكون الشكل، فقط إسلاميا لكن الجوهر باقٍ على حاله.

لعل بعض الدارسين الذين اجتهدوا اجتهادا مخلصا من أجل أن يوفقوا بين الشكل والمضمون أملا فى رؤية إسلامية متكاملة لدور المصارف، كانوا أكثر الجميع دعوة إلى الحرص والأناة، لأن الأمر أخطر من أن يكون قوله الفصل لشعارات تتحدث إلى مشاعر الإنسان البسيط لا إلى عقله وفكره، أو يكون الحل الإسلامى المراد هو شركات توظيف الأموال التى أدارها مجموعة من المحتالين أصحاب اللحى سرقت مدخرات الناس باسم الدين.

نسألهم، ماذا لو أن الحاجة دعت المجتمع، الذى هو بالضرورة متطور ومتغير، إلى سن قوانين جديدة، تناسب مشكلات عصره أفلا يكون كافيا أن نطمئن بالآ إلى أن ليس فى هذه القوانين ما يناقض الشريعة، وذلك ما يجرى الآن بالفعل، احتراما لدستور ينص على أن تكون الشريعة مصدرا رئيسيا للتقنين، لكنه لايصادر على إمكان وجود مصادر أخرى للتشريع، لمواجهة مشكلات مستحدثة لم تعرفها عصور إسلامية سابقة؟.

نسألهم، إن كان القانون المدنى يلتزم بأحكام الشريعة، إن كانت هناك الآن ضوابط معروفة حتى لايصدر عن مجلس الشعب قانون جديد، غير موافق لأحكام الشريعة، فما الذى تبقى من أمر تطبيق الشريعة، غير سعر الفائدة والحدود؟.

العاقلون سوف يعترفون بمشكلات التطبيق، وربما كانوا على اقتناع بأن روح الإسلام الصحيح تلزم إرجاء قضية الحدود إلى أن تتحقق للمجتمع ظروف أفضل، يتهيأ فيها لكل مواطن بسيط فرصة الرزق الميسور، ولعلهم يوافقون معنا، على أن يكفينا الآن ألا يصدر أى قانون جديد، إلا أن يكون متوافقا مع أحكام الشريعة، وربما تواتيهم شجاعة الموقف للاعتراف بصعوبة الوصول إلى نظام اقتصادى إسلامى، يغنى عن سعر الفائدة، فضلا عن صعوبة التطبيق الفورى لمثل هذا النظام الجديد، لكن مشكلة هؤلاء أن اعترافاتهم تأتى مكتومة الصوت، فى الحجرات المغلقة، أما فى العلن فلن تسمع سوى العبارات المعممة، وما من سبب، إلا أن هذه التعميمات، تشكل الأساس فى برنامجهم التثقيفى لأفواج من الشباب، يريدونه قوالب جاهزة، يملك الحلول، دون أن تكون لديه القدرة على إثارة المشكلات، تنتفخ أوداجه لأنه يتصور أنه قد ملك اليقين بترديد النصوص، فإن فاجأه الحوار بما لايعرف، كان الحل الأسهل، المدى والخناجر والجنازير وضرب الخصوم حتى الموت أو اتهامهم بالكفر انتصارا لفكره الإسلامى.

□□□

والمشكلة فى حقيقتها أن هؤلاء لايرون ضمانا لمقولتهم «الإسلام هو الحل» سوى أن يكونوا هم السدنة وهم الحكم، وهم القوامون على الأمر، لأنهم وحدهم أصحاب الطريق الصحيح، وهنا نأتى إلى لب المشكلة وجوهرها.

لب المشكلة مع هذا التيار، أنهم يتصورون أن الخلاف معهم خلاف مع الله، وأن من يعترض على بعض من رؤاهم فإنما يعترض على مشيئة السماء، وهم يوحدون بين شخوصهم وبين حق التدبير الإلهى، وذلك ما ذكره ـ صراحة ـ الأستاذ مصطفى مشهور فى مقال أخير فى صحيفة «الشعب»، عندما قال إن الذين يخالفون الإخوان إنما يخالفون الله!!.

إن كنا قد رفضنا أن يتوحد حاكم مع وطنه، مهما تكن نوازعه الخيرة لأن الوطن أوسع وأكبر كثيرا من أن يكون صنوا لحاكم فرد، فما الذى يمكن أن نقوله لهؤلاء الذين يوحدون بين أنفسهم وبين حق التدبير الإلهى، ليصبح الخلاف معهم خلافا مع الله؟!.

وعندما يأتى واحد من أقطاب الإخوان، ليقول إنهم الله أو أنهم ظله على الأرض أو إرادته التى ينبغى أن تحكم إرادتنا، فإن واجبنا أن نعترض بملء الفم وأن نرفض هذا الزور وأن نعتبره فرية، لأننا فى النهاية بشر يخطئ ويصيب محكوم بالنوازع، والعصمة لاتكون إلا لنبى.

ولست أعتقد أن التاريخ الطويل لشخوص الجماعة يمكن أن يمنحنا قدرا من الصبر على ابتلاع هذه الفرية التى تصل إلى حد البهتان.. الشيخ البنا - يرحمه الله - لم يسلم من انتقادات رفاقه، اتهموه بالدكتاتورية مرة والممالأة مرات، الشيخ السكرى رفيقه على الدرب، لم يسلم هو الآخر، اتهموه بأنه باع نفسه لسراج الدين وهو يفاوضه فى أمر التحالف بين الإخوان والوفد، عبدالحكيم عابدين سكرتير عام الجماعة، رموه بأقذع الصفات ظلما، وصفوه بأنه راسبوتين الجماعة، الهضيبى، على رفعة مكانته، كان ضحية حرب شعواء من أعضاء المكتب السياسى الذى كان يرفض اعتداله، عبدالرحمن السندى قائد «التنظيم» أو الجهاز السرى كان مغرورا وقد ضيّع بغروره أمن الجماعة، مصطفى مؤمن، لم تصل تقواه إلى حد الاطمئنان له.

إن كانت تلك شهاداتهم فى أنفسهم، وفى أعلامهم فلا خيار لهم إلا أن يكونوا بشرا، فإذا ما كانوا يريدون الحكم، فليس لهم إلا أن يتحدثوا إلينا بلغة البشر.

ولعل بعضا من الشجاعة يعطينى القدرة على أن أقول فى النهاية، أنتم وجهة نظر فى الإسلام، ولستم الإسلام أو وجهة نظره الوحيدة، والخلاف معكم مشروع لأنه ليس خلافا مع الله، وفى ذلك منجاة لأنفسهم ومنجاة لنا، لأن أخطر ما يصيب الأمم، أن يتصور القائمون على أمرها أو الطامحون فى أمرها، أن مشيئتهم قد توحدت مع مشيئة الله، ذلك كان الباب الذى دخل منه القهر والاستبداد والعسف والظلمة، لأن الذين يوحدون أنفسهم مع الله، يطلبون منا مجرد الطاعة، ويرفضون حقنا فى النقاش.

لماذا نجيب محفوظ

..ولماذا السكين؟!

لم يرتكب الإرهاب على كثرة مافعل، جريمة أشد خسة من محاولة الاعتداء الآثم على نجيب محفوظ، لم يكن الرجل صاحب جاه أو سلطة حتى يصبح هدفا لجماعات الظلام الشاردة عن المجتمع، الخارجة عن القانون، يترصدونه أمام منزله كي يجزون عنقه بالسكين، فى جريمة رخيصة هى العار والشنار، ثمنها الوحيد بضعة سطور تخترق وسائل الإعلام العالمى ، تؤكد ـ زورا ـ أن جماعات الإرهاب لم تزل قادرة على أن تضرب أمن مصر واستقرارها.

كان نجيب محفوظ أكثر الجميع عقلانية فى معالجة قضية الإرهاب، كان يحث الجميع بروح أبوية فاضلة تفيض تسامحا على ضرورة أن يبحثوا فيما وراء الدوافع المباشرة لجرائم الإرهاب، فربما يكون فى وسع المجتمع أن يستنقذ هذا الشباب الضال إن تحسنت ظروف حياته، وكان نجيب أكثر الجميع حماسا لحوار وطنى واسع لايفرق بين أى من جماعات المجتمع، حتى إن يكن تاريخ بعضها لايدعو إلى الطمأنينة والثقة، لكن ذلك كله لم يشفع لأديبنا الكبير.

لقد قرروا اغتياله لأسباب جد رخيصة، لأنه اسم مدو سوف يحظى باهتمام وسائل الإعلام العالمى، ولأنه صيد ثمين يسهل قنصه، فنجيب محفوظ يمشى بين الناس على قدميه، لايصحبه حارس، ترعاه قلوب كل المصريين، ويلقاه الجميع فرحين، يستبشرون الخير برؤياه لأنهم يرون فيه روحا مصرية مُحبة تفيض ودا وعذوبة ويجلو أصالتها تواضع جم، وروح دعابة رقيقة، وذكاء حلو، وبساطة هى العمق الساحر أو السهل الممتنع.

اختاروا لنجيب محفوظ عيد جائزة نوبل يوما مناسبا لمحاولة اغتياله كى تتضاعف حفاوة الإعلام العالمى بالخبر الأسود، تؤكد للعالم أن جماعات الإرهاب لم تزل تملك ـ رغم نجاحات الأمن المصرى ـ زمام المبادرة.

ما أعظم الضحية! .

وما أرخص الثمن! .

وعندما أفاق نجيب محفوظ من جراحة خطيرة استغرقت خمس ساعات، جاءت ضحكته صافية كمياه النهر، مشرقة كشمس النهار، تزيح كوابيس الظلام وتهزم كتائب الحقد الأسود، تضىء بالفرحة كل بيت مصرى دهمه الخبر الحزين.

كان نجيب، كما هو دائما، شامخا عظيما، يجلو روح مصر فى عطائها السخى وإيمانها العميق، وعندما نطق الكلمات الأولى بعد أن أفاق من جراحته، جاءت صدقا قراحا،

لأنه باسم مصر كان يتكلم، وباسم مصر كان يقول للمصريين، عظة صادقة هي أبلغ العظات وأكثرها حكمة.

قال نجيب، إن علينا أن نقاوم الإرهاب، ليس فقط من أجل أن تنتصر الديمقراطية أو تزدهر الحرية ولكن من أجل أن ننقذ الإسلام.

الصدق ما قاله نجيب محفوظ، فالإسلام فى خطر!.

لأن نفرا من المضللين زرعوا الفساد فكرا أسود فى رءوس شباب ضال، لم يعد يعى رسالة الدين أو معنى الحياة أو قيمة الوطن.

ولأن نفرا من المنافقين، ينتظرون على قارعة الطريق، أملا فى أن تسقط الثمرة ناضجة فى أيديهم، لا يجهرون برأى الدين واضحا فى جرائم خسيسة عقابها فى الإسلام «أن يصلبوا من خلاف» يصمتون أو ينتحلون الأعذار أو يترقبون اتجاه الريح فى أعقاب كل حادث، كى يصدروا باسم «الإخوان المعتدلين!» بيانا منافقا لا يساوى قيمة الورق المكتوب عليه.

ولأن نفرا من السياسيين، تلهبهم مصالحهم الحزبية الصغيرة عن أن يكونوا صفا واحدا فى مواجهة خطر داهم يعصف بالإسلام ويعصف بالوطن.

ولأن نفرا من باعة الكلام جعلوا تجارتهم الوحيدة، أن يبيعوا اليأس للناس، وأن يروجوا للقنوط، كى تعمى الأبصار وتعمى البصائر، فلا تعود ترى سوى نفقا مظلما لا يكشف عن نهاية، ويصدق البسطاء والسذج أن الإرهاب هو الحل.

الإسلام فى خطر، كما قال نجيب محفوظ، ولا منجاة إلا أن يفيق الوطن بأكمله، إن لم يكن من أجل ديمقراطيته أو حريته فمن أجل دينه الذى ألبسوه، زورا وبهتانا أقنعة الإرهاب وأسلحته.

لا منجاة إلا أن يفيق كل مواطن إلى دوره، ويفيق كل مسئول إلى واجبه، ويفيق كل مثقف إلى الخطر الداهم.

فما الذى يمكن أن ننتظر بعد أن حاولوا جز عنق نجيب محفوظ بالسكين؟!.

فى الجزائر جزوا بالسكين وباسم الإسلام المظلوم أعناق ٨٥ أديبا وقاضيا ومفكرا وكاتبا، كى يصيب الخرس ماتبقى من النخبة العارفة، ويسود المجتمع صمت القبور، فلا يعود يسمع سوى صراخهم الكاذب، فهل تصبح مصر جزائر أخرى؟!.

أعرف أن الفروق ضخمة، وأن المقارنة مستحيلة، وأن مصر غير الجزائر، لكن

الإرهاب كالطاعون ، تسرى عدواه كما تسرى النار فى الهشيم ، وكما تسرى المحاكاة فى مجتمعات القردة ، يقلد بعضها بعضا ، وهاهم فى مصر يفعلون الشيء نفسه الذى يفعلونه فى الجزائر ، يتوعدون أعناق المخالفين والمعارضين وغير المتعاطفين وعابرى السبيل ، ويبدأون بقمة مصرية شامخة كى ترتعد أوصال الباقين ، لكن نجيب محفوظ يرد من مضجعه رغم آلام جراحته القاسية بضحكة هى النهار يزيح كوابيس الظلام ويهزم كتائب الحقد الأسود .

أبدا لن تكون مصر جزائر أخرى ، لأننا قادرون على أن نحاصر طاعون الإرهاب ، ولقد حاصرناه بالفعل ، وفى مصر يعيش الإرهاب عزلة الطاعون يفتقد مساندة الجماهير أو تعاطفها .

أبدا لن تكون مصر جزائر أخرى ، لأن الجماهير المصرية نزعت عن وجه الإرهاب أقنعته الكاذبة كى يتبدى فى صورته الحقيقية ، قبيحا مخيفا يستهدف خراب مصر ويستهدف تدمير أرزاق أهلها ، وهاهو اليوم يضيف إلى أفعاله النكراء جريمة أخرى خسيسة ، تستهدف حرمان مصر من قمة شامخة كى يفوز بخبر عاجل يخترق أجهزة الإعلام العالمى ، يوحى كذبا بأن الإرهاب لايزال يملك فى مصر زمام المبادرة .

حقيقة الوساطة
مع الإرهابيين

ماذا يمكن أن يتبقى من هيبة الدولة والحكم فى مصر، إن صحت تلك الأنباء التى تتحدث عن مشروع وساطة بين الأمن والإرهابيين، أو بين الدولة وجماعات الإرهاب؟!.

وفيم تكون الوساطة ، إن كان هدف الإرهاب ضرب كيان الدولة وتدمير الاقتصاد الوطنى، والوثوب إلى الحكم وفرض اختيارات سياسية بعينها على المجتمع بقوة القهر والسلاح؟!.

فيم تكون هذه الوساطة، إن كانت أدوات الإرهاب ووسائله، لم تزل القتل وترويع الأبرياء وقطع أرزاق الناس، وتدمير ونهب الممتلكات؟!.

ثم لماذا هذه الوساطة وماهى مبرراتها، إن كان هناك مايؤكد أن جماعات الإرهاب تستند فى خططها إلى تآمر خارجى، تكشفت أطرافه وتكشفت مصالحه؟!.

لماذا الوساطة مع الاتباع إن كان الأصل والأساس خارج الوطن؟!.

إن الوساطة تفترض نوعا من علاقات الندية بين طرفين افترقت مصالحهما وتصادمت إرادتهما، ثم تدخل الوساطة طرفا ثالثا، كى تُقنع كل جانب بضرورة أن يتنازل عن بعض مصالحه لصالح الطرف الآخر تجنبا للخلاف أو حقنا للدماء.. فهل هذه هى طبيعة العلاقة بين الدولة وجماعات الإرهاب؟!.

لقد وقع الصدام بين الدولة وجماعات الإرهاب، لأن دور الدولة أن تحمى الشرعية والقانون، وأن تصون الأمن والاستقرار، وأن تضرب على يد كل الخارجين على الشرعية والقانون، وعندما تفرط الدولة فى هذا الواجب، فهى تسقط سبب وجودها ومبررات بقائها!.

إن أحدا لايستطيع أن ينكر على أية جماعة مصرية حقها فى أن تحس القلق من جراء تصاعد أعمال العنف والإرهاب، وأن تبادر بتقديم جهودها من أجل المساعدة على إنهائه، بل لعل الأمر يصبح واجبا ضروريا بالنسبة لشخوص مرموقة ينتظر الوطن منذ فترة طويلة دورها وإسهامها فى هذه القضية، لكن الدور المطلوب ليس الوساطة بين الدولة والخارجين على القانون، وليس الوصول إلى حل وسط فى قضية تتعلق باحترام الشرعية، أو زجر الطرفين المتخاصمين، الدولة وجماعات الإرهاب، بحثا عن حل يوفق بين مصالحهما المتصادمة! انطلاقا من مواقف هؤلاء الذين طالما حدثونا عن الخطأ المتبادل والعنف المتبادل والحاجة إلى حل وسط.

ثمة أدوار عديدة مطلوبة من شخوص هذه النخبة الممتازة والمرموقة، ليس بينها الوساطة فيما لاتجوز فيه الوساطة، لأن القضية المبدأ والأساس والتى لاتحتمل نقاشا أو تأويلا، هى هل نترك لكل جماعة سلطة أن تمسك بناصية الفعل فى يدها؟ تؤدب وتعاقب، تكفر الدولة والمجتمع، تحرم وتحلل فى أرزاق الناس، تصدر الأحكام على الجميع، تنصب فى كل قرية ونجع أميرا مسئولا، لم يجاوز سن الحلم، يفتى ويحكم دون سند من شريعة أو قانون.

كان يمكن لهذه النخبة الممتازة من علماء وكتاب أفاضل أن تجد دورها الصحيح فى استنقاذ آلاف الشباب من براثن فكر خاطئ مدمر شوه وجه الإسلام وخرب نفوسا صغيرة، اغتال براءتها، وملأها بالحقد والضغينة والفهم القاصر كى تصبح حربا على أهلها ودينها ووطنها.

إن الإسلام يتعرض لمحنة كبرى، لأن نفرا من المسلمين يسيئون فهم الدين وتأويله، ويحرفون مفهوم الجهاد عن قصده الصحيح، ويربطون ظلما بين الدعوة والعنف، كى يتمكنوا من تطويع إرادة شباب صغير السن لخدمة طموحات سياسية ترتدى زورا ثياب الإسلام.

وعندما تستشعر هذه النخبة من علمائنا الأفاضل حاجتها إلى دور تمارسه فإن أول واجبات هذا الدور هو إنقاذ صورة الإسلام من هؤلاء الذين يشوهون وجهه ومقاصده، وإنقاذ آلاف الشباب من براثن هذا الفكر الذى يدمر أرواحهم وليس الوساطة مع هؤلاء.

وأحسب أن هذا الدور مطلوب لذاته من فريق مسلم يرى أن غياب دور مؤثر لتيار الاعتدال الإسلامى، كما يسمون أنفسهم، من شأنه أن يترك الساحة نهبا لأنصار التطرف، مثل هذا الدور يتطلب جرأة فى الحق تكشف أصل البلاء ومصدره، وأصل البلاء فكر سياسى منحرف يستخدم الدين غطاء لعمل يخاصم الشرعية والقانون.

أنا لا أبرئ الدولة من أخطاء يمكن أن تحدث من أجهزة أو مسئولين يخطئون الحساب ويخطئون التقدير، لكن ذلك لايبرر أن يساوى نفر من حكماء الأمة ما بين الدولة وجماعات الإرهاب، يضعون فى كفة الميزان هيبة الدولة والحكم، ويضعون فى الكفة الأخرى جماعات الإرهاب، وينصبون من أنفسهم حكما على الجانبين!.

إن أصل الداء كما نعرفه جميعا، أن هناك من يستثمرون شعارات الإسلام السياسى من أجل الوثوب إلى سلطة الحكم بالقهر والعنف، فهل يوافق حكماء الأمة من رموز الاعتدال الإسلامى على هذا النهج؟!.

تلك هى النقطة الأولى التى كان ينبغى أن تنطلق منها مبادرة هذه النخبة الطيبة من علماء أفاضل لايستطيع أحد أن يشك فى بواعثهم الخيرة والنبيلة، ليس المطلوب بيان شجب وإدانة، وليس المطلوب استقطاب الأمة كلها كى تكون حربا على شباب مضلل، لعل معظمه لايعرف حجم الإثم الذى تقترفه يداه، لكن المطلوب دعوة خالصة لوجه الله، تضع الأمور فى نصابها الصحيح، تصحح المفاهيم الخاطئة وتعزل هذا الفكر المدمر وتكشفه كى تستعيد للإسلام وجهه الصحيح وتستعيد لهذا الوطن شبابه المهدر.

□□□

قبل فترة، حاولت جماعة مخلصة من المثقفين والسياسيين المصريين أن تلعب دورا بناء فى مواجهة ظاهرة العنف والإرهاب، سعت هذه الجماعة إلى تشكيل لجنة شعبية للوحدة الوطنية، ضمت وجوها مسلمة وقبطية لايشك أحد فى إخلاصها أو فى وطنيتها، أقامت اللجنة يوما جميلا للوحدة الوطنية واحتفت بإعادة افتتاح مقهى التحرير كى تقول لدعاة العنف، إن مصر كلها ترفض الإرهاب، ثم تقدمت خطوة أخرى على الطريق عندما دعت إلى تشكيل جبهة وطنية تواجه جماعات العنف والإرهاب. . مع الأسف، فلقد أخطأت هذه الجماعة مرتين، مرة، عندما استبعدت من تشكيل الجبهة الوطنية، رموزا تنتمى إلى التيار الإسلامى المعتدل كان يمكن أن تسهم فى تعزيز هذه الجبهة، ومرة ثانية، عندما ابتسرت فكرة الجبهة الوطنية كلها فى مجرد بيان إدانة وقعه بعض من رؤساء الأحزاب المصرية، يشجب العنف والإرهاب.

والواضح أن تحرك هذه النخبة الأخيرة من رموز التيار الإسلامى المعتدل جاء فى جانب منه ردا على تحرك اللجنة الوطنية التى جرى اتهامها ظلما بأنها «حلف العلمانيين والأقباط لضرب التيار الإسلامى» وما بين المحاولتين المتخاصمتين، تبددت جهود مصرية مخلصة كان يمكن أن تسهم فى حصار العنف والإرهاب، وظل الأمن وحده يعمل منفردا على ساحة كثيفة المشكلات، تشكو من فراغ العمل السياسى.

لقد تضاربت الروايات حول حقيقة مادار فى ذلك اللقاء الذى عقده أفراد هذه النخبة مع وزير الداخلية السابق اللواء محمد عبدالحليم موسى، واستمر ٤ ساعات جرى خلالها للمرة الأولى مناقشة فكرة الوساطة.

إن رواية الوزير السابق تؤكد، أن ماجرى كان مجرد نقاش مفتوح، عرض خلاله بعض أعضاء هذه الجماعة إمكان قيام وساطة بين الدولة وجماعات الإرهاب، إن بادرت الدولة ـ دليلا على حسن نيتها ـ بالإفراج عن الشباب الذى تم ضبطه دون أن يسند إليه اتهام

محدد، مقابل أن توقف جماعات الإرهاب أعمال العنف ويتوقف نزيف الثأر المتبادل ما بين الشرطة وجماعات الإرهاب.

لكن هناك روايات أخرى تتواتر على ألسنة بعض الذين شاركوا فى هذا الاجتماع تقول: إن النقاش سار شوطا أبعد من ذلك بهدف الوصول إلى مشروع متكامل للتفاوض والوساطة، يبدأ بوقف أعمال العنف مقابل الإفراج عن الشباب المعتقل، لكنه يتضمن استمرار التفاوض بين الأطراف المعنية حول بنود أخرى تتعلق بدور الإعلام والتربية والتعليم، ومواقف بعض الصحف والكتاب خصوصا هؤلاء «العلمانيين الكفرة» الذين يجرون الدولة إلى وقيعة مع الإسلام لأنهم ينكرون على الدولة هويتها الإسلامية وينادون بالفصل بين الدين والدولة، ويتحدثون عن دين لله ووطن للجميع، وينشطون من أجل قيام جبهة وطنية لاتضم فى صفوفها رموز التيار الإسلامى المعتدل.

بل إن بعض الروايات تحدثت عن لجان فرعية انبثقت عن هذا الاجتماع، تعمل فى سرية مطلقة وكاملة، واتصالات تمت فجرا مع عبود الزمر فى سجنه، ورحلة قريبة متوقعة إلى الولايات المتحدة، ربما يقوم بها بعض أفراد هذه النخبة من أجل لقاء عمر عبدالرحمن شيخ الإرهابيين!!.

كثرت الروايات والأساطير ولم يعد للشارع المصرى حكاية سوى الوساطة بين الدولة وجماعات الإرهاب التى ينهض بها رموز التيار الإسلامى المعتدل وفيهم عدد كبير من الإخوان المسلمين!.

مع الأسف، أخطأ الوزير السابق، عندما قَبِلَ فكرة أن تكون هناك وساطة بين الشرعية والإرهاب، لأن قبول الوساطة يعنى الاعترافَ بأن الخروج عن الشرعية والقانون يمكن أن يرتب حقوقا وأوضاعا تفرض نفسها أمرا واقعا رغما عن الشرعية والقانون، وإذا كان أول المطالب هو الإفراج عن المعتقلين وإعادة النظر فيما يجرى فى الإعلام وفى التربية والتعليم، فماذا تكون آخر المطالب فى قائمة لابد أنها سوف تنتهى بطلب الشراكة فى الحكم!!.

لقد تصور كثيرون أن تغيرا أساسيا قد حدث فى سياسة الدولة إزاء جماعات الإرهاب، لأن المواجهة قد فشلت ولأن الجماعات أقوى من الدولة والقانون، ولأنه لم يعد هناك مفر من التفاوض والقبول بحل وسط!.

ولم يكن أى من معطيات الموقف الداخلى يقول بشىء من ذلك!، لم يكن قد بقى

لجماعات الإرهاب فى مصر سوى بقايا وذيول أفعال متناثرة يمكن أن تقع هنا أو هناك، هدفها الإزعاج أو لفت انتباه الصحافة والإعلام الدولى، دون أن يكون لها أى أثر حقيقى على قضية الأمن الوطنى.

□□□

إننا نعرف حجم المصاعب الضخمة التى يعمل فى ظلها رجال الشرطة دفاعا عن أمن الوطن واستقراره، نعرف أنهم وحدهم فى الميدان، يساندهم تعاطف شعبى لايترجم نفسه حتى الآن فى أفعال أو مواقف محددة تساعد الأمن على مهمته الصعبة.

لم يزل الخوف بداخل الكثيرين يمنعهم من أن يعاونوا خوفا من أن يكون لهذه الجماعات قوة بأس وانتقام، ولم تزل هناك تلك الحساسية القديمة التى تحول دون تواصل العلاقات طيبة وطبيعية بين الشرطة والشارع المصرى.

نعرف حجم هذه المصاعب، وأثرها النفسى على رجل الشرطة.

نعرف حاجتهم إلى مساندة كل مصرى، كى يتضاعف أثرهم الرادع فى مواجهة الإرهاب، لأنه فى غيبة معاونة الشعب، وفى غيبة رقابة الشارع المصرى على أمن الشارع المصرى يصبح صعبا أن تنهض الشرطة بواجبها باقتدار وكفاءة.

إن أحدا لايريد أن يغلق الباب على أى جهد وطنى يستهدف المعاونة للقضاء على قضية الإرهاب، وأعتقد أن فى وسع هذه النخبة الممتازة برموزها الإسلامية المعتدلة والمستنيرة أن تقدم عونا كبيرا لوطنها ودينها وشبابها، إن نظرت للقضية من منظورها الصحيح، فالقضية ليست الوساطة، لأنه لا وساطة بين الشرعية والعنف، والقضية ليست فى غياب وجود طرف ثالث بين الدولة وجماعات الإرهاب، لأنه لا مكان لطرف ثالث بين الشرعية والإرهاب، والقضية ليست أيضا فى دور يناطح دور «العلمانيين الكفرة» لأن العلمانيين ليسوا بالضرورة كفرة، هم مصريون وطنيون قد يرون، مع عظيم إيمانهم بالدين، ضرورة الفصل بين الدين والدولة.

القضية ليست فى ذلك كله، لأنها أكبر من ذلك كله.

القضية فى جوهرها، هى استنقاذ شباب مصر من فكر يدمر روحه، واستنقاذ الإسلام من تصرفات تشوه صورته، واستنقاذ الوطن من مؤامرة تستهدف تعويق تقدمه.

نص تقارير الأزهر
عن الكتب الأربعة

١ـ تقرير عن كتاب

«الأدلة الشرعية لمبادرة وقف الأعمال القتالية»

١ـ الملاحظ أن الكتاب لم يكتب عليه اسم المؤلف.

٢ ـ هذا الكتاب يعتمد على أفكار علمية ودينية مدعمة بالأدلة القوية من الكتاب والسنة وأدلة أصول الفقه، والقياس عليها فى أن وقف الأعمال القتالية دفع للضرر لأن القتال يسبب ضررا كبيرا للأمة وليس فيه مصلحة محققة، وأن درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة.

٣ ـ النتيجة التى ينتهى إليها الكتاب طيبة ولا بأس بها ومرغوب فيها وهى منع القتال بين الشرطة وبين الجماعات الإسلامية، وفيها خدمة ومصلحة شرعية للدعوة الإسلامية تحقق الأمن والسلام بين المسلمين، وتوحّد الأمة أمام أعدائها الحقيقيين، كما تؤدى هذه النتيجة إلى الصلح بين المسلمين والصلح خير، إلا صلحا أحلّ حراما أو حرّم حلالا.

٤ ـ كان الأولى عدم قيام هذه المواجهات من البداية بين رجال الشرطة وبين الجماعات الإسلامية، لأنها حرب بين مسلمين ومسلمين، وكان الأولى أن تقدم الأدلة على أن الدعوة يجب أن تقدم على العنف وتكون بالحكمة والموعظة الحسنة، وكل الأدلة التى كتبت على أن وقف القتال أفضل من القتال، كان يجب أن تقدم وتنشر فى مقدمة الكتاب وقبل أن تحدث فتنة القتال بين أبناء لنا جميعا يعملون على حماية الأرض والعرض والمقدسات، وأن ما يقع من بعض رجال الشرطة من بعض التجاوزات، من القبض على برىء أو الإساءة إلى مسلم أو تعذيب متهم، كان يجب مواجهته برفع الأمر للقضاء العادل لرد الحقوق إلى أصحابها، وليس بالمواجهة القتالية مع الشرطة بصفة عامة، فقد يقتل الأبرياء منهم فى الأعم الأغلب، وبدون ذنب ارتكبوه، فيموتون مظلومين على يد الجماعات الإسلامية، وقتل أو اتهام البرىء أمر لا يقره الدين ﴿ **وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا** ﴾ (من سورة النساء).

ولو وضع ما جاء فى المانع الثانى فى أول الكتاب لكان أفضل وهو «إذا تعارض القتال مع هداية الخلق».

٥ ـ هناك أخطاء فى بعض الآيات القرآنية فى ص ٢٦، فالخطأ «إنا أرسلنا هاديا...»

والصحيح ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِداً وَمُبَشِّرًا وَ..... ﴾ (من سورة الأحزاب - آية ٤٥)، وكذلك الخطأ فى الآيتين ٨، ٩ من سورة الفتح، فالخطأ «هاديا» والصحيح «شاهدا».

٦ - وفى ص ٤٥ قال المؤلف «هدفنا تعبيد الناس لربهم أى هداية الخلائق، والأصح أن يقال «نسعى للدعوة ليهدى الله الخلائق»، لأن الهداية من الله تعالى ﴿ إِنَّكَ لا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾، و ﴿ إِنْ عَلَيْكَ إِلاَّ الْبَلاغُ ﴾، و ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ ... ﴾.

وفى الصفحة نفسها قال المؤلف: «وعن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تلقينا ومنه تعلمنا، ومن ثم أصدرنا «مبادرة وقف الأعمال القتالية بمصر»، والأفضل أن تسمى «مبادرة منع الأعمال القتالية» لا وقف الأعمال القتالية، لأن وقف القتال يوحى بأنها هدنة وممكن قيام القتال بعد وقفه.

٧ - وفى ص ٤٦ قال المؤلف فى السطر الأول وما بعده: «لم يكن القتال الدائر لتحكيم الشرع ولا خروجا على حاكم لتغييره، بل كان احتجاجا على مظالم واقعة، وسعيا لاسترداد حقوق ضائعة، وهنا أقول:

يجب تصحيح هذا المفهوم الخاطئ، لأن الاحتجاج على المظالم والسعى لاسترداد الحقوق الضائعة لايكون بالأعمال القتالية، ولكن بالسعى لرفع الأمر إلى القضاء العادل بالطرق الشرعية أو المشروعة، حتى لاتعم الفوضى فى المجتمع الإسلامى بأن يأخذ الناس حقوقهم بالقتال، ويتركوا القضاء جانبا.

وهذا أمر يدمر أى أمة، ويجعلها كالغابة.

وفى الصفحة نفسها قال: «سنوقف هذا القتال الدائر لأن الشرع يأمرنا بإيقافه، والأصح والأفضل أن يقال: «سنمنع القتال الدائر لأن الشرع يأمرنا بمنعه».

٨ - وبعد المراجعة الدينية والعلمية والتصحيح لهذا الكتاب نستطيع أن نقول:

يمكن أن ينشر هذا الكتاب - بعد التعديل - لأنه يعود على الأمة الإسلامية بالأمن والأمان، ويصحح المفاهيم الخاطئة عند الكثيرين من الناس وبخاصة الجماعات الإسلامية لتعود إلى الرشد والحق والعدل والصواب، بعد معرفة هذه الأدلة القوية، ويمتنعوا عن الأعمال القتالية نهائيا، وبذلك يتم حفظ دماء المسلمين وتطفأ نيران الفتنة.

والله ولى التوفيق،،،

اللهم اجمع شمل الأمة واكشف عنا الغمة ووحد لنا الكلمة - آمين.

٢ـ تقرير عن كتاب
«النصح والتبيين فى تصحيح مفاهيم المحتسبين»

العرض:

يشتمل هذا الكتاب على ٨٦ صفحة مقسمة إلى اثنى عشر بابا ومقدمة.

المقدمة: بيَّن الباحث أن من أهم الأسباب التى تحافظ على كيان المجتمع الإسلامى وتجعله كالبنيان المرصوص هى: نظام الحسبة فى الإسلام وهى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لحماية المجتمع من الداخل من أبنائه إذا حادوا عن تعاليمه فيحمى العقيدة والفكر من الابتداع ويحمى الشريعة من التحريف والتزييف، لذلك كان لتلك الفريضة أثرها العظيم فى تربية الفرد والمجتمع وهى فرض كفاية لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ آل عمران، وهى ما تطورت إلى جهاز الشرطة فى هذه الأيام، وذكر الباحث فى الباب الأول وهو الإخلاص والحسبة بعد أن ذكر الآيات والأحاديث الواردة فى الإخلاص وعلاماته أن الإخلاص هو أساس قبول أى عمل للعبد، لأن الله يفتح بالإخلاص قلوبا غُلفا وآذانا صما وأعينا عميا.

وذكر فى الباب الثانى، وهو النهى عن الظن، أن المقصود به هنا هو الظن السيئ لأن صورة المجتمع الإسلامى لابد أن يكون المسلم فيها سليم الصدر تجاه إخوانه، وأن إفلات جريمة من العقاب سترها الله تعالى بحسن الظن خير ألف مرة من ظن سيىء قد يوضع فى غير موضعه يوغر الصدور ويقضى على الثقة ويمزق وشيجة المحبة بين الأفراد.

وذكر فى الباب الثانى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ أن التجسس هو أول ثمرات الظن السيئ المشئوم وهو البحث عما خفى من أحوال الناس، وهذه الصفة من أولى الصفات التى يجب أن يبتعد عنها المحتسب لأنه فى محاولة إزالة المنكر قد يندفع ويتجسس ليزيل هذا المنكر والتجسس حرام ولايزيل الحرام بالحرام، وذكر فى الباب الرابع «لو سترته بثوبك» أنه يجب على المحتسب أن يستر صاحب المعصية ما أمكنه إلى ذلك سبيلا، لأن فى ذلك ما قد يكون سببا فى توبته توبة نصوحا، ويرجع إلى الله، بخلاف التشهير بصاحب المعصية فإنه يكسر حاجز الحياء عنده ويتمادى فى التبجح والمجاهرة بالمعصية عنادا وكبرا.

وذكر فى الباب الخامس «لاضرر ولاضرار» بيَّن الباحث أن الإسلام وقَّاف عند الحدود لايتعداها إلى غيرها، فيقول صلى الله عليه وسلم: «لاضرر ولاضرار» هذه القاعدة الأصولية الشاملة فى الإسلام من أعظم القواعد التى تجعل المجتمع الإسلامى مثاليا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا، وذكر فى الباب السادس: أنه لايصح للمحتسب أن

يحمل الناس على مذهبه لأن العلماء اختلفوا فى الفروع اختلافا كبيرا ولكل دليله وفهمه، وهذا لايؤثر فى جوهر الدين، وإنما الاختلاف المؤثر هو مايكون فى الأصول والفروض وفى العقائد أو ماهو معلوم من الدين بالضرورة.

وذكر فى الباب السابع: أن من أهم آداب المحتسب أن يكون متحليا بالرفق والصبر والعلم ليستطيع أن يمحو من أذهان الناس الصورة التى يحاول المحتسب أن يظهر بها وهو أنه إنسان جلف غليظ متجهم الوجه عالى الصوت فظ، ولنا فى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ القدوة الحسنة، كما جاء فى القرآن الكريم ﴿ **وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ** ﴾ الآية...

وذكر فى الباب الثامن: أن المحتسب يجب عليه أن يعامل والديه معاملة طيبة وليس له أن يأخذهما بذنب أو معصية حرصا على أواصر المحبة بين أفراد الأسرة لقوله تعالى: ﴿ **وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلا تُطِعْهُمَا** ﴾.

وفى الباب التاسع: أن المحتسب إذا تيقن أنه يعرض نفسه للبلاء أو المهانة أو الإذلال فعليه ألا يعرض نفسه لذلك وإنما ينكر ذلك بقلبه، كما قال الإمام القرطبى فى تفسير قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ** ﴾ الآية... بأن هذه الآية ليست منسوخة بل هى آية محكمة وذلك إذا خاف المحتسب ضررا يلحقه.

وفى الباب العاشر: إذا ظن المحتسب أن المنكر لايزول بل سيتحول بحسبته إلى منكر أعظم فلا يصح له أن يتعرض وإنما الواجب عليه أن يدعو إلى الله على بصيرة لقوله تعالى: ﴿ **قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ** ﴾ الآية...

وفى الباب الحادى عشر: أنهى عن التصدى للانحراف باليد لأن ذلك لايكون إلا للقاضى لأنه هو الذى من حقه أن يحكم على الجانى بما يراه من العقوبة والتعذير.

وذكر فى الباب الثانى عشر: نماذج سيئة من التجاوز فى الحسبة أتت بالعكس من المقصود من دفع المنكر فيجب أن تكون صورة المحتسب كما كانت فى عهد رسول الله والصحابة بالحكمة والموعظة الحسنة.

رأي الفاحص:

هذا البحث بحث قيم يبين آداب المحتسب وسلوكه والطريقة التى يتبعها فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وجميع شواهد البحث صحيحة من القرآن والسنة النبوية، وأرى إجازة هذا البحث لأنه لايمس العقيدة ولايتعارض مع الثوابت.

والله من وراء القصد،،،

٣ـ تقرير عن كتاب

« حرمة الغلو فى الدين وتكفير المسلمين »

اسم الباحث: (غير موجود)

فى البداية يتحدث الباحث عن خطورة الغلو فى الدين وعن أسباب الغلو ومظاهره ويعالج هذه الظاهرة فى الشباب ويتصدى لها وهو يقصد جميع الشباب من أى اتجاه فكرى سواء كانوا جماعات إسلامية أو جماعة الجهاد أو ما سموا بالشوقيين.

ومما قال: إنه لم تعان أمة من آفة نزلت بها مثل معاناتها من آفة التكفير التى يترتب عليها استحلال دماء بريئة دون أن يكون لديهم دليل على حجتهم، وذكر أن النبى ـ صلى الله عليه وسلم ـ حذر من هؤلاء الذين ظاهرهم إسلامى، غير أنهم «يقرءون القرآن لايتجاوز حناجرهم. . . . وتحقرون صلاتكم إلى صلاتهم وأعمالكم إلى أعمالهم. . . ويمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية. . أحداث الأسنان سفهاء الأحلام»، وقد قال أيضا: «من قذف مؤمنا بكفر فهو كقائله»، لأن من كفَّر آخر استحل دمه وماله.

تحدث الباحث عن سبب نشوء هذه الظاهرة (ظاهرة التكفير) فى مصر فنسبها إلى ماحدث من شدة التعذيب الذى كان يلاقيه الإخوان المسلمون فى السجون ولم يجدوا أنهم فعلوا ذنبا يستحقون عليه كل هذا التعذيب، فقالوا لايمكن أن يصدر هذا من مسلمين مثلنا فلابد أنهم كفار، والحاكم الذى يمثلونه كافر مثلهم، والمجتمع الذى يؤيدهم كافر كذلك، وظهر هذا القول على لسان جماعة عرفت بجماعة «التكفير والهجرة» وكان ذلك فى الستينات فى السجن الحربى، ثم تكلم عن الغلو فى الدين وأسبابه ومظاهره: فالغلو هو تجاوز الحد المطلوب شرعا وهو نفسه تعريف التشدد والتنطع والتطرف، وسبب تحريمه: أنه لاتحتمله الطبيعة البشرية وأنه قصير العمر فينتج أن ننتقل من الإفراط إلى التفريط، «إن المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى»، كما أنه لايخلو من جور على حقوق أخرى يجب أن تراعى وواجبات يجب أن تؤدى، ومن مظاهره: التعصب للرأى وإلزام جمهور الناس بما لم يلزمهم به الله، والتشدد فى غير موضعه أى فى غير زمانه ومكانه، كأن تكون مع قوم حديثى عهد بالإسلام أو فى غير دار الإسلام، كما أن فيه غلظة فى التعامل وخشونة فى الأسلوب وفظاظة فى الدعوة، وفيه سوء الظن بالناس، ناسين أن من رجحت حسناته على سيئاته فهو صالح، كما أن نظرة المغالين نظرة مثالية للمجتمع الذى ينبغى أن يكون وينتج عن هذا الغلو السقوط فى هاوية التكفير كما حدث مع الخوارج وجماعة التكفير والهجرة.

ومن أسباب الغلو فى الدين (كما ذكرها الشيخ القرضاوى) ضعف البصيرة بحقيقة الدين ومظاهر الجهل التى نراها فى الاتجاه الظاهرى فى فهم النصوص، لأن معرفة علة النص تساعد على فهم مقاصد الشرع ـ كذلك منها الاشتغال بالمسائل الجزئية عن القضايا الكلية الكبرى، وعدم الرسوخ فى العلم يؤدى إلى الإسراف فى التحريم، فالسلف ماكانوا يطلقون الحرام إلا على ماعلم تحريمه جزما، وكذلك عدم الرسوخ فى العلم يؤدى إلى اتباع المتشابهات وترك المحكمات، ومن أسباب الغلو عدم التعلم على أيدى العلماء الذى يتيح المراجعة والمناقشة والأخذ والرد التى توسع المدارك، ومن الأسباب ضعف البصيرة بالواقع والحياة والتاريخ وسنن الكون، فأحداث التاريخ تتكرر وتتشابه إلى حد كبير لأن وراءها سننا ثابتة تحركها وتكيفها، ولهذا قالوا «التاريخ يعيد نفسه» ومن الضرورى معرفة سنة التدرج فهى سنة كونية وشرعية فى كل شىء.

وعلى الوجه الآخر من الغلو هناك المفرِّطون من غلاة العلمانيين يريدون نقل الناس خارج الشريعة وتحت دعوى أن الدين يسر، فليس من معانى اليسر التحلل من الدين والوقوع فى الفواحش والكبائر أو حتى الوقوع فى الشبهات، وليس من اليسر تلقف هفوات العلماء وسقطات الأئمة أو تبرج النساء والاختلاط المحرم، ولكن اليسر هو أن نختار أيسر الأمرين، كلاهما حلال، والخلاصة أن الدين يضيع بين غلو المغالين وتهاون المقصرين.

تكلم كذلك عن الغلو فى تكفير عصاة المسلمين، قال: إن الإسلام دين الوسطية فلا إفراط ولاتفريط، وذكر وصية الإمام الغزالى: أن تكف لسانك عن أهل القبلة ما أمكنك ماداموا قائلين لا إله إلا الله محمد رسول الله غير مناقضين لها، فإن التكفير فيه خطر والسكوت لاخطر فيه، أما المفاسد المترتبة على تكفير المسلمين فهى: الوقوع تحت الوعيد الذى جعله الشرع لمن نسب مسلما إلى الكفر وخاصة المستحل لذلك، كذلك إن تكفير المسلم بغير حق إهدار لقيمة العدل الذى يستوجب أن يكون من يحكم مؤهلا ـ بالضرورة ـ لذلك، ويتاح للمتهم حق الدفاع الشرعى، كذلك ان إهدار الدم ينتج عن التكفير كما ينتج عنه استحلال ماله ويفرق بينه وبين زوجته ولا يرث ولايورث ولا يوالى ولايغسل ولا يصلى عليه ولايدفن فى مقابر المسلمين، كذلك التكفير يفتح الباب واسعا للفوضى فكل يرمى الآخر بالكفر، وسرعة التكفير إغلاق لباب الرحمة والتوبة أمام العاصى، أما أصل بدعة التكفير فقد نشأت زمن الفتنة الكبرى عندما كفر الخوارج عليا ومعاوية وعمر وأتباعهم، واستحلوا دماءهم (كما يقول الشهرستانى)، وهؤلاء المكفرون ليس لديهم رؤية واضحة للإيمان، ووضح المؤلف معنى الإيمان، ومعنى الإسلام ومعنى الكفر،

وخلص فى النهاية إلى أن قال: إن من قال: لا إله إلا الله محمد رسول الله يعتبر مسلما، يحقن دمه دون الحكم على سريرته، ولفظ الكفر الذى جاء فى القرآن أو الحديث عن بعض الناس مثل ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ فينقسم إلى قسمين: كفر أكبر وكفر أصغر، فالأول يخرج صاحبه عن الإيمان وذلك فيما لو أنكر ماهو معلوم من الدين بالضرورة، أما الأصغر فلا يخرج صاحبه عن الإيمان مثل عصاة المؤمنين.

وقال: الخلاصة أن من يقع فى الكفر الأكبر المخرج من الملة سواء كان حاكما أو محكوما لايصح تكفيره إلا بعد إقامة الحجة عليه والتى بمقتضاها يتم التأكد من ثبوت شروط الكفر عليه وانتفاء موانعه، وهذا أمر يختص به أهل العلم والاختصاص المجتهدين، كما ذكر أن الشرك فيه أصغر وفيه أكبر، فالأكبر أن نعبد غير الله أو أن نعبد إلها آخر معه، والأصغر مثل الذى ورد فى الحديث (من علق فقد أشرك) أو من حلف بغير الله، والنفاق فيه نفاق أكبر ونفاق أصغر، فالأول نفاق العقيدة وهو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان فهذا كفر حقيقى، والأصغر هو نفاق العمل مثل المسلم الذى يقصر فى أوامر الإسلام ونواهيه مثلما ورد فى الحديث «آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا عاهد غدر وإذا خاصم فجر».

ثم انتقل إلى بدعة تكفير جهال المسلمين ورد على ذلك، قال: إن أهل السنة والجماعة يرون أن من آتى كفرا لايكفر إلا بعد أن تقام عليه الحجة، فهناك عوارض تسقط الأهلية للعبد مثل العوارض السماوية وهى: الصغر والجنون والعتة والنسيان والنوم والإغماء والرق والحيض والنفاس والمرض والموت، كما أن هناك عوارض مكتسبة مثل الجهل والسكر والهزل والسفه والسفر والخطأ والإكراه، فالعبرة ببلوغ العلم لكل جاهل أولا.

ومن الغلو: تكفير المسلمين لمجرد الموالاة الظاهرة للكفار، وذكر أن موالاة الكفار تنقسم قسمين: ظاهرة وباطنة، فالباطنة هى ميل القلب إليهم حبا فى عقيدتهم ورغبة فى نصرتهم، كما سبق أن فعله المنافقون فى عهد النبى ـ مع اليهود، أما الموالاة الظاهرة كمساندة الكفار لأمر أو مصلحة دنيوية مع ثبات الإيمان فى القلب ومحبة الله ورسوله كما فعل حاطب بن أبى بلتعة، فالأول كفر والثانى ليس كفرا.

ورد على من ادعى تكفير موظفى الحكومة فذكر حالات متباينة للموظفين، فمن عمله فى حدود الحلال شرعا، ومن عمله لايستطيع فيه تحقيق العدل التام، ومن عمله ظلم وجور ولكنه لايكره الإسلام، فهؤلاء لايخرجون على الإسلام، أما من عمله فى ممالاة الكفار على حساب المسلمين ويتمنى نصرتهم ويظهر ذلك فى أقواله وأفعاله فهذا لايشك فى كفره، ثم تكلم عن الموالاة الممنوعة وغير الممنوعة، فالأولى، مثل حب الكفار وحب

دينهم ونصرتهم أو التجسس لحسابهم على دولة الإسلام، أما غير الممنوعة مثل زيارة مريضهم ومعاملتهم بالإحسان والإهداء إليهم وتقبل هديتهم أو إكرامهم أو التصدق عليهم أو تهنئتهم، فهذا كله مخالقة بالحسنى ومطلوبة لأننا أمرنا ببرهم والبر أمر واسع لكل أفعال الخير.

وفى الختام حذر الباحث من تكفير المسلم، وذكرنا بقول الإمام الغزالى: «إن الخطأ فى ترك ألف كافر فى الحياة أهون من الخطأ فى تكفير مسلم وسفك دمه»، والوصية أن تكف لسانك عن أهل القبلة ما أمكنك ماداموا قائلين لا إله إلا الله محمد رسول الله غير مناقضين لها فإن التكفير خطأ والسكوت لاخطر فيه.

ملحوظات:

ليس فى هذا البحث مايخالف الدين أو العلم.

الرأي:

لامانع من نشر هذا البحث وتداوله حيث أن مثله مطلوب.

٤ـ تقرير عن كتاب

«تسليط الأضواء على ماوقع فى الجهاد من أخطاء»

يقع البحث فى ٧٠ صفحة مكتوب بخط اليد وليس عليه اسم المؤلف ويشتمل على مقدمة وبابين وخاتمة .

أما المقدمة فقد تبين فيها:

أولا:

أن هداية الخلق إلى الحق هى الغاية الأسمى للدعاة وهى أعظم غاية ، وأن الدعاة مهمتهم تحبيب الناس فى ربهم وخالقهم وسوقهم إلى صراط الله المستقيم بأسهل وسيلة وأيسر سبيل ، أما الحسبة والجهاد فهما وسيلة لتعبيد الناس لربهم ، ولذا فإن هداية الخلائق مقدمة على الجهاد ، إذ إن الغاية مقدمة على الوسيلة ، فإذا تعارضت الغاية مع الوسيلة قدمت الغاية .

ثانيا:

إنما شرع الجهاد فى سبيل الله كى لاتكون فتنة ويكون الدين كله لله ، فهذا هو الهدف الأسمى للجهاد ، فإذا أصبح الجهاد نفسه محدثا للفتنة فى الدين ومانعا لتعبيد الناس لربهم وصدا للناس عن دعوة الحق وتخويفا للشباب من دعوة ظاهرة نقية لم يحقق الجهاد بذلك مقصوده الأسمى ، وبذلك تكون هداية الخلائق وتعبيد الناس لربهم هى الأصل والجهاد فرع عليها .

ثالثا:

استدل الكاتب على أن غاية الإسلام العليا هى هداية الخلق إلى الحق بقوله صلى الله عليه وسلم لقريش : «خلو بينى وبين الناس» وبالواقع العملى للدعوة عندما دعى رسول الله صلى الله عليه وسلم الغلام اليهودى للإسلام وهو على فراش الموت ودعوته عمه أباطالب للإسلام وهو على فراش الموت كذلك ، مع العلم بعدم الاستفادة من أى منهما ، إذ إن حياتهما انتهت عند ذلك .

رابعا:

ذكر أن الصحابة رضوان الله عليهم عندما فتحوا البلاد كانوا يفتحونها فتح هداة وليس فتح طغاة ، وفتح رحمة لافتح نقمة ، وكذلك كانوا يختلطون بأهل البلاد ويتزوجون منهم ويزوجوهم ويبيعون لهم ويشترون منهم حتى أحب أهل تلك البلاد المفتوحة الإسلام وأقبلوا عليه وغيَّروا دينهم ولغتهم تأثرا به .

خامسا:

قارن بين فتوحات الصحابة وفتوحات الدولة العثمانية فقال :

وشتان بين ماحدث من فتوحات الصحابة والتابعين وبين ما قامت به الدولة العثمانية مثلا ، رغم أنها دولة مسلمة ، ولكنها قدمت الجهاد على الدعوة وهداية الخلائق ، فلم تؤثر شيئا فى البلاد التى فتحتها ولم يتغير فيها شىء كثير . . فالدولة العثمانية حملت سيف الإسلام ولكنها لم تحمل هدايته ، وحملت قوة الإسلام ولكنها لم تحمل رحمته ، وتفهمت معنى الجهاد جزئيا ولم تتفهم معنى الدعوة إلى الله وهداية الخلائق بالمعنى الواسع .

سادسا:

ذكر الكاتب أن الإسلام وضع سياجين كبيرين يعصمان أهل الإسلام من الانحراف بفريضة الجهاد عن هدفها ، وهو أن يكون الدين كله لله ، أو عن غايتها وهو أن يكون فى سبيل الله . . ولذلك جاءت أقوال الفقهاء لتشرح كل صغيرة وكبيرة وجليلة تخص هذه الفريضة ، ولذلك فإن هذه الفريضة تحتاج إلى علم شرعى دقيق وفهم سياسى عميق لايتأتى للكثير ممن يمارسونه وذلك لأن الولوج فى الدماء شىء عظيم .

سابعا:

بيَّن أن جهل البعض بالفهم الصحيح للفقه الشرعى للجهاد أوقعهم فى إهلاك أنفسهم وضياع قومهم وخوف الناس من دعوتهم وإراقة دمائهم دون غاية فلم يحققوا هدفا ولم يجنوا ثمرة .

ثامنا:

ذكر أن الجهاد فى سبيل الله رغم فضيلته العظمى إلا أنه فرض من فرائض الإسلام الكثيرة وعلى كل مسلم أن يضعه فى مكانه ويعطيه حقه فقط .

تاسعا:

بينَّ أنه من الخطأ أن يجعل الجهاد هو كل الدين وكأن الدين ليس فيه شىء سوى الجهاد ، أو أن الأمة إن لم تستطع الجهاد لسبب أو لآخر فكأنما ضاع كل شىء وذهب كل شىء .

عاشرا:

عاب على الذين فهموا الجهاد فهما خاطئا فارتكبوا من أحداث أدت إلى أضرار خطيرة لسمعة الإسلام فى الداخل والخارج .

ثم ذكر أن الواجب الدينى يقتضى منه أن يبين للشباب الذين انحرفت بهم المفاهيم الخاطئة عن الجهاد بتصحيح تلك المفاهيم من خلال هذا البحث ثم دعى الشباب المسلم إلى

أن يتأمل ما تحويه تلك الدراسة بالتجرد الذى عهده منهم وبسعة الأفق الذى عرفه بينهم وبعد النظر الذى لمسه فيهم.

ثم دافع عن تغيير رأيه فى بعض المسائل بأن أئمة الفقهاء رجعوا عن بعض فتواهم فى بعض المسائل عندما رأوا الصواب فى غيرها، وضرب مثلا فى ذلك بالإمام الشافعى وأحمد بن حنبل رضى الله عنهما.

وبعد المقدمة انتقل الكاتب إلى الباب الأول وعنوانه «شرعية التغيير فى الاجتهادات الفقهية». وبيّن فيه أن الشرائع موجود بينها اختلاف فى الفروع وقد حدث هذا بين الديانتين اليهودية والنصرانية، وقد حدث فى الشريعة الإسلامية فنسخت بعض الأحكام، وقد ضرب أمثلة على ذلك وقد قال: «بأنه بعد انقطاع الوحى لانسخ ولاتغيير قطعا فى القرآن والسنة، أما ما عدا القرآن والسنة من اجتهادات وفتاوى وآراء وأقوال وأفكار فكل ذلك قابل للتغيير، ثم ضرب أمثلة لرجوع بعض الصحابة وأئمة المذاهب عن بعض فتاويهم فى بعض المسائل.

ثم قال:

«إن دينا يصلح لقيادة العالم منذ بعثة النبى - صلى الله عليه وسلم - إلى قيام الساعة لابد لهذا الدين أن يتحلى بقدر عظيم من المرونة ليصلح فى جميع الأوطان وفى جميع الأزمان».

ثم قال:

فلا بأس إذن ولا حرج على الجماعات الإسلامية فى مختلف البلدان أن يغيروا قليلا أو كثيرا من أقوالهم واجتهاداتهم السابقة إذا رأوا أن ذلك أهدى سبيلا، وأقرب إلى الحق أو رأوا فى ذلك مصلحة عامة للإسلام وللمسلمين.

ثم ذكر أن القدسية فى الإسلام لكلام الله عز وجل ثم لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، أما ما عدا ذلك من اجتهادات وآراء وفتاوى وأفكار فهى قابلة للمراجعة وقابلة لأن يؤخذ منها ويرد.

وخلاصة هذا الباب - كما ذكرها الكاتب - أنه يتحدث فيه عن شرعية تغيير الأحكام وأن هذا التغيير الموجود فى البحث هو تغيير شرعى صحيح، وأن المسلم إذا رأى رأيا غير الرأى الذى كان يعتقده وجب عليه الرجوع والعودة إلى الرأى الصحيح.

ثم انتقل الكاتب إلى الباب الثانى وعنوانه «تسليط الأضواء على ماوقع فى الجهاد من

أخطاء»، وقسمه إلى سبعة فصول، وجعل عنوان الفصل الأول «تصحيح مفهوم الجهاد ـ الجهاد وسيلة وليس غاية».

وبيَّن فيه أن دماء المسلمين وأرواحهم هى أعظم شيء عند الله عز وجل حتى أنه لزوال الدنيا أهون على الله من قتل رجل مسلم، ثم قال «إن طائفة من شباب هذه الأمة علم ما للجهاد من أجر عظيم وفضل عميم ورضوان من الله أكبر لذا قاموا يبحثون عن الجهاد ويرغبون فى الثواب مندفعين بحب الله والرسول وحب الجنة فكان واجب علينا أن نبصرهم أن الجهاد ليس هدفا فى ذاته ولا غاية وإنما هو وسيلة لرفع راية الدين، فإذا لم يحقق الجهاد غايته كان ممنوعا لما فيه من إراقة الدماء وذهاب الأرواح والأموال، والجهاد مع عدم تحقيق الغاية فيه غلو وتشدد مذموم فى الشريعة، واستشهد بقول الشاطبى «إن الأعمال الشرعية ليست مقصودة لنفسها وإنما قصد بها أمور أخرى هى معانيها وهى المصالح التى شرعت لأجلها»، واستشهد بنصوص أخرى لبعض العلماء.

وخلاصة هذا الفصل ـ كما ذكر الكاتب ـ أن الإصرار على القتال سواء كان فى مصر أو غيرها من البلدان مادام قد جلب من المفاسد العظيمة على الدين والدنيا ولم يحقق أى مصلحة تذكر لا فى الدين ولا فى الدنيا كان هذا القتال محرما وممنوعا شرعا وعقلا.

ثم انتقل الكاتب إلى الفصل الثانى من الباب الثانى وعنوانه «حرمة إلقاء النفس فى التهلكة».

وفيه قال: لقد غالى بعض الشباب وحملوا أنفسهم ما لا طاقة لهم به وخرجوا حاملين السلاح على دولة قوية.. ثم قال: «ولو فكر هؤلاء الشباب قليلا لعلموا أنه لايكلف الله نفسا إلا وسعها، ولعلموا أن الله لم يجعل عليهم فى الدين من حرج، وأن الله يريد بهم اليسر ولايريد بهم العسر»، ثم قال: «ونقول لهؤلاء إن الله تعالى قد علم فيكم ضعفا فخفف عنكم ورحمكم فلما تحملون أنفسكم مالا طاقة لكم به وما لم يفرضه الله عليكم».

ثم سرد طائفة من أقوال العلماء تؤيد ما قاله وختم الفصل بهذه الخلاصة:

«إن إلقاء النفس فى التهلكة نهى عنه شرعا وعقلا، وهؤلاء الشباب يقدمون على قتال الحكومات القوية فيهلكون أنفسهم دون أى نفع للإسلام والمسلمين، بل هم يتسببون فى العديد من المفاسد والشر والتضييق على الدعوة الإسلامية وعلى رجالها فهذا لاشك فيه منعه وتحريمه».

ثم انتقل إلى الفصل الثالث من الباب الثانى وعنوانه «حرمة قتل المدنيين من غير أهل

المقاتلة والممانعة» وقال فيه: لم يطلق الإسلام يد أتباعه وجنوده فى جهادهم ضد أعدائهم بل وضع لهم أعظم الدساتير التى عرفها الكون على مر الدهور والعصور، دستورا ملأته الرحمة والعدل والقسط.

وقال: لقد وضع الإسلام دستورا حربيا عظيما راعى فيه المحرمات ألا تنتهك وأمر فيه بالعدل والقسط، ثم ذكر مواد الدستور الحربى الإسلامى وهى:

١ ـ لا يجوز قتل النساء والأطفال والشيوخ.

٢ ـ لا يقتل الأعمى والذمى ولا الراهب ولا العبد ولا الفلاحين ولا الصناع.

٣ ـ حرمة قتل المدنيين الذين ليسوا من أهل المقاتلة والممانعة.

٤ ـ لا يجوز التمثيل بجثث القتلى.

٥ ـ لا تهدم منازل المحاربين ولاتحترق محاصيلهم وزروعهم ولا تقتل دوابهم لغير مصلحة.

٦ ـ الرحمة بالأطفال والصبيان.

٧ ـ لا يقتل الرجل أباه ولا ذا رحم محرم.

٨ ـ لا يجوز قتل رسل الأعداء.

٩ ـ لا يقاتل الكفار والمشركين قبل دعوتهم إلى الإسلام.

١٠ ـ لا يجوز نقض العهد.

وقد بيَّن الكاتب بعد كل مادة من هذه المواد الأدلة عليها.

وخلاصة هذا الفصل كما كتبها فى المقدمة:

«حرمة قتل الأطفال والنساء والشيوخ وكل من لم يقاتل وهذا فى حالة القتال مع المشركين، أما المسلمون فلا يجوز قتلهم على أى حال».

ثم انتقل الكاتب إلى الفصل الرابع من الباب الثانى وعنوانه «حرمة قتل المستأمن وقضية السياحة».

وقد ذكر أن من حق كل مسلم إعطاء الأمان، شريفا كان أو وضيعا، رجلا كان أو امرأة.

ثم استشهد على ذلك بالسنة الصحيحة.

ثم ذكر أن الأمان ينعقد بكل لفظ يفهم من معناه سواء كان صريحا أو كتابة أو رسالة أو إشارة.

ثم ذكر أن هذا ينطبق فى عصرنا الحاضر على تأشيرة الدخول وعلى دعوات الأحاد من المسلمين التى توجه إلى أناس من المشركين للزيارة ونحوها وعلى عقود العمل أو استقدام الفنيين ونحوهم ثم قال:

«إن السياح الذين يدخلون البلدان الإسلامية سواء بتأشيرة من الدولة للدخول أو بدعوة من الشركات السياحية أو من الأفراد والهيئات الأخرى فإن كل ذلك يعتبر أمانا لهم».

وذكر أنه لايجوز استهداف السياحة لأن استهداف السياحة يؤدى إلى قتل السياح.

ثم انتقل إلى الفصل الخامس من الباب الثانى وعنوانه «نظرات فى التاريخ من وقائع الخروج على الحكام» فذكر أن للخروج على الحكام والأمراء أمثلة عديدة سجلتها كتب التاريخ من أيام السلف إلى أيامنا هذه، وأن العاقل اللبيب من ينظر إلى هذه الأمثلة نظرة اعتبار وتفحص ليستخلص منها بعد ذلك الدروس والعبر.. ثم ذكر أمثلة ممن خرجوا على الحكام وبيان ما آل إليه أمرهم من القتل والهزيمة.

وخلاصة هذا الفصل ـ كما ذكرت فى المقدمة ـ هو وجوب أخذ العبرة والعظة مما آل إليه أمر الخارجين على الحكام، وما وقع من الضرر على الأمة بسبب خروجهم، ولهذا لايجوز الخروج على الحكام.

ثم انتقل إلى الفصل السادس من الباب الثانى وعنوانه «الصلح بين المسلمين.. والصلح خير».

فذكر أن الله تعالى أمر بالجماعة والائتلاف ونهى عن الفرقة والاختلاف.

ثم رد على الذين ينادون بعدم الصلح بين الجماعات وبين الدولة بأن الصلح باب عظيم من أبواب الخير، فقد شرعه الله للحفاظ على الأسرة وهى اللبنة الأساسية فى بناء المجتمع، وذكر أن الإصلاح بين المسلمين عامة وبين الآخرين خاصة يحتاج إلى تنازلات، وكل صلح لابد فيه من تنازلات ولكن هذه التنازلات أهون من إراقة الدماء ومفاسدها العظيمة.

وقد أجاز الإسلام مصالحة البغاة والمرتدين ونقل نصوصا من أمهات كتب الفقه تؤيد ما قال ثم قال: وبعد!.. أفيشك شاك بعد ذلك فى شرعية المصالحة مع قومنا الذين يتحدثون بألسنتنا ويصلون إلى قبلتنا ويأكلون ذبيحتنا ويتسمون بأسمائنا لوقف قتال، المنتصر فيه مهزوم والمصلحة فيه منعدمة والمفسدة فيه غالبة ومتحققة.

وخلاصة هذا الفصل ـ كما ذكر فى المقدمة ـ أن القتال بين الشرطة والجماعة يجب وقفه ويجب الصلح بين المسلمين.

ثم انتقل إلى الفصل السابع من الباب الثانى، وفيه ذكر أن المعاهدات لاتعقد للتخلص من المواقف الصعبة ثم يتحلل المرء منها متى أراد بل يجب الوفاء بكل عهد حتى لو كان فيه بعض الضيق للمسلمين والظلم.. واستشهد على ذلك بصلح الحديبية وماجرى فيه من شروط مجحفة من الكفار ومع ذلك قبلها رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم ذكر تحذير رسول الله صلى الله عليه وسلم من عدم الوفاء بالعهد، واستشهد على ذلك بأدلة كثيرة من الكتاب والسنة وأقوال الفقهاء، منها قول ابن قدامة: إن الأمان إذا أعطى أهل الحرب حرم قتلهم ومالهم والتعرض لهم، وخلاصة هذا الفصل السابع أن كل عهد يأخذه المسلم على نفسه يجب عليه الوفاء بذلك العهد.

ثم أنهى البحث بخاتمة قال فيها مخاطبا الشباب:

«لقد كتبت هذه الرسالة من أجل الذكرى التى تنفع المؤمنين وتنفع الصالحين انطلاقا من قوله تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَىٰ تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

ثم قال:

«إن أحرى المسائل وأولى القضايا بالتدقيق فيها ولزوم الورع فى تناولها والتأنى فى الخوض فيها هى مسائل الجهاد والتى تتعرض للدماء والأموال.

فعلينا أن نكل هذه المسائل لأهل العلم والاجتهاد، ثم قال:

«فالزم أيها الأخ الصالح العلماء الصالحين الصادقين الثقاة وزاحمهم بالركب فى مجالسهم وكن مع أهل العلم فى محرابهم ومع أهل الدعوة فى هداية الخلائق ودعوة الناس إلى الخير، وكن من أهل هذه الآية ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾.

وبعد....

فأرى أنه لا مانع من تداول هذا البحث حيث إنه لم يشتمل على مخالفة عقدية أو شرعية، كما أنه تضمن أيضا تصحيحا للمفاهيم الخاطئة لدى البعض من الشباب فى فهم فقه الجهاد فى الإسلام.

والله الموفق،،،

الفصل الكامل

لوثيقة التمكين

وثيقة التمكين

لعل الوثيقة التى تحمل اسم «التمكين» هى أخطر وثائق جماعة الإخوان المسلمين التى تم ضبطها فى قضية «سلسبيل» ، فالوثيقة - كما يشير عنوانها - تتعلق بخطة الجماعة من أجل الاستيلاء على الحكم، لأن معنى «التمكين» - كما تقول الوثيقة بالحرف الواحد - «هو الاستعداد لتحمل مهام المستقبل وامتلاك القدرة على إدارة أمور الدولة، وذلك لن يتأتى ، كما تقول الوثيقة، بغير خطة شاملة تضع فى حساباتها ضرورة تغلغل الجماعة فى طبقات المجتمع الحيوية، وفى مؤسساته الفاعلة مع الالتزام باستراتيجية محددة فى مواجهة قوى المجتمع الأخرى والتعامل مع قوى العالم الخارجى.

وتضع الوثيقة المكونة من ١٣ ورقة فلوسكاب مهمة التغلغل فى قطاعات الطلاب والعمال والمهنيين وقطاع رجال الأعمال والفئات الشعبية الأقل قدرة باعتبارها حجر الزاوية فى خطة التمكين لأن من شأن انتشار جماعة الإخوان فى هذه القطاعات - هكذا تقول الوثيقة - أن يجعل قرار المواجهة مع الجماعة أكثر صعوبة ويفرض على الدولة حسابات أكثر تعقيدا، كما أنه يزيد من فرص الجماعة وقدرتها على تغيير الموقف وتحقيق «التمكين».

كما أن وثيقة «التمكين» تشير بوضوح بالغ إلى أهمية تغلغل جماعة الإخوان فى المؤسسات الفاعلة فى المجتمع، وهنا مكمن الخطورة، لأن المؤسسات الفاعلة فى عرف الجماعة ليست فقط النقابات المهنية والمؤسسات الإعلامية والقضائية ومجلس الشعب ولكنها أيضا «المؤسسات الأخرى» التى تتميز بالفاعلية والقدرة على إحداث التغيير والتى قد تستخدمها الدولة فى مواجهة الحركة وتحجيمها.

إن وثيقة «التمكين» لا تقول صراحة ما هى «المؤسسات الأخرى» التى يجرى تجهيلها عمدا؟! لكن الوصف يشير بوضوح بالغ إلى مؤسسات الجيش والشرطة ، والذين يعرفون تاريخ الإخوان لا يرون فى ذلك غرابة لأن الإخوان هى الحركة السياسية الوحيدة التى كان يدخل ضمن خططها من أجل الوصول إلى الحكم محاولة التغلغل فى الجيش والشرطة بغية الاستيلاء على الحكم وهو بالضبط ما حدث فى السودان أخيرا!.

وتطرح الوثيقة أيضا رؤية متكاملة لكيفية التعامل مع النقابات وجماعات الضغط فى المجتمع وقوى الأحزاب السياسية من خلال سياسة طويلة المدى تبدأ من «التنسيق» إلى «التحييد» إلى «الاحتواء» إلى الامساك بزمام الموقف والسيطرة عليه من خلال السيطرة على مراكز اتخاذ القرار.

كما تطرح كيفية التعامل مع أقباط مصر من خلال سياسة تقوم على محورين : الأول محاولة التحييد بإشعارهم أن الإخوان لا يمثلون خطرا عليهم . أما المحور الثانى فيتعلق

بتقليل فعالية دور الأقباط فى الحياة العامة وتقليل تأثير حجمهم الاقتصادى فى المجتمع .

على أن أخطر ما تطرحه الوثيقة هو رؤية جماعة الإخوان لكيفية التعامل مع قوى العالم الخارجى خاصة الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتكشف الوجه الحقيقى للجماعة، لأن الوثيقة تؤكد على أهمية إشعار الغرب وأمريكا على وجه الخصوص بأن الإخوان لا يمثلون خطرا على مصالحهم، وأن من صالح الغرب أن يتعامل مع الإخوان عند «التمكين» لأن الإخوان يمثلون قوة تتميز بالاستقرار والانضباط .

ثلاث عشرة صفحة فلوسكاب من الحجم الكبير معنونة بكلمة «التمكين» موضوعة فى شكل تقرير يؤكد على أن المرحلة الجديدة من عمر التنظيم تتطلب المواجهة ولا تحتمل عمومية الأهداف السابقة فى الانتشار والتغلغل وتحذر الوثيقة من التضارب فى القرارات بالنسبة للمواقف التى تتعرض لها الجماعة فضلا عن التحدى والتهديد الخارجى والمواجهة السافرة بين الأنظمة الموجودة وحركات الإسلام السياسى العاملة على الساحة .

وتبدأ الوثيقة بطرح تساؤلين هما لب خطة «التمكين» .

الأول : ما هى الأوضاع التى ينبغى أن تكون عليها الحال والنتائج الموجودة على المدى القريب والقصير من حيث :

- تحقيق الرسالة .
- توافر الاستمرارية .
- الاستعداد للمهام المستقبلية .
- رفع الكفاءة .

والرسالة فى عرف الجماعة وحسب نص الوثيقة تستهدف التهيؤ لتحمل مهام المستقبل وامتلاك القدرة على إدارة الدولة وإعداد البناء الداخلى لمهام مرحلة «الكفاءة»، والأخيرة تقصد بها الوثيقة وضع سياسة مواجهة لذلك التهديد الخارجى يقصدون به محاولات اجهاض مخططات الجماعة للسيطرة والتغلغل وذلك عن طريق :

- الانتشار فى طبقات المجتمع الحيوية والقدرة على تحريكها .
- الانتشار فى المؤسسات الفاعلة ويقصدون بها الجيش والشرطة .
- والتعامل مع القوى الأخرى .
- وأخيرا الاستفادة من البعد الخارجى .

وتؤكد الوثيقة أن الانتشار فى قطاعات الشعب «طبقات المجتمع» الحيوية والقدرة على تحريكها يحقق فوائد عدة للجماعة، أهمها أن هذا التغلغل يقلل من فرص التهديد ويجعل قرار المواجهة أكثر صعوبة، كما أن القدرة على تحريك هذه الطبقات يزيد من فرص التغيير

والاقتراب من تحقيق الرسالة التى هى القدرة على إدارة أمور الدولة والسيطرة على الحكم.

وحسب نص الوثيقة أنه تم اختيار القطاعات المرشحة للاختراق والتغلغل والتمكين منها وفق الأسس التالية :

- سهولة الانتشار .
- فعالية التأثير على تحريكها .
- مدى إمكان تحريكها .
- استمرار التأثير .

وإنه وفق الشروط الأربعة تم اختيار قطاعات الطلاب وقطاع العمال والمهنيين ورجال الأعمال والطبقات الشعبية كقطاعات مرشحة لأعمال خطة التمكين بشقيها .

فبالنسبة للطلاب فإن هذا القطاع يتميز بسهولة الانتشار وإمكان التحريك واستمرار التأثير مع فاعلية نسبية فى التأثير .

وبالنسبة للعمال فإن هذا القطاع الحيوى يتميز كما فى الطلاب بفاعلية التأثير والقدرة على التحريك وسهولة الانتشار .

وعلى صعيد المهنيين تقول الوثيقة إن هذا القطاع يتميز بسهولة الانتشار وفاعلية التأثير واستمرار هذا التأثير وقدرة نسبية على التحريك.

وعن قطاع رجال الأعمال فإنه قطاع يتميز أيضا بفاعلية التأثير واستمراريته فضلا عن أن قطاع الطبقات الشعبية يتميز بسهولة الانتشار والقدرة على التحريك وفاعلية نسبية فى التأثير.

الجيش والشرطة

ولعل أخطر ما فى هذه الوثيقة ما يتعلق بتنفيذ خطة التمكين فى المؤسسات الفاعلة، والوثيقة تصف هذه المؤسسات بأنها تمثل :

١ - أداة تحجيم ومواجهة الحركة الإسلامية.

٢ - إضافة حقيقية لقوة وفاعلية الحركة فى التغيير .

وإذا كان الشرطان لا ينطبقان سوى على الجيش والشرطة كما أوضحنا فى مقدمة هذه الحلقة فإن أوصافا أربعة خلعتها الوثيقة على تلك المؤسسات الفاعلة تؤكد ما سبق أن ذهبنا إليه بأنهم يقصدون الجيش والشرطة، فالوثيقة تقول : إن اختيار المؤسسات الفاعلة يتم على الأسس التالية :

- فاعليتها فى مواجهة وتحجيم الحركة الإسلامية .

- القدرة على إحداث التغيير .
- شمولية واتساع مساحة التأثير .
- المدى الزمنى الطويل فى المواجهة .

وجنبا إلى جنب تضع الوثيقة الجيش والشرطة كأحد أهم أهدافها مع المؤسسات ذات التأثير وعلى رأسها المؤسسات الإعلامية .

وتلك المؤسسة حسب ما تشى به الوثيقة ستتميز بشمولية واتساع مساحة التأثير والمدى الزمنى الطويل فى التأثير والقدرة على إحداث التغيير والفاعلية فى المواجهة .

وعن المؤسسة الدينية - الأزهر - قالت الوثيقة : إن لها ميزات المؤسسة الإعلامية نفسها ولها طابعها الخاص فى ذلك .

أما على صعيد المؤسسة القضائية فتقول الوثيقة إنها تتميز بفاعلية القدرة على التغيير ومواجهة الحال نفسها فى المؤسسة التشريعية «مجلس الشعب» .

التعامل مع الآخر

وتفرد الوثيقة صفحاتها لما يعرف بالتعامل الواعى مع الآخر ضمن إطار خطة التمكين وعلى طريقة اعرف عدوك ، تقول : «إننا لا نعمل بمفردنا فى الساحة ولكن توجد قوى أخرى تؤثر سلبا وإيجابا على قدرتنا فى تأدية رسالتنا ، لذا فإن توفر حالة الاستمرار فى جهود التمكين يتطلب تعاملا واعيا يؤدى إلى احتواء الآخر ، أو التعايش أو التحييد أو تقليل فاعلية الجهات المناوئة والتوجيه والتنسيق مع الجهات المحايدة التى لم تحدد موقفها أو الجهات المؤيدة لرسالتنا - الإخوان - كليا أو فى بعض جزئياتها . على أن نضعه فى اعتبارنا - حسب نص الوثيقة - على أن تكون لدينا القدرة على التعامل مع الحالات البديلة فى آن واحد .

فبالنسبة للسلطة أمام الإخوان هناك أربعة خيارات :

الأول : الاحتواء بتوظيف أجهزتها فى تحقيق رسالتها من خلال اتخاذ القرار أو تغيير نظمها .

الثانى : التعايش بمعنى العمل على إيجاد صورة من صور التعايش مع النظام بالتأثير على الأوضاع بما يجعله حريصا على استمرار وجودنا بفاعلية .

الثالث : التحييد وذلك عن طريق إشعارها - أى السلطة - أننا لا نمثل خطرا عليها .

الرابع : تقليل الفاعلية فى مواجهتها لاستمرار جهود التمكين .

وعلى مستوى التعامل مع الأقباط تقول الوثيقة : لابد من اختيار أحد أساليب ثلاثة للتعامل مع المجتمع القبطى :

- الأول : التعايش باقناعهم بأن مصلحتهم فى تطبيق الحكم الإسلامى بما يحمله من عدالة قد لا يوفرها النظام الحالى .

- الثانى : التحييد بإشعار الأقباط أننا - الإخوان - لا نعاديهم ولا نمثل خطرا عليهم وما اصطلح على تسميته فى الوثيقة «التأمين» أى تأمين الجانب القبطى .

الثالث : تقليل فاعلية خطرهم وتقليل تأثيرهم الاقتصادى وإضعاف العون المادى وحددته الوثيقة فى كلمة «التفتيت» أى تفتيت الصف القبطى المواجه للإخوان .

ولم تخل الوثيقة أيضا من تحديد الموقف من اليهود واقتصر الحديث على سطر واحد يقول نصه : «لابد من تقليل فاعلية اخطارهم فى جميع المجالات» .

والجماعات

الآخر لدى الإخوان يشمل إلى جانب السلطة والأقباط واليهود جماعات الضغط والأحزاب، وليس مستغربا أن تضم الوثيقة إلى هؤلاء أيضا النوادى والجمعيات المشبوهة «حسب نص الوثيقة» والجماعات الإسلامية والمفكرين الإسلاميين .

فعلى صعيد النوادى والجمعيات المشبوهة تقول الوثيقة - دون أن تحدد أسماء أو ماهية هذه النوادى - إن خطورتها فى تأثيرها على مراكز اتخاذ القرار بضمها للشخصيات التنفيذية وفى تأثيرها فى اتجاهات الرأى العام بضمها لقيادات الإعلام والفن ويؤدى ذلك إلى استصدار قرارات وقوانين تخدم مصالحهم لمدى بعيد كما أنه يصعب اختراقهم لأن المعلومات تصل لديهم عند مستوى معين وتمثل عدم القدرة على إثبات مخاطرهم بصورة عملية نقطة ضعف واضحة لدينا - التنظيم الإخوانى - لابد من استدراكها ويكون التعامل مع هذا القطاع بتقليل الفاعلية لاخطارهم .

وفى قطاع الأحزاب وجماعات الضغط تقول الوثيقة : إن هذا القطاع يشمل النقابات المهنية والتجمعات العائلية والقبلية والمنظمات الدولية «حقوق الإنسان» والتجمعات الاقتصادية «جمعية رجال الأعمال . . . » والأحزاب القائمة ويكون التعامل كما تشرح الوثيقة على عدة مستويات :

الأول : التوجيه بالدخول والسيطرة على مراكز اتخاذ القرار بأن تكون لنا الأغلبية .

الثانى : التنسيق إذا لم تكن لنا الأغلبية فلابد أن ننسق معها فى المساحات المشتركة بل ونُوجد مصالح مشتركة معها .

الثالث : فى هذا المستوى تجمع الوثيقة بين أساليب الاحتواء والتحييد وتقليل الفاعلية إذا لم تنجح جهود التوجيه أو التنسيق . وتشير الوثيقة إلى أن التعامل مع الأحزاب والنقابات يحتمل جميع صور التعامل لطبيعتها وتباين مواقفها .

الجزء الأخطر من هذه الوثيقة يتعلق بالجماعات الإسلامية والمفكرين الإسلاميين وفيه تكشف جماعة الإخوان عن موقفها من تلك الجماعات صراحة وللمرة الأولى .

وحسب نص الوثيقة فإن هذا القطاع يشمل :

● جماعات ومفكرين إسلاميين مستقلين وهؤلاء يتفقون معنا فى الرسالة ولو جزئيا ويختلفون فى التفاصيل ، وهنا يستوجب ضرورة التنسيق والتعاون والتكامل والتحالف فضلا عن أساليب الاحتواء والتحييد والتعايش لو لم تثمر جهود التحالف والتنسيق .

● جماعات إسلامية ومفكرون غير مستقلين وتابعين لجهات معينة وتستغل لضرب وتعويق جهود التمكين ولهؤلاء يتم التعامل بأساليب تبدأ بالتوجيه والاحتواء والتحييد وتقليل الفاعلية .

أمريكا والغرب

وفى فقرة أخرى وتحت عنوان فرعى (القوى الخارجية المعادية «أمريكا والغرب») هنا تقول الوثيقة وبالحرف الواحد إن التعامل معهم يبدأ بمرحلة التعايش وذلك بإقناعهم أنه من مصلحتهم التعامل مع القوى الحقيقية لأبناء المنطقة وان الإخوان كقوة تتميز بالاستقرار والانضباط على أن التعامل مع الغرب يمر بمرحلة التحييد وذلك بإشعار الغرب أنه من مصلحتهم عدم الإضرار بنا لأننا لا نشكل خطرا عليهم ماداموا لا يعوقون جهود التمكين وفى الوقت ذاته أننا نملك - الإخوان - أو نستطيع التأثير على مصالحهم إذا ما وقفوا ضد جهود التمكين .

وآخر مراحل التعامل مع الغرب وأمريكا هى مرحلة تقليل الفاعلية وذلك بتقليل أخطارهم بالتأثير المباشر على مصالحهم وإضعاف تأثير مؤسساتهم فى التأثير على اتخاذ القرار لمصلحتهم على أن تتم الاستفادة بالبعد الخارجى كلما كان ذلك ممكنا .

إدارة الدولة

لعل أخطر ما فى هذه الوثيقة أنها توضح الشكل الانقلابى الذى يعده الإخوان للسيطرة على نظام الحكم والوصول إلى مرحلة إدارة الدولة أو ما اصطلح على تسميته فى تلك الوثيقة الخطيرة بالاستعداد للمهام المستقبلية .

وتقول الوثيقة : إن المحافظة على الحالة من التمكين التى يصل إليها المجتمع يتطلب ضرورة امتلاك القدرة على إدارة الدولة لمواجهة احتمال اضطرارنا لإدارة الدولة بأنفسنا وفى الوقت ذاته ستؤدى حالة التمكين إلى تكالب القوى المعادية الخارجية . لذا كان لابد من الاستعداد لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية من خلال أن يكون لدينا - الإخوان - رؤية لمواجهة التحديات سواء من حيث امتلاك الامكانات اللازمة لتحقيق هذه الرؤية والقدرة على تطوير تلك الرؤية ، وهذا يتطلب إعداد البناء الداخلى بما يتواكب مع متطلبات المرحلة ويحقق الاستخدام الأمثل للموارد والذى اصطلحت الوثيقة على تسميته

«بالكفاءة» . . وتضيف الوثيقة أن هذا يمثل التحدى العملى فى تحقيق الخطة بأهدافها المختلفة مما يستوجب التعامل مع جزئيات البناء الداخلى لتطويرها كى تتوافق مع طبيعة المرحلة القادمة سواء من حيث الرؤية أو التكوين للأفراد أو البناء الهيكلى على النحو التالى :

فعلى صعيد الرؤية - وهى أحد أهم أضلاع مثلث مرحلة الكفاءة - فإن هذا يتطلب توحيد توجهات الصف فى اتجاه البناء والتغيير ، لذا لابد من استيعاب كامل من قبل الصف «العناصر الإخوانية» لقضية التغيير ووضوح كامل للتوجهات حتى لا تواجه الخطة بالمقاومة السلبية من الداخل ، وضرورة البدء بطرح قضية التغيير للحوار على جميع المستويات من أجل أن يتفاعل الجميع ويكون عامل المشاركة دافعا لإثارة كوامن الفكر والمبادرة وتجسيد القضية .

فى جانب تكوين الأفراد فإنه - وحسب ما تصرح به الوثيقة - إضافة إلى البرنامج التكوينى القائم حاليا ، فلابد أن يشمل فى المرحلة المقبلة انعكاسات الجزئيات المختلفة للخطة عليها .

فالانتشار فى طبقات المجتمع وهو صلب خطة التمكين يتطلب رفع قدرة الأفراد على التأثير فى قطاع عريض من المجتمع يرفع إمكانات الحوار والقدرة على الاقناع والتدريب وذلك عن طريق :

- إحداث التوازن بين الدعوة الفردية من أجل الضم للصف والدعوة العامة .
- تنمية حلقات القيادة والقدرة على تحريك المجموعات .

أما بالنسبة للانتشار فى المؤسسات الفاعلة فهذا يتطلب :

- رفع قدرة الأفراد على اختراق المؤسسات دون فقدان الهوية .
- رفع قدرة الأفراد على التعامل مع المعلومات .

وبالنسبة للتعامل مع القوى الأخرى فلابد من تربية الأفراد على إقامة جسور فكرية أو عملية معها .

وبالنسبة لمهمة إدارة الدولة ومهام المستقبل فإن هذا يتطلب :

١ - الاهتمام بمجموعة مختارة تنمى فيها القدرة على إدارة المؤسسات العامة .

٢ - القدرة على استيعاب المتميزين فى القطاعات المختلفة والاستفادة منهم .

فى جانب البناء الهيكلى فإن المنهج العملى للإدارة يتطلب :

- توفير المعلومات اللازمة لأداء المهام المختلفة .
- إرساء مبدأ التفويض واللامركزية فى الأعمال ما أمكن .

- إرساء مبدأ التفرغ لشغل المناصب ذات الأهمية .

- مرونة الهيكل بحيث تسمح بإضافة كيانات جديدة استجابة للخطة «جهاز معلومات - علاقات سياسية» .

- استكمال الهياكل بناء على أهمية العمل فى الخطة وأولوياته .

بالــــوزن

وبعد استكمال الرؤية والتكوين البنائى للأفراد والهياكل للمجموعات يأتى الجزء الأخطر من الوثيقة فهى ترشح أولويات العمل فى كل القطاعات والأوزان النسبية لأهمية كل قطاع وتحدد مساحات الاختراق التى تمت والمستهدفة كل بأرقامه وبمعدلات قياس تؤكد على علمية الخطة ومنهجيتها الكاملة .

وفى هذا الصدد تقول الوثيقة :

أولاً : بالنسبة لتأمين جهود التمكين فإن أولى طبقات المجتمع المطلوب اختراقها على الترتيب : الطلاب - العمال - المهنيون - رجال الأعمال ثم الطبقات الشعبية .

وبالنسبة للمؤسسات الفاعلة فيمكن ترشيح المؤسسات التالية ذات التأثير وتبدأ بالإعلام ثم المؤسسة الدينية فالقضاء ثم البرلمان .

وفى الجزئية نفسها تقول الوثيقة إن هدف التعامل مع الآخر يشير إلى ضرورة التعامل مع السلطة أولا ثم الأقباط فاليهود فالغرب والنوادى المشبوهة وجماعات الضغط والأحزاب ثم الجماعات الإسلامية .

ثانياً : الاستعداد لمهام المستقبل «إدارة الدولة» فإن الوثيقة ترشح الجامعة فالمهنيون فالمؤسسات العامة ثم المؤسسات ذات الرسالة المحددة وأخيرا المؤسسة الاقتصادية «التمويل» .

ثالثاً : الارتقاء بالمجتمع وهنا يتم ترشيح التعليم والإعلام والمؤسسة الدينية والثقافية والمؤسسات الاقتصادية والمجال التكنولوجى للاختراق والتغلغل .

رابعاً : للإعداد الداخلى هناك هدف تعميق الرؤية والتكوين والإصلاح الهيكلى .

على صعيد الأهداف الأربعة أعطت الوثيقة ٤٠ فى المائة من جهود الخطة لاستمرار جهود التمكين و ٣٠ فى المائة لإعداد البناء الداخلى و ٢٠ فى المائة للنهوض بالمجتمع على أن تخصص عشرة فى المائة من وزن الخطة للاستعداد لمهام المستقبل «إدارة الدولة» .

بعد هذا التحديد الدقيق لأوزان كل هدف من أهداف الخطة الأربعة فإن الوثيقة تعطى وزنا لكل مسار من مسارات العمل حسب أهميته وتأثيره فى تحقيق الهدف الذى من أجله تم اختيار المسار .

ففى جهود تأمين استمرار التمكين تم إعطاء الأوزان الآتية لأهدافه .

فالانتشار فى طبقات المجتمع الحيوية وزنه ٥٠ فى المائة و ٤٠ المائة لعملية الانتشار فى المؤسسات الفاعلة و ١٠ فى المائة فى عملية التعامل مع الآخر وفى داخل كل هدف تم اعطاء وزن لكل جزئية . ففى مسار الانتشار فى الطبقات الحيوية فإن للطلاب وزن ٣٠ فى المائة ومثله للعمال و١٠ فى المائة للمهنيين ورجال الأعمال وتبقى ٢٠ فى المائة للطبقات الشعبية .

وفى مسار المؤسسات الفاعلة فإن الخطة تعطى المؤسسات ذات التأثير «الجيش والشرطة» ٤٠ فى المائة تصل إلى ٥٠ فى المائة فى القضاء ومثلها فى البرلمان و٣٠ فى المائة فى الإعلام و٢٠ فى المائة كوزن نسبى للمؤسسة الدينية ، وحسب هذه الأوزان وزعت الخطة أولويات العمل فى عام ١٩٩٤ وحددت معدلات يجب تحقيقها خلال الأشهر السبعة المتبقية على هذا العام .

ورغم أن التحقيقات لم تتوصل حتى الآن لمعنى هذا القياس ومعدلاته فإن الإخوان يقولون فى وثيقتهم الخطيرة إنهم قطعوا شوطا متقدما فى مرحلة التكوين بلغت ٢١٠٠ نقطة مقابل ١٤٢٥ نقطة فى مجال التعليم و٩٠٠ نقطة فى الاقتصاد و ٧٨٠ نقطة فى مجال الإعلام لتصل إلى ١٢٠ نقطة فقط فى جماعات الضغط والأحزاب مقابل ٤٠٠ نقطة فى المناطق الشعبية وهو الأمر الذى يؤكد أن التنظيم الداخلى قطع شوطا لا بأس به وان اختراقات المجتمع تعددت درجاته ومراحله حسب ما تؤكده الوثيقة فى آخر صفحاتها .

دليل الخطة

الخطة فى شكلها النهائى تشكل وحدها «مانيفستو» الجماعة الذى ستتحرك عليه خلال الفترة القادمة فى محاولة للسيطرة على الحكم والانقلاب الداخلى على النظام القائم .

الخطة الوثيقة بها دليل يحدد خطوات الانقلاب بالتفصيل وببرنامج زمنى محدد بشكل دقيق لا ينقصه سوى التنفيذ مكون من خمس صفحات فلوسكاب تشكل الدليل الكامل لتنفيذ الخطة وستة ملاحق كل منها تمثل استمارة استبيان علمية لرفع الحالة ، أى دراسة الواقع الفعلى فى كل محافظة بدءا من لجنة الشارع مروراً بالأسر إلى مكاتب الإرشاد فى المحافظات ، وحسب نص الوثيقة فإنه مطلوب تأدية الخطوات التالية متتالية زمنيا :

الخطوة الأولي :

قيام المكتب الإدارى باختيار لجنة عددها ثلاثة أفراد يكون مقررها على الأقل عضوا بالمكتب وتسمى لجنة التخطيط والمتابعة «أو تسمية معبرة عن هذا المعنى» كذلك يقوم المكتب باختيار فرد على الأقل يقوم بمهمة مندوب تخطيط ومتابعة بالمحافظة .

والمسئولية الأساسية لهذه اللجنة هى قيادة ومتابعة عملية التخطيط بما فى ذلك التأكد من حسن سير جميع الخطوات التالية والاستيثاق من حسن أداء كل طرف لدوره وعرض الخطط والأفكار الرئيسية المتضمنة بها بعد بلورتها على المكتب الإدارى .

ويستحسن - كما تقول الوثيقة - أن تضم اللجنة فردا ممثلا للتقسيمة الإدارية الجغرافية من كل مدينة ومركز فرد، وفردا ممثلا لتقسيمة الأقسام النوعية حسب التخصص وتجتمع اللجنة وتضع خطة عمل وجدولا زمنيا لانجاز باقى الخطوات :

الخطوة الثانية:

دراسة توجهات الجمعية «جمعية الإخوان» واستخلاص ما يخص المحافظة منها .

يقوم المكتب الإدارى للمحافظة بمناقشة تفصيلية لتوجهات الجمعية ويخرج من هذا النقاش بأمرين، الأول: ترجمة هذه التوجهات إلى خطوط عمل رئيسية حاكمة لحركة العمل بالمحافظة خلال مدة الخطة .

الثانى : تسجيل التعليقات التى يرى اعضاء المكتب توصيلها للجهات الإدارية الأعلى وكذا لوحدة التخطيط المركزية بهدف تحسين التوجهات وسد الثغرات فيها .

الخطوة الثالثة:

فحص مسيرة العمل بالمحافظة خلال الفترة التخطيطية السابقة حيث يقوم مكتب المحافظة بهذه الخطوة ويتم فيها تقييم العمل بالفترة السابقة من حيث :

١ - مدى تفصيلية ووضوح وشمول خطط العمل .

٢ - مدى النجاح فى انجاز أهداف تلك الخطة .

٣ - الدروس المستفادة من حيث :

- جودة عملية التخطيط وكفاءة الجهاز التخطيطى .
- مدى واقعية ودقة الخطة السابقة .
- المشاكل التى أبرزها تنفيذ الخطة خلال الفترة .

الخطوة الرابعة:

جمع المعلومات عن الواقع الداخلى والخارجى، ولعل أخطر تلك الخطوات وكانت أحد أهم مهام مكتب «سلسبيل» والذى وجهت الجماعة كل نشاطه لجمع وتبويب وتحليل المعلومات عن الواقع الداخلى والخارجى وحسب التصنيف التالى :

أولا : المعلومات من الواقع الداخلى منها :

- عن أفراد الجمعية، حيث يقوم مسئول الشارع بواسطة قائمة استقصاء يملؤها المسئول لكل فرد .

أيضا عن الأوضاع التنظيمية والإدارية بالمحافظة حيث يقوم بجمعها مسئول الشوارع والأقسام ثم تراجعها وتصنفها بشكل مجمع نهائى لجنة التخطيط والمتابعة بالمحافظة .

ثانيا : المعلومات عن الواقع الخارجى منها :

- عن واقع الدولة والمجتمع عموما حيث تقوم وحدة التخطيط المركزية بتوفيرها .

- عن واقع مجتمع المحافظة وأجهزتها عموما ويقوم مندوب التخطيط والمتابعة بالمحافظة بتوفيرها .

- عن الأجهزة والمؤسسات والشركات والوحدات . . إلخ التى يحتك بها أفرادنا ولديهم عنها معلومات، يقوم بجمعها مسئول الشارع أو مسئولو التقسيمات الفرعية بالأقسام النوعية .

عن أهم الأطراف التى نتعامل معها فى المحافظة وتؤثر علينا تأثيرا مباشرا .

الخطوة الخامسة :

بعد تجميع المعلومات لدى مندوب التخطيط والمتابعة يقوم بإعداد تقرير من ثلاثة أجزاء :

- الجزء الأول : ويحتوى قائمة بنقاط القوة والضعف الداخلية التى أسفرت عنها المعلومات المجموعة من صفنا الداخلى ويحرص المندوب هنا على حصر أكبر عدد ممكن من نقاط القوة والضعف مع ترتيبها من حيث أهميتها وتأثيرها .

- الجزء الثانى : ويحتوى قائمة بفرص العمل من ناحية وبتحدياته ومشاكله من ناحية أخرى، إذ يترجم المندوب هذه المعلومات وما تمثله من إمكانات الحركة وما تعنيه من احتمالات للمخاطر والتهديدات والمشكلات المستقبلية مع ترتيبها من حيث الأهمية والتأثير .

- الجزء الثالث : ويقوم فيه المندوب بمقابلة الفرص والتحديات بنقط القوة والضعف فيحد الفرص التى تمتلك نقط قوة تمكننا من استغلالها ، وتلك التى لن نتمكن من استغلالها بسهولة نتيجة وجود نقط ضعف معينة وكذلك التهديدات التى تقابلها عندنا نقط ضعف تزيد من خطورتها أو مقابلها نقط قوة تمكننا من مواجهتها .

الخطوة السادسة :

ويتم فيها صياغة الاهداف السابقة للعمل خلال الفترة المقبلة ويجب أن يصحب هذه الأهداف تحديد لمعايير إنجاز «كمية قدر النجاح» تعبر عن مؤشرات النجاح فى تحقيق هذه الاهداف - المقصود بها الأوزان النسبية التى أشارت إليها الوثيقة الأولى .

الخطوة السابعة :

وفيها يتم اختيار وسائل التنفيذ وتقوم لجنة التخطيط والمتابعة باختيار مجموعة من

الوسائل المناسبة لتحقيق كل من الأهداف المصاغة، وتقوم اللجنة بالتشاور المكثف مع التشكيلات الأساسية بالمحافظة «جغرافيا» وفى الأقسام الفنية».

الخطوة الثامنة:

صياغة برامج تترجم الوسائل ترجمة زمنية ومالية وتنظيمية حيث تقوم لجنة التخطيط والمتابعة بالترجمة المبدئية للرسائل المقدمة إلى برامج عمل زمنية وتحديد ميزانيات مالية تقديرية لهذه الرسائل وتحديد المسئوليات التنظيمية عن تنفيذ كل من الأنشطة الأساسية.

الخطوة التاسعة:

توصيل الخطة المقترحة إلى تشكيلات المحافظة لتقييمها وعرضها على القواعد ويقوم المكتب الإدارى بالإشراف على توصيل الخطة المقترحة إلى التشكيلات الجغرافية وفى الاقسام الفنية وعلى عرضها على قواعد العمل التنفيذى بالمحافظة فى إطار هذه التشكيلات.

وتقوم الوحدات المختلفة بتقديم مقترحاتها لتطوير الخطة التى تتجمع مركزيا لدى المكتب الإدارى الذى يحيلها إلى لجنة التخطيط والمتابعة التى تقوم بدورها بالنظر فيها والاستفادة منها فى تعديل الخطة المقترحة ثم رفعها للمكتب الإدارى.

ويناقش المكتب الإدارى الخطة فى هذه المرحلة الأخيرة ثم يقرر صورتها النهائية ويعتمدها أساسا للعمل ويتم توصيله إلى كل التشكيلات للالتزام بها، ويتابع المكتب الإدارى مدى تقدم الوحدات المختلفة التابعة له فى إنجاز المهام الموكولة له فى الخطة.

وبعد:

فإلى هنا تنتهى الوثيقة المعروفة بدليل الخطة تفصيليا وهى تشكل أول نموذج عملى تطبيقى لخطة «التمكين» على مستوى المحافظة، بدءا من لجنة الشارع وانتهاء بمجلس شورى المحافظة، وهى على قدر خطورتها كوثيقة فإن هذه الخطورة تكمن فى استخدامها الأسلوب العلمى والتكنولوجى فى جمع المعلومات والبيانات من الواقع المحلى أو ما يعرف برفع المنطقة وهى أحد الأساليب الأمنية المعروفة وتحليلها والتوصل إلى بيانات وأرقام تستخدم فى تحديد نقاط القوة والضعف التى تسير على أساسها خطة «التمكين» التى تعنى الاستيلاء على نظام الحكم وتنفيذ برنامج انقلابى مدروس يعتمده الإخوان فى تنظيمهم السرى.

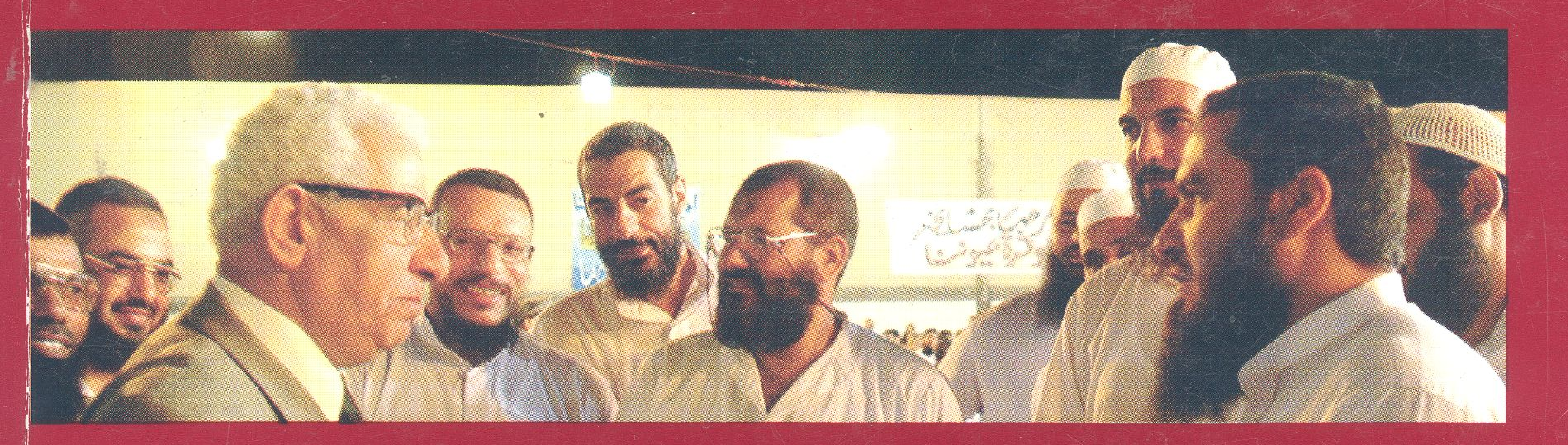
مرة أخرى هذه هى أوراقهم وتلك هى وثائقهم شاهدة عليهم وبتوقيع زعمائهم وأمرائهم ولا سبيل لإنكار أن الإخوان تنظيم انقلابى لا يؤمن سوى بالعمل السرى مهما تعددت وجهاته العلنية.

رقم الإيداع ١٥١٧٨/٢٠٠٢
الترقيم الدولى 3 - 0853 - 09 - 977

مطابع الشروق
القاهرة :٨ شارع سيبويه المصرى ـ ت ٤٠٢٣٣٩٩ ـ فاكس ٤٠٣٧٥٦٧٠ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ ـ هاتف : ٣١٥٨٥٩ ـ ٨١٧٢١٣ ـ فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٠١)

مؤامرة أم مراجعة

حوار مع قادة التطرف فى سجن العقرب



بعد مبادرة وقف العنف التي أعلنها من جانب واحد قادة الجماعة الإسلامية في مارس ١٩٩٧، لم أصدق بالفعل أن المبادرة جاءت وليدة عملية مراجعة شاملة لفكر الجماعة قامت بها هذه القيادات وهى داخل السجون، أثمرت فكرا جديدا يستند إلى رؤية شرعية صحيحة وفهم جديد لمعنى الجهاد أكثر قربا من ينابيع الإسلام الصحيحة، ولم أصدق أنها نجحت فى إقناع معظم قواعد الداخل، كما نجحت فى إقناع العدد الأغلب من قيادات الخارج، وكان هاجسى الدائم أن فى الأمر صفقة!.

لكن الظروف أوقعت فى يدى الكتب الأربعة التى كتبها قادة الجماعة بعد مراجعة فكرهم القديم، والتى تتحدث عن حرمة الغلو فى الدين، وحرمة تكفير المسلمين، وتسلط الأضواء على ما وقع فى الجهاد من أخطاء جسيمة وتعيد النظر فى المفاهيم الخاطئة التى شوهت دعوى «الحسبة».. وكانت قراءة الكتب الأربعة هى الحافز الذى دفعنى إلى لقاء قيادات الجماعة في سجنهم، وجمع تلك الحوارات في هذا الكتاب الذي يبحث فيما وراء ذلك عن الدروس والعظات المستفادة.

مكرم محمد أحمد





دار الشروق

القاهرة: ٨ شارع سيبويه المصرى - رابعة العدوية - مدينة نصر
ص.ب: ٣٣ البانوراما - تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
e-mail:dar@shorouk.com